المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

المصنَّفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي
حتى نهاية القرن السادس الهجري

((دراسة نقدية منهجية))

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الماجستير) في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة: **فاطمة بنت محمد بن إبراهيم الهندي**

٢٩١٨٠٠٠٥٦

إشراف:

الدكتور: **إبراهيم بن سليمان البعيمي**

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

العام الجامعي: ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: المصنَّفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي حتى نهاية القرن السادس الهجري (دراسة نقدية منهجية).

اسم الطالبة: فاطمة بنت مُحَمَّد بن إبراهيم الهندي.

الدرجة: الماجستير.

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اقتضت طبيعة هذه الرسالة أن تحوي ما يلي:

١) المقدمة: وقد اشتملت على نبذة مختصرة عن أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والمنهج الذي اتبعته فيه.

٢) التمهيد: تحدثت فيه عن مفهوم الاعتراض النحوي، ونشأته، وجهود النحويين فيه، وذكرت فيه نماذج لاعتراضات النحويين، وعن تداخل بعض المصطلحات مع الاعتراض النحوي.

وجاءت هذه الرسالة في أربعة فصول، تحتها مباحث على النحو التالي:

١) الفصل الأول: المصنفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي، وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: الانتصار لسيبويه على المبرِّد لابن ولاد.

المبحث الثاني: الإغفال لأبي علي الفارسي.

المبحث الثالث: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي.

المبحث الرابع: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة.

المبحث الخامس: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

وكل مبحث منها يتناول الآتي:

- التعريف بالمؤلف.
- التعريف بالمعْتَرَض عليه.

- التعريف بالكتاب.

٢)الفصل الثاني: أسباب الاعتراض النحوي ومصادره ويشتمل على مبحثين:

الأول: أسباب الاعتراض النحوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب الاعتراض النحوي عند النحويين عامة

المطلب الثاني: أسباب الاعتراض النحوي عند أصحاب المصنفات المطبوعة.

الثاني: مصادر الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلماء (المشافهة).

المطلب الثاني: الكتب.

المطلب الثالث: الاجتهاد.

٣)الفصل الثالث: مجالات دراسة الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة، وفيه دراسة تحليلية للمصنفات المختارة وهي:

١-الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولَّاد.

٢-الإغفال لأبي علي الفارسي.

٣-إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي.

٤-الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح.

٥-الرد على النحاة لابن مضاء.

ولكل منها ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الأسلوب.

المبحث الثاني: المنهج.

المبحث الثالث: المادة العلمية.

٤) الفصل الرابع: وفيه النقد والتقويم، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تغليب العقل على النقل.

المبحث الثاني: التأثر بالمنطق والفلسفة الجدلية.

المبحث الثالث: منشأ الأخطاء المنهجية في مسائل الاعتراض النحوي.

المبحث الرابع: تجاوز الواقع اللغوي وأثره في رسم الاتجاه الفكري للمعترض.

المبحث الخامس: بعضاً من أقوال العلماء المعاصرين والمتأخرين مصنفات الرد والاعتراض

الخاتمة: وقد ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة.

المقدمة

حمداً لك اللهم، منك الرشاد والتوفيق، والصلاة والسلام على خير خلق الله، وسيد الأنبياء والمرسلين، مُحَمَّد بن عبدالله، ما تعاقبت ظلمة ونور، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وعلى ذريته وآل بيته وصحابته أجمعين وبعد.

فإن التعدد سنة للحياة، وليس ثمة شيء في حياتنا بمنأى عن هذه السنة الكونية، وهذه السنة لحقت بالدرس النحوي، فكان تعدد المذاهب، والتعدد داخل المذهب الواحد، بل لدى العالم الواحد، كما تعددت أوجه ردهم على بعضهم، ونقدهم لآراء مخالفيهم، من هنا جاءت شرعية هذا الموضوع، ليبحث عن منشأ هذا التعارض، ويفسِّر هذه الظاهرة، ومعرفة أسبابها ومظانها.

وهذا دليل على ما قدمه لنا علماؤنا من عمق في التفكير، وإمعان للنظر في تلك المسائل وتأويلها، وتدبرها تارة تلو الأخرى، ليظهر له فيها أكثر من رأي.

ومن نواتج ذلك التعدد في الآراء مصنَّفات الاعتراض النحوي التي أخذت مجالاً واسعاً بين كتب النقد النحوي، وقد كان لبعض تلك المطبوعات نصيباً من دراستنا وهي:

(الانتصار لسيبويه على المبرِّد) لابن ولاّد التميمي، و(الإغفال) لأبي علي الفارسي، و(إصلاح الخلل الواقع في الجمل) لابن السِّيْد البطليوسي، و(رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح) لابن الطراوة، و(الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي.

وموضوعات (الردود النحوية) و(الخلاف النحوي) و(النقد النحوي) حازت مساحة كبيرة من كتب الدارسين ؛ إلا أنه لم ينبّه أحدٌ على علاقتها بالاعتراض النحوي، وكأن كل واحد منهما ظاهرة مستقلة بنفسها، كما لم يجرِ التنبيه على علاقة هذه الموضوعات باتجاهها النحوي العام، وكأن الاعتراض النحوي شيء مخالف للنقد النحوي والخلاف النحوي والردود النحوية، لذا آنست هذه الدراسة، وارتاحت نفسي لهذا البحث، وكان

دافعي إليه الأسباب الآتية:

أولاً: سمّى الباحثون تلك الموضوعات بمسميات مختلفة، فمنهم من يسميها باسم (المؤاخذات) أو (الردّ) أو (النقد) أو (الخلاف)، وتناولوها ظواهر مستقلة بنفسها، وإن دراستها تبعد النقد والاعتراض عن حقيقته، إلا إذا كانت الغاية من البحث دراسة هذا اللون ذاته دون غيره من الألوان النحوية بغضّ النظر عن اتجاهه العام؛ فلا بأس على أن يجري التنبيه على علاقة هذا الجانب الخاص باتجاهه النحوي العام لا أنْ يُعدّ ظاهرة مستقلة بنفسه.

ثانياً: ندرة استعمال مسمى الاعتراض، وعدم وجود دراسات سابقة تبيَّن صلة الاعتراض بألوان النقد النحوي الأخرى.

ثالثاً: أنَّ في هذه الدراسة جمعاً لأمَّات من الكتب تحت راية واحدة، وضمَّ بعضها البعض للنحوي الواحد في موضع واحد، ومعرفة أسباب تعددها، وهو ما سيُفيدُ منه الباحثون لاحقاً.

رابعاً: أنَّ هذه الدراسة ستكشف عن عقلية هؤلاء العلماء وتطور فكرهم وتراجعهم عن آرائهم السابقة إن احتاجوا.

خامساً: أنَّ هذه الدراسة التي تُعنى بتعدد آراء النحاة في المسألة الواحدة، أو النحوي في مسألة واحدة، تفيد في التحقق من هذه المسائل، ومعرفة مدى صحة هذه الأقوال ونسبتها.

سادساً: الوقوف على منهجيَّة كل عالم عند اعتراضه لخصم أو رأي، ومعرفة مدى التأثر والتأثير عند هذا العالم ومخالفيه، فهناك دراسات تستهدف آراء نحوية عامة، بدون تَتَبُع الآراء المتعددة للنحوي الواحد، أو للمسالة الواحدة، مما نتج عنها اعتراضات لا محل لها.

وبعد استقراء وبحث في المصنفات المطبوعة جعلت عنوان هذا البحث:

المصنَّفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي حتى نهاية القرن السادس الهجري

(دراسة نقدية منهجية)

ومن خلال هذا العنوان تتضح لنا حدود دراستي بتحديد معطياته، فأول ذلك أن آثار القرن السادس (٥٠٠هـ - ٥٩٩هـ): (إلى القرن السادس الهجري) داخلة في حدود البحث آخذة بالرأي القائل أن ما بعد (إلى) داخل في غايتها فالبحث لا يُعنى بما شاع من نقد نحوي لدى غير النحاة من أدباء ولغويين وبلاغيين بعدّه أحد وسائلهم النقدية ؛ بل يقتصر على ما شاع بين النحاة من نقد فحسب، ثم هو من وجه آخر لا يشتمل على مسائل الصوت ولا يُعنى بمباحث الصرف بحكم أنها كانت لصيقة النحو في مراحله الأولى ؛ إنما هو يقتصر على مسائل النحو فحسب، بعد ذلك يدخل في حدود (الاعتراض) كل عمل يصدق عليه هذا الوصف سواء أكان رداً أو خلافاً أو تصويباً.

ومما لا بد منه الصعوبات التي تعترض كل باحث أثناء بحثه، فهي تمحص صبره، وتبين صدق عزيمته، ومن ذلك كثرة القراءة والاطلاع على الشروحات، فعناصر هذا البحث جاءت متناثرة في المصنفات النحوية، واقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي على النحو الآتي:

١- المقدمة:

وتحتوي نبذة عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

٢- التمهيد:

وتحدثت فيه عن الاعتراض النحوي؛ مفهومه، ونشأته، وجهود النحويين فيه، وقد **اشتمل على خمسة مباحث:**

المبحث الأول: مفهوم الاعتراض النحوي.

المبحث الثاني: نشأة الاعتراض النحوي، وتطوره.

المبحث الثالث: جهود النحويين في الاعتراض النحوي.

المبحث الرابع: نماذج لاعتراضات بعض النحويين على بعض.

المبحث الخامس: تداخل بعض المصطلحات وشبهها بمفهوم الاعتراض النحوي.

وجاءت هذه الدراسة في أربعة فصول، كل فصل منها احتوى مباحث على النحو التالي:

الفصل الأول: المصنفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي، وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: الانتصار لسيبويه على المبرِّد لابن ولاد.

المبحث الثاني: الإغفال لأبي علي الفارسي.

المبحث الثالث: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي.

المبحث الرابع: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة.

المبحث الخامس: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

وكل مبحث منها يتناول الآتي:

- التعريف بالمؤلف.
- التعريف بالْمُعْتَرَض عليه.
- التعريف بالكتاب.

الفصل الثاني: أسباب الاعتراض النحوي ومصادره، ويشتمل على مبحثين:

الأول: أسباب الاعتراض النحوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب الاعتراض النحوي عند النحويين عامة

المطلب الثاني: أسباب الاعتراض النحوي عند أصحاب المصنفات المطبوعة.

الثاني: مصادر الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلماء (المشافهة).

المطلب الثاني: الكتب.

المطلب الثالث: الاجتهاد.

الفصل الثالث: مجالات دراسة الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة، وفيه دراسة تحليلية للمصنفات المختارة وهي:

١- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولَّاد.

٢- الإغفال لأبي علي الفارسي.

٣- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي.

٤- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح.

٥- الرد على النحاة لابن مضاء.

ولكل منها ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الأسلوب.

المبحث الثاني: المنهج.

المبحث الثالث: المادة العلمية.

الفصل الرابع: وفيه النقد والتقويم، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تغليب العقل على النقل.

المبحث الثاني: التأثر بالمنطق والفلسفة الجدلية.

المبحث الثالث: منشأ الأخطاء المنهجية في مسائل الاعتراض النحوي.

المبحث الرابع: تجاوز الواقع اللغوي وأثره في رسم الاتجاه الفكري للمعترض.

المبحث الخامس: أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في مصنفات الرد والاعتراض

الخاتمة: وقد حوت أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

ومن ثم الفهارس الفنية التي تمكن القارئ من الوصول لحاجته بيسر، فكان من ذلك فهرساً للآيات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية، ثم الأبيات الشعرية، ثم لأقوال العرب، بعده فهرس المصادر والمراجع، وختامها فهرس موضوعات الرسالة.

أما منهجي في الرسالة فكان وصفيًّاً تحليليًّاً، وكان جهدي فيه كالآتي:

١- حصرت كتب الاعتراض المطبوعة منذ نشأة هذا العلم حتى نهاية القرن السادس.

٢- رتبت هذه الكتب ترتيباً زمانياً.

٣- عرَّفت بأصحاب هذه المصنفات من خلال الترجمة لهم.

٤- ذكرت سبب التأليف في هذا الموضوع عامة، وسبب تأليف كل كتاب بوجه خاص.

٥- قمت بدراسة ما تيسَّر جمعه من هذه الكتب دراسةً وصفية تحليلية من حيث:

أ ـ ذكر المعلومات الخاصة بطباعة الكتاب ومحققه، وسنة الطبع ومكانها، وغير

ذلك.

ب . وصف هذه الكتب وصفًا تحليليًّا يقوم على بيان المناهج المختلفة التي سار عليها أصحاب هذه الكتب، وأساليبهم في الاعتراض، والأسس التي أقاموا عليها اعتراضاتهم.

ج . إبراز أثر هذه المصنفات في الدراسات اللاحقة.

د . أقوال أهل العربية في هذه المصنَّفات.

هـ . دراسة هذه الكتب دراسة نقدية تظهر أبرز المحاسن فيها، مع عدم إغفال ذكر المآخذ إن وجدت فيها أو في بعضها.

٦- وضعت ما نقلته بنصه بين علامتي "..."، وما نقلته بمعناه أشرت إليه في الحاشية.

٧- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها في الحاشية مع ذكر رقم الآية، ونسبت القراءات إلى أصحابها.

٨- خرجت الأحاديث النبوية من مظانها في كتب الحديث.

٩- نسبت أبيات الشعر إلى قائليها، وأشرت إلى المجهول منهم في الحاشية، وضبطتها بالشكل، ووثقتها من مظانها.

١٠- ترجمت لكل عالم عند ذكره أو مؤلف عنده ذكره أول مرة.

١١-بيَّنت معاني المفردات الغامضة.

١٢-ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط .

١٣- رتبت المصادر والمراجع عند فهرستها حسب الترتيب الألفبائي المألوف.

١٤- وضعت فهارس فنية لآيات القرآنية مرتبة حسب السور ثم الآيات، وفهرساً للحديث، وللشعر وأقوال العرب والأعلام.

وهنا —بعد أن وفقني ربي لإنهاء هذه الرسالة- كان لزاماً عليَّ شكره تعالى، فهو أهل للشكر، وعليه التكلان، ثم الشكر لجامعتي جامعة القصيم التي دفعتني للوصول إلى هذا القدر من الدراسة، والشكر ومزيد من الامتنان والعرفان للدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، ولما أبداه من سداد الإشارة وتقويم العبارة، فجزاه الله عنّي خير ما جزا به أباً عن ابنه وشيخاً عن تلميذه، أما أستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود فالتلميذ مازال يذكر بفخر أنه الرجل الذي منح المشورة

العلمية الرصينة، وجاد بعصارة فكره، فجزاهم المولى خير الجزاء، ونفع بعلمهم.

ولا يفوتني أن أوجه شكري الوافر لأعضاء اللجنة الموقرة التي ناقشت هذه الرسالة، ووجهتني لإصلاح ما اعوجَّ منها ونقص.

وأتقدم بجزيل دعواتي وشكري لعائلتي الكريمة، بدءاً بوالدي الحبيب الذي فقدته في أثناء نهاية عملي في هذه الرسالة، رحمه الله وجعل الجنة داره وقراره، وأثنِّي بوالدتي العزيزة أمد الله في عمرها على طاعته، ثم لإخوتي الذين كانوا معي مُذ بدأت هذه المسيرة العلمية، وأخص منهم أختي (فاتنه) رحمها الله، التي كانت نعم الرفيق لروحي، ونعم الملتجأ بعد المولى سبحانه، أسأل الله لها الفردوس الأعلى من الجنة.

ثم شكرا لأسرتي وركنها القويم زوجي أحمد، الذي لم يبخل علي بمساعدته ومؤازرته، وذلَّلَ لي طريقي حتى جعل الوصول ممكناً بتوفيق الله، ولفلذات كبدي الذين كانوا معي في هذه الرحلة العلمية الرائعة، وقد أفقدتهم كثيراً من راحتهم لأجل إتمام هذا العمل فاللهم وفقهم واحفظهم وارزقني نفعهم.

ثم شكري الجزيل لكل يد منحت الطالب العون والسداد. فاللهم اغفر لهم واهدهم جميعاً لخير ما تحبه وترضاه.

وبعد، فهذا بحثي أعلم أني لم أُفهِ حقه، ولا أزعم خلوه من الأخطاء والعثرات، ولم آتِ بما لم تأتِ به الأوائل، فكل امرئ يؤخذ من قوله ويرد، إلا الحبيب ﷺ، فكلامه يؤخذ ولا يرد، فما كان من خير فبتوفيق الله تعالى، وما كان سواه فمن عند نفسي، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيبُ.

وأختم مقدمتي بقول العماد الأصفهاني: "لا يكتب الإنسان كتاباً إلا قال في غده، لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثة

فاطمة بنت مُحَمَّد الهندي

التمهيد

الاعتراض النحوي؛ مفهومه، ونشأته، وجهود النحويين فيه

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاعتراض النحوي.

المبحث الثاني: نشأة الاعتراض النحوي، وتطوره.

المبحث الثالث: جهود النحويين في الاعتراض النحوي.

المبحث الرابع: نماذج لاعتراضات بعض النحويين على بعض.

المبحث الخامس: تداخل بعض المصطلحات وشبهها بمفهوم الاعتراض النحوي.

المبحث الأول

مفهوم الاعتراض النحوي:

الاعتراض لغة:

ورد لهذا المصطلح معانٍ عدة في معاجم اللغة، منها:

عدم الاستقامة[١]، الوقوع في الشيء[٢]، الابتداء بالشيء في غير أوله[٣]، المنع[٤]، والأخير هو المعنى الأقرب للبحث الذي بين أيدينا.

قال الأزهري: "يقال اعترض الشيء إذا منع كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها"[٥].

وقال الجوهري: "واعترض الشيءُ: صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيءُ دون الشيء أي حال دونه، واعتَرَضَ الفرسُ في رَسَنِه: لم يستقم لقائده"[٦].

وقال صاحب القاموس: "والاعتراض: المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناءٌ أو غيره منع السابلة من سلوكهْ"[٧].

وفي موضع آخر قال الأزهري: "وكل ما منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارضٌ، وقد عرض عارضٌ، أي: آل آئل، ومنع مانع، ومنه قيل: لا تعرض لفلان أي: لا تعرض له فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده، ويذهب مذهبه"[٨].

وجاء في "اللسان": "عرض لي يعرض: يشتمني ويؤذيني، وعرض الشيء يعرض

---

(١) ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل الجوهري مادة(عرض) ١٠٨٤/٣.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) الصحاح مادة(عرض) ١٠٨٤/٣، القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة(عرض) ٢/ ٣٤٨، تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي مادة(عرض) ٩١/١٠.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري ٤٦٣/١.

(٦) الصحاح ١٠٨٤/٣.

(٧) القاموس المحيط ، مادة (عرض)٣٣٣/٢.

(٨) تهذيب اللغة ٤٥٥/١.

واعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوهما تمنع السالكين سلوكها، ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي: حال دونهَ... واعترض الفرس في رَسَنِه وتَعرَّضَ: لم يستقم لقائده.

قال الطِّرِماح:

وآراني المليكُ رُشْدِي وقد كُنْتُ أخا عُنْجُهِيَّةٍ واعتراضِ"[١].

وجاء في "المصباح المنير": "...عرضت له بالسوء أعرض له... وفي الأمر: لا تعرض له.. واعترض لي بمعناه، ومنه اعتراضات الفقهاء.."[٢].

وفي "المعجم الوسيط": "اعترض له: منعه، واعترض عليه، أنكر قوله، أو فعله"[٣].

وجاء فيه أيضاً: "اعترض الشيء صار عارضاً كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال: اعترض دونه: حال، واعترض له: منعه، واعترض عليه أنكر قوله أو فعله"[٤].

مما سبق يتضح أن كلمة (اعترض)، تعني: المنع والرفض والإنكار، وقد يكون الرفض بشدة فيُوسمُ بالشتم والإيذاء.

الاعتراض اصطلاحاً: "حُجة، أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي ما"[٥].

وأضاف بعض الباحثين[٦] زيادة على هذا التعريف، فيكون: "حجة أو دليل يراد به بيان استحالة أو خطأ أو قصور مذهب أو رأي ما".

وسبب ذلك عندهم، أن الاعتراضات إنما تأتي لبيان قصور بعض الآراء أو عدم صحتها.

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٤/٢٨٨٤ وما بعدها مادة (عرض).

(٢) المصباح المنير لأحمد الفيومي٢/٢٤٣.

(٣) لمجمع اللغة العربية٢/٥٩٤، مادة (عرض).

(٤) المعجم الوسيط، مادة (عرض)٢/٦١٦.

(٥) المعجم الفلسفي لمراد وهبه ١٥.

(٦) ينظر: اعتراضات السهيلي للنحاة (رسالة ماجستير) لعبدالله الداود ٢٦، جامعة الإمام ١٤١٤هـ.

وقيل هو: "مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه"[١].

أو "ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده"، "ويمكن أن يقال إنه منع كلامٍ في الأصول أو الفروع عن الاستقامة لدليله بحجةٍ أو استدلال عقلي"[٢].

(١) ينظر: اعتراضات السهيلي للنحاة (رسالة ماجستير) لعبدالله الداود ٢٦، جامعة الإمام ١٤١٤هـ.

(٢) اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب في شرح الشافية لمهدي القرني (رسالة دكتوراة) ٢٤،جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ.

المبحث الثاني

نشأة الاعتراض النحوي، وتطوره

نسخَ الله جلَّ شأنه كلَّ ماسبق من أديان بدين الإسلام، وبكتابه العزيز أوجب علينا اتباعه دون ما سواه، فجاء كامل البيان، واضح البرهان، محروس من الزيادة والنقصان، واختصَّ الله العرب بهذا الفضل بإرسال مُحَمَّد ﷺ لتبليغه، فما أن اعتنق العرب والأعاجم الإسلام حتى وجهوا عنايتهم إلى هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن هنا تفرعت العلوم التى تُعنى به، وبدراسته، لأجل فهمه، وتيسيره، وحفظه.

ومن ثَمَّ ظهرت الحاجة إلى علم لا تقلُّ أهميته عن غيره من علوم العربية لا سيما علوم القرآن الكريم، فبانتشار الإسلام وعُلوِّ شأوه، بدأ اللَّحنُ يشُقُّ طريقاً إلى ألسنة بعضهم، فبعضهم يقرأُ قائلاً: (لا يأكله إلا الخاطئين)(١)، وآخر يقرأ: (إنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله)(٢)، بكسر رسول، ورجلٌ تقول له ابنته: "ما أحسنُ السّماء"، بضمِّ أحسن، وتريد التعجب، فقال لها: "نجومُها"، فقالت له: "إنما أخبرك ولا أسألك"، فقال لها: "إذن فقولي: ما أحسنَ السَّماءَ"، بالنصب(٣).

خاف العلماء على المسلمين من اللَّحن في القرآن الكريم، فاجتهدوا للذَّبِّ عن حوضه، فكان النَّحو.

وشَرُف هذا العلم بوضع أُولى لبناته على يد علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– واستمر يتطّور ويسمو، وما زال العلماء يتعهادونه بالدرس والتجديد، فنقلوه من البصرة إلى الكوفة فالشام ثم مصر، بعدها إفريقيا والأندلس، وكلما حلَّ على قومٍ أكرموه ورفعوه، فمن علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود الدّؤلي(٤)، الذي دَرَجَ على مسلَكِه، ومنه إلى عنبسة الفيل(٥) وميمون الأقرن(١) ونصر بن عاصم(٢)، ومنهم إلى ابن أبي إسحاق

---

(١) قول الله تعالى: ﴿**لايأكله إلا الخاطئون**﴾ سورة الحاقة، الآية ٣٧.

(٢) قول الله تعالى: ﴿**أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسُولُهُ**﴾ سورة التوبة، الآية ٣.

(٣) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٦، لمحمد الطنطاوي.

(٤) هو ظالم بن عمرو بن ظالم، وقيل: ابن سفيان بن عمر بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة، أول من أسس النحو، ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢/٢٢.

(٥) هو عنبسة بن معدان الفيل الميساني، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، ينظر بغية الوعاة ٢/٢٣٣.

الحضرمي[٣]، ثم خلفه أبو عمرو بن العلاء[٤]، فربط اللغة بالنحو، وَوَثَّقَ الصلة بينهما، وتوالى من بعدهم إلى رحابه، ونهلوا منه، إلى أن جاء الخليلُ بن أحمد الفراهيدي[٥]، فوضع شيئاً من قواعده وقوانينه، إلى أن ظهر ذلك الكتاب الشامل الجامع الذي لم يُسبق صاحبه إلى مثله، ألا وهو كتاب سيبويه[٦]، و بعد نشأة علم النحو، وسطوع نجمه، واستقرار قواعده، ووضوح معالمه، ابتدأ الخلاف بين النحاة حول بعض مسائل هذا العلم، وكانت هذه الخلافات نادرةً في بدايتها، لكن مع تقادُم الزمن أخذ هذا الخلاف يتسع ويظهر، تبعاً لازدهار علم النحو وتَقَدُمِه، فتعددت أبوابه، وتشعبت معانيه ومرادفاته، بل إنه كاد يستوفي قواعد علم النحو عامة.

ومن هنا أصبح الخلاف علماً مستقلاً، له مصطلحاته، وحدوده، وقواعده، كغيره من العلوم، ولم ينجُ علم من العلوم من تناول الخلاف له، والدخول في قواعده ومسائله.

والعامل الأول في ازدهار أي علم أو فن هو التنافس بين العلماء، وقد أثرى هذا التنافس والاختلاف علم العربية بكثير من المصنفات والمؤلفات.

عَمِدَ النحاة إلى إبراز ذلك الخلاف وإعلانه قاصدين من ذلك إمَّا تفسير وتوضيح الظواهر النحوية واللغوية، أو جمع المسائل والقضايا وإيراد الحجج عليها إثباتاً للمقدرة العلمية، والسَّبْقِ والتغلب على الغير.

إلا أن هذا الخلاف أنتج لنا خلافاً عدائيَّاً في بعض الأحيان، ونقداً فيه حبُّ الانتصار للنفس، والفوز على النظير، مماجعل بعض الناقدين يحيدون عن الجادة، ويميلون عن الهدف الأسمى من الخلاف.

اتخذ الخلاف أشكالاً عدة، وظهر لجمهور طلاب العلم وغيرهم عبر المناظرات،

---

(١) هو ميمون الأقرن، أخذ النحو عن عنبسة، وقيل عن أبي الأسود، ينظر بغية الوعاة ٢/٣٠٩.

(٢) هو نصر بن عاصم الليثي النحوي، كان فقيهاً، عالماً بالعربية، ينظر بغية الوعاة ٢/٣١٣.

(٣) هو يعقوب بن أبي إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات، وله قراءة مشهورة، وهي من القراءات العشر، ينظر بغية الوعاة ٢/٣٤٨.

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني، النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، ينظر بغية الوعاة ٢/٢٣١-٢٣٢.

(٥) ينظر الأعلام لخير الدين الزركلي ٢/٣١٤.

(٦) ينظر الأعلام ٥/٨١.

والمحاورات، والمجالس، أو ردوداً كتبت في مصنَّفات استهدفت عالماً أو مؤلفاً أو مدرسةً.

وبعد هذا نعلم أن هذا العلم نشأَ مع نشأة النحو، ولكنه تسمَّى بأسماء عدَّة، لكل منها سماته التي تفصله عن البقية، مثل الاعتراض، الاستدراك، المؤاخذات وغيرها.

وسنأتي على توضيح شيءٍ منها لاحقاً بإذن الله، إلا أنَّ البحث يختص بمفهوم الاعتراض تحديداً.

المبحث الثالث

جهود النحويين في الاعتراض النحوي

الاعتراض النحوي لونٌ من ألوان الخلاف والنقد، ولكنه النقد الهادف للبناء والتقويم، ويستخدم مسمَّى الاعتراض غالباً عند شرح أحد المؤلفين لمتنٍ من المتون، فهو ليس لتَتَبُّعِ الأخطاء والهنَّات وتَقَصُّدِها، وإنما تفسير المعنى، وبيان الحقيقة العلمية الصحيحة، وإن استلزم ذلك تخطئَة الْمُصنِّف فيما حكم.

ولذا كانت عناية النحاة بالاعتراض النحوي باكراً، حيث أدى ذلك إلى نضوج الصناعة النحوية، وتماسك قواعدها وأصولها.

ومن أشكال الخلاف والاعتراض التي كان للنحويين فيها مشاركة كبيرة مايأتي:

١- المناظرات والمحاورات:

المناظرة في الاصطلاح: "تردد الكلام بين شخصين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل منهما في ظهور الحق"(١).

ومن أبرز هذه المناظرات والمحاورات:

- مناظرة بين المازني والفراء حول حذف لام الأمر(٢).
- محاورة مروان بن سعيد بن عبَّاد(٣) مع الكسائي(٤) حول "أي".

٢- المسائل والأجوبة:

وهي مسائل دقيقة قائمة على الاجتهاد والنظر يدرسها أحد النحويين، أو يبدي حولها رأياً فيدور حولها جدل وحوار.

ومن ذلك ما يأتي:

---

(١) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم لمحمد آدم الزاكي (رسالة دكتوراه): ١١.

(٢) ينظر الخصائص لابن جني: ٤٩٦/٢.

(٣) هو مروان بن سعيد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي النحوي، ينظر بغية الوعاة ٢٤٨/٢.

(٤) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو، ينظر بغية الوعاة ١٦٢/٢.

– أجوبة الحسن بن صافي[١] ملك النحاة وابن الشجري[٢] حول (يأيها الرجل)[٣].

* هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب؟

* هل الألف واللام فيه للتعريف؟

* هل (يأمل) و(مأمول) وما يتصرف منهما جائز؟

* هل يكون (سوى) بمعنى (غير)؟

– المسائل العشر المتعبات إلى الحشر التي طرحها أبو نزار ملك النحاة على النحويين[٤]، وأحدثت جدلاً طويلاً بينهم.

٣- ردود النحويين بعضهم على بعض:

وهذا مدار الرسالة، وصلب موضوعها، ومن تلك الردود:

– رد المبرد على سيبويه، المعروف بـ(مسائل الغلط)[٥].

– الانتصار لسيبويه، لابن ولاد.

– الأغفال، لأبي علي الفارسي.

– إصلاح الخلل، للبطليوسي.

– الإفصاح، لابن الطراوة.

– الردّ على النحاة، لابن مضاء القرطبي.

وما زالت هذه الاعتراضات وما صُنِّفَ فيها مجال دراسة وطرح لكثير من الرسائل الجامعية، ومنها:

- اعتراضات السّهيلي على النحاة، جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير لعبد الله بن زيد داود،جامعة الإمام ١٤١٤هـ.

---

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار، ينظر بغية الوعاة ٥٠٤/١.

(٢) هو هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن حمزة بن مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي الحسن بن عبد الله الأمين بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو السعادات المعروف بابن الشجري، ينظر بغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية لضياء الدين بن الشجري: ٣٦٣/٢.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي: ٣٨١/٣-٤٤٦.

(٥) ولم يصل إلينا هذا الكتاب.

- اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي، جمعاً ودراسة وتقويماً، رسالة ماجستير لسيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة الإمام ١٤١٥هـ.
- اعتراضات ابن يعيش النحوية والتصريفية في شرح المفصل، جمعاً ودراسة وتقويماً، رسالة ماجستير لسعود بن عبد العزيز حنين.
- اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه التّذييل والتّكميل، جمعاً ودراسة وتقويماً، أطروحة دكتوراه لمنصور أحمد عرف الرحمن.
- اعتراضات الرّضيّ على ابن الحاجب في شرح الشَّافية، أطروحة دكتوراه لمهدي بن علي القرني، جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ.
- اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التّصريح بمضمون التّلميح، رسالة ماجستير لغريب بن ياسين.
- اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، رسالة ماجستير لوداد القحطاني.
- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، عرض ودراسة، رسالة ماجستير لجمعان السيّالي، جامعة أم القرى ١٤١٥هـ.
- اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، أطروحة دكتوراه للمحمد بن سعيد الغامدي.

وتعد دراسة مناقشات العلماء ومحاوراتهم واعتراض بعضهم على بعض بما فيها من الحجج والآراء لوناً من الدراسات العلمية القيمة، وهي في مجال النحو جزء مهم من الدراسات النحوية، لما تحويه من مراجعة ومدارسة لمسائله تأخذ بيد الباحث إلى بناء شخصيته النحوية من خلال تنمية فكره، وتوسيع أفقه.

المبحث الرابع

نماذج لاعتراضات بعض النحويين على بعض

اهتم النحاة قديماً وحديثاً بهذا اللون من الخلاف النحوي وهو الاعتراض، واكب ذلك ظهور كتاب سيبويه الذي أثار جلبةً كبيرةً في أوساط النحاة، إذ تسابق الكثير من النحاة إلى شرحه ومدارسته، وهذا لم ينلْ إعجاب جميع النحاة، فطبيعة النفس البشرية تُحَتِّمُ هذا الاختلاف.

فسيبويه وهو –إمام النحويين– اعترض أستاذه الخليل في بعض المسائل[١]، واعترضه الكسائي في المسألة الزنبورية، والمبرد[٢] في مسائل عديدة في كتابه (مسائل الغلط)، مما جعل محبِّي سيبويه ومتبعيه تثور ثائرتهم، وراحوا يصنِّفون دفاعاً عن سيوبه معارضين مزاعم المبرد.

فألَّف ابن ولاد[٣] كتابه (الانتصار) رداً على المبرد وانتصاراً لسيبويه، كما صنَّف ابن درستويه[٤] كتابه (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين)، وكذلك السيرافي[٥] في شرح الكتاب.

واعترض نحويون آخرون سيبويه حتى أصبحت اعتراضاتهم له في شرح الكتاب للسيرافي موضوع رسالة جامعية[٦].

ثم أتت الاعتراضات متوالية بين علماء العربية، فالمازني[٧] اعترض على الفرَّاء[٨]،

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٤٣٧.

(٢) ينظر بغية الوعاة ٢٦٩/١، وسنأتي على ترجمة له في هذا البحث بإذن الله ٣١.

(٣) ينظر بغية الوعاة ٣٨٦/١، وسنأتي على ترجمة له في هذا البحث بإذن الله ٢٨.

(٤) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه، كان شديد الانتصار للبصريين، ينظر بغية الوعاة ٣٦/٢.

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، ينظر بغية الوعاة ٥٠٧/١.

(٦) عنوان هذه الرسالة (اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي جمعاً ودراسة وتقويماً)، رسالة ماجستير لسيف بن عبد الرحمن العريفي، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض، ١٤١٥هـ.

(٧) هو أبو عثمان بكر بن مُحَمَّد ت(٢٤٩هـ)، ينظر بغية الوعاة ٤٦٣/١.

(٨) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء، كان أعلم الكوفيين

وابن السّرّاج[١] على الفرّاء، وكذلك ابن ولّاد على أبي جعفر النّحّاس[٢]، وابن السيد البطليوسي[٣] على الزّجّاجي[٤]، بل وجاء من اعترض على جمهور النحاة عامة، ألا وهو ابن مضاء القرطبي[٥].

وغير ذلك من النماذج التي لا يمكن حصرها هنا، ودليلها هذه المصنفات التي نحن بصدد دراستها.

بالنحو بعد الكسائي، ينظر بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(١) هو أبو بكر مُحَمَّد بن السَّري البغدادي النحوي ت(٣١٦هـ)، ينظر بغية الوعاة ١٠٩/١.

(٢) أبو جعفر النحاس ت(٣٣٨هـ) صاحب إعراب القرآن.

(٣) ينظر بغية الوعاة ١٨٩/٢، وسنأتي على ترجمة له في هذا البحث بإذن الله ٥٠.

(٤) ينظر بغية الوعاة ٧٧/٢، وسنأتي على ترجمة له في هذا البحث بإذن الله٥٥.

(٥) ينظر بغية الوعاة ٣٢٣/١، وسنأتي على ترجمة له في هذا البحث بإذن الله٦٨.

المبحث الخامس

تداخل بعض المصطلحات وشبهها بمفهوم الاعتراض النحوي

كَثُرَ استعمال مصطلح الاعتراض عند شرح المتون، فالمغزى منه بيان حقائق علمية، وتصويب خطأ بعينه، ولم يقصد إلى تَتَبُعِ القصور والخلل لاتهام المصنِّف.

وتبعاً لذلك اختلط ببعض المصطلحات، واسْتُعْمَلت مكان بعضها كثيراً، ومنها: التّعَقُّب، الاستدراك، المأخذ وغيرها.

إلا أنه بإنعام النظر إلى تلك المصطلحات يمكن التفرقة بينها، وبين مواطن استعمالها.

فالتّعقّبات: هي تتبعٌ قصدي لأخطاء مؤلف أو مصنف ما، لغرض معلوم أو مجهول.

التّعقّبات لغة: عند فحص دلالات جذره "ع، ق، ب" يتبين أن معاني مادة العين والقاف والباء في الجملة تدور حول "تأخير شيء وإتيانه بعد غيره[١].

ومنه "عَقَبَ الليلُ النهار"، أي: جاء بعده و"عَاقَبَهُ وعقبه": جاء بعَقِبه، و"العَقِبُ" بكسر القاف من الإنسان: مُؤَخِّر القدم، و"عَقِبُ الرجل": ولدُه وولَدُ وَلده، وإنما سمّيت "العقوبة" لأنها تكون آخراً، و"عَقِبُ" كل شي آخره، ومنه أيضاً: جاء في عَقِبِ الشهر: أي آخره[٢].

وتَعَقَّبْتُ الرجلَ إذا أخذته بذنبٍ كان منه، وتَعَقَّبْتُ عن الخبر إذا شككت فيه، وعدت للسؤال، وتعَقَّبَ فلان رأيه: أي وجد عاقبته إلى خير.

قال ابن فارس: "وتَعَقَّبْتُ ما صنع فلان: تتبَّعت أثره، ويقولون: سَتجِدُ عقِبَ الأمر كخير أو كشرٍّ، وهو العاقبة"[٣].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن زكريا ٧٧/٤، مادة (عقب).

(٢) ينظر الصحاح مادة (عقب)، ومعجم المقاييس ٨٠/٤، أساس اللغة العربية لمحمد الدهان ١٣٠/٢، لسان العرب ٣٢٧/٤.

(٣) مقاييس اللغة ٧٩/٤، وابن فارس هو: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسن، من أئمة اللغة والأدب، توفي سنة (٣٩٥هـ)، ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١٢٧/١، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

وقال الزمخشري[١] في الأساس: "وتعَقَّبْتُ ما صنع فلان: تتبعته، ولم أجد من قولك مُتَعقَّباً، أي: متفحصاً، يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تَعَقُّب، وتَعقَّبتُ الخبر: إذا سألتَ غير من كنت سألت أول مرة"[٢].

وقال ابن منظور: "تَعَقَّبَ الخبر: تتبعه، ويقال: تعقَّبتُ الأمر إذا تدبرته، ويقال: لم أجد عن قولك متعقباً، أي: رجوعاً أنظر فيه، أي: لم أرخص لنفسي التعقب فيه، واستعقبت الرجل وتعقبته إذا طلبت عورته وعثرته، والتعقب: التدبر والنظرُ ثانيةً"[٣].

ومنه ما جاء في مختار الصحاح في تفسير قوله تعالى: ﴿**والله يحكم لا مُعَقِّبَ لحكمه**﴾[٤]، أي: لا أحد يتعقبُ حكمه بنقض ولا تغيير[٥].

وقال أبو حيان: "والمعقِّب: الذي يكرُّ على الشيء فيبطله، وحقيقته: الذي يعقبه أي الرد والإبطال، ومنه قيل لصاحب الحق: معقِّب، لأنه يقفي غريمه بالاقتضاء والطلب"[٦].

وجاء في معنى التَّعقيب: أي الالتفات والعطف، والرجوع والانتظار، ومنه قولهم في الآية: ﴿**ولَّى مدبراً ولم يُعَقِّب**﴾[٧]، أي: لم يلتفت، ولم يعطف[٨].

والتعقيب: أن تغزو غزوة ثم تثني من سنتِك، والجلوس بعد الصلاة للدعاء، والالتفات[٩].

لابن خلكان ١١٨/١.

(١) الزمخشري هو: محمود بن عمر بن مُحَمَّد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة التفسير واللغة والأدب، جاور مكة فلقب: بجار الله، من أشهر كتبه (الكشاف، وأساس البلاغة، توفي سنة (٥٣٨هـ)، ينظر سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي ٢٠/ ١٣٦ الأعلام ١٧٨/٧-١٧٩.

(٢) أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري ١٣٠/٢.

(٣) لسان العرب ٣٠٢٦/٤.

(٤) سورة الرعد،الآية ٤١.

(٥) مختار الصحاح لأبي بكر الرازي ٢٤٥.

(٦) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٤٠١/٦.

(٧) سورة النمل،الآية ١٠.

(٨) ينظر مقاييس اللغة ٨٢/٤، معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢، معاني القرآن للزجاج ١٠٩/٤.

(٩) ينظر مقاييس اللغة ٨٢/٤، أساس اللغة ١٣٠/٢، المصباح المنير ٢٥٠.

وقال الزبيدي: "وتَعَقَّبَ الخبر: تَتَبَّعهُ، ويقال: تعقبت الأمر: إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية..."(١).

ومما تقدم يتلخص أن معاني التَعَقُّب تدور حول المعاني التالية:

التتبع والاقتفاء، والتفحص، والنظر، والتدبر، والرجوع، وطلب العثرة، والكلام يأتي بعده كلام آخر لنقضه ورده وإبطاله.

فالتّعقّبات اصطلاحاً: التتبع لكلام الغير، وتفحصه، والنظر فيه بتدبر لنقضه ورده وإبطاله. وذلك نحو: تعقبات أبي حيان لابن مالك، إذ كان منتقصاً لابن مالك متتبعا لأخطائه.

الاستدراكات: وهي ما ألحقه المتأخر على كلام السابقين لوجود خطأ فيه أو نقص أو توسع، قاصدا تصويبه أو إكماله أو اختصاره أو تهذيبه.

الاستدراك في اللغة له معنيان:

١- أن يستدرك الشيء بالشيء إذا حاول اللحاق به، يقال استدرك النجاة بالفرار.

٢- في مثل قولهم: استدرك الرأي والأمر، إذا تلافى ما فرط فيه من الخطأ أو النقص.

تعريف التهانوي للاستدراك: "الاستدراك في عرف العلماء يطلق على ذكر شيئين يكون الأول منهما مغنيًا عن الآخر، سواء ذكر الآخر أيضًا مغنيا عن الأول كما إذا كان الشيئان متساويين، أو لم يكن، كما إذا ذكر أولا الخاص ثم العام، كما تقول في تعريف الإنسان: الناطق الحيوان"(٢).

قال الجرجاني في تعريفاته: استدراك في اللغة: طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح: رفع توهم تولد من كلام سابق. والفرق بين الاستدراك والإضراب: أن الاستدراك هو رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء، نحو: جاءني زيد لكن عمرو، لدفع وهم المخاطب أن عمراً جاء كزيد، بناءً على ملابسة بينهما وملاءمة، والإضراب، هو أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يلابسه الحكم وألا يلابسه، فنحو:

---

(١) تاج العروس ٣/٣٥٦، مادة (عقب).

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد التهانوي ١/ ١٥٠.

جاءني زيد بل عمرو، يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه. وفي كلام ابن الحاجب أنه يقتضي عدم المجيء قطعاً، وذلك نحو: استدراكات الزبيدي على سيبويه.

المؤاخذات: وهي شبيهةٌ بالتعقبات والاستدراكات، ولكنها أشمل.

بالعودة إلى الجذر الأصلي لـ(أخذ) من الهمزة والخاء والذال، ثلاثي مهموز الفاء، وحروفه كلها اصلية.

وقد اتفقت المعاجم على أن التناول (وهو خلاف العطاء) أصل معنى الفعل (أخذ)[١]، فقال الخليل: "أخذ يأخُذُ أخذاً – وهو خلاف العطاء...وهو التناول"[٢]، وأخذت الشيء آخذه أخذاً: تناولته[٣].

فالأخذ في الاصل حوز الشيء[٤]، وجبيه وجمعه[٥]، وتحصيله[٦]، وذلك تارة بالتناول نحو قوله تعالى: ﴿**معاذ الله أن نَأْخُذَ إلا من وجدنا متاعنا عنده**﴾[٧].

وفلان يأخذ مأخذ فلان أي يفعل فعله ويسلك مسلكه[٨]، وذلك نحو مسائل الغلط للمبرد.

ومن هذا وغيره نستدل على أنه لا صلة للاعتراض بالاستدراك أو التّعقّب أو المؤاخذة من حيث المضمون.

---

(١) ينظر العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٩٨/٤، تهذيب اللغة ٥٢٤/٧، مقاييس اللغة ٦٨/١، الصحاح ٥٥٩/٢، أساس البلاغة ١٢، المصباح المنير ٧، القاموس المحيط ٣٦٣/١، تاج العروس ٣٦٧/٩، مادة (أخذ).

(٢) العين ٢٩٨/٤ مادة (أخذ).

(٣) مقاييس اللغة ٦٨/١، الصحاح ٥٥٩/٢ (أخذ).

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) المفردات ١٠ مادة (أخذ).

(٧) سورة يوسف،الآية ٧٩.

(٨) المفردات ١٠ مادة (أخذ).

الفصل الأول

المصنفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي

المبحث الأول: الانتصار لسيبويه على المبرِّد لابن ولاد، وفيه ثلاثة مطالب:
التعريف بالمؤلف. التعريف بالْمُعْتَرَض عليه. التعريف بالكتاب.

المبحث الثاني: الإغفال لأبي علي الفارسي، وفيه ثلاثة مطالب:
التعريف بالمؤلف. التعريف بالْمُعْتَرَض عليه. التعريف بالكتاب.

المبحث الثالث: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي، وفيه ثلاثة مطالب:
التعريف بالمؤلف. التعريف بالْمُعْتَرَض عليه. التعريف بالكتاب.

المبحث الرابع: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، وفيه ثلاثة مطالب:
التعريف بالمؤلف. التعريف بالْمُعْتَرَض عليه. التعريف بالكتاب.

المبحث الخامس: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، وفيه ثلاثة مطالب:
التعريف بالمؤلف. التعريف بالْمُعْتَرَض عليه. التعريف بالكتاب.

المبحث الأول

الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولّاد

المطلب الأول: التعريف بالمُؤَلِّف

ابن ولاد:

هو أبو العباس[١] أحمد بن مُحَمَّد بن الوليد بن مُحَمَّد التميمي المصري، واشتهر وعُرف بابن ولاَّد[٢]، وهو لقب أبيه مُحَمَّد بن الوليد[٣]، وجده الوليد بن مُحَمَّد[٤]، ووهمت بعض المصادر فجعلت ولّاداً الجد الثاني بعد الوليد، والوجه ما ذُكر[٥].

مسقط رأس ابن ولاد كان في مصر، ولكنه بصري الأصل، نشأ في أسرة شغوفة بالعلم لا سيما النحو، فأبوه وجده نحويَّان، وكان والدُه شيخَه الأول الذي تلقى عنه، وحين كبر واشتد عوده رحل إلى العراق وتتلمذ على أبي إسحاق الزجاج، ودرس عليه كتاب سيبويه، ففهمه وأتقنه، وكان الزجاج يفضل ابن ولاد على أبي جعفر النحاس الذي كان قرينه في التتلمذ ومنافسه، قال الزبيدي: "سمعت إسماعيل بن القاسم قال: كان أبو إسحاق الزجاج يفضل أبا العباس بن ولاد، ويقدمه على أبي جعفر النحاس، وكانا

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٢١٩، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ٢٠١/٤، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي اليماني ٤٤، والعبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي ٢٣١/٢، الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ١٠١/٨، مرآة الجنان لليافعي ٣١١/٢، بغية الوعاة ٣٨٦/١، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي ٢٥٤/١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد العكري الحنبلي ٣٣٢/٢ دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية أضاليل وأباطيل لإبراهيم عوض ٧٤٢/١، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٧٤/٢.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢١٣، بغية الوعاة ٣١٨/٢.

(٣) معجم الأدباء ٢٠٣/٤.

(٤) بغية الوعاة ٣٨٦/١.

(٥) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١١.

جميعا تلميذيه، وكان الزجاج لا يزال يثني على من قدم من بغداد من المصريين، ويقول: لي عندكم تلميذ من حاله وشأنه... فيقال له: أبو جعفر النحاس؟ فيقول: لا، هو أبو العباس بن ولاد"[١].

تتلمذ ابن ولاد على علماء آخرين من طبقة الزجاج[٢]، وهم نحاة المذهب البصري حتى صار من أساتذة النحو المبصرين فيه.

ذاع صيت ابن ولاد في النحو، وأتقن هذه الصناعة، فعاد إلى مصر وتفرغ للتدريس، فأصبح شيخ الديار المصرية مع أبي جعفر النحاس، وأمضى ابن ولاد بقية حياته بمصر يبذل ما لديه من علم حتى وافته المنية بها سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة للهجرة.

هذا ما اتفقت عليه كتب التراجم كتاريخ لسنة وفاته.

أما معجم الأدباء والوافي بالوفيات[٣]، فقد اتفقا على أنه توفي سنة اثنتين و وثلاثمائة، ويرجع ذلك إلى سوء النقل، فصاحب معجم البلدان نقل عن الزُّبيدي، ولعله أسقط لفظة (وثلاثين)، وصاحب الوافي بالوفيات نقل هذا الخطأ عن صاحب معجم البلدان[٤].

لم يترك لنا ابن ولاد غير ثلاث مصنفات من إرثه المكتوب، وهما:

١- المقصور والممدود الذي نسبه ياقوت الحموي[٥] إلى أبيه واهماً في ذلك، وقام بنشره بولس برونله في هولندا، مطبعة ليدن عام تسع مائة وألف من الميلاد.

٢- الانتصار لسيبويه على المبرد، وسماه السيوطي (انتصار سيبويه على المبرِّد)[٦].

نَسبَ ابن خير الإشبيلي[٧] كتاب (النقائض) إلى ابن ولَّاد، والصواب أن كتاب (الانتصار) هو كتاب (النقائض)، والظاهر أنه اختلط عليه عنوان الكتاب، إذ افتتح ابن

---

(١) طبقات النحويين ٢١٩.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٠١/٤، وإنباه الرواة ٩٩/١، والوافي بالوفيات ١٠١/٨.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢٠٢/٤.

(٤) أشار محقق كتاب الانتصار، د/زهير سلطان إلى ذلك في ص١٢ من كتاب الانتصار.

(٥) معجم الأدباء ١٠٦/١٩.

(٦) ينظر: الانتصار ٥٨، ٥٩، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٩، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٤١.

(٧) فهرسة ابن خير الإشبيلي لأبي بكر مُحَمَّد بن خير الأموي ٣٨٥.

ولَّاد كتاب (الانتصار) بقوله: "كتاب الانتصار أو كتاب نقض ابن ولَّاد على المبرِّد في رده على سيبويه في الكتاب"[١].

وذكر القفطي أنّ ابن ولاد أملى كتاباً في معاني القرآن، وتوفي ولم يخرج منه إلا بعض سورة البقرة[٢].

(١) الانتصار ٤٣.

(٢) إنباه الرواة ٩٩/١.

ثانياً: التعريف بالمُعْتَرَض عليه

المُبَرّد[١]:

أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم، وهو ثُمَالة، ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأسد بن الغوث، وقال ابن الكلبي: عوف بن أسلم هو ثمالة والأسد هو الأزد، الثمالي الأزدي البصري المعروف بالمبرد النحوي.

والْمُبرّد لقب عرف به، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك، فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الألقاب أنه قال: سئل المبرد: لم لقبت بهذا اللقب؟ فقال: كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة، فكرهت الذهاب إليه، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا، يعني غلاف مزملة فارغا، فدخلت فيه وغطى رأسه، ثم خرج إلى الرسول وقال: ليس هو عندي فقال: أُخبرت أنه دخل إليك، فقال: ادخل الدار وفتشها، فدخل فطاف كل موضع في الدار ولم يفطن لغلاف المزملة، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة: المبرد المبرد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به.

وقيل: إن الذي لقبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان المازني، وقيل غير ذلك.

نزل بغداد، وكان إماما في النحو واللغة، أخذ الأدب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وأخذ عنه نفطويه وغيره من الأئمة.

كان المبرد المذكور وأبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح عالمين متعاصرين قد خُتم بهما تاريخ الأدباء، وفيهما يقول بعض أهل عصرهما من جملة أبيات وهو أبو بكر ابن أبي الأزهر:

---

(١) هذه الترجمة من وفيات الأعيان ٤/٣١٣-٣٢٢، ومن الوافي بالوفيات ٣٧٣٧-٣٧٣٨ (الموسوعة الشعرية).

أيا طالب العلم لا تجهلن وعُذ بالمبرد أو ثعلب
تجد عند هذين علمَ الورى فلا تكُ كالجمل الأجرب
علوم الخلائق مقرونة بهذين في الشرق والمغرب

وكان المبرد يحب الاجتماع في المناظرة بثعلب والاستكثار منه، وكان ثعلب يكره ذلك ويمتنع منه، وحكى أبو القاسم جعفر بن مُحَمَّد بن حمدان الفقيه الموصلي وكان صديقهما، قال لأبي عبد الله الدينوري ختن ثعلب: لِمَ يأبى ثعلب الاجتماع بالمبرد؟ فقال: لأن المبرد حسن العبارة حلو الإشارة فصيح اللسان ظاهر البيان، وثعلب مذهبه مذهب المعلمين فإذا اجتمعا في محفل حُكم للمبرد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن.

وتوفي المبرد يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة، وقيل ذي القعدة، سنة ست وثمانين، وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد، ودفن في مقابر باب الكوفة في دار اشتُريت له، وصلى عليه أبو مُحَمَّد يوسف بن يعقوب القاضي، رحمه الله تعالى، ولما مات نظم فيه وفي ثعلب أبو بكر الحسن بن علي المعروف بابن العلاف أبياتا سائرة، وكان ابن الجواليقي كثيرا ما ينشدها، وهي:

ذهب المبرد وانقضت أيامه وليذهبن إثر المبرد ثعلب
بيت من الآداب أصبح نصفه خربا وباقي بيتها فسيخرب
فابكوا لما سلب الزمان ووطنوا للدهر أنفسكم على ما يسلب
وتزودوا من ثعلب، فبكأس ما شرب المبرد عن قريب يشرب
وأرى لكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما يكتب

وفي المبرد يقول بعض شعراء عصره وهجا قبيلته بسببه، وذكر أبو علي القالي في كتاب الأمالي أنها لعبد الصمد ابن المعذل:

سألنا عن ثُمَالة كل حي فقال القائلون: ومن ثمالة؟
فقلت مُحَمَّد بن يزيد منهم فقالوا: زدتنا بهمُ جهالة
فقال لي المبرد خلِّ عني فقومي معشر فيهم نذالة

ويقال: إن هذه الأبيات للمبرد، وكان يشتهي أن يشتهر بهذه القبيلة، فصنع هذه الأبيات فشاعت وحصل له مقصوده من الاشتهار.

وللمبرد من المصنفات المنشورة:

– الكامل: وقد طبع عدة طبعات، وهو من أشهر كتب المبرد.

– الفاضل: نشرته دار الكتب المصرية بتحقيق عبد العزيز الميمني سنة ١٩٥٦م.

– ما اتّفق لفظه واختلف معناه من القرآن الكريم: رسالة، نشرها عبد العزيز الميمني سنة ١٣٥٠هـ.

– أَعجاز أبيات: رسالة صغيرة تشمل (٨٤) عجزا، راعى أن تكون مستغنية عن صدورها، وقد نشرت بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق عبد السلام هارون، سنة ١٩٥١م.

– نسب عدنان وقحطان: رسالة نشرت بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق عبد العزيز الميمني سنة ١٩٣٦م.

– شرح لامية العرب: طبعت بمطبعة الجوائب مع (أعجب العجب) للزمخشري، وهي التي نتداولها اليوم؛ لأن طبعة الجوائب في حكم المخطوطة.

– المقتضب: وهذا الكتاب من أنفس مؤلفات المبرد، وأفضل طبعاته هي التي اعتنى بتحقيقها مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة.

– البلاغة: وهي رسالة تتضمن رسالة أحمد بن الواثق، وردَّ المبرد عليها، وقد نشر الرسالة والجواب عنها رمضان عبد التواب سنة ١٩٦٥م.

– التعازي والمراثي: ومنه نسخة في الاسكوريال، والكتاب جمع شعرا ونثرا.

ومن الكتب المخطوطة التي لم تنشر:

– المذكر والمؤنث: ومنه نسخة في الظاهرية بدمشق، كما قال بروكلمان.

– الروضة: عثر الميمني على نسخة منها، ونقل عنها.

ومن الكتب التي أشارت إليها المراجع:

– الاعتنان: وموضوعه بيان أسباب التهاجي بين جرير والفرزدق، وقد ورد ذكره في خزانة الأدب.

– الشافي: أورده الرضى في شرح الكافية.

– الفتن والمحن: ذكره الصولي في أخبار أبي تمام.

– الأزمنة: ذكره ابن السيد البكليوسي في الاقتضاب.

- الاختيار: ذكره المبرد في الكامل.
- شرح ما أغفله سيبويه: ذكره ابن ولاد في الانتصار.
- الاشتقاق: نقل عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان.

ومن الكتب التي ذكرها الصفدي في الوافي بالوفيات:

كتاب الأنواء، وكتاب القوافي، وكتاب الخط والهجاء، والمدخل إلى كتاب سيبويه، والمقصور والممدود، ومعاني القرآن ويعرف بالكتاب التام، والرد على سيبويه، والرسالة الكاملة، وإعراب القرآن، والحث على الأدب والصدق، والزيادة على المنتزعة من كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه، وضرورة الشعر، وأدب الجليس، والحروف في معاني القرآن إلى طه، صفات الله عز وجل، والممادح والمقابح، الرياض المونقة، الدواهي، الجامع ولم يتم، الوشي، معنى كتاب سيبويه، كتاب الناطق، كتاب العروض، معنى كتاب الأوسط للأخفش، شرح كلام العرب وتلخيص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها، والمفضول، طبقات النحاة البصريين، كتاب العبارة عن أسماء الله تعالى، الحروف التصريف، الكافي في الأخبار، وغيرها.

ثالثاً: التعريف بالكتاب

الانتصار لسيبويه على المبرِّد:

بكتاب سيبويه اجتمعت أبواب النحو في سِفْرٍ واحد، كما حوى موضوعات صرفية ولُغَوية، وبذلك نال استحسان الناس، وهُجِرَ كثيرٌ منهم بهذا الْمُصَنَّف، فقال أبو عثمان المازني: "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ"(١).

وعلى النقيض ظهر من يلفق التُّهم، ويشكك في الكتاب ومُؤَلِّفِه، كان من أوائل هؤلاء يونس بن حبيب.

توالت تلك التهم واستمرت حتى جاء أبو العباس المبرِّد، فجمع أقوال ومؤاخذات من سبقه حول كتاب سيبويه، وزاد عليها ما غلَّط سيبويه فيها، مرتباً لها في كتاب أسماه (مسائل الغلط)، وهو من الكتب التي اندثرت مع مرور الزمن ولم يصل إلينا بنصه، أثار هذا الكتاب حفيظة جمهور النحاة ومنهم ابن ولَّاد الذي انتفض منافحاً بكتابه (الانتصار لسيبويه على المبرِّد).

والذي عارض فيه ردّ المبرد على سيبويه، وقد حرص على أن يقيّد عبارة المبرّد التي ردّ بها على سيبويه مقرونةً بالمواضع التي تعرّض لنقدها المبرد من كتاب سيبويه، ولابن ولاّد الفضل في ذلك، فلولا كتاب (الانتصار) لضاعت مسائل الرد.

وفي العصر الحديث قدَّم ابن ولاد المعونة للباحثين على إظهار هذه المسائل، ونشرها، ومن هؤلاء: د/ عبد الحميد عوض السيوري الذي قام بتحقيق كتاب (الانتصار)؛ إذ كان مشروع رسالته للماجستير التي تقدّم بها إلى كلية الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٦٩م، ونشر مطبوعاً فيما بعد بعنوان (الانتصار لسبويه من المبرد)، وقام بتحقيق كتاب (الانتصار) باحث عراقي هو د/زهير عبد المحسن سلطان، ونشر مطبوعاً عام ١٩٩٦م بعنوان (الانتصار لسيبويه على المبرد).

ويُعدُّ د/ زهير عبد المحسن من المهتمين بكتابي (الرد) و(والانتصار) في رسالته

---

(١) بغية الوعاة ١/٤٦٦.

للدكتوراه والموسومة بـ (المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية)[١].

وممن عنى بمسائل الرد والانتصار الشيخ مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة محقق كتاب (المقتضب) للمبرد، فقد قيّد هذه المسائل في حواشي (المقتضب).

لم يعرف العلماء اسماً آخر لكتاب (الردّ على سيبويه) مع أنهم ذكروه بصيغ متقاربة إلا ابن جنّي فقد سمّاه: (مسائل الغلط)، قال: "ومن الشائع في الرجوع عنه في المذاهب، ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه (مسائل الغلط)، فحدثني أبو علي [الفارسي] عن أبي بكر [ابن السّراج] أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيّام الحداثة، فأمّا الآن فلا"[٢].

اختلفت مآخذ ابن ولّاد على المبرِّد عنها عند المبرِّد على سيبويه، وإن كانت الصلة بين موضوعاتهم وثيقة.

فكتاب (الانتصار) يحمل بين ثناياه كتابين لكل منهما مادة نقدية مختلفة، وهما (مسائل الغلط) و(الانتصار).

لم يُشر ابن ولّاد إلى اسم كتابه في المقدمة أو الخاتمة، ولم يذكر الناسخ أيضاً ذلك عند نسخه للكتاب.

ولكن المصادر التي ترجمت لابن ولّاد اتفقَّت في غالبها على عنونة الكتاب بـ: (الانتصار لسيبويه على المبرِّد)[٣]، وقد سماه البعض: (الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرَّد)[٤]، وسماه آخرون: (انتصار سيبويه على المبرَّد)[٥]، وسماه ابن خير الإشبيلي[٦] (الانتصار)، أما الزبيدي[٧] فلم يذكر شيئاً من مؤلفات ابن ولّاد.

---

(١) تقدم بها الى كلية الآداب من جامعة بغداد عام ١٩٩٠، تنظر الصفحات: ٧٨-١٥٤.

(٢) الخصائص ٢٠٦/١.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢١٩، معجم الأدباء ٢٠١/٤، إشارة التعيين ٤٤، والعبر ٢٣١/٢، الوافي بالوفيات ١٠١/٨، مرآة الجنان ٣١١/٢، بغية الوعاة ٣٨٦/١، حسن المحاضرة ٢٥٤/١، شذرات الذهب ٣٣٢/٢ دائرة المعارف ٧٤٢/١، تاريخ الأدب العربي ٢٧٤/٢.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٢٠٣/٤، الوافي بالوفيات ١٠١/٨.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٣٨٦/١، الأعلام ١٩٨/١.

(٦) فهرسة ابن خير الإشبيلي ٣١١.

(٧) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٣٨-٢٣٩.

ضمَّ كتاب الانتصار بين ثناياه ثلاثاً وثلاثين ومائة مسألة، ولم تكُن جميعها ردود المبرِّد على سيبويه، فهناك مسائل ردَّ فيها المبرِّد على نحاة غلَّطوا سيبويه، كالأخفش.

ومما يلاحظ على مسائل (الانتصار) كما ذكر د/زهير سلطان ما يأتي:

* إن عدداً من مسائل الانتصار جاءت تكراراً لمسائل أخرى.

* إن بعض المسائل جاءت وكأنها تكملة لمسائل أخرى، كالمسألتين: (٥٠ و٥١) والمسألتين: (٦٦ و٦٧).

* تكرار ابن ولَّاد لرده في المسائل المتشابهة، كالمسألتين: (٢ و٣) والمسألتين: (٥٩ و٦٠).

* وافق ابن ولاّد المبرِّد في مسألة واحدة هي المسألة (٢١)، لأن المبرِّد لم يكن على خلاف فيها مع سيبويه، بل ردّ فيها على الأخفش لمخالفته سيبويه، قال: "والقول ما قال مُحَمَّد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه"[(١)].

(١) ينظر: الانتصار ٨٥.

النسخة التي تم اعتمادها في الدراسة

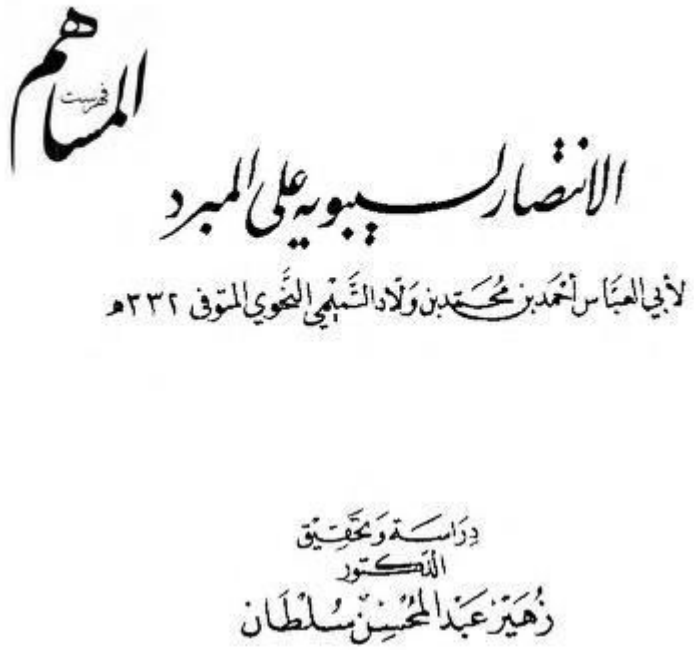
فهرست المسالم

الانتصار لسيبويه على المبرد

لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي المتوفى ٣٣٢هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور

زهير عبد المحسن سلطان

مؤسسة الرسالة

المبحث الثاني

الإغفال

((وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزَّجاج))

أولاً: التعريف بالمُؤَلِّف

أبو علي الفارسيّ:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسيّ، أبو عليّ الفارسيّ النّحوي الإمام المشهور، ولد ببلدة فسا ونشأ فيها، في عام (٢٨٨هـ) في أواخر أيام المعتضد، لأبٍ فارسيّ، وأمٍّ عربيّة سدوسية، من سدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس، توفّي الفارسيّ عام (٣٧٧هـ) عن نيّف وتسعين سنة[١].

وبين المولد والوفاة حياة حافلة بالتّحصيل والانتقال والدّرس والتصانيف. والظاهر أنّ أبا عليّ لم يتزوّج ولم ينجب، وظهر ذلك في وصف ابن جنّي له بـ"خلوٍّ سربه وسروح فكره وخلوّه بنفسه وإنّما وقف حياته على العلم لا يعتاقُه عنه ولد، ولا يعارضُه فيه مَتجر"[٢].

بدَأَ أبو علي تعليمه في بلدته (فسا)، فكانت بواكير دراسته مع القرآن حفظاً ودراسة، والحديث والفقه وشعر العرب، ثم انتقل إلى بغداد واستقر في بلاط المعتضد، وبذلك سنحت له الفرصة للالتقاء بأهل العلم المشهورين، فكانت حياته في حركة دائمة، إذ انطلق في طلب العلم دون توقف، حتى صار ينافس علماء عصره في بلوغ ما بلغوه،

---

(١) ينظر: طبقات النّحويين واللّغويين ١٢٠، يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي ٣٨٤/٤، تاريخ مدينة السلام المسمى (تاريخ بغداد)لأبي بكر بن النجار ٢٧٥/٧، معجم الأدباء ٢٣٢/٧، معجم البلدان لياقوت الحموي ٢٦٠/٤، إنباه الرواة ٢٧٤/١، وإشارة التعيين ٣٩٥، شذرات الذهب ٨٩/٣، هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البابانى البغدادي ٢٧٠/١.

(٢) ينظر: الخصائص ٢٧٧/١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٣٤/١.

وبالفعل علا شأنه، وتصدَّر مجالس العلم والتدريس[١].

عاصر أبو علي كلا من الرماني والسيرافي وابن السراج والزجاجي، وغيرهم من أئمة العربية آنذاك، فصار واحداً منهم، بل كان يُقرنُ اسمه باسمهم، وربّما تفوّق عليهم علماً وشهرة. غير أنّ الفارسيّ لم يكتفِ بما سمع من هؤلاء فحسب، وإنّما اطّلع على مؤلّفات سابقيه التي استفاد منها كثيراً كسيبويه، والأخفش الأوسط، والكسائيّ، والفرّاء، والمازني، والمبرّد، وغيرهم ممن اشتهروا في النّحو وعلا ذكرهم.

وأبو عليّ باتصاله بهؤلاء الأئمّة وأخذه عنهم، واطّلاعه على كتبهم، استطاع عن جدارة أن يكون من أئمّة العربيّة، وأغزرهم مادّة وأوسعهم اطّلاعاً، حيث أثنى تلامذته ومترجمو حياته عليه ثناءً جَمّاً متنوّع العبارة، يكاد لم يحظَ به أحد من نحّاة القرن الرابع الهجري، فكانوا يقرنونه بسيبويه، ويفضّلونه على المبرّد فهو أستاذ عصره، ومتقدّم أهلِ الصّنعة في زمانه، وأنحى من جاء بعد سيبويه[٢].

أحبَّ العلم كثيراً، وممّا يدلُّ على ذلك، ما حلَّ به حين احترقت كتبه، فقد رُويَ عنه قوله يصف حاله آنذاك: "بقيت شهرين لا أكلِّمُ أحداً حزناً وهمّاً"[٣]. وذكرت المصادر أنَّ للفارسيّ كتباً عديدة منها ما هو مطبوع، ومخطوط، ومفقود[٤].

– الكتب المطبوعة:

الإغفال، الإيضاح العضدي، التّكملة، البصريّات، المسائل البغداديات، المسائل الحلبيات، المسائل الشيرازيات، المسائل العسكريات، المسائل العضديات، المسائل المنثورة، التعليقة على كتاب سيبويه، الحجّة في علل القراءات السبع، كتاب الشعر، مقاييس المقصور والممدود.

– الكتب المخطوطة:

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٢٥٧/٧، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ٨١، غاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير شمس الدين بن الجزري ٢٠٧/١.

(٢) ينظر: نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ٢٣٢، معجم الأدباء ٢٣٩/٧، إنباه الرواة ٢٧٤/٢.

(٣) معجم الأدباء ٢٥٦/٧-٢٥٧.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٨١٤/٢، وإنباه الرواة ٢٧٤/١.

التّذكرة، والقصريات.

– الكتب المفقودة:

أبيات المعاني، والتّتبع لكلام أبي عليّ في التفسير، الترجمة، الدمشقيّة، نقض الهاذور، وذكر القفطي الذهبيات، وشرح الأسماء والصّفات، والعوامل المئة، والكرمانيّة، والمجلسيّات.

ثانياً: التعريف بالمُعْتَرَض عليه

أبو إسحاق الزَّجَّاج:

قيل اسمه: إبراهيم بن السَّري بن سهل الزجاج، وقيل: إبراهيم بن مُحَمَّد بن السَّري بن سهل الزجاج[(١)]، والراجح هو القول الأول؛ لأن معظم أصحاب التراجم ممن ترجم لعلماء التفسير أو اللغة والنحو والأدب ذكروا القول الأول، والقليل منهم ذكروا القول الثاني، وأيضاً جميع من ذكر اسم الزجاج ممن نسخ مؤلفه معاني القرآن وإعرابه، من النسخ التي تم مقابلتها، ذكروا أن اسمه هو إبراهيم بن السَّري بن سهل الزجاج، منهم أبو سعيد الحسن بن عبدالله السِّيرافي النحوي، فهو أحدُ الناسخين لكتابه، وأيضاً ألف كتاباً في التراجم سماه (أخبار النحويين البصريين) وذكر فيه أن من أصحاب أبي العباس مُحَمَّد بن يزيد أبو إسحاق بن السري الزجاج فمن نسخ كتابه هم من أولى الناس بمعرفة اسمه[(٢)].

ثم إن ممن حدَّث عنه صرح اسم أبيه، فقد قال أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن الوليد: حدّثنا إبراهيم بن السريّ الزّجاج قال: قال مُحَمَّد بن يزيد المبرّد[(٣)].

وقال أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزُبَان السيرافي حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، قال: حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبَّرد[(٤)].

يكنَى بأبي إسحاق، ولقبه الزَّجَّاج، لُقب بذلك لأنه كان يخرط الزجاج[(٥)].

لم يذكر أهل التراجم ميلاد أبي إسحاق الزجاج، ما عدا الزركلي الذي قدَّر ولادته في عام (٢٤١هـ)، مستدلاً بأنه توفي عام (٣١١هـ) وعاش سبعين سنة على الراجح من

---

(١) ينظر: الفهرست لابن النديم ٦٦/٢، وفيات الأعيان ٤٩/١، سير أعلام النبلاء ٣٦٠/١٤، مرآة الجنان ١٩٦/٢، شذرات الذهب ٥١/٤.

(٢) أخطأ صاحب معجم الأدباء فذكر أن اسم الزجاج هو إبراهيم بن أحمد السري بن سهل الزجاج، ينظر: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م، كامل سلمان الجبوري ١٥/١.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٣٤٩/٢.

(٤) ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلسي للحميدي الأزدي ١٣٨.

(٥) ينظر: أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد السيرافي ٨٠، طبقات النحويين واللغويين ١١١، نزهة الألباء ١٨٣.

أقوال العلماء.

وقد نشأ رحمه الله تعالى بالجانب الغربي من بغداد في الموضع المعروف بالدويرة، وبدأ حياته بدايةً بسيطةً حيث كان يعمل في خِراطة الزجاج، وكان كسبُه في اليوم درهماً ودانقين، أو درهماً ونصفاً، ثم اشتهى أن يتعلم النحو، فأخذ النحو أولاً عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ثم لزم أبا العباس المبرد، وكان المبرد لا يُعلِّم مجاناً، ولا يعلِّم إلا على قدْرها، فتعاهد الزجاج نفسه أن يعطي المبرد كل يوم درهماً واحداً بشرط أن يبالغ في تعليمه، فالتزم بدفع الدرهم حتى فرّق بينهما الموت، ثم ذهب ليعلم النحو أولاداً من بني مارمة من الصّراة[١]، وكان يتردد أيضاً حينها على المبرد ليطلب منه العلم، ثم بعد مدة أرسله المبرد بطلب من عبيد الله بن سليمان وكان وزيراً للمعتضد، ليكون لابنه القاسم، فكان ذلك سبباً لغناه، ومع ذلك كان يتردد على، الطلب من المبرد بين الحين والأخرى، ثم تولى القاسم بعد ذلك الوزارة فأصبح الإمام الزجاج نديماً له ثم ارتفعت مكانته حتى المعتضد.

وذكر بعضهم أنه قدم مصر لفترة وجيزة، ولعلها كانت في أواخر عمره.

تتلمذ الزجاج على أشهر علماء عصره، ومنهم: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيَّار ثعلب الشَيباني[٢]، أبو العباس المبرِّد، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد الشيباني[٣].

كما تتلمذ على يديه الكثير من فطاحلة العربية لاحقاً، ومنهم: علي بن عبد الله بن العباس بن المغيرة الجوهري[٤]، وأبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النهاوندي الزَّجَّاجي[٥]، أبو علي الفارسي.

أثنى كثير من أئمة المسلمين على عقيدة الزَّجَّاج، قال الإمام أبو البركات بن الأنباري

---

(١) الصراة: نهر ينشعب من الفرات ويجري إلى بغداد، ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميري ٣٥٧.

(٢) وفيات الأعيان ٤٩/١، إشارة التعيين ١٢، والمقفى الكبير لتقي الدين المقريزي ١٥٥/١.

(٣) طبقات الحنابلة لأبي الحسين بن أبي يعلى ٥/٢-١٠، سير أعلام النبلاء ٥١٦/١٣-٥٢٦، الأعلام ٦٥/٤.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ٤٤٧/١٣-٤٤٨، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لمحمد بن أحمد الذهبي ٢٤٤/٨، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٥٥٤/٥.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ٢٢٧، بغية الوعاة ٧٧/٢، الأعلام ٢٩٩/٣.

عن الزجاج: "وكان حسن العقيدة"، وقال الخطيب البغدادي عنه: "كان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد، جميل المذهب".

وفي آخر حياته سمُع منه قوله[١]: "اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل، فلعله يعتبر دليلاً على حبه وتمسكه لمذهب أهل السنة والجماعة".

وقد ورد في كتابه معاني القرآن أنه يرد على المرجئة بما يتوافق مع مذهب أهل السنة والجماعة في تفسيره لسورة الليل في قوله تعالى: ((فأنذرتكم ناراً تلظى * لا يصلاها إلا الأشقى* الذي كذب وتولى))[٢].

توفي[٣] الزجاج في خلافة المقتدر بالله ببغداد، قال أبو الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي: توفي أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج النحوي في جمادى الآخرة سنة (٣١١هـ)، وقال غيره: مات يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلةٍ بقيت من الشهر، وقيل: توفي في سنة (٣١٦هـ)، وقيل: توفي سنة (٣١٠هـ)، وقد حدَّث عنه أبو العلاء المعري أنه سمع عنه ببغداد أنه لما حضرته الوفاة: سئل عن سِنِّه فعقد لهم سبعين.

يعتبر الإمام الزجاج من أعلام اللغة والنحو والتفسير، وقد أفاد من علمه عبر القرون المتقدمة والمتأخرة علماء التفسير في مؤلفاتهم، وعلماء اللغة في معاجمهم ومصنفاتهم اللغوية والنحوية.

قال عنه الخطيب البغدادي: "كان من أهل الفضل والدين، حسنَ الاعتقاد، جميل المذهب وله مصنفات حسان في الأدب، وقال عنه أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن الأنباري: كان من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة، وصنف مصنفات كثيرة".

وقال عنه أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن خلكان: "كان من أهل العلم والأدب والدين المتين".

---

(١) ينظر: طبقات المفسرين لشمس الدين الداودي ١٠، طبقات المفسرين لأحمد بن مُحَمَّد الأدنه وي ٥٢.

(٢)سورة الليل،الآية ١٣-١٥.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٢، تاريخ بغداد ٦/٦١٧-٦١٨، نزهة الألباء ١٨٤-١٨٥، إنباه الرواة ١/١٩٨، بغية الوعاة ١/٤١٣، معجم الأدباء ١/٥٢، وفيات الأعيان ١/٥٠، شذرات الذهب ٤/٥١.

ألف الزجاج تصانيف كثيرة فمن **المطبوع منها**:

معاني القرآن وإعرابه، خلق الإنسان أو الإنسان وأعضائه، ما ينصرف وما لا ينصرف، المثلث، تفسير أسماء الله الحسنى، فعَلتُ وأفعَلت، الشجرة.

ومن المؤلفات المخطوطة: الألفاظ، الرد على ثعلب في الفصيح.

ومن المؤلفات المفقودة وقد ذكرها من ترجم له، ولم تصل إلينا: ما فُسِّر من جامع المنطق، الاشتقاق، القوافي، العَروض، الفِرق، خلق الفرس، مختصر في النحو، شرح أبيات سيبويه، النوادر، الأنواء، الأمالي، الفرق بين المؤنث والمذكر.

ثالثاً: التعريف بالكتاب

اسم الكتاب هو (الإغفال) بكسر الهمزة، وذلك حسب ما كُتِبَ على مخطوطة (شهيد علي) مخطوطة الكتاب التركية، وهي أحد الأصول التي نُشِرَ عنها الكتاب[١]، والمصادر التي ترجمت لأبي عليٍّ الفارسي ذكرت هذا العنوان، وأفادت من الكتاب ونقلت عنه.

وللكتاب اسم آخر هو: (المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق الزجاج)، كما هو واضح من نسخة دار الكتب المصرية، وكما ذكره الفارسي نفسه في بعض كتبه الأخرى[٢]، وذكره في مكان آخر باسم (مسائل إصلاح الإغفال)[٣].

والعنوان الأول هو الأشهر، إلا أنَّ وهماً وقع عند بعض المترجمين، فياقوت الحموي بعد أن ذكر الكتاب باسمَيه للفارسي عاد وذكر له كتاباً باسم (المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج)[٤]، ومعنى ذلك أن للفارسي كتابين في المسائل المصلحة أحدهما على الزجاج، وثانيهما على ابن السراج، والمعروف أن المسائل التي أصلحها الفارسي هي على شيخه الزجاج، وهو المسمى بـ(الإغفال).

وفي إنباه الرواة جاء اسم الكتاب: (كتاب الإغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني) ولعله من وهم النساخ.

وهل هو (الأغفال) بالفتح أو (الإغفال) بالكسر؟:

هذا ما لم تحدده المصادر، إلاَّ أن الضبط الواضح على مخطوطة (شهيد علي) التركية هو بالكسر، وسوف نعتمد ما ورد فيها، ولعلَّه الأقرب، وبخاصَّة أن أبا عليٍّ نفسَهُ قد كرَّره كثيراً في ثنايا الكتاب، فقال في مفتتح الكتاب: "هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ في إعراب القرآن، ذَكَرْناها لِمَا اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها، ونحن ننقُلُ كلامَه في كلِّ مسألةٍ من هذه المسائلِ بلفظه، وعلى

(١) ينظر: الإغفال لأبي علي الفارسي ١/٣٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٣٨.

(٣) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات) لأبي علي الفارسي ٢٧.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٢/٨١٤.

جهته، من النُّسخة التي سمِعْناها منه فيها، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بما عندنا فيه، وبالله التَّوفِيقُ".

ونراه يكرر ذلك كثيراً في المسائل فيقول: "وهذا موضع الإغفال منها"، ويقول: "موضع الإغفال من هذه المسألة أنه حكى..."(١)، ويقول: "... ثبت موضع الإغفال من المسألة"(٢).

ووجهه أنه من باب الإعجام، فتكون الهمزة للسَّلب.

أما (الأغفال) فهو جمع (غُفْل)، والله أعلم.

ألَّفَ أبو علي كتابه (الإغفال) في عام (٣١٨هـ)(٣)، هذا ما ذُكِرَ في آخر نسخة (جوروم) من البغداديات(٤)، ويُؤيد هذا ما ذكره ابن جني من أبا علي صنع كتاب (الإغفال) قبل عام (٣٢٠هـ)(٥)، وقد ألَّفه مع جملة بواكير كتبه، وكان ذلك قبل ارتحاله إلى حلب حيث أحال عليه في مسائله (الحلبيَّات) في عدة مواضع(٦).

بإصلاح أبي علي لمسائل الإغفال وبتعَقُّبِه لشيخه الزَّجَّاج في هذا الوقت المبكر من حياته، كسب شهرة جعلت له نجماً ساطعاً، وصيتاً ذائعاً وصل إلى بلاط سيف الدولة في حلب، وإلى شيرازَ حيث عضدُ الدَّولة الذي استدعاه فيما بعد.

لم تكن كل مسائل (الإغفال) تعقُّباً للزَّجَّاج(٧)، فهناك مسائل كانت لتوضيح وبيان كلام الزَّجَّاج، ومسائل أخرى ذكر فيها رأيه بعد رأي الزَّجَّاج دون أن يُخَطِّئَهُ، ومسائل أخرى ذكر فيها كلامه دون أي تعليق.

كما يحوي كتاب (الإغفال) تعقُّبات لسوى الزَّجَّاج، إذ تعَقَّبَ الفارسي كلاً من

---

(١) ينظر: الإغفال ٢/٢٩٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢/٥١٨.

(٣) لم يذكر محقِّق كتاب الإغفال د/عبد الله الحاج إبراهيم زمن تأليفه، إذ ذكر أن زمن تأليفه كان مبكراً قبل ارتحاله إلى حلب، ينظر: بتحقيق د/مُحَمَّد الحاج إبراهيم ١/٢٩.

(٤) ينظر: البغداديات ٣٧ (مقدمة المحقق).

(٥) ينظر: بقية الخاطريات لابن جني ٤٥-٤٦.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ٦٢، ٣٠٣.

(٧) ينظر: مسائل (الإغفال): ٢١، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٧٨، ٨٣، ٩٤، ٩٦، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨.

سيبويه[١]، ويونس الضَّبِّيّ[٢]، والكسائي[٣]، والفرَّاء[٤]، والأخفش الأوسط[٥]، والجرمي[٦]، والمازني[٧]، والمبرِّد[٨]، وثعلب[٩]، والكوفيين[١٠]، والبصريين[١١].

جعل مُحَمَّد حسن مسائل (الإغفال) خمساً وعشرين ومائة مسألة، أما د/ عبد الله الحاج فقد جعلها تسعاً ومائة، والمسائل نفسها، منها مسائل أصلية، وأخرى فرعية.

(١) ينظر الإغفال: ٢/٤٥٠-٤٥٢.

(٢) ينظر المصدر السابق: ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٣) ينظر المصدر السابق: ٢/٤٠-٤١، ٩٤.

(٤) ينظر المصدر السابق: ١/٣٩٧-٤٠٣، ٢/٩٥-٩٧، ٢٢٠-٢٢١، ٣٢٤-٣٢٨، ٣٤٢-٣٤٦.

(٥) ينظر المصدر السابق: ٢/٦، ١٦-١٩.

(٦) ينظر المصدر السابق: ٢/٤٥٣-٤٥٤.

(٧) ينظر المصدر السابق: ٢/٥-١٦، ٢٧٣-٢٧٤.

(٨) ينظر المصدر السابق: ١/٥٤-٥٧، ٢٨٦-٢٨٩، ٢/٣٢٩-٣٣١.

(٩) ينظر المصدر السابق: ١/١٣٧-١٣٨، ٢/٩١.

(١٠) ينظر المصدر السابق: ١/٣٠٧-٣٢٠، ٢/١٣٠-١٣٢.

(١١) ينظر المصدر السابق: ٢/١٣٠-١٣٢.

النسخة التي تم اعتمادها في الدراسة

الإغفال

وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)

لأبي إسحاق الزَّجَّاج

(ت ٣١١ هـ)

تصنيف

العلاَّمة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيِّ

(ت ٣٧٧ هـ)

تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ الظهران

قسم الدراسات الإسلامية والعربية

الجزء الأوَّل

المبحث الثالث

إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي

أولاً: التعريف بالمُؤَلِّف

ابن السيد البطليوسي

أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن السِّيْد البَطَلْيَوْسي النحوي[١]، من كبار أئمة اللغة والأدب في الأندلس، أصله من مدينة شِلْب، ومولده سنة (٤٤٤هـ) في بَطَلْيَوس[٢] غربي غربي قرطبة، أحد من تفخر به جزيرة الأندلس من علماء العربية.

كان عالماً بالآداب واللغات متبحّراً فيهما، مقدَّماً في معرفتهما وإتقانهما، ووصف بأنه كان حسن التعليم جيد التلقين والتفهيم، ثقة حافظاً ضابطاً.

نشأ البطليوسي في بيت علم وفضل، وتلقّى العلم في بطليوس على أبيه، ثم على أخيه أبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن السيد، ومعظم ما روي عنه كان كتباً في اللغة.

ودرس القراءات على علي بن أحمد بن حمدون المعروف بابن اللطينية، كما درس اللغة على أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، وفي نحو سنة (٤٦٤هـ) ارتحل ابن السيد إلى المرية ومكث فيها عاماً واحداً سمع في أثنائه من عبد الله بن جبير القيرواني، ثم غادرها إلى قرطبة[٣] لإكمال تعليمه، فدرس فيها الحديث على أبي علي الحسين بن أحمد

---

(١) بفتح الباء والطاء وسكون اللام وفتح الياء، والسيد بكسر السين، لُقِّب به جده، والبطليوسي: جماعة من مدينة شلب كان من بينهم علماء أفذاذ لكن أشهرهم هو ابن السيد، فحين تطلق كلمة البطليوسي لا تنصرف إلا له، ينظر: أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري التلمساني ٣/١١٩-١٤٩، الصلة لابن بشكوال ٢٨٧، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٤٨، ٧٥، ١٨٠، ٤٨٨، ٨١٢، ١٢٧٣، ١٤١١، ١٩٠٧.

(٢) بفتح الباء والطاء وسكون اللام وفتح الياء، مدينة كبيرة في الأندلس على نهر آنة، ينظر: معجم البلدان ١/٤٧٧.

(٣) مدينة عظيمة في الأندلس، كانت عاصمة ملوك بني أمية، ينظر: معجم البلدان ٤/٣٢٤.

الغساني الجياني، شيخ المحدّثين بقرطبة، وكان من أساتذته كذلك أبو الفضل البغدادي، وعبد الدايم بن مرزوق بن جبر القيرواني، وهما من رواة الأدب والأشعار الوافدين من خارج الأندلس، وغيرهم.

بعدئذٍ أخذ البطليوسي يتنقّل بين بلاطات ملوك الطوائف، فاتصل بالقادر بالله يحيى بن إسماعيل بن ذي النون، بطليطلة، وكان على علاقة طيبة بأبي الحسن راشد بن العريف كاتب ذي النون.

وأقام ابن السيد في شَنْتَمَرِيّة إبّان حكم أبي مروان عبد الملك بن رزين لها آخر ملوك بني رزين (خلفه المرابطون سنة ٥٠٣هـ).

ولما تنكَّر عبد الملك بن رزين للبطليوسي استعطفه هذا بقصيدة رقيقة مؤثرة لم تلقَ عن ابن رزين الاهتمام المأمول، ففرَّ البطليوسي إلى سرقسطة واتصل بأحمد المستعين التجيبي، حاكم سرقسطة الذي استمرّ عليها إبّان حكم المرابطين.

ثم رجع إلى إقليم السهلة في شنتمرية، ولما ساءت أحوالها ارتحل هذا إلى قرطبة وجلس في مسجدها الجامع يُقرِئ علوم الدين واللغة والنحو والأدب، غير أنه لم يلبث أن غادرها إلى بلنسية[1] (كان فيها سنة ٥١١هـ) وكانت تحت حكم المرابطين وهناك استقر، وكان الناس يجتمعون إليه ويقرؤون عليه ويقتبسون منه، وقد اشتغل بالإقراء والإملاء والتدريس والتأليف، وترك الاتصال بالملوك والأمراء، وبقي على هذه الحال إلى أن لقي ربه، وافته المنية في منتصف رجب (٥٢١هـ).

عاش البطليوسي في النصف الثاني من القرن الخامس للهجرة، والأندلس كانت منهارة الأسس، متناثرة الأشلاء، وتنوعت الرئاسات في مدنه، وطغت عليه المنازعات والأطماع الشخصية، انقسم بسبب ذلك إلى دويلات صغيرة يحكمها أمراء ملوك الطوائف.

وقد وصف ابن الخطيب بلاد الأندلس عقب الفتنة، وقيام دول الطوائف بقوله: وذهب أهل الأندلس من الانشقاق، والافتراق إلى حيث لم يذهب كثير من هذه الأقطار

---

(١) مدينة مشهورة بالأندلس شرق قرطبة، وهي برية وبحرية، ملكها الروم، ثم استردها المسلمون وأهلها يسمون عرب الأندلس، ينظر: معجم البلدان ١/٤٩٠.

ليس لأحدهم في الخلافة إرث، ولا في الإمارة سبب ولا في الفروسية نسب، ولا في شروط الإمارة مكسب.

وعلى الرغم من أن عصر الطوائف كان عصر التمزق السياسي، إلا أنه دفع الحياة العلمية ورعاها، فقد كان التنافس بينهم سبباً لدفع عجلة العلم، وازدهاره، فكل بلاط يفتخر على الآخر بما يضمه من خيرة العلماء والأدباء لذا فقد شهدت الأندلس نشاطاً[١] لغوياً واسعاً ،بعد أن أصبحت قبلة يتجه إليها العلماء والطلاب ينهلون من علمها.

وقد ظهر من أعلام اللغة في ذلك الوقت ابن سيده، والأعلم الشنتمري، وابن السيد.

ذاع صيت ابن السيد عندما استقر في بلنسية، وهنا بدأ الناس يجتمعون إليه، ويقرءون عليه، ويقتبسون منه، وبدأ طلاب العلم يتوافدون عليه من كل صوب وحدب.

ومن أشهر تلاميذه: عمر بن مُحَمَّد القيسي البلنسي صاحب الأحكام ببلنسية[٢]، ومروان بن عبدالله البلنسي قاضي بلنسية ورئيسها[٣]، والقاضي عياض السبتي وكان إماماً في الحديث[٤]، وأبو العباس الأقليشي[٥]، وغيرهم.

كان البطليوسي واسع المعرفة بفنون العلم؛ محدِّثاً وفقيهاً ولغوياً ونحوياً وأديباً وناقداً وشاعراً ومؤرخاً عارفاً بأيام العرب وأشعارها، وكان أيضاً فيلسوفاً، ولقب بنحوي زمانه، وبشيخ النحاة[٦].

يقول البغدادي: الإمام النحوي اللغوي، الفقيه[٧].

ويقول المقري: هو نحوي زمانه وعلامته[٨].

---

(١) ينظر: دولة الإسلام في الأندلس (دول الطوائف) لمحمد عبد الله عنان ٩٣-١١٦.

(٢) التكملة لكتاب الصلة لابن الآبار ١٨٢٤.

(٣) المصدر السابق ١٠٨٨.

(٤) الأعلام ٢٨٢/٥، بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس للضَّبي ٤٢٥.

(٥) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري الأصبهاني ٤٢٨/٣.

(٦) الصلة ٢٨٢/١.

(٧) هدية العارفين ٤٥٤/١.

(٨) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني ١٦٧/١-١٧٣.

وفي بغية الوعاة: عبدالله بن السيد، نزيل بلنسية، انتصب لإقراء علوم النحو[١]، واجتمع إليه الناس، وله يد في العلوم القديمة.

ألف كتباً نافعة ممتعة، منها[٢]:

- كتاب (المثلث) في مجلدين، حققه صلاح مهدي وصدر في بغداد سنة ١٩٨١م، فإن (مثلث) قطرب في كراسة واحدة، واستعمل فيها الضرورة وما لا يجوز وغلط في بعضه.

- كتاب (الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب) لابن قتيبة، وطبع في دار الجيل، بيروت، عام ١٩٨٧م.

- شرح (سقط الزند) لأبي العلاء المعري شرحاً استوفى فيه المقاصد، وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه (ضوء السقط).

- كتاب في الحروف الخمسة، وهي: السين والصاد والضاد والطاء والذال، جمع فيه كل غريب.

- كتاب (الحلل في شرح أبيات الجمل)[٣] وطبع بتحقيق د/ مصطفى إمام، في مطبعة الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

- (الخلل الواقع في الجمل) أيضاً، ولعله الكتاب نفسه الذي طبع باسم إصلاح الخلل، بتحقيق سعيد سعودي، في دار الطليعة، بيروت.

- كتاب (شرح الموطأ)[٤].

- كتاب في أصول الفقه بعنوان (الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين الفقهاء).

- الانتصار ممن عدل عن الاستبصار: حين وضع ابن السيد كتاب (سقط الزند) علّق عليه ابن العربي وانتقده، فحمل ذلك ابن السِّيْد للرد على ابن العربي[٥].

---

(١) بغية الوعاة ٢/٥٥.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ١٠-١٤.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/١٢٨.

(٤) ينظر: كشف الظنون ١٩٧٠.

(٥) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ٥٧، ٥٨، ١٨٩، ٣٣٦.

- إضافة إلى ردود ابن السِّيْد على ابن خلصة إثر النزاع الذي نشب بينهما[١].

قال ابن خلكان: وسمعت أن له شرح ديوان المتنبي، ولم أقف عليه، وقيل: إنه لم يخرج من المغرب، وبالجملة فكل شيء يتكلم فيه فهو في غاية الجود.

(١) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ٣٠١-٣٣٢، ٣٣٤-٣٣٧، ٢٦٨، ٣٩٢.

ثانياً: التعريف بالمُعْتَرَض عليه

أبو القاسم الزجاجي:

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي[١] داراً ونشأة، النهاوندي أصلاً ومولداً، من أهالي الصيمرة، وهي بلدة في خوزستان، ثم انتقل إلى بغداد.

كان إماماً في علم النحو، والزَّجَّاجي: بفتح الزاي وتشديد الجيم وبعد الألف جيم ثانية، وسمي بذلك لأنه صحب الزَّجَّاج فنسب إليه وعرف به.

انتقل بعد ذلك إلى الشام، وأقام مدة في حلب، ثم أقام بدمشق، وصنَّف بها وأملى وحدَّث عن مشايخه.

قرأ على الشيخ أبي إسحاق الزجاج، وكان من خاصة طلابه فنُسب إليه، وقرأ أيضا على أبي جعفر بن رستم الطبري، وعلى أبي الحسن بن كيسان، وأبي بكر بن السرّاج، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش، وأبي بكر مُحَمَّد بن القاسم الأنباري، وأبي موسى الحامض، ومُحَمَّد بن العباس اليزيدي، وابن دريد[٢].

خرج مع ابن الحارث عامل الضياع الإخشيدية، فمات بطبرية في شهر رمضان سنة (٣٣٧هـ)، وقيل في رجب سنة (٣٣٩هـ)، وقيل في رمضان سنة (٣٤٠هـ) بدمشق.

له عدد من المصنفات في اللغة والنحو:

الإبدال والمعاقبة والنظائر[٣]، الإيضاح في علل النحو[٤]، الجزولية[٥] – وهي حواش

---

(١) وفيات الأعيان ٢٨٨/١١.

(٢) الأعلام ٦٩/٤.

(٣) الأعلام ٢٩٩/٣.

(٤) الوافي بالوفيات ١١٣/١٨، بغية الوعاة ٧٧/٢، الأعلام ٢٩٩/٣.

(٥) الوافي بالوفيات ١١٢/١٨.

على كتاب (الجمل) -، الجمل[١].

الزاهر[٢] في اللغة، شرح خطبة أدب الكاتب[٣]، شرح كتاب الألف واللام للمازني في النحو[٤]، الكافي في النحو[٥]، اللامات[٦]، مجالس العلماء[٧]، المخترع في القوافي[٨].
القوافي[٨].

وله آمالٍ حسنة جامعة لفنون الأدب من النحو واللغة والأشعار والأخبار[٩].

ومؤلف في النحو أوله: "باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، كُتب سنة (٤٣٢هـ) بخط أندلسي، وعليه قراءة سنة (٤٩٠هـ)، وهو في ١٩٢ ص في خزانة الحسين بن مُحَمَّد الإصريفي ببلدته إصريف في السوس"[١٠].

(١) الوافي بالوفيات ١١٣/١٨، بغية الوعاة ٧٧/٢، الأعلام ٢٩٩/٣.
(٢) الأعلام ٢٩٩/٣.
(٣) الوافي بالوفيات ١١٣/١٨، بغية الوعاة ٧٧/٢، الأعلام ٢٩٩/٣.
(٤) الوافي بالوفيات ١١٣/١٨، بغية الوعاة ٧٧/٢، الأعلام ٢٩٩/٣.
(٥) الوافي بالوفيات ١١٣/١٨، بغية الوعاة ٧٧/٢.
(٦) المصدر السابق.
(٧) الأعلام ٢٩٩/٣.
(٨) الوافي بالوفيات ١١٣/١٨، بغية الوعاة ٧٧/٢، الأعلام ٢٩٩/٣.
(٩) المصدر السابق.
(١٠)الأعلام ٢٩٩/٣.

ثالثاً: التعريف بالكتاب

يُعدُّ كتاب (الجمل) للزجاجي من كتب النحو التي ذاع صيتها واشتهرت في الأندلس، إذ قام تلميذه أبو الحسن بن بشر الأنطاكي بحمله إليهم، فنال إعجابهم، وتناولوه بشروحات مطولة، بلغت المائة والعشرين، ذلك أن كتاب (الجمل) جمع بين دفتيه مسائل في اللغة والصوت والصرف، فهو من كتب النحو العامة الجامعة، وقد وصفه الذين انتفعوا منه بالبركة[(١)]، كان من بينها شرح البطليوسي، والذي تفوَّق عليها جميعاً وهو: (إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، ولعله قصد من ذلك تَتَبُّعَ الخلل الواقع في الجمل، إذ تصدى للرد على الزجاجي، وسمَّى نفسه المفسِّر، لأنه شرح المبهم من الكتاب، وقد اشتمل الكتاب على مائة وعشرين مسألة أو تزيد قليلاً.

وبالنظر إلى مقدمة الكتاب، نجد البطليوسي قد ذكر غرضه من تأليفه فقال: "وليس غرضي أن أستوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه، وإنما غرضي أن أنبه على أغلاطه والمختل من كلامه، فإنه أصل أصولا لا تصح من الاعتبار، واختار في أشياء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر"[(٢)].

ولأهمية هذا الكتاب، وسطوع نجمه في هذا المجال، فقد اعتنى به الشراح والمحققون فوضعوا حوله شروحات وطبعات مختلفة.

ومما جعل لهذا الكتاب أهمية ووجاهة، ما يأتي:

١- أن مصنِّفي كتب التراجم يلحقون كتاب (إصلاح الخلل) بكتب الشروح التي تناولت كتاب (الجمل) بالرد عليه أو الانتصار له.

٢- أن صاحب كتاب (إصلاح الخلل) هو ابن السِّيد، وهو من علماء الأندلس المشهورين، وكان الانكباب عليه في فترة من الفترات العلمية للأندلس، وقد غلبت عليه الطبيعة النقدية، والتي ظهرت في باقي كتبه التي سبق وتم ذكرها.

---

(١) ينظر: مرآة الجنان ٣٣٢/٢.

(٢) إصلاح الخلل ١٩.

نقل ابن السِّيد في هذا الكتاب إضافة إلى ردوده على الزجاجي، مسائل وقعت بين العلماء.

هناك عدَّة أسباب قادت ابن السِّيد إلى اعتراض كتاب (الجمل) للزجاجي، كانت تدور حول عبارة الزجاجي، وما يترتب على هذه العبارات من أحكام، أو حدود، أو قواعد، فقال عن نفسه حول ذلك: "**غير أنه، مع تركه سبيل الإطالة والإكثار، قد أفرط في الإيجاز والاختصار، ورمى بالكلام على عواهنه، غير منتقدٍ لمساوئ القول ومحاسنه، ولم يفكّر في اعتراض المعترضين وانتقاد المنتقدين وتعقّب المتعقبين، فنجده في كثير من كلامه، بعيد الإشارة، سيء العبارة**"(١).

هذا ما دفع البطليوسي إلى تَتَبُّع أبواب كتاب (الجمل)، وخرج من ذلك بـ (٧٤) باباً بمسائلها، منها (١٣) باباً في اللغة والصوت والصرف(٢)، ومعنى ذلك أن أبواب النحو المعترض عليها من الكتاب (٦١) باباً، اشتملت، على (٧٠) مسألة نحوية.

يُضاف إلى هذه المسائل موضوعات الأبواب النحوية نفسها التي يُفتتح بها كل باب منها؛ فيما عدا البابين:

الأول: وهو (باب أقسام الكلام)(٣).

والثاني: وهو (باب معرفة علامات الإعراب)(٤).

لأنهما عنونة لمسائل الباب، وعند إضافة موضوعات هذه الأبواب إلى مسائلها التي احتوتها، وحذف البابين السابقين، يكون عدد ما احتواه كتاب (إصلاح الخلل) (١٢٩) موضعاً للرد والنقد.

---

(١) ينظر: الخلل في إصلاح الخلل ٥٩-٧٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٨٠-٨٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٦٥، ١٣٠، ١٥٣، ١٦٥، ١٩٧، ٢٦٢، ٢٩٥.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩٧، ١٢١، ١٨١، ٢٠٢.

النسخة التي تم اعتمادها في الدراسة

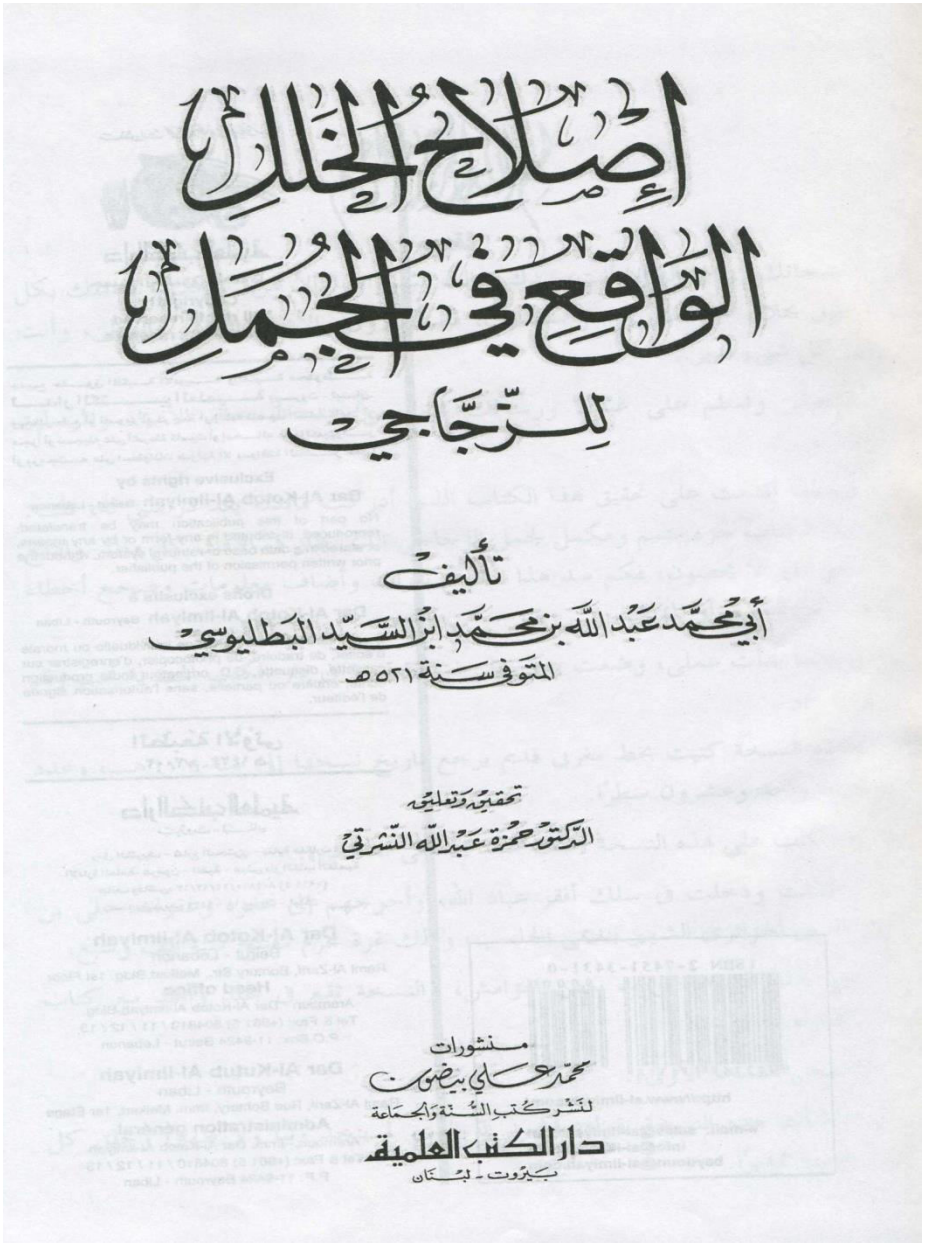

إصلاح الخلل الواقع في الجمل
للزجاجي

تأليف
أبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي
المتوفى سنة ٥٢١ هـ

تحقيقه وتعليقه
الدكتور حمزة عبد الله النشرتي

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

المبحث الرابع

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

أولاً: التعريف بالمُؤَلِّف

أبو الحسين ابن الطّراوة:

أبو الحسين، سليمان بن مُحَمَّد بن عبد الله السبائي المالقي المعروف بابن الطراوة، أورد له السيوطي ترجمتين في (بغية الوعاة)[١] سمّاه في إحداهما: [يحيى] بدل [سليمان]، قال الدكتور مُحَمَّد إبراهيم البنّا: "والراجح أن في الترجمة الثانية تحريفاً لسليمان بيحيى"[٢].

أديب نحوي أندلسي[٣]، وُلد بمالقة سنة (٤٣٨هـ)، على أنَّ القفطي ساق روايةً عن أبي القاسم النّحوي المالقي المدعو بالعلَم، يقولُ فيها إنَّه (كان بربريّاً من برّ العدوة، أظنُّه من سلا)[٤]، هذا وأغلب الرّوايات تنسبُ أبا الحسين إلى مالقة الّتي استقرَّ بها، وعُرف بها، وهي إحدى مدن الأندلس الهامّة، وأعظمُ ثغورها.

قال عنه السيوطي: "وله آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة. وعلى الجملة كان مبرّزاً في علوم اللسان نحواً ولغةً وأدباً، لو لا ارتكابه لتلك الآراء؛ فمن مثنٍ عليه بالأمانة والتقدم في الصناعة كأبي بكر بن سَمْحون [ت ٤٦٨هـ][٥]، فإنه كان يغلو في الثناء عليه، ويقول: ما يجوز على الصراط أعرف منه في النحو، ومن غامزٍ يجّهله وينسبه إلى الإعجاب بنفسه، كابن خروف"[٦].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٦٠٢/١، ٣٤١/٢.

(٢) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو لحمد بن إبراهيم البنا ١٩.

(٣) ينظر: البلغة ٩١، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٣٩٩/٢.

(٥) هو أبو بكر سليمان بن سَمْحون الأنصاري القرطبي، أستاذ نحوي أديب شاعر بليغ أخذْ النحو عن ابن الطراوة وغيره، ينظر: بغية الوعاة ٤٦٨/١.

(٦) بغية الوعاة ٦٠٢/١.

نشأ ابن الطراوة وعاش بين حكم دولتين، دولة ملوك الطوائف (٤٢٢-٤٩٣هـ)، ودولة المرابطين (٤٩٣-٥٤١هـ).

الفترة الأولى: - دولة ملوك الطوائف - كانت بلاد الأندلس حافلة بكوكبة من العلماء، وبازدهار فكري، لم تشهده البلاد على مر العصور، وغصَّت قصور الخلفاء بالأدباء زالشعراء، الذي كانوا محطَّ اهتمامهم ورعايتهم، رغبة من هؤلاء الخلفاء بأن تكون إماراتهم ندّاً لقرطبة في كونها منارة يرتادها العلماء والطلاب.

ومن أشهر علماء هذا العصر: أبو محمَّد ابن حزم، وأبو الوليد الباجي، وقد شهد هذا العصر نشاطاً لغوياً، أصبح امتداداً لحركة علمية تبنَّاها الحكم المستنصر، ومن بعده المنصور بن أبي عامر.

أما أعلام اللّغة والنَّحو في هذا العصر فكان أشهرهم: ابن سيدة، وابن الإفليلي، وابن سِراج، وأبو الوليد الوقشي، والأعلم الشَّنتمرى، وهم جميعاً من طلاب شيوخ الأندلس.

وعند اقتراب انتهاء عصر الطوائف كان ابنُ الطراوة وأصحابه يقومون بواجب التّدريس، وتُشغَل المجالس العلميَّة في الإمارات بآرائهم، وتعقُّبهم لبعضهم.

الفترة الثانية: - دولة المرابطين - والتي شهدت حروباً طاحنة، كان لها واسع الأثر على العلم والمعرفة، ومع ذلك فإنَّ هذه الفترة تميَّزت بأنَّها عهد الفقهاء، وهم من قرّبهم علي بن يوسف بن تاشفين، وجعل الرّأي والمشورة لهم.

سمع ابنُ الطّراوة كتاب سيبويه على الأعلم يوسف بن سليمان، وأخذ عن أبي مروان عبد الملك بن سِراج، وروى عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي[1]، وهؤلاء الّذين تخرّج عليهم.

خلف ابن الطراوة كوكبة من طلبة العلم، الّذين نهلوا مِن علمه وأعلنوا أنَّهم على مذهب ابن الطّراوة في النّحو، وهذا دليلٌ على أنّه أتى بأسلوب جديد للدّرس النّحوي، ومنهج متميز في معرفة أسرار اللّغةِ العربيَّةِ، وطريقة البحثِ فيها، وهذا ماجعل لابن

(١) بغية الوعاة ٦٠٢/١.

الطراوة قيمة عند تلاميذه، ويعلنون أنَّهم متبعون لمنهجه[١].

ومن أشهر هؤلاء التّلاميذ[٢]، أبو مروان عبد الملك بن مجير بن مُحَمَّد البكري المالقي، وأبو القاسم عبد الرحمن بنُ مُحَمَّد الرمَّاك الإشبيلي، وأبو مُحَمَّد بنُ دُحمان المالقي، وأبو مُحَمَّد عبد الله بنُ فائد بن عبد الرحمن العكي، وأبو العباس أحمد بنُ حسن بن سيد الجُراوي المالقي، وأبو بكر سليمان بنُ سمحون النّصاري القرطبي، وأبو عبد الله محمّد بنُ عبيد الله الخشني المالقي، وأبو القاسم عبد الرحمن بنُ عبد الله الخثعمي المالقي، المشهور بالسّهيلي.

هؤلاء وغيرهم جُل تلاميذ ابن الطّراوة، وهم على شاكلةِ شيخِهم علماء باللّغة والنّحو والأدب.

لأبي الحسين مصنّفات كثيرة، أتى على ذكرها المتقدّمون، ولعلَّ مِن أهمّها[٣]:

- المقدّمات إلى علم الكتاب، وشرح المشكلات على توالي الأبواب.
- ترشيح المقتدي.
- رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش في مسألة نحويّة.
- مقالة في الاسم والمسمَّى.
- الإفصاحُ ببعض ما جاء مِن الخطأ في الإيضاح.

أضاف ابن الطراوة عاملاً جديداً من عوامل النَّحو، هو: القصدُ إليه، وهو عامل معنوي كالابتداء، وهو من أهمّ ما ينسب إلى ابن الطّراوة.

---

(١) أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النَّحو ٢٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٧.

(٣) أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النَّحو ٤٦.

ثانياً: التعريف بالمُعْتَرَض عليه

أبو علي الفارسي:

سبقت الترجمة له في ثنايا هذا البحث[١].

ثالثاً: التعريف بالكتاب

صنَّف ابن الطراوة هذه الرسالة (الإفصاح) للردِّ والاعتراض على كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي[٢]،الذي قرأ مقدمة رسالة الإفصاح، سيلتفت إلى عدة عبارات جاءت في ثناياها، تحت عنوان: (رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح)[٣].

ومما جاء فيها قوله: "تأليف أصحاب من جملة الكُتّاب، خصّهم الأستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكنون بحثه، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته، إذ لم يكن فيهم أحدٌ يُسند إليه، ولا بشرٌ يعوّل عليه"[٤]، من هذه العبارة نلحظ أنها لا تنسب الرسالة لابن الطراوة، إنما تنسبها إلى "أصحاب من جملة الكُتّاب".

خرج د/ مُحَمَّد البنا بتوضيح هذا اللبس وتوجيه هذا الإشكال، فانتهى إلى أن عبارات النص المتقدم إن هي إلا إشارة إلى أن الذي جمع مسائل النقد ورتّبها في هذه الرسالة هم تلاميذ ابن الطراوة، أما واضع هذه المسائل فهو ابن الطراوة نفسه، وأثبت ذلك بعدة أمور، منها: "أن الناقد في الرسالة يتحدّث ويخاطب بلسان واحد، ويردّ وينقد بأسلوب واحد، فضلاً عن كثرة إحالته إلى كتب ابن الطراوة الأخرى في أثناء رسالته هذه، ثم أثبت

---

(١) تنظر الصفحات ٣٩-٤١.

(٢) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ١٦.

(٣) المصدر السابق ١٦.

(٤) ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثرة في النحو ٥٢-٥٥.

أن الرسالة كانت بلفظ الشيخ وإن كان التلاميذ هم من جمع ذلك ورتبّه"[١].

أما أهداف تصنيف هذه الرسالة فقد ذكرها ابن الطراوة في مقدمته لهذه الرسالة، وهي قوله: "وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب تهافتُ في تفضيله على غيره من المختصرات المرويّة، وتظاهر المصحّفين لتقّدمه على التواليف المسندة خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة والإسناد إلى الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وامّحت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وظربوا على آذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين"[٢].

أما الدافع الأول لتأليف هذه الرسالة، فهو لأن طلاب العلم في الأندلس يولون كتاب (الإيضاح) أهمية كبيرة، ويفضلونه على غيره من كتب الأسانيد حتى انتهت واندثرت آثارها، مع أن كتاب (الإيضاح) لم يستوفِ شروط النقل عن الثقاة، ولم يُسند متنه إلى إمام يرويه، بل هكذا تعاهده أهل الأندلس كما يرى ذلك ابن الطراوة.

وبهذا التصريح من ابن الطراوة بيّن أنه ليس له منهج محدد في الكتاب، غير أنه أشار وفي أكثر من موضع من الرسالة[٣] إلى منهجه في الرد، وقد قال فيه: "وإنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير مما تفرد به وخرج عن قصد سيبويه، فأمّا ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أُحصيه، وأبعد مشقةً من أن أستوفيه، وقد بيّنا العذر في ما تقدم"[٤]، وما تقدم فهو قوله: "... إنما نبسط القول فيما عرضنا له ليكون عياراً على ما أعرضنا عنه"[٥].

ومما سبق من تصريحات لابن الطراوة نستطيع معرفة منهجه في النقد، إذ اعتمد في نقده تخطئة الفارسي فيما خالف فيه سيبويه، واكتفى في ذلك بذكر موضع أو موضعين من كل باب يقوم بنقده.

كان هذا هو منهج ابن الطراوة الذي سار عليه في اعتراضه على كتاب

---

(١) الإفصاح ١٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩، ٢٢، ٢٧، ٤٢، ٦٤، ٧٢.

(٣) الإفصاح ٢٢.

(٤) الإفصاح ١٩.

(٥) الإفصاح ١٧.

(الإيضاح)، والذي لم يصرّح به في مقدمته، موضحاً أن هذا العمل حسبةً لله تعالى، فقال بعد التقديم: "ونحن الآن بادئون بما عزمنا من ذلك إليه، واقتربنا حُسْبَةً إليه، إن شاء الله تعالى"[١].

تنقسم رسالة الإفصاح إلى قسمين وهما:

* القسم الأول[٢]: المسائل النحوية التي تتبع فيها ابن الطراوة كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، ويضم أربعين باباً مع فصولها، مرتبة على ما جاءت كتاب (الإيضاح)، وعدد هذه الفصول (٢٤) فصلاً، وعند إضافة المسألة الأولى التي بدأ بها ابن الطراوة مباشرةً من المقدمة ولم يقيّدها بعنوان أو عبارة، وهي في (أقسام الكلم)[٣]، إلى مجموع الأبواب والفصول تكون المحصّلة الأوليّة لعدد المواضع أو المسائل التي تعرّض لها ابن الطراوة في هذه الرسالة (٦٥) مسألة نحوية.

* القسم الثاني: المسائل الصرفية التي أخذها على أبي علي في كتابه (التكملة).

دارت محاور اعتراض ابن الطراوة على أبي علي الفارسي حول ثلاثة أمور، هي[٤]:

١- نقد الاستدلال عند أبي علي الفارسي والحجج النقلية والعقلية التي أوردها، ولا سيما شواهده[٥] وأقيسته[٦]، والأحكام التي استنبطت منها، والقواعد التي أسست عليها.

٢- نقد توجيهات أبي علي التي بناها على استدلالاته وأعاريب[٧]، فضلاً عن نقد بعض حدوده وتعريفاته[٨].

---

(١) الإفصاح ١٧.

(٢) يقع القسم الأول الخاص بالمسائل النحوية بين ١٦-١٠١ من صفحات الرسالة.

(٣) الإفصاح ١٧.

(٤) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة لسيف الدين البرزنجي(رسالة ماجستير)جامعة ديالى ١٤٣.

(٥) ينظر: الإفصاح ٣٦، ٤٢، ٤٣، ٥٠، ٥٢، ٥٩، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٨٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٨٨، ٩٣، ٩٩، ١٠٠.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٣٣، ٣٥، ٤٣، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٦٧، ٧١، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٩٤، ٩٥.

(٨) ينظر: القسم الخاص بنقد كتاب (التكملة) ١٠٣.

٣- نقد أسلوب أبي علي الفارسي[١]، بما في ذلك من عبارات[٢]، ومصطلحات[٣]، ومصطلحات[٣]، وأمثلة[٤]، كما نقد تبويبه لموضوعات الكتاب وترتيبه لمسائله[٥].

لم يقتصر رد ابن الطراوة على الفارسي فقط، بل عبر من خلاله للرد على علماء آخرين، مع أنه أخذا عهداً على نفسه بألا يعترض على أحد لم يشارك الفارسي في خطئه، وقد ذكر ذلك في غير موضع من رسالته[٦]، لكنه نقض ذلك بنفسه إذ اعترض على كثير من العلماء، لا سيما سيبويه الذي كان مثالاً له، وكان اعتراضه ورده على الفارسي بسبب مخالفته لسيبويه، سواء كان ذلك تصريحاً أو تلميحاً[٧].

وممن رد عليهم ابن الطراوة من العلماء: أبو عبيدة[٨]، والجرمي[٩]، والهروي[١٠]، ومكي بن أبي طالب[١١]، بل تعرّض لجمهور العلماء في ما يزيد عن (٢٥) موضعاً إمّا تصريحاً وإمّا تلميحاً[١٢]، حتى عامة الناس كان لهم نصيب من ردود ابن الطراوة[١٣].

---

(١) ينظرالإفصاح: ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٥٧، ٥٨، ٦٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٧، ١٨، ٢١، ٢٣، ٣٣، ٣٥، ٤١، ٤٥، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٩٢، ٩٦، ١٠٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤٦، ٥٩، ٦٥، ٩١، ١٠٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٥٦، ٧٥-٧٦، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٧، ٩٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣٢، ٣٩، ٤٥، ٥٠، ٥٧، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٩٢، ٩٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٩، ٢٢، ٢٧، ٤٢، ٦٤، ٧٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٨، ٢٣، ٢٥، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٨.

(٨) ينظر: الإفصاح ٣١.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٧٠.

(١٠)ينظر: ا المصدر السابق ٨٠.

(١١)ينظر: المصدر السابق ٨٠.

(١٢)ينظر: المصدر السابق ١٩، ٢٢، ٢٧، ٣١، ٣٢-٣٣، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٩، ٥٧، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٧، ٩٧، ٩٨.

(١٣)ينظر: المصدر السابق ٦٨.

النسخة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة

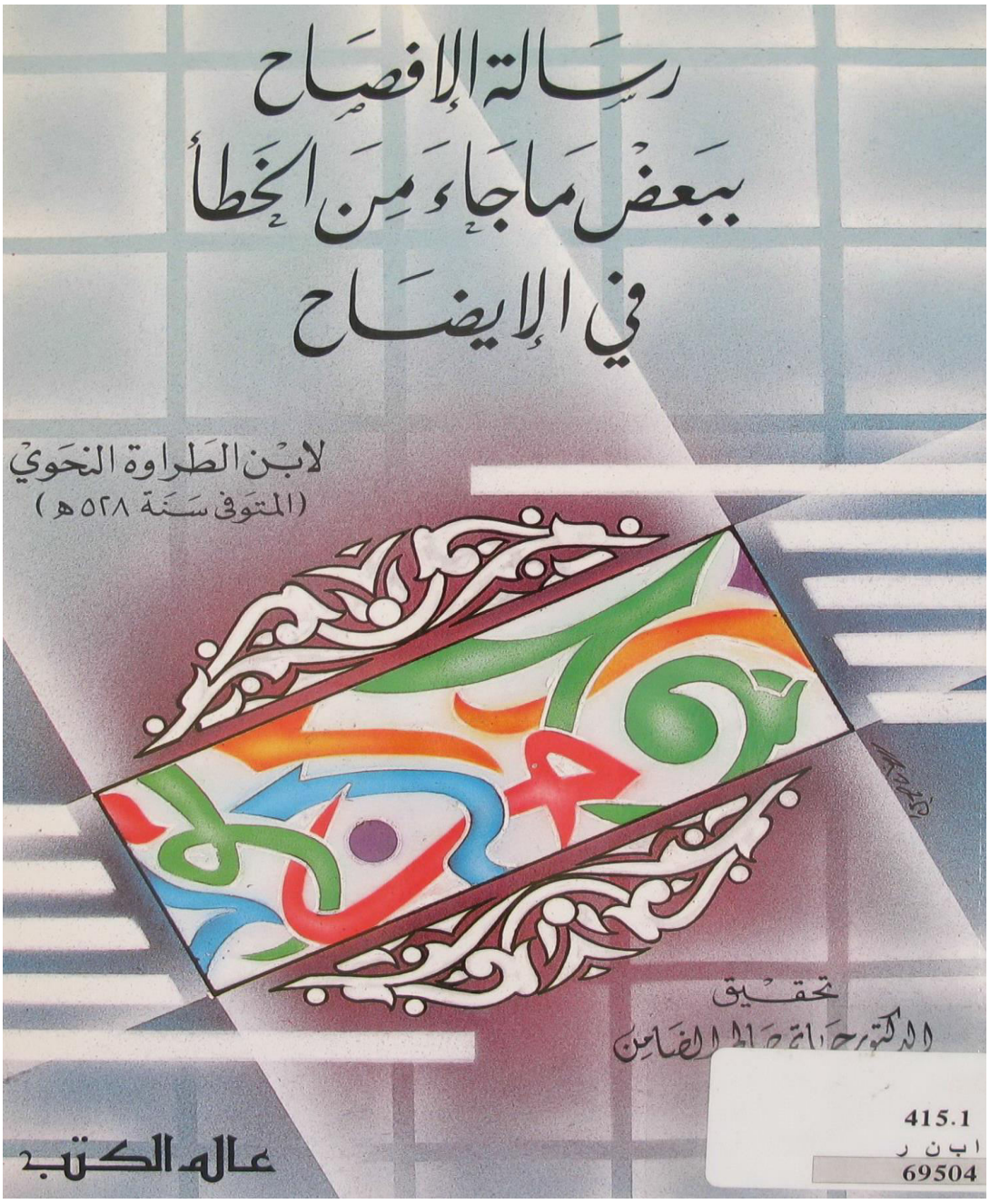

المبحث الخامس

الرد على النحاة

أولاً: التعريف بالمُؤَلِّف

ابن مضاء القرطبي[(١)]:

أبو العباس وأبو جعفر، أحمد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن سعيد بن حُريث، ابن عاصم بن مضاء اللخمي الجيَّاني القرطبي، ولد في قرطبة بالأندلس سنة (٥١٣هـ) من علماء النحو، وله فيه آراء ومذاهب خالف فيها جميع النحويين، ارتحل إلى إشبيلية حيث ابن الرماك – ليدرس عليه كتاب سيبويه، ثم هاجر في طلب الحديث إلى سبتة بالمغرب.

انتهى المطاف به أن أصبح حجة في الفقه الظاهري، وهو مذهب دولة الموحدين الذين حكموا المغرب والأندلس (٥٤١-٦٦٨هـ) فولوه أولاً قضاء فاس وبجاية، ثم ما لبث الأمير يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها، ويوسف هذا عُرف بتعصبه للمذهب الظاهري، وظل ابن مضاء في هذا المنصب إلى أن توفي في عهد الأمير أبو يوسف يعقوب بن يوسف سنة (٥٩٥هـ).

قال ابن الزبير: "أحد من خُتمت به المائة السادسة من أفراد العلماء، أخذ عن ابن الرَّمَّاك كتاب سيبويه تفهماً، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يُحصى، وكان له تقدّم في علم العربية، واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها".

روى عن عبد الحق بن عطية، والقاضي عياض وخلائق، وعنه ابنا حَوْط الله وأبو الحسن الغافقي، وولِّي قضاء فاس وغيرها، فأحسن السيرة، وعدل فعظُم قدره، وصار رحلةً في الرّواية، وعمدة في الدراية.

وقال ابن عبد الملك: كان مقرئاً مجوِّداً مكثِراً، قديم السماع، واسع الرواية، عارفا

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٣٢٣/١، والديباج المذهب لابن فرحون ٢٠٨-٢١١.

بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، ثاقبَ الذِّهن، متوقِّد الذَّكاء، شاعراً بارعاً، كاتباً.

صنَّف ابن مضاء ثلاث مصنفات على شاكلة أبحاثه الفقهية، ذلك أنه رأى الأبحاث النحوية مليئة بالتقديرات والتأويلات والتعليلات وآراء لا حصر لها، فكانت مصنفاته لمعارضتها ونقضها، وهي: المشرق في النحو، تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان، الرَّد على النحويين، وهذا الأخير هو الذي انتهى إلينا من آثاره، وكان هذا الكتاب انعكاساً لمذهب ابن مضاء في الفقه.

وناقضَه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه: (تنزيه أئمة النحو عمَّا نُسِب إليهم من الخطأ والسهو)، ولما بلغه ذلك قال: نحن لا نبالي بالكِباش النَّطَّاحة، وتُعارِضنا أبناء الخرفان.

ثانياً: التعريف بالمُعْتَرَض عليه

كانت ثورة ابن مضاء على نحاة المشرق عامة، إذ شنَّ حملته على الشعراء والنحاة وما ذهبوا إليه من إفراط فى القضايا النحوية والصرفية حسب ظنه، حتى آل أمر اللغة العربية الى عدد من [اللغات] حملت بعضها مسميات اتسمت بالغرابة والفكاهة أقرب منها الى التأصيل والتعمق، ومنها لغة كنانة ولغة هذيل، ولغة [خرق الثوب المسمار]، ولغة [أكلونى البراغيث]، وما إلى ذلك من لغات وما اشتملت عليه من منازعات.

وكذلك أبواب الإعلال والإبدال والاشتقاق والتنازع والاشتغال وغيرها من [الظواهر النحوية]، والتي أحالت كتاب النحو العربي إلى ألغاز وعقد تستعصى على الجهبذ الحصيف فما بالنا بالمتناول العادي للغة.

وبينما كان النحاة يتنازعون الأحكام النحوية، ويتعسفون فى صناعة قاعدة أو [لغة] لكل ما يواجهونه من خروج للغات السابقين على ما استنُّوا ا من قواعد وأقيسة، قد أثارت استياء ابن مضاء وغيره بما حملت من تعقيدات.

لذا تصدى ابن مضاء لهؤلاء العلماء من خلال كتابه (الرد على النحاة)، داعياً إلى تخليص النحو العربي مما علق به من أعباء.

وبعد هذا فإننا نلحظ بالرغم من الثورة العارمة التي قام بها ابن مضاء على الألغاز والتقنين والتقعيد في صناعة النحو العربي، إلا أنَّ أحداً لم يستأنفْ ذلك الجهد من بعده حتى العصر الحاضر، حين قام د/ شوقي ضيف وقد حقَّقَ الكتاب بوضع منهج نحوي يستجيب لجل ما ارتآه ابن مضاء، إلا أنه هو الآخر لم يلقَ استجابةً واعيةً لما طُرح من أبحاث، بذل فيها جهوداً تستحق النظر فيها ودراستها.

ثالثاً: التعريف بالكتاب

كتاب (الرد على النحاة) أشهر كتاب انتقد فيه مؤلفه العلل النحوية، وكانت قدوة ابن مضاء في ذلك المذهب الظاهري، والذي يقوم على الالتزام بظاهر النصوص، والبعد عن تأويلها أو تعليلها، وبدأ هذا المذهب في علم الفقه على يد أبي سليمان الأصفهاني، فحاكاه ابن مضاء في قواعد النحو، إذ قَصَدَ بتأليف هذا الكتاب إعادة بناء هيكل النحو العربي، فبدأ ابن مضاء بإلغاء العلل الثواني والثوالث أي: العلل القياسية والجدلية، فهي حسْبَ رأيه لا تضبط نطقاً، ولا تقوم استعمالاً، مكتفياً بالعلل الأُول، وهو ما أطلق عليه الزجاجي العلة التعليمية، بالرغم من أن محاولة ابن مضاء كانت شريفة، إذ أراد تحرير النحو من الصعوبة التي لحقته بسبب ميل النحاة إلى الفلسفة، والمنطق، وعلم الكلام، **ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل لسببين كماذكر د/مُحَمَّد البنا:**

١- كان منهجه في كتابه محاكاة للفقه الظاهري، ولكن هذه المحاولة فشلت كما حدَثَ مع أبي داود، وابن حزم في الفقه.

٢- لم يُفَرِّق ابن مضاء بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي يقصد به النحو المتخصص الذي لايفهمه إلا أهل الاختصاص في الميدان لأنه يقوم على التعليل والجدل وذكر المسائل الخلافية، كما هو حال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية لابن الأنباري.

أما النحو التعليمي فهو نحو مُبَسَّط خاص بالناشئة، كما هو حال كتاب الجمل للزجاجي، والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس.

يُدرِك القارئ لكتاب (الرد على النحاة) سعة اطلاع ابن مضاء، ومعرفته بمصنَّفات المشارقة مثل سيبويه، وابن جني، والسيرافي وغيرهم.

حوى كتاب (الرد على النحاة) الذي بين أيدينا إحدى وخمسين ومائة صفحة، شاملة الفهارس وقوائم بأسماء كتب أخرى للمحقق، ومقدمة الطبعات الثانية والثالثة ثم

الأولى، وبعدها مدخل إلى الكتاب ذكر فيه المحقق[١] ملامح العصر الذي تم تأليفه فيه، والمناظرات اللغوية والفقهية التي صاحبت تأليفه وما اتسم به ذلك العصر، فى المغرب العربي، من ازدهار فكرى فى ظل دولة الموحدين فى القرن السادس الهجري.

وبالاطلاع على الكتاب فإننا نجد أن ابن مضاء افتتحه بجملة موجهة إلى جمهور النحاة محاولاً ان يسدي لهم النصح بقوله: "أما بعد فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول ﷺ «الدين النصيحة»[٢]"[٣]، ذلك أن ابن مضاء كان يرى أن نحاة المشرق ضلوا وأضلوا الناس بقوانين النحو وقواعده.

أخذَ ابن مضاء يدعو إلى حذف ما يمكن الاستغناء عنه، وينبه إلى ما رآه إجماعاً من النحاة على الخطأ، وقام بتأسيس دعوته على ضرورة إلغاء ما يعرف فى النحو باسم [نظرية العامل]، أي المسبب فى الموقع الإعرابي للكلمات من حيث عمل الرفع والنصب والجر والجزم، كقول النحاة: "أن رفع الخبر سببه وجود المبتدأ، أما رفع الفاعل ونصب المفعول فالسبب وجود الفعل وهكذا، وزاد الكوفيون على هذا القول أن الذي عمل النصب فى المفعول هو الفعل والفاعل معا"[٤].

ودعا ابن مضاء إلى إلغاء [التنازع]، وهو وجود إعرابين لكلمة واحدة حسب الموقع في الجملة، على اعتبار أنَّ أكثر من عامل يتنازع إعرابها، ومثله [الاشتغال] وهو أمر شبيه بـ[التنازع] تقريباً.

ومما دعا إليه ابن مضاء أيضاً إلغاء [القياس]، أي قياس عامل بعامل آخر فى العمل.

وقال أيضاً بإلغاء [التمارين] غير العملية ومنها: إبدال حرف علة محل آخر.

وانتهى ابن مضاء من كتابه بخاتمة قال فيها: "إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه! ومما يجب أن يسقط من

---

(١) د/محمد البنا.

(٢) أخرجه البخاري ٢٣/١، ومسلم ٣٧/٢.

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء٦٣.

(٤) ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء٦٩-٧٠.

النحوالاختلاف فيما لا يفيد نطقا"[١].

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ١٢٥.

النسخة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة

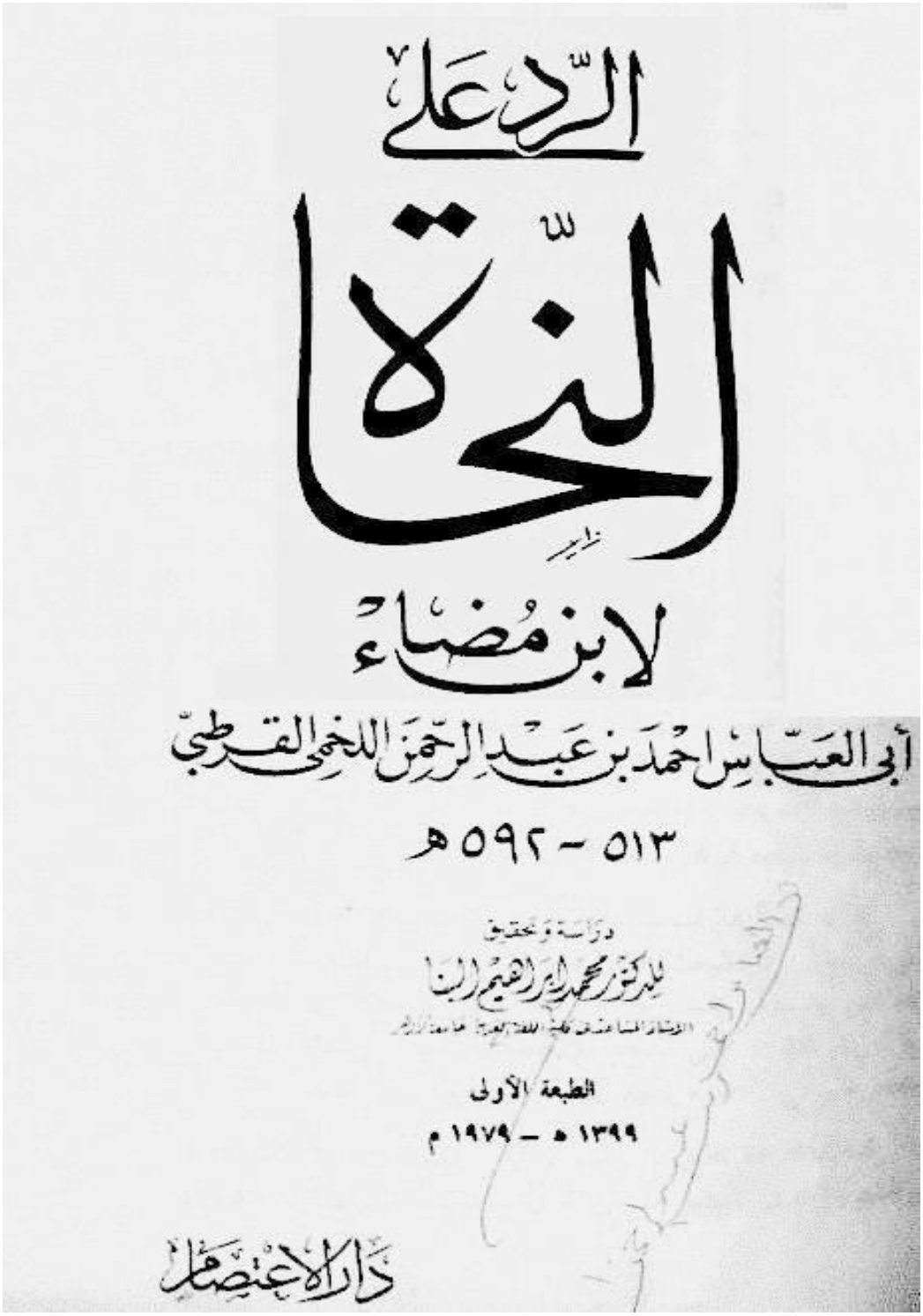
الرد على
النحاة
لابن مضاء
أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي
٥١٣ - ٥٩٢ هـ
دراسة وتحقيق
للدكتور محمد إبراهيم البنا
الطبعة الأولى
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
دار الاعتصام

كتاب الرَّد على النُّحَاة

لابن مَضاء القُرْطبي

تحقيق

الدكتور شوقي ضيف

دار المعارف

الفصل الثاني

أسباب الاعتراض النحوي ومصادره

ويشتمل على مبحثين:

الأول: أسباب الاعتراض النحوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب الاعتراض النحوي عند النحويين عامة.

المطلب الثاني: أسباب الاعتراض النحوي عند أصحاب المصنفات المطبوعة.

الثاني: مصادر الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلماء (المشافهة).

المطلب الثاني: الكتب.

المطلب الثالث: الاجتهاد.

المبحث الأول

أسباب الاعتراض النحوي

المطلب الأول: أسباب الاعتراض عند النحويين بصفة عامة:

إن النظر الفاحص في النحو العربي ليقود إلى اليقين بغنى الساحة النحوية بعلماء أفذاذ سخروا حياتهم في ضبط قواعده، وتخريج مسائله، وفي هذا دلالة واضحة على تمتعهم بحرية فكرية مدعمة بالحجج والأدلة.

وخير برهان على هذه الحرية خوض غير العرب في غمارها، بل إنهم أحرزوا قصب السبق فيها، على الرغم من مرورهم بعصور ضعف وهوان.

إن توقير العلماء لبعضهم، والتلاميذ لشيوخهم، لم يمنعهم من التعارض المصون عن اللغط والذي أثمر ثماراً يانعة جنى فائدتها من أتى بعدهم.

والذي دفع بالعلماء إلى هذه الحركة الدائمة، وإنتاجهم لهذا الموروث القيّم هو حرص الخلفاء على تبجيل العلماء، وتفريغهم لهذه المهنة، وإجزال عطاياهم، دفعاً لهم لبذل المزيد لهذا العلم الذي نهتدي به اليوم ونتباهى أمام الحضارات الأخرى.

انتهى كل عالم معترِض إلى مكنوز ضخم ممن تقدمه، فدفعهم ذلك البحر الزاخر والكم الهائل من العلم، إلى إنعام النظر في تلك المؤلفات، وأبى عليهم جهدهم في تفحصها وتمعنها الرضى بالمتابعة دون اعتراض مدعوم بالدليل أو بدونه، **ولذلك تعددت أسباب الاعتراض عندهم وهي:**

١- التحامل على المعترض عليه، أوعلى المذهب النحوي الذي ينتمي له المعترض عليه[١].

---

(١) أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي(رسالة دكتوراه) ٥٢٦، وينظر: اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور (عرض ودراسة)، رسالة ماجستير لجمعان السيالي ٣١٣.

٢- اتسام أحد الرجلين - المعترض والمعترض عليه - بالدقة والوضوح في المنهج والآخر بالتعقيد، واعتماد أحدهما على الرواية والنقل، والآخر على الاستنباط في القياس، والعناية بالمناقشة وهذا ما رأته د.خديجة الحديثي عند دراستها لسبب اعتراض ابن هشام على أبي حيان(١).

٣- حدة مزاج المعترض، ويظهر ذلك في موقف أبي حيان من ابن تيمية بسبب تعرض ابن تيمية لسيبويه(٢).

٤- الانتصار لعالم بعينه، أولمذهب نحوي، سواء ملك الدليل أم كان تعصباً(٣).

٥- اختلاف العلماء في التوجيه الإعرابي للشواهد؛ لأن صحة الإعراب مرتبطة بصحة المعنى، كما اختلفوا في الحكم النحوي بجميع أشكاله، وأما زمن الاحتجاج فقد تجاهله البعض عند إدلائهم بشواهدهم(٤).

٦- وهناك أسباب أخرى أجملها د/ ناصر مُحَمَّد عبدالله آل قميشان في مقدمة كتابه (الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته) فقال: "اختلاف النحويين في النظر إلى أصول الصناعة النحوية من سماع وقياس، الأول يرتبط بالاتباع والثاني بالابتكار عبر النزعة العقلية الفلسفية وأيضاً تعدد اللهجات العربية واختلافها وتفاوت النحويين في الأصل إلى الأدلة ولا سيما السماعية منها لاتساع الرقعة المكانية لقبائل العرب وأيضاً انصراف النحويين عن العامل الزمني في الاحتجاج وتفاوت العلماء في إمكاناتهم الخاصة في طريقة التفكير والقدرة وفي مواقفهم من القراءات القرآنية ولا سيما الشاذة منها، واختلافهم أيضاً في الاستدلال بالحديث الشريف فمنهم من صرح بمنع الاستدلال به ومنهم من أكد الاستدلال به والاختلاف في فهم النصوص وتفسيرها".

---

(١) أبو حيان النحوي ٣٥٦.

(٢) ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي لعلي فودة نيل ٤٦١.

(٣) ينظر: اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي، (رسالة ماجستير) مقدمة من سعيد الغامدي ٣٠٥-٣٠٨.

(٤) المصدر السابق.

المطلب الثاني: أسباب الاعتراض عند أصحاب المصنفات المطبوعة:

بما أن التنافس الشديد بين العلماء يعد من أبرز عوامل ازدهار الفنون، والذي اتسم بالهدوء حيناً، وبالشدة والغلظة حيناً آخر، حتى أُلِّفت عدة مصنفات تدور حول الاعتراض النحوي بين النحاة، سواء كان ذلك بين مدرستين من بيئتين مختلفتين، أم بين علمين من أعلام المدرسة الواحدة، وما بين أيدينا من مصنفات لدليل قاطع على رواج هذا الباب من النحو، وتمكن النحاة منه على تنوع بينهم في سبب تأليف كل مُصَنَّف مما سيأتي:

١- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد:

أول كتاب نحوي تضَمَّن قوانين العرب كاملة هو كتاب سيبويه، فهو جامعٌ لموضوعات علم اللغة الحديث كلها: النحو والصرف، والأصوات، فكان علامة مضيئة في حركة التأليف النحوي.

فكان مبهراً لعقول العلماء اللذين قرأوه واطَّلعوا عليه، فقال أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ): "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو فليستح".

فسمى أبو الطيب اللغوي كتاب سيبويه "قرآن النحو"[(١)]، لأنه لم يسبقه إلى مثله أحد، ولم يلحق به من بعده.

وكما حاز كتاب سيبويه على تقدير العلماء وإعجابهم، فقد أثار شك علماء آخرين، وكان في مقدمتهم يونس بن حبيب (ت ١٨٥هـ).

فقد اتهمه البعض بأخذه لكتاب (الجامع) لعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأنه زاد فيه وحشاه، ورأى ثعلب (ت ٢٩٩هـ) أن سيبويه واحد من أربعين شخصاً اجتمعوا على صنعة الكتاب، وأن الأصول والمسائل للخليل.

وقد استمر كتاب سيبويه محط اهتمام العلماء بين معجَب شارح له وبين معلِّق

---

(١) معجم الأدباء ١٢٣/٧.

عليه، وآخر مخالف، وثالث مستدرك.

حتى انتهى الأمر إلى أبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) الذي جمع تعليقات من سبقه على كتاب سيبويه كالأخفش والجرمي والمازني وغيرهم من النحويين الذين غلَّطوا سيبويه في كتابه، ثم أضاف تعليقاته التي رآها على الكتاب، ووضعها في سِفْرٍ سمّاه (مسائل الغلط)، وهو أوسع كتاب انتُقِد فيه سيبويه من قبل أكبر النحاة البصريين.

وإثر ذلك انتصر لسيبويه كثير من النحاة وردُّوا على المبرد، وألفوا المصنفات في ذلك، ومن أشهرها كتاب ابن ولَّاد الذي بين أيدينا، والذي لم يصل إلينا غيره من الكتب التي اكتفى فيها مؤلفوها بالرد على مُغَلِّطِي سيبويه.

لم ترُق لابن ولاد تجاوزات المبرد في (مسائل الغلط) على شيخ النحاة سيبويه، الذي تمكن ابن ولاد من إتقان كتابه على يد شيخه أبي إسحاق الزجاج وهذا ما دفعه إلى تأليف (الانتصار).

وكان مقصد ابن ولاد الأول إظهار الحقيقة، وإن كان ذلك ضدَّ سيبويه، فنجده في بعض المسائل ينتصر للمبرد مبيناً أن الحق معه.

وحُبُّ ابن ولاد لكتاب سيبويه مكَّنه من فهم مسائله، وكشف أسراره، ومعرفة مكنونه، يساعده في ذلك براعته في الصناعة النحوية، ولا عجب في ذلك فقد قيل عنه إنه نحوي ابن نحوي ابن نحوي.

ولذلك فكتاب (الانتصار) أفضل كتاب صُنِّف في الرد على المبرد، فالقارئ له لا يملك إلا التسليم لرأي ابن ولاد، والاتباع لقوله، لبراعته في المناظرة لخصمه، والاستشهاد وضرب الأمثلة، بل قد يستدل بأدلة خصمه، مدللاً على أن مراده إظهار الحق فقط.

٢- الإغفال لأبي علي الفارسي:

صوَّر كتاب الإغفال ذلك النشاط النحوي الذي شاع في القرن الرابع الهجري من تتبع للنحاة وتعقُّب لهم، وقد وصفه ابن قاضي شهبه بأنه: "كتاب نفيس"[(١)]، لما في هذا الكتاب من دليل واضح على تمكن أبي علي وبراعته العلمية.

فهذا الكتاب عبارة عن مؤاخذات على أبي إسحاق الزجاج جمعها أبو علي الفارسي من كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، فكان أبو علي يذكر نص المسألة ويبين موضع الاعتراض فيها، ثم يبدأ بالرد والاعتراض عليها.

وقد صرَّح بذلك في مقدمة (الإغفال) فقال: "هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق الزجاج في إعراب القرآن ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح للإغفال الواقع فيها، ونحن ننقل كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه، وعلى جهته من النسخة التي سمعناها منه فيها، ثم نتبعه بما عندنا فيه، وبالله التوفيق"[(٢)].

ولما لسيبويه من مكانة عالية عند أبي علي الفارسي فقد بدا ذلك في كتاب (الإغفال)، فنراه يسعى لإحقاق مايراه حقًّا مستشهداً بكلام سيبويه، ومتمثلاً أمثلته من غير إحالة، فمن يراجع كتاب سيبويه يجدها له.

وهناك أسباب شخصية دفعت بأبي علي إلى هذه المساندة لسيبويه، والمعارضة لشيخه أبي إسحاق، فسيبويه فارسي من شيراز كما أن أبا علي فارسي قضى أربعين سنة في شيراز مجاوراً لسيبويه.

أما سر مشاحنته ومعارضته لأبي إسحاق فهو اختلاف مذهبيهما، حيث أن الزجاج سنّي وأبا علي معتزلي، وقد أنجد أبو علي في دفاعه عن سبيويه ضد معترضيه وأغار، وخاصة ضد المبرد في كتابه (مسائل الغلط) - الذي مرَّ ذكره فيما سبق - وقد يكون ذلك من الأسباب التي حفَّزت أبا علي على معارضة الزجاج، ذلك أن أبا إسحاق الزجاج من تلامذة المبرد.

---

(١) طبقات النحاة واللغويين ٢٩٥، وينظر: كتاب أبو علي الفارسي (حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية) لعبدالفتاح شلبي ٤٨٧.

(٢) الإغفال ٣٨.

وقد أرجع أبو حيَّان سبب هذه المعارضة إلى أنَّ أبا علي كان محبًّا للرد على الزجاج وتخطئته، فقال: "لأنَّه كان مولعاً بذلك"(١).

(١) البحر المحيط ١/٣٣١-٣٣٢، وينظر: كتاب (أبو علي الفارسي) ٤٧٧.

٣- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي:

اهتم الأندلسيون بكتاب (الجمل) للزجاجي، واتسع انتشاره بينهم، والذي بلّغهم هذا الكتاب هو تلميذ الزجاجي أبو الحسن بن بشر الأنطاكي[١]، ومن شدة حرصهم عليه فقد ألفوا له الشروح والمطولات التي بلغت المائة والعشرين.

وكان من أشهر تلك الشروح وأحسنها شرح البطليوسي كما قال المؤرخون، وهو الكتاب الذي نحن بصدده.

وقد أظهر البطليوسي هدفه من تأليف هذا الكتاب في العنوان الذي وسم به كتابه، فقد تتبع الخلل الواقع في الجمل، وتصدى للرد عليه.

وذكر البطليوسي غرضه من تأليف هذا الكتاب في مقدمته فقال: "وليس غرضي أن أستوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه، وإنما غرضي أن أنبه على أغلاطه والمختل من كلامه، فإنه أصّل أصولاً لا تصح مع الاعتبار، واختار في أشياء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر"[٢].

---

(١) إشارة التعيين ١٩.

(٢) إصلاح الخلل ٣.

٤- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة:

هذه رسالة يتيمة وصلتنا من ميراث ابن الطراوة العلمي، وقد تعقَّب فيها أبا علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) في كتابه (الإيضاح)، حيث انتقده ابن الطراوة، ورأى أن هذا الكتاب لا يستحق كل هذا الاحتفاء الذي أحيط به، فهو وإن أعد للمبتدئين فقد خلا من الترتيب والأحكام الذي يناسب المبتدئين.

وقد صرَّح ابن الطراوة بسبب تأليف الإفصاح فقال: "وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية... حتى درست آثار المتقدمين، وامحت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين"(١).

ومال ابن الطراوة إلى أن هناك كتباً أكثر نفعاً وأيسر مطلباً من كتاب (الإيضاح) كـ(الكتاب) لسيبويه، و(الجمل) للزجاجي، و(الكافي) للنحاس(٢).

وقال في موضع آخر مؤكداً غرضه من رسالته هذه: "وإنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ماوقع في هذا الكتاب من التقصير مما تفرد به وخرج عن قصد سيبويه، فأما ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه، وأبعد مشقة من أن أستوفيه"(٣).

فابن الطراوة اعتنى بتعقُّب ما تفرد به أبو علي النحوي أو خالف فيه سيبويه، وقد أكد ابن الطراوة ذلك في غير موضع من الإفصاح.

---

(١) الإفصاح ١٦.

(٢) المصدر السابق ٣٧.

(٣) المصدر السابق ٢٢.

٥- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي:

جذب هذا الكتاب اهتمام الدارسين في عصره، وليس السبب ما يحمله من نحو جديد، بل لأن مؤلفه وعدهم بمنهج جديد في دراسة النحو يخلصه من أثقاله، فقال ابن مضاء في صدر كتاب الرد على النحاة : "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"(١).

والمتفحص لهذا الكتاب يظهر له رأي ابن مضاء فيمن سبقه من النحاة، فهم في نظره أثقلوا النحو على صورة تأباها طبيعة الدراسة فيه، وبسبب كثرة اختلافهم، وتضارب آرائهم في كثير من أصوله أوشك بهم ذلك إلى الابتعاد عن مصادره الأولى، فكاد الدارسون له يشغلون عن اللغة نفسها.

فقد قال في مقدمة الكتاب: "وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها..."(٢).

ولما كانت دعوة الخليفة الثالث يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ظاهرية في الفقه، وهي الحقبة التي عاش فيها ابن مضاء، فقد عد ظاهرياً في النحو، "وله آراؤه في العربية، وشذوذ على غير مألوف أهلها، ظاهري في النحو"(٣).

ومما سبق وغيره تتخلص أسباب الاعتراض فيما يلي:

(الخصومة – اضطراب الرأي – إطلاق الرأي أو تقييده – اختلاف الفهم – التسمُّح في النقل – ترك الترجيح – الاعتداد بآراء بعض النحويين – اختلاف الرواية – اختلاف النظر في أصول الصناعة النحوية، وغير ذلك).

---

(١) الرد على النحاة ٦٩.

(٢) الرد على النحاة ٦٤.

(٣) إشارة التعيين ٣٣.

المبحث الثاني:

مصادر الاعتراض النحوي، في المصنفات المطبوعة

لا بد لكل ناقد ومعترض من أدلة يعضد بها نقده واعتراضه، وهذا ما جعل أصحاب المصنفات التي بين أيدينا يستدلون بكل ما يرونه حجة لهم ولآرائهم.

فلولا حرص هؤلاء العلماء على الاستدلال لما كان لآرائهم قيمة، ولا لمصنفاتهم فائدة.

والذي رفع شأن كتبهم، واستمر الاهتمام بها على مر العصور، هو فكرهم العلمي المدعَّم بالدليل على اختلاف أنواعه فظلوا يتناقلونها ويحافظون عليها من الضياع.

وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلماء (المشافهة):

كان لأصحاب المصنفات المطبوعة إحالات استندوا فيها إلى سماعهم عن العلماء دون أن يكون ذلك مدوناً في مؤلفاتهم.

فقد وثَّق ابن ولاد العلماء في سماعهم ورفض الاحتمالات الأخرى، ومثال ذلك[١]: "أن سيبويه ذكر أنك إذا سميت بالظروف أو الأسماء أو الأفعال فلك أن تغيرها عن حالها التي كانت عليها، وتجعلها بمنزلة زيدٍ أوعمروٍ، ولك أن تتركها على حالها وتجعلها على الحكاية، واستشهد للوجه الأول بقول ابن مقبل[٢]:

أصبح الدهر وقد ألوى بهم غير تقوالك من قيل وقالِ

---

(١) الكتاب ٢٦٨/٣.

(٢) الكتاب ٢٦٨/٣، ديوان ابن مقبل تميم بن مقبل عجلان ٣٩٢.

وقد رد عليه المبرد بأن البيت يحتمل أن تكون قافيته مقيده، ويكون (قيلَ) مفتوحاً، فرد عليه ابن ولاد[١] بأن سيبويه سمع العرب تطلق قوافيه، وهو ثقة فيما يرويه، لأن احتمال تقييد قافيته يعني تكذيب سيبويه فيما سمعه"[٢].

احتج الفارسي في مقدمة كتابه (الإغفال) بالسماع من العلماء وعوَّل فقال: "هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاق الزَّجَّاج في إعراب القرآن، ذَكَرْنَاها لِمَا اقتضَتْ عندنا من الإصلاح للإغفال الواقع فيها، ونحنُ ننقلُ كلامَهُ في كل مسألةٍ من هذه المسائل بلفظه، وعلى جهته من النُّسخة التي سمعناها منه فيها، ثم نُتبِعُهُ بما عندنا فيه، وبالله التَّوفيقُ"[٣].

(١) ينظر: الانتصار ١٩٩-٢٠١.

(٢) ينظر: الانتصار ١٩٩-٢٠١.

(٣) الإغفال ٣٨.

المطلب الثاني: الكتب

كثر اعتماد أصحاب المصنفات المطبوعة على الكتب كمصدر أساسي لاعتراضهم، وقد صرحوا بذلك في غير موضع من مصنفاتهم ومن ذلك:

أن ابن ولاد في ردوده على المبرد وتغليطه له كان يتتبع نسخ (الكتاب لسيبويه)، فمثلاً: عندما غلّط المبرد سيبويه في استشهاده على مجيء (رُبَّ) بلا جواب ببيت الشماخ[(١)]:

ودوّيَّـــة قفـــر تُمشِّـــي نَعامهـــا كمشي النصارى في خفاف الأرندج

لأن جوابها في البيت الذي بعده، وهو قوله:

قَطعـــتُ إلى معروفهـــا منكراتِهـــا وقـــد خـــبَّ آل الأمعـــز المتـــوهج

فحين لم يفلح ابن ولاد في الدفاع عن سيبويه راح ينعم النظر في نسخ الكتاب المختلفة لعله يستطيع إنكار هذا البيت، إلا أنه وجده في أكثرها ما عدا نسخة قديمة كتبت بخط يد أحد العلماء، لأن بعض الناس قد يسقط شيئاً من الكتاب كما فعل صاحب هذه النسخة.

أما كتاب الإغفال:

كلُّ هذا في (الإغفال) يدلُّ بوضوحٍ على صدق قول أبي حيَّان التوحيدي في أبي عليٍّ و(الكتاب) حيث قال: "وأما أبو عليٍّ فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب، وأشدُّ إكباباً عليه، وأبعدُ من كلِّ ما عداه مما هو علمُ الكوفيين، وما تجاوز في اللُّغة كتبَ أبي زيدٍ، وأطرافاً مما لغيره، وهو متّقدٌ بالغيظِ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تمَّ له تفسيرُ كتاب سيبويه من أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ بغريبه، وأمثاله، وشواهده، وأبياته"[(٢)].

وفي **إصلاح الخلل للبطليوسي** يظهر ذلك جلياً في ردوده ومن ذلك:

عندما تحدث عن حد الاسم عند أبي القاسم معتذرا له فقال: "إن أكثر النحويين المتقدمين قد فعلوا مثل هذا، لأنهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه. فأما أبو

---

(١) الكتاب ٣/١٠٣-١٠٤، وديوان الشمَّاخ بن ضرار الذبياني ٨٣.

(٢) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ١/١٣١-١٣٢.

العباس المبرد فإنه قال في المقتضب: «كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم...»[(١)][(٢)].

ونجد ابن الطراوة من النحاة الذين اقتفوا نهج سابقيهم في حرصهم على توثيق آرائهم، ففي مقارنته بين أقسام الكلم عند سيبويه وأبي علي النحوي حيث يقول: "قال الإمام أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه – رحمه الله –: (الكلم اسم وفعل وحرف)، وقال مؤلف كتاب (الإيضاح): (الكلم يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف)، فما زعمه سيبويه منقسماً إلى ثلاثة زعمه المؤلف ملتئماً من ثلاثة..."[(٣)].

(١) المقتضب لأبي العباس المبرد ١/٣.

(٢) إصلاح الخلل ٨.

(٣) الإفصاح ١٧.

المطلب الثالث: الاجتهاد

اعتمد أصحاب المصنفات المطبوعة على الاجتهاد، والقياس على ما لديهم من شواهد، ذلك أن الاجتهاد باب معترف به في الاستدلال لحكم أو لعلة.

فابن ولاد يرى الأخذ بالقياس، ولكن مع الاستشهاد لتقوية القياس، وذلك بأن يجيز النحوي وجها آخر لمسألة ما من غير أن يأتي بشاهد أوحجة تقوّي رأيه.

ومثال ذلك: "أن سيبويه لم يجز غير النصب في قولك: أسرتَ حتى تدخُلَها؟ لأنك لم تثبت سيراً، وإذا لم يقع السبب لم يقع المسبب، وقد أجاز المبرد فيه الرفع تبعاً للأخفش"(١)، فرد عليه ابن ولاد أنه لم يقدم شاهداً ولا حجة تثبت دعواه(٢).

وفي **الإغفال**:

"لقد قرأ أبو عليٍّ (رحمه الله) كتاب سيبويه قراءةً فاحصةً واعيةً، ووازن نسخه بعضها ببعض، وردَّ ما يُتَوهَّمُ في الكتاب من التَّدافع، وصحَّحَ مذهبه، واحتجَّ به، واحتجَّ له، ونصَّ على أنَّ القولَ قولُ سيبويه، وبنى على ما يرويه، وقاس على ما يحكيه"(٣).

أما في **إصلاح الخلل**:

نجد البطليوسي قد تفرد بوضع حد للاسم مخالفاً من سبقه من النحاة والمنطقيين ورادا عليهم، لعدم قناعته بصحة حدودهم واستيفائها لأركان الحد فقال: "أشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه، لأن حكم الحد أن يكون مركباً من جنس الشيء الذي يشارك فيه غيره..."(٤).

وفي **الإفصاح** لابن الطراوة:

لم يكن بأقل من سابقيه في تفرده بأرآء لم يسبق إليها، أو في ترجيح لقول دون غيره

---

(١) الكتاب ٣/٢٥.

(٢) ينظر: الانتصار ٩٨-١٠٠.

(٣) أبو علي الفارسي ١٢٩.

(٤) إصلاح الخلل ١٤.

حيث يقول: "ولعل من ينظر في هذه الرسالة يظن علينا أن بعض ما قدمناه من الجمل معاد، بل ما منها جملة إلا مخالفة غيرها في معناها كما خالفتها في وضعها، وهذا مبيّن في (المقدمات إلى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب)، إن شاء الله"(١).

ومثال ذلك قاله ابن مضاء القرطبي في صدر كتابه (الرد على النحاة): "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"(٢).

(١) الإفصاح ١٨.

(٢) الرد على النحاة ٦٩.

الفصل الثالث

مجالات دراسة الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة

١-الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولَّاد

المبحث الأول: الأسلوب

المبحث الثاني: المنهج

المبحث الثالث: المادة العلمية

٢-الإغفال لأبي علي الفارسي

المبحث الأول: الأسلوب

المبحث الثاني: المنهج

المبحث الثالث: المادة العلمية

٣-إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي

المبحث الأول: الأسلوب

المبحث الثاني: المنهج

المبحث الثالث: المادة العلمية

٤-الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح

المبحث الأول: الأسلوب

المبحث الثاني: المنهج

المبحث الثالث: المادة العلمية

٥-الرد على النحاة لابن مضاء

المبحث الأول: الأسلوب

المبحث الثاني: المنهج

المبحث الثالث: المادة العلمية

الانتصار لسيبويه على المبرِّد لابن ولاد

المبحث الأول

الأسلوب:

انصبَّ اهتمام ابن ولاد على تبيان الحق حتى وإن كان مجانباً لراي سيبويه، فقدم لكتابه الانتصار بقوله: "ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردنا على أبي العباس، وليس ردُّنا عليه بأشنع من ردِّه على سيبويه، فإنه رد عليه برأي نفسه، ورأي من دون سيبويه، ومع ردِّنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به، لأنه نبَّه على وجوه السؤال، وموضع الشَّكِّ"(١).

وهو بذلك يجيز لنفسه الردَّ على المبرد، محتذياً أثر المبرِّد الذي سوغ لنفسه الإنكار على سيبويه.

ومع أن ابن ولاد كان محباً لسيبويه شغوفاً بكتبه متبعاً لآرائه كما بدا ذلك واضحاً في مقدمة كتابه حيث أظهر حماسةً للانتصار لسيبويه، وحدا به ذلك إلى الإنكار والرد على المبرِّد بعبارات قوية جارحة، مصدراً من خلالها أحكامه على آرائه.

فنجد ابن ولاد يحكي عن المبرِّد قائلاً: "فهذا رجل كلامه في النحو أصلاً، وكلام العرب فرعا"(٢)، وفي موضع آخر يقول: "وهذا الذي تأوَّله قبيح؛ لأنه أضمر ما يَرفع وفسره بما ينصب"(٣). وقال أيضاً: "والذي ذهب إليه شرٌّ مما هرب منه"(٤).

وقال راداً على المبرِّد في أحد المسائل: "ولو أمكنني انتزاع هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيَّرها لانتزعتها، وأمسكت عن ذكرها لضعفها وقبحها، ولو بلغني عنه ولم

---

(١) ينظر: الانتصار ٤٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: الانتصار ٦٨.

(٤) ينظر: الانتصار ٥٦.

تكن في كتابه لأنكرتها"[١].

وبسبب أسلوب ابن ولاد الفضِّ في إنكاره على المبرِّد عدل النحاة عن جعله مرجعاً، فقد اتبع ابن ولاد ما كان أنكره على المبرِّد من فضاضة.

ويرجع سبب حزمه في رده إلى حماسته انتصاراً لسيبويه لا للتحامل على المبرِّد أو الغض منه، إذ نجده مجداً في تخريج وتأويل ردوده على سيبويه ولو عزَّ عليه ذلك.

وقد قال معترفاً بفضل المبرِّد: "نبه على وجوه السؤال ومواضع الشكِّ"[٢].

وفي بعض أحكامه قال: "ذكرنا في هذه المسألة ما فيه كفاية فيما تقدم، ولم يأت بزيادة فيها غير ما ذكره متقدماً فترد وتقبل إن كانت حقاً"[٣].

وصار تأويل وتخريج ابن ولاد لكل ما يصدر من ردود المبرِّد منهجاً متبعاً في أسلوبه حتى وإن صعُب ذلك عليه وثقُل، ومن ذلك ردُّه على المبرِّد في المسالة (٧٨) حيث قال: "وأما الشاهد فلعمري إنه في بعض النسخ، بل في أكثرها ما ذكر، وقد قرأت نسخةً بخط بعض العلماء قديمة، والبيت الذي ذكره ساقط منها، ومحال أن يكون وجده فادعى أنه لم يجده، فليس هذا إلا من جهة ما يرويه بعض الناس ويسقطه بعض، فوقعت إليه نسخة لم يكن هذا البيت فيها نظير النسخة التي وجدناها، ولو لم يأتِ بهذا الشاهد لما احتاج إليه كثرة حذف الجواب فضلاً عن الشعر... وليس هذا من الغلط ولكنه سقط"[٤].

أنصف ابن ولادٍ المبرِّد بالرغم من حزمه في ردوده عليه، إذ نجده يرجع معظم أخطاء المبرِّد إلى عدم الفهم والظن الخاطئ والنسيان، وعمل جاهداً على تأويل وتخريج كل ما يصدر عن المبرِّد من أقوال.

ومن قبيل ذلك قوله في المسألة (٣٦): "هذا كلام جرى من مُحَمَّد بن يزيد مجرى السهو"[٥].

---

(١) ينظر: الانتصار ١٦٠.

(٢) الانتصار ٤٣.

(٣) المصدر السابق ٨١.

(٤) المصدر السابق ١٨٦.

(٥) المصدر السابق ١٠٨.

وفي المسألة (٣٩) قال: "فقد رجع عن هذا القول في الكتاب الذي وضعه لشرح ما أغفل سيبويه شرحه"[١].

(١) الانتصار ١١٣.

المبحث الثاني

المنهج:

حوى كتاب الانتصار لابن ولاد مائة وثلاثا وثلاثين مسالة، وهي المسائل التي غلَّط فيها المبِّرد سيبويه، فابن ولاد اقتصر على مسائل كتاب الرد، ولكنه كان يشير إلى المسائل التي تكررت في كتب المبرد الأخرى.

بلغت مسائل الانتصار النحوية اثنين وتسعين مسألة، أما بقية المسائل فكانت لغوية وصرفية وصوتية، وأربع مسائل كانت نحوية مكررة، وهي:

١- المسألة الثامنة تكراراً للثالثة.

٢- المسألة السابعة والخمسون تكراراً للسادسة.

٣- المسألة الرابعة والسبعون تكراراً للحادية والسبعين.

٤- المسألة المائة وأربع وعشرون تكراراً للمائة والثمانية عشرة.

وبعض المسائل جاءت تتمة لمسائل أخرى، كالمسألتين الخمسين والحادية والخمسين والمسألتين السادسة والستين والسابع والستين.

كان المبرِّد ينسب المسائل إلى أصحابها، حيث استند في ردوده على سيبويه بردود علماء آخرين، ولم يغفل عزوها إلى أصحابها.

احتذى ابن ولاد حذو المبرد في ذلك، فكان يعزو عدداً من المسائل إلى أصحابها مما لم ينسب إليهم[١]، وقال ابن ولاد في مثل ذلك: "هذا الرد يحكى عن المازني، وقد رد مسألة أخرى في هذا الباب، إلا أنا نقتصر على المسائل التي جمعها مُحَمَّد بن يزيد وألفها في كتابه، وأما الحكايات فنحن نذكرها في مواضع من تفاسير الكتاب"[٢].

عندما تتشابه المسائل عند ابن ولاد كان يرد عليها برد واحد كما فعل في المسألتين الثانية والثالثة، والمسألتين التاسعة والخمسين والستين.

التزم ابن ولاد منهجاً موحداً في ردِّه على المبرِّد لم يحد عنه إلا قليلاً، وكان هذا المنهج

---

(١) ينظر: الانتصار، ومثال ذلك المسائل: ١، ٢، ٦١.

(٢) المصدر السابق ٤٤.

يدور حول البنود التالية:

١- يفتتح رده بذكر المسألة التي أخطأ فيها سيبويه بقوله: "ومن ذلك قوله في باب كذا"[١]، أو قوله: "ومن ذلك"[٢]، ويذكر أحياناً رقم الجزء الذي وردت فيه[٣]، ثم يعقِّب بقول سيبويه مختصراً وموجزاً في ذلك[٤].

٢- يثني برد المبرد مبتدئا قوله بـ: "قال مُحَمَّد بن يزيد"[٥]، أو: "قال مُحَمَّد"[٦]، ويكرر ذلك أثناء رده لئلا يختلط كلام المبرد بكلامه[٧]، وقد يغفل ذلك أحياناً[٨].

٣- يختم ذلك برده هو بادئاً ذلك بقول: "قال أحمد"[٩]، أو: "قال أحمد بن مُحَمَّد"[١٠]، أو: "قال أبو العباس أحمد"[١١]، أو: "قال أحمد بن مُحَمَّد بن ولاد"[١٢]، ونراه حيناً يعيد ذكر هذه العبارة لئلا يختلط رده بكلام المبرد[١٣]، يُتبع هذه العبارة بمناقشة رأي المبرد والرد عليه.

اجتهد ابن ولاد في التأويل والتخريج لسيبويه حتى وإن عسُر عليه ذلك، منتهجاً أصول النقد الموضوعي، ومن أمثلة ذلك ردّه على المبرد في المسألة (٧٨) التي اعترض فيها على رواية سيبويه في أحد شواهده، قال: "وأما الشاهد فلعمري إنه في بعض النسخ، بل في أكثر ما ذكر، وقد قرأت نسخة بخط بعض العلماء قديمة، والبيت الذي

---

(١) ينظر: الانتصار، ومثال ذلك المسائل: ٨، ١٦، ٢٢، ٤٢، ٨٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق المسألة (٤٩) ١٢٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق المسائل: ١٠٩، ٧٢، ٥٩، ٥٥، ٥٣، ٣١، ٢٥.

(٤) أغفل هذه البداية في المسألة (٥٩) وافتتح المسألة بقوله: "ولم نصب في الثاني عشر شيئاً...". المصدر السابق ١٤٦.

(٥) ينظر: المصدر السابق ومثال ذلك المسائل ٤، ٢، ١.

(٦) ينظر: المصدر السابق ومثال على ذلك المسائل: ١١، ١٠، ٧.

(٧) ينظر: المصدر السابق المسائل: ٥، ١.

(٨) ينظر: المصدر السابق ومثال ذلك المسائل: ٢٩، ٥٦، ٥٣، ٥٢، ٥٠، ٣٧.

(٩) ينظر: المصدر السابق ومثال ذلك المسائل: ٦، ٧، ٨، ١٠.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ومثاله المسألة (١) ٤٤.

(١١) ينظر: المصدر السابق ومثاله المسألة (٢٤) ٨٩.

(١٢) ينظر: المصدر السابق ومثاله المسألة (٤) ٤٨.

(١٣) ينظر: الانتصار، ومثاله المسألة (٧) ٥٤.

ذكره ساقط منها، ومحال أن يكون وجده فادّعى أنه لم يجده، فليس هذا إلا من جهة ما يرويه بعض الناس ويسقطه بعضُ، فوقعت إليه نسخة لم يكن هذا البيت فيها نظير النسخة التي وجدناها، ولو لم يأتِ بهذا الشاهد لما احتاج إليه كثرة حذف الجواب في الكلام فضلاً عن الشعر... وليس هذا من الغلط ولكنه سقط"[١].

لم يبذل ابن ولاد جهداً في تعزيز رأيه لقربه من الدليل في معظم المواضع، فالجور واضح على سيبويه من المبرد وغيره[٢]، وقد كشفه ابن ولاد بالأدلة الواضحة، مصرًّا على دفع التجني حتى فيما رجع عنه المبرد من ردود.

قال في رده على المسألة (٣٧): "أما ما حكاه مُحَمَّد (بن يزيد المبرد) عن الأخفش... فقد رجع عنه في آخر الكلام، ولسنا نقتصر على رجوعه دون تبيين مذهب الأخفش فيه وإفساده"[٣].

وفي رده على المسألة (٦٨) قال: "ووجدت بخط أبي – رحمه الله – قال: وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه، يعني كتاب مُحَمَّد (بن يزيد المبرد)، وكان قد رجع عنه، إلا أنه لم تثبت الحجة التي أوجبت رجوعه فنضرب عمّا ذكرنا ونطويه"[٤].

إذاً فشرط عدم الرد هو ثبوت الرجوع وسببه، وقد طالت مدة ردود المبرد على سيبويه حتى قال قولته: "هذا شيء كنّا رأيناه في أيام الحداثة..."[٥].

فالتزم ابن ولاد الرد على كل مالم يثبت الرجوع عنه.

حتى إن ابن ولاد رد على المسائل التي ثبت الرجوع عنها، ومن ذلك المسألة (٣٩) حيث قال فيها: "فقد رجع عن هذا القول في الكتاب الذي وضعه لشرح ما أغفل سيبويه شرحه"[٦].

---

(١) الانتصار ١٨٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ومثال ذلك تعليقه على رد المبرد في ص: ١٧٤.٢٠٦، ١٥٣، ١٣٨، ١٢٢، ٨٩، ٧٤، ٥٨.

(٣) المصدر السابق ١١٠.

(٤) المصدر السابق ١٦٦.

(٥) الخصائص ٢٠٦/١.

(٦) الانتصار ١١٣.

تميّز ابن ولاد بالشدة وعدم التساهل في رده على المبرد ومع ذلك كان منصفاً له، فقد أرجع كثيراً من أخطائه إلى سوء الفهم والسهو والظن، واجتهد كي يجد له مخرجاً بتأويل وتخريج ردوده.

وقد قال في بعضها: "هذا كلام جرى من مُحَمَّد بن يزيد مجرى السهو"(١)، وقد أجاب على المسألة (٦٧) بقوله: "ولو بلغتني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها"(٢)، وفي جواب المسألة (٥٦) قال: "لو تأمل مُحَمَّد – بن يزيد المبرد – هذا الفصل الذي حكاه عن سيبويه لأغناه عن الرد عليه"(٣).

(١) الانتصار ١٠٢.

(٢) المصدر السابق ١٦٠.

(٣) المصدر السابق ١٤١، وينظر: ٢٠٦، ١٩٦، ١٨٣، ١٧٦، ١٢٥، ١٤٢، ١٤١، ١٣٣، ١٢٠، ١١٨، ١١٣، ١٠٨، ١٠٤، ١٠١، ٩٧، ٩٤.

المبحث الثالث

المادة العلمية:

سار ابن ولاد في تصديه لدعاوى المبرد على أرض صلبة، فلم يجعل للهوى نصيباً من احتجاجاته، واعتمد على الطرق العقلية المتنوعة، فكان يجمع بين العقل والنقل عن طريق:

– الاستدلال بعبارة نص سيبويه:

كما أوردها في كتابه، وكثر ذلك عند ابن ولاد، فبهذه الطريقة رد تحامل المبرد عن سيبويه في أكثر المسائل، وقال في ذلك: "والفصل الذي حكيناه عنه هو شاهد لما احتججنا به له، ومن قوله نعبر عنه ونحتج له"(١)، وأصبح يقول في رده: "ونقض قوله..."(٢)، ويقول: "...ليس هذا نصه ولا قوله"(٣)، وأيضاً "...هذا ليس من كلام سيبويه، وإنما جاء به – المبرد – على التأويل والظن"(٤)، وكذلك: "....إنما ظن مُحَمَّد – بن يزيد – ظناً وليس بنص"(٥).

وهذه شواهد وأمثلة على سعة أفق ابن ولاد، ودقة قراءته، وسعة اطلاعه التي ظهرت في إلمامه بمصنفات المبرد الأخرى، ومن ذلك كتاب (شرح ما أغفل سيبويه شرحه)، وقد كانت له إحالات عليه في أكثر من موضع(٦).

من ذلك نعلم أن ابن ولاد أسَّس نقده على قواعد موضوعية، تقوم على الفهم التام

---

(١) الانتصار ١٤٢.

(٢) المصدر السابق ٩٧.

(٣) المصدر السابق ٩٩.

(٤) المصدر السابق ١٤٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١١١، ١١٣.

للنصوص، ومعارضتها، ثم الموازنة بين تلك النصوص لإصدار حكمه عليها.

– الاحتجاج بقول المخالف:

احتج كذلك ابن ولاد بقول المخالف، وهذا من المبادئ العقلية التي تبناها ابن ولاد في ردوده إضافة إلى موضع النص الذي سبق ذكره.

فكان حيال ذلك يتبع عدة طرق، منها: أن يرد على المبرد بآرائه الأخرى إذا تناقضت[١]، أو يكون الرد بأخذ جزء من قوله للرد على الجزء الآخر[٢].

ومن أمثلة هذا النوع من احتجاج ابن ولاد قوله في رد المبرد على سيبويه في باب (الأمر والنهي)[٣] من أن الفاء في (زيداً فاضربه) لا معنى لإدخالها على الفعل، ثم قال بقول الأخفش الذي يزعم أن الفاء في هذا الموضوع تستعمل زائدة[٤]، فرد ابن ولاد هذا الحكم بقوله: "قد رجع مُحَمَّد – بن اليزيد – في آخر كلامه عما ابتدأ به في أوله؛ لأنه رأى في أول القول أن إدخالها خطأ، ثم ركن إلى قول الأخفش في أنها زائدة، وكأنه رأى بذلك أنه قد رجع إلى مذهب سيبويه، وليس برجوع إليه"[٥].

ومع استشهاده بقول سيبويه أو احتجاجه بقول المبرد حين المخالفة، لجأ كثيراً إلى تفسير أقوال سيبويه، مبيناً لآرائه وشارحاً لحجته، وكثر عنده الاحتجاج بالتعليل والتأويل، حيث قال في ذلك: "ونحن نزيد ما قاله سيبويه إيضاحاً وتبياناً، وإن لم يأتِ الراد عليه – يعني المبرد – بشبهة ولا بحجة، ولكن دعوى مثله قد يقبلها بعض الناس لمحله من هذه الصناعة"[٦].

وهذا ما جعله يرد كل آراء المبرد النقدية بحق سيبويه حتى أحكامه التي تراجع عنها، فهل يرد قول المبرد من جهة ويشرح كلام سيبويه من جهة أخرى حتى لا يفهم أحد

---

(١) ينظر: الانتصار ١٩٩، ١٩٨، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧١، ١٥٥، ١٤٥، ١١٤، ١٣٣، ٩٩، ٨١، ٨٠، ٧٨، ٧١، ٦٨، الكتاب ١٣٨/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٩٦، ١٩١، ١٨١، ١٤٨، ١٢٥، ١١٩، ١٠١، ٨٧، ٨٢، ٨٠.

(٣) الكتاب ١٣٨/١. الانتصار ٧٨.

(٤) المصدر السابق ٧٧-٧٨.

(٥) المصدر السابق ٧٨.

(٦) المصدر السابق ١٧٤.

خلاف مقصد سيبويه، وكثر قوله: "وهذا ما ذهب إليه سيبويه"[١]. وكذلك: "ليس هو الذي أراد سيبويه"[٢]، و: "...هذا وجه الكلام"[٣]، وأيضاً: "ليس يذهب سيبويه إلى... وإنما مذهبه..."[٤].

– الاستطراد:

كثر عند ابن ولاد الاستطراد بسبب اهتمامه بالشرح والتفسير في معظم مسائل الانتصار، فكان جراء ذلك يجري حوارات مفترضة على طريقة أهل الجدل[٥]، حتى ظهرت لديه الرغبة في الاستطراد في كثير من المسائل[٦].

ومن أدلة استطراده أنه كان يرد على بعض المسائل بوجهين، وحيناً بثلاثة أوجه[٧]، وقد يستدل بدليل ثم يرجع ليختبر أدلته ويدلَّ على صحتها[٨]، ومن أوجه الاستطراد في في الكلام عنده أنه يحرص على إرجاع بعض أخطاء المبرد إلى أسبابها[٩]، وكان يقول في مثل ذلك: "والذي ألقى مُحَمَّد بن يزيد في هذا الغلط هو..."[١٠]، أو يقول: "إنما احتبس على مُحَمَّد المعنى في هذا الشعر، من جهة..."[١١]، ونحو ذلك.

– السماع:

وهو من أهم أصول النحو، وهو أولها، ويظهر ضلعه في السماع عند استدلاله به، فقد أظهر في بعض مواقفه عمق فهمه ودقة تطبيقه لأصل السماع.

---

(١) الانتصار ١١٥.

(٢) المصدر السابق ٦٢، ٩٩وينظر: رده في ٦٤، ٧٦، ٩٧، ١٧.

(٣) المصدر السابق ٦٣.

(٤) المصدر السابق ٦٢، وينظر: رده في ١٧، ٦٤، ٧٦، ٩٧.

(٥) الانتصار ٦٣، ٨٧، ١٢٨، ١٣٧، ١٧٥، ١٩٥.

(٦) المصدر السابق، ينظر: مثال ذلك رده في المسألة (٥٧) ١٤٢.

(٧) المصدر السابق: المسائل ١، ٤.

(٨) المصدر السابق ١٧٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٩) المصدر السابق ومثاله: ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٣.

(١٠)المصدر السابق ١٥٩.

(١١)المصدر السابق ١٨٣.

ونجده يجعل السماع أولاً والقياس ثانياً إذا تعارضا، ودليل ذلك قوله: "ولكنهم يمتنعون من التكلم في شيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه"(١)، فلا يرد السماع حتى إن خالف قياساً مشهوراً، "إنما هي رواية عن العرب، والمحاجّة في مثل هذا على العرب [يكون في شيئين: إما] أن يقول لهم: لِمَ أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذّب سيبويه في روايته"(٢)، فإن نصب أحدهم نفسه نفسه لأن يقاضي العرب فهذا لا يصح، ولكن الطعن في الناقل أثقة أم لا؟ فهذا جائز، على أن يكون الطعن فيما لم يجمع العلماء على وثاقته كسيبويه، وإن سلَّمنا بذلك "...لم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقل ثقة"(٣)، وإذا كان الناقل ثقة إلى حدٍ كملت فيه شروط الفصاحة وأصبح قادراً على نقل المسموع نصًّا صارت لغة هذا الراوي نفسه حجةً أيضاً، "لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغيَّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وإنما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغاتها، لأن لغة الراوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين"(٤).

ونجد ثقة النقل وصحة النص تجتمع في القراء لذا فإنه من غير الجائز لأحد رد قراءة صحيحة النقل، أو الطعن فيمن أُجمع على ثقته، وإلى هذا دعا ابن ولاد حين رد على المبرد في المسألة (٨٠)، قال: "وأما تأويله في قوله تعالى: ((ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم))(٥)، وقوله: "إن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ، فهذا رد على على القراء في قراءتهم بالفتح"(٦)، ولكن تبقى هناك بعض القراءات القرآنية التي ردها

(١) الانتصار ١٠٢.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق ٥٥.
(٤) المصدر السابق .
(٥) سورة التوبة، الآية ٦٣.
(٦) الانتصار ١٩١-١٩٢.

سيبويه ولم يوضح ابن ولاد موقفه منها[١].

– القياس:

يعدُّ القياس من أدلة النحو الهامة، إلا أنه يأتي ثانياً بعد السماع، وقد استدل به ابن ولاد في الرد على المبرد، ولكنه لم يكثر من ذلك مثلما فعل مع السماع، فاستدلاله بالقياس كان نادراً ومن ذلك المسألة (٣)، لكنه حدث في أولها سقط كما أشار إلى ذلك محقق الانتصار[٢]، وفيها يستدرك المبرد على سيبويه قوله: "(ومثل ذهبتُ الشامَ، ودخلتُ البيتَ)[٣]، حيث ذهب المبرد إلى أن البيت مفعول به للفعل دخل، وهو من الأفعال التي تتعدى مرَّةً بحرف الجر، ومرَّةً أخرى بغير حرف الجر.

قال أحمد بن مُحَمَّد: "... إنَّ «ذهبتُ» أصله ألا يتعدى إلا بحرف، ويدل على ذلك أنَّ مصدره مصدر ما لا يتعدى وهو فعول... قال: وأما قولهم: دخلتُه دخولاً، وولجتُه ولوجاً، فكان الأصل ولجتُ فيه، ودخلتُ فيه، إلا أنهم حذفوا [في] كما قالوا: نُبِّئْتُ زيداً، يريدون عن زيدٍ، فحذفوا [عن] هاهنا..."[٤].

ومن استدلال ابن ولاد بالقياس المسألة الثامنة، فقد رد على المبرد بعد استدراكه على سيبويه في باب: (هذا بابُ ما يُجرى مما يكون ظرفاً هذا المجرى)[٥]: "... وأما طريق طريق المقايسة، فإذا أجازت العرب أن تنصب المفعول إذا تقدَّم وقد شغلت الفعل بالهاء كقولهم: زيداً ضربته، فعديل هذا في الحاشية الأخرى أن تجيز: زيدٌ ضربتُ، فترفعه ولم تشغل الفعل عنه بالهاء في اللفظ كما نصبَته وقد شغلت الفعل بالهاء، لأنهما حاشيتان متحاذيتان في الجواز، وإن كانت إحداهما أكثر في كلام العرب من الأخرى..."[٦].

واستدل بالقياس أيضاً في المسألة التاسعة، فقال في رده على المبرد عند استدراكه

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١٠٨/٢، ٣٩/٣، ٢٠٢/٤، ٣٣٨.

(٢) الانتصار ٤٦.

(٣) الكتاب ٣٥/١.

(٤) الانتصار ٤٦-٤٧.

(٥) الكتاب ٨٤/١.

(٦) الانتصار ٥٧، ٥٩.

على سيبويه في باب: (هذا بابٌ يُحمل فيه الاسم على اسمٍ مبني على الفعل)[١]: "... وأما مخالفته لباب العطف، فإنك إذا قلت: زيد ضربتُهُ، وعمرو كلَّمتُهُ، فأنت مخيَّر في الحمل على أي الجملتين شئتَ، والمجيب فإنما يجتهد في إعراب ما بنى عليه المبتدئُ كلامَه، فالسائل مانع له من أن يكون مخيَّراً.

فإن قال: فإذا قال السائل: من رأيته؟ فقد أتى بجملتين: إحداهما محمول فيها الاسم على الفعل، وهي الهاء في رأيته، والأخرى محمول فيها الفعل على الاسم، لأن [من] هو الاسم المبتدأ، والفعل خبر عنه.

قيل له: الاسم الذي في الجواب أن يكون إعرابه كإعراب الاسم المستفهم به، فإن قال السائل: من قام؟ قلتَ في الجواب: زيدٌ، وإن قال من ضربتَ؟ قلتَ في الجواب: زيداً، وكذلك إذا قال من رأيتَهُ؟ وأيهم رأيتَهُ؟ قلتَ: زيدٌ في الجواب، فتحمله على إعراب [من] لا إعراب الهاء، لأن زيداً مفسِّرٌ لـ[مَنْ]، فهذا وجه الكلام"[٢].

- الإجماع:

أقلَّ ابن ولاد من الاستدلال بالإجماع، ويرجع ذلك إلى تكوين المسائل التي تناولها ابن ولاد في الرد على المبرد.

ويعد الإجماع من الأدلة النحوية الهامة التي لم يغفلها ابن ولاد على الرغم من ندرتها عنده، ففي المسألة الأولى: عنده رده على المبرد في استدراكه على سيبويه في باب: (مجاري أواخر الكلم...)[٣]، قال أحمد بن مُحَمَّد: "... أما قوله عدل بين حركة وحرف، فهذا جائز في اللفظ من غير وجه، أحدها: يكون أراد لأَفْرُقَ بين حركة ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، واجتزأَ بذلك لعلم المخاطب بما يعني، وهذا شائع، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ((إنه عملٌ غيرُ صالح))[٤]، ((وسئل القرية))[١]، وما أشبه ذلك.

---

(١) الكتاب ١/٩٠.

(٢) ينظر: الانتصار ٦٣.

(٣) الكتاب ١/١٣

(٤) سورة هود، الآية ٤٦.

وقولك: الفرق بين الحجاز وأهل الشرق كيت وكيت، تحذف أهل من أول الكلام، لأن المخاطب قد علم أنك مفرّق بين الأهلين، وكذلك إذا قلت: الفرقُ بين الفرات وماء دجله، وبين الفرات وطعم دجله كذا وكذا، عُلمَ أنك مفرّق بين الطعمين، ولا نعلم أحداً منع من إجازة ذلك ما لم يكن لبسٌ في الحذف، فهذا على وجه المجاز"[٢].

وفي المسألة التاسعة استدل ابن ولاد بالإجماع كذلك فقال في باب: (هذا باب يُحملُ فيه الاسم على اسمٍ يُبنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسمٍ مبني على الفعل...)[٣]:

"قال أحمد: أما قول مُحَمَّد: إنه لا يجوز أن تعطف جملة لا موضع لها، فهذه دعوى لم يأتِ معها بحجة تبيّنها، وليس الأمر في ذلك على ما ذكر ونحن نجد في الكلام جملة لا موضع لها معطوفة على جملة لها موضع، يُجمعُ النحويون على إجازتها، ولا يمتنع الراد من ذلك فيها، وهو قولك: مررت برجل قامَ أبوه وقعدَ عمروٌ، فـ(قامَ أبوه) جملةٌ في موضع جرٍّ، لأنها نعت لرجل، وقعدَ عمروٌ معطوفة عليها وليست في موضع جرٍّ، لأنك لا تقول: مررتُ برجلٍ قعد عمرو، إذ ليس في الجملة الثانية ضميرٌ يعود على رجل فيكون نعتاً له..."[٤].

وفي المسألة السابعة والعشرين رد ابن ولاد على المبرد في باب: (هذا بابُ ما يضمر فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره بعد حرفٍ)[٥]:

"... والعمل على الثانية، والأولى زائدة، وليست توجبُ في الكلام معنى غير الثانية، وسبيلها في ذلك سبيل [لا] إذا قلتَ: ما قامَ لا زيدٌ ولا عمروٌ، وإن شئتَ قلتَ: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، فإن شئتَ أكدتَ النفي، وزدتَ [لا] أولاً، وإن شئتَ حذفتها، إلا أن الحذف في [لا] الأُولى أكثر في كلامهم منه في [إمَّا]، ولا أعلم أحداً من النحويين المتقدمين يمتنع من إجازة حذفها في قولك: خذِ الدرهمَ وإما الدينار، وجالسْ زيداً وإما

(١) سورة يوسف، الآية ٤٤.
(٢) الانتصار ٤٣-٤٤.
(٣) الكتاب ٩١/١.
(٤) الانتصار ٥٩-٦١.
(٥) الكتاب ٢٥٨/١.

عمراً، فقياسها ما ذكرتُ لك في [لا]، والكلام لا يلتبس بطرحها، ومعناه بنقصانها كمعناه بزيادتها..."[١].

- استصحاب حال الأصل:

استدل ابن ولاد باستصحاب حال الأصل في كثيرٍ من المسائل، إلا أن هذا الاستدلال أنزل من قدره عند البعض كابن الأنباري، ومن تلك المسائل المسألة التاسعة والستين في رده على المبرد في باب: (هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغير)، وذلك في قول سيبويه: "لو كان معنا رجلٌ لهلكنا، والدليل على أنه وصفٌ أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء كنت قد أحلت"[٢].

وفي المسألة الثالثة والثمانين يقول في رده على المبرد بعد أن اعترض على سيبويه في باب: (هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً)[٣]:

"... وأما اعتلاله بأن الياء والتاء واحد في باب يعد، وما أُميلحَ زيداً! فقد أتى في غير موضعه، لأن الهمزة والتاء والياء والنون إذا جاءت في أوائل الأسماء التي على وزن الفعل المضارع فمجراها مجرى واحد، في منع الصرف إذا كنَّ زوائد، لا يقال: إن بعضها أولى والثاني تابعٌ ومشبه، وليس الأمر كذلك في باب يَعِد، وذلك أنَّ الأصل في سقوط الواو مع الياء والكسرة إذا وقعت بينهما في قولك: يضعِدُ، وأُسقطت مع الهمزة في أُعِدَ، ومع التاء في تَعِدُ، والنون على الاتِّباع، ليطَّرد الكلام، وليس في المجيء بهذا فائدة في هذا الموضع، لأنه لا خلاف في أنَّ هذه الحروف إذا وقعت زوائد في أوائل الأسماء التي على وزن الفعل المضارع أنَّ تلك الأسماء غير مصروفة"[٤].

وفي رده على المبرد في المسألة الرابعة عشرة ومئة في باب: (هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع)[٥].

---

(١) الانتصار ٩٥-٩٦.
(٢) الكتاب ٣٣١/٢.
(٣) الكتاب ٢٠٩/٣.
(٤) الانتصار ١٩٧.
(٥) الكتاب ٦٢١/٣.

قال: "... وأما قوله: إن العرب تقول في القليل: أقراء، فليس ذلك الأصل في جمع فَعلٍ القليل، وإنما هو شاذٌ فيه، فشُبِّه بغيره، وإنما الأصل في قليل فَعلٍ أفْعُلٌ، وقد تُركَ استعمالُه البتَّةَ في قَرْء واستغنوا عنه بفُعُول..."(١).

وعندما رد على المبرد في المسألة السادسة عشرة ومئة في باب: (هذا باب أيضا للخصال التي تكون في الأشياء)(٢).

قال: "أما قوله إن العين في ضعة فَتَحت ما قبلها كما تفتح في الفعل فغلط، لأن ذلك لا يكون في الأسماء قياساً، وإنما جعلوا ذلك في الفعل، لأن الفعل في الأصل مبني على التغيير بتصرُّفه وتنقُّله من حال مضيٍّ إلى حال استقبال، ويُبنى منه فاعل ومفعول ومصدر، فاحتمل ذلك، ولم يكن مثل ذلك في الاسم إلا شاذاً، لأن الاسم إنما يدل على المسمى بهيأته، فإذا غُيِّر بطلت دلالته، والأفعال إنما هي عبارة بُنيت للأزمنة، وليست بموضوعة لمسميات، فاحتملتْ من التغيير مالم يحتمله الاسم..."(٣).

وعند رده على المبرد في المسألة العشرين ومئة، في باب: (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف)(٤).

قال: "... قول الخليل أقوى، وذلك أن الإتمام أصلٌ والحذف عارضٌ للكلمة لأسباب توجبه، وليس هاهنا سببٌ أراناه سيبويه غير ما قال من أن النداء بابُ حذفٍ، يقولون فيه: يا حار، ويحذفون التنوين، والأسماء فيه قد تأتي على التمام غير محذوفة، ولا مرخَّمة، فالتمام أولى به، لأنه الأصل، إذ لم يسمع قول العرب فَيَتْبَعُهَا، وكان الباب قد يقع فيه التمام والمحذوف، فتركه على التمام أولى لأنه الأصل"(٥).

والناظر إلى نهاية هذا النص يدرك أن ابن ولاد يستدل بالاستصحاب عند انعدام الدليل من السماع، وفي هذا دلالة واضحة على اهتمام ابن ولاد بالسماع وذكره لذلك كلما سنحت له فرصة.

---

(١) الانتصار ٢٤٥.

(٢) الكتاب ٢٨/٤.

(٣) الانتصار ٢٤٧، ٢٤٨.

(٤) الكتاب ١٨٣/٤.

(٥) الانتصار ٢٥٣.

ما سبق من أدلة في الاستصحاب ما هي إلا أمثلة مما ذكر ابن ولاد في هذا الجانب، وإلا فإن الانتصار يعجُّ بمثل هذا الدليل النحوي.

- الاستدلال بالأصل:

استدل ابن ولاد بالأصول كما فعل في المسألة السادسة عشرة ومئة عندما رد على المبرد في باب: (هذا باب أيضا للخصال التي تكون في الأشياء)[١].

قال: "أما قوله: إنَّ العين في (ضَعَة) فَتَحَتْ ما قبلها كما تفتح في الفعل فغلطٌ، لأن ذلك لا يكون في الأسماء قياساً، وإنما جعلوا هذا في الفعل، لأن الفعل في الأصل مبنيٌّ على التغيير بتصرُّفه وتنقُّله من حال مضيٍّ إلى حال استقبال..."[٢].

(١) الكتاب ٢٨/٤.

(٢) الانتصار ٢٤٧، ٢٤٨.

الإغفال لأبي علي الفارسي

المبحث الأول

الأسلوب:

هناك مسائل أخذها أبو علي الفارسي على شيخه الزَّجَّاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، فالإغفال يدور في فلك هذا الكتاب، إذ تعددت عبارات الرد عند أبي علي على شيخه الزَّجَّاج، وتنوعت صور الاعتراض عليه في هذا المصنف بكثير من العبارات التي تعكس ثقافة ذلك العصر، إذ اتجه معظم النحاة لذلك الباب النحوي المتمثل في تَتَبُّعِ بعضهم بعضاً، والاعتراض على أقوال بعضهم، ونقد مصنفاتهم.

ويظهر جليّاً مدى إعجاب الفارسي، واحترامه، وتقديره لسيبويه بتأليفه هذا الكتاب، وتأييده لسيبويه، فمعارضته للمبرِّد والزَّجَّاج وغيرهم كانت بسبب تقديره لسيبويه، وتأييده لأبي زيدٍ وقُطْرُب وآخرين أيضاً لأجل سيبويه، مراعياً الحق في لك ومن ثم ينظر لموقف الْمُعارض والْمُؤيد(١).

والمنعم النظر في كتاب (الإغفال) سيلتبس عليه كلام أبي علي ونص قول سيبويه في بعض المواضع، وهذا دليل قاطع على شدة تأثر أبي علي بآراء سيبويه، وسعة إلمامه بمؤلفات سيبويه، مما جعل كثيراً من عبارات سيبويه تجري على لسان الفارسي، حتى أن القارئ ليظُن أن الكلام لسيبويه(٢).

وفي مواضع من الإغفال نجد أبا علي يتكلم بكلام سيبويه ويذكر أمثلته من غير أن يحيل، أو يشير إلى ذلك، وسبب ذلك شدة تعلق أبي علي بسيبويه وما يصدر عنه من أقوال وآراء.

ويُرجِع د/عبدالفتاح شلبي هذا التقدير لسيبويه من أبي علي إلى عدة أسباب مضافة إلى السبب الرئيس وهو تَصَدُّر سيبويه قائمة النحاة، أما الأسباب الأخرى فقال:

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي ٤٨٣.

(٢) ينظر: المسألة (٣٣) ٨٢، حاشية الكتاب (١) ١٢٩/٣.

"فكلاهما فارسي، بل إن قبر سيبويه موجود بشيراز تلك المدينة التي بقي فيها أبو علي قرابة عشرين سنة أيام صباه، ثم عاد إليها بعد رحلته إلى بغداد واتصاله بعضد الدولة ليقيم فيها عشرين سنة أخرى، فهذه أربعون عاماً قضاها بجوار ذلك الإمام، ولعل كل ذلك دافعٌ لأن يقف أبو علي ذلك الموقف الصُّلب مدافعاً عن إمام النحاة (سيبويه) ضد معارضيهرحمهم الله جميعاً"(١).

وقد جانب عبد الفتاح شلبي الصواب في رأيه هذا، إذ إنه مبنيٌّ على العنصرية والتفرقة، فإن أُعجب الفارسي بسيبويه فلمكانته العلمية، وقوة حجته، وحُسن تعليلاته، ودقة استنباطه.

وفوق هذا قد يكون الخلاف الذي تزعمه أبو علي مذهبيا، إذ إن الزجاج سني، والفارسي معتزلي.

والْمُتتبع لمصنفات أبي علي يواجه عناءً في ذلك، فكثرة اقتباسه من كلام سيبويه، وتداخل كلامه بكلام سيبويه صعَّب الفصل بينهما، ويقول د/ عبدالفتاح في ذلك: "لقد قرأ أبو علي – رحمه الله – كتاب سيبويه قراءة فاحصة واعية، ووازن نسخه بعضها ببعض، وردَّ ما يُتَوهَّمُ في الكتاب من التَّدافع، وصحَّح مذهبه، واحتجَّ به، واحتجَّ له، ونصَّ على أنَّ القولَ قولُ سيبويه، وبنى على ما يرويه، وقاس على ما يحكيه"(٢).

وهذا وغيره مما تميز به كتاب (الإغفال)، والعلاقة بين أبي علي و(الكتاب)، جعل أبو حيان التوحيدي يقول: "وأما أبو علي فأشدُّ تفرداً بالكتاب، وأشدُّ إكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين، وما تجاوز في اللغة كتبَ أبي زيد، وأطرافاً مما لغيره، وهو متّقد بالغيظ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أوله إلى آخره بغريبه، وأمثاله، وشواهده، وأبياته"(٣).

تصدى أبو علي لكل من اعترض على سيبويه، أو أقواله، ومن أشهر المعترضين المبرد، والذي اعترض على سيبويه ورد عليه في كتابه (الغلط)، وقد يكون هذا سبب

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي ١٣٠.

(٢) المصدر السابق ١٢٩.

(٣) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١-١٣٢.

تصدي الفارسي للزجاج، إذ إنه أبرز من تتلمذ على المبرد، وعارضه في هذا الكتاب (معاني القرآن وإعرابه) ورد عليه، وكأن مسالمته لأحمد بن يحيى (ثعلب) لأنه خصمٌ للمبرد[١].

إلا أن أبا حيان قد نسب معارضة الفارسي للزجاج إلى محبته للرد على الزجاج، ورميه بالخطأ، فقال: "لأنه كان مولعاً بذلك"[٢].

كان موقف أبي علي واضحاً بجدارة في كتابه الإغفال، فهو يحكم بالصحة والخطأ، والقوة والوهن، ونجده يختار ما هو أقرب إلى نفسه من الآراء، فيقول مثلاً: "والأول أعجب إلينا، لأنه أكثر وأوسع..."[٣].

ويرد ما لا يراه صحيحاً، فيقول حيناً: "ولا أستحسن هذا"[٤]، أو: "فإنا نستقبح قوله"[٥]، وغيره كثير من العبارات التي تظهر منها شخصية أبي علي جلية للباحث.

ومع ذلك إلا أنه كان يحترم العلماء الثقات، ويبدي تقديره لهم، بل يرى أن تؤخذ أقوالهم مجال اهتمام وإن كانت شاذة وغير معروفة، ومن ذلك ما قاله عن كلمة [إسوار] بالكسر كما رواها قُطْرُب: "فأما ما حكاه قُطرب من أنه يقال فيه: (إسوارٌ)، فهذا الضرب من الأسماء قليل جداً، إلا أن الثقة إذا حكى شيئاً لزم قبوله، ونظيره قولهم: الإعصار..."[٦].

ومن أبرز سمات أُسلوب أبي علي الفارسي منطقه الجدلي، وقد ظهر جلياً في هذا الكتاب، إذ يكثر عنده: "فإن قال قائل... قيل له"، و: "فإن قيل: ... قيل"، و: "فإن قلت... فالجواب"، وهذه العبارات شملت كل مسائل الإغفال.

وفي حال هجومه على الزَّجَّاج يصفه وكل ما يصدر عنه من كلام أو استدلال أو تمثيل أو اعتراض بالإغفال تارةً: "قال أبو علي – أيده الله –: في هذا الفصل إغفال في

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي ١٣٠.

(٢) البحر المحيط ١/٣٣١-٣٣٢، وينظر: أبو علي الفارسي ٤٧٧.

(٣) الإغفال ٢/٣٨٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ٢/٣٨٦.

(٦) المصدر السابق ٢/٣٦٥.

غير موضع"[١]،

والسهو أخرى: "قال أبو علي: ما حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو، ولم يحكِ سيبويه عن الخليل في هذا الاسم أنه [إلاه]"[٢]،

والاختلال: "... في عبارته اختلال، وأحسن ما نصرفه إليه أن نوجهه على أنه يريد به تضعيف قول أبي الحسن"[٣]،

والانتقاض: "فهذا أيضاً مما يدل على انتقاض القول الذي ذكره في [لم] وفساده"[٤]،

وليس بالجيد: "إنَّ ما حكاه أبو إسحاق من أنَّ أهل اللغة قالوا في قراءة الحسن: (صَادِ) معناه: [صادِ القرآن بعَمَلك] تمثيل ليس بالجيد"[٥]،

وليس بصحيح: "إن أراد به المعنى الذي يدل عليه كل واحد منهما، فغير صحيح"[٦]،

والرَّديء: "فقول أبي إسحاق: (إن الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة والخفيفة لَزِمَها [ما]) رديءٌ، لما فيه من إيهام الأمر بعكس ما عليه وخلافه"[٧]،

والفساد: " إنَّ الهاء في [إيَّاه] مجراها كالتي في [عَصَاهُ] إن أراد به شرح ما ذهب إليه من أنَّ [إيَّا] اسمٌ ظاهرٌ في نَصبٍ، كما أنَّ الأواخر من المعتلة نحو: [عصاً] و[معزى] محكوم في مواضعها بحسب الإعراب الذي يستحقها، فهو فاسد لما ذكرناه"[٨]،

ولم يكن فيه كبير إفادة، ولا توصل إلى إصابة: "وإذا كان كذلك لم يكن في قوله:

---

(١) الإغفال ١ /٢٢٠، وينظر: ٣٨، ٣٨٢، ٦٧/٢، ٦٨، ١٥٣، ٢٩٥، ٥١٨.

(٢) المصدر السابق ٣٩/١ وينظر: ١١٥، ١٥٠، ١٦٣، ٢٦٦، ٣١٢/٢، ٣١٤، ٤٢٠.

(٣) المصدر السابق ٨٠/١.

(٤) المصدر السابق ١١٩/١.

(٥) المصدر السابق ٩٧/١.

(٦) الإغفال ١٢٢/١، وينظر: ١١٩، ٢٩٩، ٤٠٥، ٣٣٩/٢، ٥٤٥.

(٧) المصدر السابق ١٣٧/١.

(٨) المصدر السابق ٧٥/١، وينظر: ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٩، ٢١١، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٦٢، ٣٧٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٢١، ١٦/٢، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٠، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٧٦، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٥٣، ٤٦٧، ٥٤٥.

(إذا سلم من حروف الإطباق) كبير إفادة، ولا توصل إلى إصابة"[١]،

وفيه دخل: "... فالدخل عليه عندي أن [أيا] لا يلزم أن يُعَوض منها لحذف الإضافة فيها"[٢]،

وفيه إلباس: "فأما قوله: (ولا يجوز في صابرٍ: صابرٌ، ولا في قاهرٍ: قاهرٌ) ففيه إلباس"[٣]،

وتجاوُز في اللفظ وتسامُح[٤]، وبعيد عن الصواب[٥]، وغير سديد ومن الإفادة بعيد[٦]، والخطأ: "فتبين أن تجويزه في [ابن] أنه فعلٌ خطأ"[٧]، والغلط[٨]، والتوهم[٩]، والتوهم[٩]، والبشاعة[١٠]، والشناعة[١١]، والسقوط[١٢]، و"من الطريف ومما لا اتجاه له"[١٣]، والإبهام[١٤]، والتحامل[١٥]، والتناقض[١٦]، والإساءة[١٧]، وليس بمستقيم[١٨]، وغير جائز[١٩]، و"مدخول من غير جهة"[١]، والنسيان[٢]، و"عارٍ من دلالةٍ تُثبته، وخالٍ

---

(١) الإغفال ١/١٦٩.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٠، وينظر: ١/١٨٥.

(٣) المصدر السابق ١/١٨٦، وينظر٤٢١.

(٤) ينظر: ا المصدر السابق ١/١٨٧.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/١٨٨، ٢/٤٤٠.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١/١٩٨، ٢/٢٣.

(٧) المصدر السابق ١/٢٢٥، وينظر٢/١٤٨، ١٧١، ٢٦٥، ٣٢٦، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٧٧، ٤٩٩.

(٨) ينظر: المصدر السابق ١/٣٣٥، ٢/١٥٢، ١٧٢، ٣٠٣.

(٩) ينظر: المصدر السابق ١/٣٣٦، ٢/٤٨٩.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ١/٣٦٢.

(١١) ينظر: المصدر السابق.

(١٢) ينظر: ا المصدر السابق ١/٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧.

(١٣) ينظر: المصدر السابق ١/٣٨٠، ٢/٢٩، ١٧٥، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٣٦.

(١٤) ينظر: المصدر السابق ١/٤٢١.

(١٥) ينظر: الإغفال ٢/١٧٩، ٢٧٧.

(١٦) ينظر: المصدر السابق ٢/٢٠١.

(١٧) ينظر: المصدر السابق ٢/٣٥٣.

(١٨) ينظر: المصدر السابق ٢/١٣٧، ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٣٥، ٣٥٢.

(١٩) ينظر: المصدر السابق ٢/١٣٨، ٢٤٧، ٤١٥، ٤٢٩، ٤٤٤، ٤٦٦، ٤٨٢، ٥٣٠.

وخالٍ من نظيرٍ يردُّ إليه ويستشهد به عليه"[٣]، والاضطراب[٤]، و"خلاف قول سيبويه"[٥]، و"لم يقل به أحد"[٦]، و"هذا الذي منع إجازته جائز لا يمنع منه شيءٌ، ولا إشكال في جوازه"[٧]، وغير حسن[٨]، و"لم يجزه أحد من أصحابنا غيره"[٩]، وغير مرتضى[١٠]، وليس بالوجه[١١]، وبعيد[١٢]، وبعيد من الشرح[١٣]، والإيهام[١٤]، والممتنع[١٥]، و"لا حجة له فيه"[١٦]، والسوء[١٧]، وفيه اختلاف[١٨]، والخلل[١٩].

تعددت صور احترام وإجلال أبي علي الفارسي لسيبويه، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، منها: "إلا أن توجيه الاسم على ما ذهب إليه سيبويه القول"[٢٠]، وقال: "وقد أجازه سيبويه"[٢١]، وقال: "ويقوي قولهم... ما حكاه سيبويه"[٢٢]، وأيضاً: "وهذا قول

---

(١) ينظر: الإغفال ١٥٩/٢.
(٢) ينظر: المصدر السابق ١٧٢/٢.
(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٤٥/٢، ٣٣٦، ٣٩٥.
(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٦٣/٢.
(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٦٤/٢، ٢٦٥.
(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٦٤/٢-٢٦٥، ٥١٤.
(٧) ينظر: المصدر السابق ٣٠٧/٢.
(٨) ينظر: المصدر السابق ٣٥٢/٢.
(٩) ينظر: المصدر السابق ٣٥٥/٢.
(١٠) ينظر: المصدر السابق ٤٠٩/٢.
(١١) ينظر: المصدر السابق ٤١٠/٢.
(١٢) ينظر: المصدر السابق ٤١٦/٢.
(١٣) ينظر: المصدر السابق ٤٣٩/٢.
(١٤) ينظر: المصدر السابق ٣٣٧/١، ٣٨٨/٢، ٤٤٠، ٥٤١.
(١٥) ينظر: المصدر السابق ٤٤٤/٢.
(١٦) ينظر: المصدر السابق ٤٤٧/٢.
(١٧) ينظر: المصدر السابق ٤٦٥/٢.
(١٨) ينظر: المصدر السابق ٤٨٢.
(١٩) ينظر: المصدر السابق ٥١٣/٢.
(٢٠) المصدر السابق ٤٨/١.
(٢١) المصدر السابق ٦٧/١.
(٢٢) المصدر السابق ٨١/١.

سيبويه"[١]، وكذلك: "وليس لسيبويه في ذلك نص"[٢]، وقال: "وليس له[٣] عليه نص علمته"[٤]، و: "... فهو قول، ولا أحفظ له[٥] عليه نصا"[٦]، وأيضاً: "وكذلك قال سيبويه"[٧]، وكذلك: "قول سيبويه أقرب إلى الصواب، وأبعد من الخطأ"[٨]، و: "وهذا الذي أذهب إليه... مذهب سيبويه، وهو الصحيح الذي لا يجوز غيره"[٩]، "وليس هو مذهب سيبويه، بل مذهبه خلافه"[١٠]، "والذي يذهب إليه سيبويه ما أعلمتك، وهو الصحيح، وما ذكرناه من الأدلة يشهد لصحته، ويدل على فساد خلافه"[١١]، "وهذا الذي ذكرت لك... مذهب سيبويه وقوله"[١٢]، "وإنما شرحنا هذا؛ لأنها من مسائل (الكتاب)، وهذا لفظ سيبويه"[١٣]، "فمذهب سيبويه في هذا هو الجيد البين"[١٤]، "وقول سيبويه في هذا هو الوجه الواضح"[١٥]، "... فهو صحيح وقول سيبويه"[١٦]، "وهذا الذي ذكرناه... مذهب سيبويه"[١٧]، "وقائل هذا القول ذاهب عن مذهب سيبويه في ذلك، وغير مصيب فيه"[١٨]، "فالقول في (ضربني وضربت قومك) ما ذهب

---

(١) الإغفال ١/١٧٩.
(٢) المصدر السابق ١/١٨٠.
(٣) أي سيبويه.
(٤) المصدر السابق ١/١٨٣.
(٥) أي سيبويه.
(٦) المصدر السابق ١/١٨٤.
(٧) المصدر السابق ١/٢١٥.
(٨) المصدر السابق ١/٢١٦.
(٩) المصدر السابق ١/٢٣٥.
(١٠) المصدر السابق ١/٣١٠.
(١١) المصدر السابق ١/٣٤٥.
(١٢) المصدر السابق ١/٣٥٥.
(١٣) المصدر السابق ١/٣٦٣.
(١٤) المصدر السابق ١/٤٠٢.
(١٥) المصدر السابق ١/٤٠٣.
(١٦) المصدر السابق ١/٤٠٥.
(١٧) المصدر السابلق ٢/١٢.
(١٨) المصدر السابق ٢/١٩.

إليه سيبويه رحمه الله"[١]، "ألا ترى أن سيبويه يجيز..."[٢]، "وقول سيبويه عندي أصح، وإن كان أغمض"[٣]، "وقد ضبط سيبويه معناها بأوجز ما يكون"[٤].

وفيما مضى من نصوص وغيرها، دليل قاطع على سعة تبحر أبي علي في مصنفات سيبويه، وقوة إلمامه بكلامه وآرائه.

(١) الإغفال ٢/٤٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٠.

(٣) المصدر السابق ٢/١١٢.

(٤) المصدر السابق ٢/١٦٧.

المبحث الثاني

المنهج:

كتاب الإغفال مما صنعه الفارسي من كُتبه الأُول، وهو يعكس سعة أُفق أبي علي الفارسي، وتمكنه علمياً، وضلاعته في مجاله، ويقول ابن قاضي شهبة – رحمه الله – واصفاً كتاب (الإغفال): "إنه كتاب نفيس"(١).

أخذ أبو علي الفارسي موضوع الإغفال من مسائل اعترض فيها على شيخه الزَّجَّاج وانتقده فيها، أحد أكبر أعيان اللغة العربية في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، فكان يبدأ بذكر نص المسألة لأبي إسحاق، وقد يُعَرّج على المواضع الأخرى التي تكرر فيها نفس الكلام من (معاني القرآن وإعرابه)، ثم يُثَنِّي بقوله: "قال أبو علي" موضحاً موضع النقد، وبعدها يبدأ بالرد والمعارضة والتصحيح داحضاً الخطأ بالحجة والأدلة.

وقد بيَّن منهجه، وما هو كتابه، فقال في مقدمة الكتاب: "هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق الزَّجَّاج في إعراب القرآن، ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح للإغفال الواقع فيها، ونحن ننقل كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه، وعلى جهته من النسخة التي سمعناها منه فيها، ثم نُتبِعُهُ بما عندنا فيه، وبالله التوفيق"(٢).

دارت مسائل الإغفال حول قضايا نحوية وصرفية وصوتية، أخذها أبو علي بالشرح والتعليل والتفنيد، وكان عددها يربو على المائة، وقد استطرد كثيرا في بعض المسائل ولم يترك مجالاً لزيادة من أحد، بينما كان يوجز القول في مسائل أخرى ويذكر موضع الاعتراض من نص الزَّجَّاج فقط، وفي مسائل أخرى يلتزم الصمت، ولا يرد على المسألة، بل يكتفي بذكر موضع الإغفال، وقد يكون سبب ذلك أنه تعرَّض له بالحديث في مسألة أخرى.

---

(١) طبقات النحاة واللغويين ٢٩٥، وينظر: كتاب أبو علي الفارسي ٤٨٧.

(٢) الإغفال ٣٨/١.

أكثر الفارسي من ذكر نصوص سيبويه من الكتاب، وكان ينقلها بكل دقة وأمانة، وكان يشرحها أينما مرَّ عليه، ويحرص على تطبيق قواعده، وفي غالب الأحيان يُطنبُ القول في المسألة لارتباطها بنص قول لسيبويه، ويقول في ذلك: "... وإنما شرحنا هذا لأنها من مسائل الكتاب، وهذا لفظ سيبويه، قال: ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله تعالى: ((هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم))[١]، فلما انقضت الآية قال تعالى: ((يغفر لكم))[٢]"[٣].

وقد يذكر أبو علي أكثر من رواية لكلام سيبويه، بل ويقارن بين نُسَخ (الكتاب) المختلفة[٤]، ويستطرد في شرح نص الكلام وتوضيحه، وعند البحث والتنقيب لا نجد كلام سيبويه في مصنفاته غير الكتاب وتعليقته، وكثُر هذا الأمر عنده كقوله في نص كلام سيبويه: "اعلم أن قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتِك يكن كذا، إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك، لأنه لا يُبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنى عليها"[٥]، قال [أي: سيبويه]: "فإن قلت: إن تأتني زيدٌ يقل ذاك، جاز على قولِ من قال: زيداً ضَرَبْتُهُ، وهذا موضعُ ابتداءٍ- وفي نسخة أخرى: وليس هذا موضعُ ابتداءٍ-، ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت: إن تأْتني فأنا خيرٌ لكِ، كان حسناً. وإن لم تَحملْهُ على ذلك رُفِعَ، وجاز في الشعر كقوله:

..... اللهُ يشكُرُها

ومثل الأول قولُ هشام الْمُرِّيّ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمنٌ وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منَّا مُفَزَّعَا"[٦]

---

(١) سورة الصف الآية ١٠-١١.

(٢) سورة الصف الآية ١٢.

(٣) الإغفال ٣٦٣/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٨١/٢، ٥٠٠.

(٥) الكتاب ١١٣/٣-١١٤.

(٦) الإغفال ٣٠٨/٢-٣٠٩.

فهنا أسهب الفارسي في شرح هذا النص في كل رواياته، وأطال في توضيح المقصود فيها.

أظهر أبو علي براعته وضلاعته في فهم كلام سيبويه بجميع حالاته، وقدرته في توضيح دقائق كلامه، فنجده ينبه على أن هناك نصوص لسيبويه توحي بالتناقض بين بعضها، وأنه يجب التدقيق والتمحيص فيها إذ لا تُحمل على التناقض، فيقول: "كثيرٌ من الكتاب يجب أن يُتَفقَّدَ فلا يُحمل على ما يتناقضُ، وهو غير قليل"(١).

وحين قلنا أن له تفرداً بالكتاب، فإننا نرمي إلى شدة اهتمامه مما جعله يجمع ما تفرَّق من كلام سيبويه في المسألة الواحدة، مشيراً إلى ذلك بقوله: "... فقد نصَّ كما ترى على أنَّ (فَعَلْتُ) قد وقع موقع (أَفعَلُ) في غير الجزاء، فإنما غرضُهُ في وقوع هذه الأمثلة بعضِها مكان بعضٍ، ما تقدَّم حكايتنا له، وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردْنَاه من الاتساع في هذه الأمثلة متفرِّقةٌ في (الكتاب) غيرُ مجتمعةٍ، فقشفْ عليها"(٢).

حتى أنَّ الفارسي ألزم نفسه بذكر أقوال سيبويه في كل مسألة يمر بها، ودليل ذلك أنه ينبه القارئ إذا لم يكن لسيبويه نص فيما يتحدث فيه، فيقول مثلاً: "وليس لسيبويه في ذلك نص"(٣).

وقد يأخذ بالرأي المخالف لسيبويه، ويحكم بقوته، كما فعل عند ذكره لرأي أبي الحسن الأخفش في أنَّ الألف واللام في (الرجل) زائدة، في مثل قولهم: "ما يحسُنُ بالرَّجُل مثلك"(٤)، قال الفارسي: "إلا أن تقدير أبي الحسن ومذهبه عندي أقوى"(٥).

حَرَصَ أبو علي على الدفاع عن سيبويه كلما واجه من يهاجمه(٦)، كما أنه تَعَقَّبَ الزَّجَّاج في كُتُبِه الأخرى مثل: (ما ينصرف وما لا ينصرف)، فقال أبو علي: "وقد أغفل أبو إسحاق أيضاً فيما ذهب إليه في كتابه ما لا ينصرف، وهذا لفظه قال: (الأصل في

---

(١) الإغفال ١٤٨.

(٢) المصدر السابق ٣٥٨.

(٣) المصدر السابق ١٨٠.

(٤) المصدر السابق ٢٩٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١/٥٤-٥٧، ٢٨٦-٢٨٩.

جَمْعِ...)[١]، انتهى كلامه"[٢].

لم تقتصر مسائل الإغفال على تَعَقُّبِ أبي إسحاق والرد عليه[٣]، فهناك مسائل كانت لتفسير كلامه وتوضيحه، ومسائل أخرى ثنَّى فيها أبو علي برأيه بعد رأي أبي إسحاق دون نقد أو معارضة، وفي مسائل ذكر كلام الزَّجَّاج دون أن يُردفها بأي تعليق.

فنجد للزجاج نصيباً من إنصاف أبي علي وتأييده، إذ يجعل كلام الزجاج يجري مجرى الصحة، مثل قوله: "فأما ما حكاه أبو إسحاق عن أبي الحسن من كون ...، فقد قاله سيبويه"[٤]، وقال أيضاً: "أما ما ذكره من قوله: ((لتبلون في أموالكم)) من أن هذه الواو ضمت لسكونها وسكون النون فصحيح، وكذلك مذهب سيبويه[٥] فيه والنحويين"[٦]، وقال: "وهذا القول حكي أن أبا إسحاق قاله، ولم أسمعه منه، إلا أني رأيت بعض من أخذ عنه يحكيه"[٧]، وأيضاً: "فأما قول أبي إسحاق... فهو صحيح وقول سيبويه"[٨]، وأيضاً: "فأما ما ذكره أبو إسحاق... فقد دللنا على صحة ذلك"[٩]، وقال: "وما حكاه حكاه أبو إسحاق... مستقيم غير ممتنع"[١٠]، وقال: "ما قاله[١١] في [خالصة] في من رفع في أنه خبر جائز حسن"[١٢]، وقال: "لم ننكر مما حكيناه عنه[١٣] شيئاً، والذي قاله

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ٥٤.

(٢) الإغفال ١٥٣/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق، المسائل: ٢١، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٩٤، ٩٦، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨.

(٤) الإغفال ١٠٤/١.

(٥) الكتاب ٥٢١/٣.

(٦) الإغفال ١٥٠/١.

(٧) المصدر السابق ٣٦٢/١.

(٨) المصدر السابق ٤٠٥/١.

(٩) المصدر السابق ١٩/٢.

(١٠)المصدر السابق ١٩٢/٢.

(١١)يعني الزَّجَّاج.

(١٢)الإغفال ٢٥٤/٢.

(١٣)يعني الزَّجَّاج.

من الاحتجاج متَّجه"[١]، وقال أيضاً: "فأما قول أبي إسحاق: (إلا أن معنى كان إخبار عن الحال فيما مضى)، فإنا نحمله على أنه في غير الجزاء، فيصح كلامه"[٢]، وقال: "وهذا الوجه الذي أجازه[٣] ممكن"[٤]، وقال: "أما ما ذكره[٥] في موضع [أن]... فبيِّن"[٦].

(١) الإغفال ٢/٢٨٦.
(٢) المصدر السابق ٢/٣٣١.
(٣) يعني الزَّجَّاج.
(٤) الإغفال ٢/٤٤٣.
(٥) يعني الزَّجَّاج.
(٦) الإغفال ٢/٥١٧.

المبحث الثالث

المادة العلمية:

ورد في الإغفال ردود ومعارضات واستدراكات على سوى الزَّجَّاج، فقد ردَّ على سيبويه[١] بالرغم من شدة تأثره به، واتباعه له في معظم أقواله، وكذلك أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضَّبي: "وأما قول يونس[٢] في الإضافة إلى أخت: أُختِيٌّ، فلا يجوز، كما لا يجوز..."[٣]، وأبو الحسن الكسائي: "فمن أجل هذا لم يجُز عندنا ما ذهب إليه الكسائي في ضَرَبَني وضَرَبْتُ قَومُكَ)..."[٤]، وأبو زكريا الفرَّاء: "وأما قول الفرَّاء: إنه اعتمد على الثاني فرفض الأول، فبعيدٌ من الصواب جداً، ..."[٥]، وأبو الحسن سعيد الأخفش الأوسط: "... وقال الأخفش: إنَّ [الرَّجُل] أن يكون صِلَةً لـ[أيٍّ] أَقْيَسُ..."[٦]، وأبو عبيد: "قال أبو عبيد[٧]: إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين..."[٨]، متحركين..."[٨]، وأبو عمر صالح الجرمي: "ومن هذا الباب عندنا – وهو قول أبي عمر..."[٩]، وأبو عثمان المازني: "... يجيز المازني في [يا أيها الرجُلُ] النصب في [الرجُل]، ولم يقل به أحدٌ من البصريين غيرهُ، وهو قياس، لأن موضع المنادى المفرد نصبٌ، فحمل صفته على موضعه، وهذا في غير يا أيُّها [الرَّجُل] جائز عند جميع

---

(١) ينظر: الإغفال ٢/٤٥٠-٤٥٢.

(٢) الكتاب ٣/٣٦١، قال سيبويه: "وأما يونس فيقول: أختيٌّ، وليس بقياس".

(٣) الإغفال ١/٢٢٨-٢٢٩، وينظر٣٩٧-٤٠٣.

(٤) المصدر السابق ٢/٤٠-٤١، وينظر: ٩٤.

(٥) المصدر السابق ٩٥-٩٧، وينظر: ٢٢٠-٢٢١، ٣٢٤-٣٢٨، ٣٤٢-٣٤٦، ٤٨٦-٤٨٧، ٤٩٣.

(٦) المصدر السابق ٢/٦، وينظر: ١٦-١٧.

(٧) لعل المقصود القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ).

(٨) الإغفال ٢/١٧٥-١٧٦.

(٩) المصدر السابق ٢/٤٥٣-٤٥٤.

النحويين، نحو: يا زيدُ الظِّريفُ والظَّريفَ"[١]، وأبو العباس المبرد: "وذكر أبو العباس هذه المسألة في كتابه المترجم (الغلط)..."[٢]، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: "قال أحمد بن بن يحيى في قوله تعالى: ((فإما يأتينكم مني هدى))[٣] أُدخلت النون هنا ليُفرقَ بينهما..."[٤]، والكوفيين: "في قوله تعالى: ((لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق))[٥]، ولو قيل [وتكتموا الحق] لجاز على قولك: لمَ تجمعون ذا وذا، على أنَّ [تكتمون] في موضع نصبٍ على الصرف في قول الكوفيين، وبإضمار [أنْ] في قول أصحابنا"[٦]، والبصريين[٧].

تميز كتاب الإغفال ببعض السمات التي أصبحت دائمة في هذا الكتاب، وكان لا بد أن توضع كعناوين عند دراسته، وهي:

الأدلة النقلية

السماع:

– الاستشهاد بالقرآن الكريم:

بحكم ارتباط كتاب الزَّجَّاج بالقرآن الكريم، فلا عجب أن يكون مدار الحديث في الإغفال حول آيات القرآن الكريم، إذ لم تخلُ مسألة من كثرة الآيات الكريمة، بل إن مدار الحديث في المسألة يكون حولها.

استشهد أبو علي بأدلة قرآنية إضافة إلى الآيات التي هي موضوع الكتاب، إذ أتى على جميع سور القرآن إلا القليل منها، بل نجده يستشهد بأكثر من آية من السورة

---

(١) الإغفال ٢/٥-٦، وينظر: ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) المصدر السابق ١/٥٤-٥٧، وينظر: ٢٨٦-٢٨٩، ٢/٣٢٩-٣٣١، ٤٥٢-٤٥٥.

(٣) سورة البقرة، الآية ٣٨.

(٤) الإغفال ١/١٣٧-١٣٨، وينظر٢/٩١.

(٥) سورة آل عمران، الآية ٧١.

(٦) الإغفال ٢/١٣٠-١٣٢، وينظر١/٣٠٧-٣٢٠، ٢/٣١٤-٣٢٣.

(٧) ينظر: النص السابق.

الواحدة، فقد استشهد بآيات كثيرة من سورة البقرة وآل عمران وغيرها، ونجده حيناً يستشهد بنفس الآية في أكثر من موضع، ومن ذلك: "قول الله تعالى: ((ومن عاد فينتقم الله منه))"[١][٢]، فقد يأتي بالآية جميعاً، وقد يأخذ جزءاً منها، فنجد كل جزء من الآية في موضع حسب مناسبتها للموضوع.

– الاستشهاد بالحديث الشريف:

جعل أبو علي من الحديث النبوي الشريف حجةً له في بعض ردوده، ولكنه لم يكن كاستشهاده بالقرآن الكريم، فقد نَدُر عنده ذلك، إذ استشهد بخمسة أحاديث في كامل المصنف، ومن ذلك: "فإن قال قائل: ما يُنكر أن يكون جوازُ حكاية الفعل... كما قال: ((إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ))"[٣][٤].

– الاستشهاد بالأمثال:

جعل أبو علي الفارسي أمثال العرب من الأدلة والحجج التي يستند إليها، ويعوّل عليها، فقد احتج بها في غير موضع وإن قلَّ ذلك عنده.

ومن ذلك استدلاله لدخول النون على الخبر إذا سبقته [ما]، فقال: "ووجدنا أخباراً مثبتةً لزمتها النون لدخول هذا الحرف أوائلهن، وذلك قولهم: (بِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ)"[٥][٦].

وكان بذلك يتأسى بالنحاة الأوائل كسيبويه مثله الأعلى وغيره، إذ إن الأمثال العربية من شواهد النحاة.

---

(١) سورة المائدة، الآية ٩٥.

(٢) الإغفال ٥١٢/٢، وتنظر ٢٤٩/١، ٥٤/٢، ٢٩٨، ٤٦٢.

(٣) ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي ٢٢٠/٥، وهو جزء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي رواه أبو هريرة: "آمركم بثلاث وأنهاكم عن ثلاث، آمركم أن تعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، وتعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأنهاكم عن قيلَ وقالَ، وكثرة السؤال، وإضاعة المال".

(٤) الإغفال ٣٠٩/١.

(٥) أي: اعمل كأني أنظر إليك، ويضرب للحث على ترك البطء، ينظر: الكتاب ٥١٧/٣، المقتضب ١٥/٣، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٢٣٦/١، المستقصى من أمثال العرب لأبي القاسم الزمخشري ١١/٢، مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري ١٧٥/١.

(٦) الإغفال ١٢٩/١.

– الاستشهاد بأقوال العرب:

اقتفى أبو علي الفارسي أثر النحاة في الاستدلال بكلام العرب المنثور، وعبارات النحاة التي اتخذوها كشواهد نحوية، وكان لأبي علي نصيب وافر من تلك الشواهد، إذ لم تَخْلُ مسألة من تلك العبارات، من ذلك: "وذكر بعضهم[١] أن قولنا: [الآن] يجوز أن يكون [آن] من قولنا: ((آن أن تفعل كذا))[٢]"[٣].

وقد كرر الاستشهاد بنفس العبارة في أكثر من موضع، من ذلك قولهم: "علماءِ بنو فلان"[٤]، فقد تكرر الاستشهاد بها عنده، وغيرها كثير، وفي هذا دلالة على اهتمامه واعتماده على هذا القسم من الحجج النحوية.

– الاستشهاد بشعر العرب:

لم يهمل أبو علي أي عصر من عصور الشعر العربي في استدلاله بالشعر، فأعطى لكل فترة زمنية حقها بذكر شيءٍ من أشعارها وشعرائها، وهو بذلك يؤكد على استناده إلى أشعار العرب في شواهده النحوية.

ومن ذلك استشهاده بأبيات من العصر الجاهلي، مثل: "وأنشد أبو بكر لزهير:

لأَوْرَدَهُمْ قَوَافِيَ مُحْكَمَاتٍ بِمُرِّ القَوْلِ آنِيَةٌ مِلاَءُ[٥]

قال: آنية بالغةٌ"[٦].

وكان لكل عصور الشعر نصيب من في شواهده، بل قد يكرر الشاهد في أكثر من

---

(١) وهو قول الكوفيين، حيث يقولون: "الألف واللام دخلت على فعلٍ ماضٍ من قولهم: آن يئينُ، ينظر: الإنصاف ٢/٥٢٠.

(٢) عبارة النحويين التي استشهد بها أبو علي.

(٣) الإغفال ١/٣٠٧.

(٤) ينظر: الإغفال ١/٦٦، ٢/٢٨٦، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢.

(٥) ديوان زهير: ٧٨ بشرح ثعلب، و: ١٤١ بشرح الأعلم الشنتمري، والرواية فيهما:

لقد زارت بيوت بني عُليم من الكلمات آنية مِلاءُ

وفي شرح ثعلب كأن أبا عمرو رواه برواية الفارسي هنا، وفيه [أعساس] بدل [آنية].

(٦) الإغفال ١/٣١٤.

موضع، كما فعل بشاهد من شعر جرير: "فيوماً يُوافيني الهَوى غيرَ ماضي[(١)]"، وهنا قد استشهد بعصر آخر من عصور الشعر، وهو بذلك يجعل الاستشهاد بالشعر أصلاً من أصول النحو.

(١) ديوان جرير بشرح مُحَمَّد بن حبيب١/١٤٠، وتتمته:

فيوما يوافيني الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غُولاً تغولُ

وفي شرح الديوان: "غير ما صبا"، وتعرض لذكر رواية سيبويه، وينظر: ما يحتمل من ضرورة الشعر للسيرافي ٦٦، والخصائص ١٥٩/٣، والمنصف لابن جني ٨٠/٢، ١١٤، والضرائر لابن عصفور ٤٢.

والتغول: التلون والتقتل، وينظر: الإغفال ٢٩٠/٢.

الأدلة العقلية

- القياس:

لا جدال في تمسك أبي علي الفارسي بهذا الأصل من أصول النحو، مُجارياً كبار علماء العربية أيا كان الفرع الذي تخصصوا وعكفوا عليه.

والشواهد من الإغفال كثيرة على تصريح أبي علي بشاهد القياس، من ذلك: "وليس عندي بالقوي في القياس"(١)، وقال أيضاً: "والقياس عندي قول أبي عمرو، لأن الاطراد في المضموم إنما هو لاشتباهها بالواوين"(٢)، بل نجده يقول بقول من استدل بالقياس، من ذلك قوله: "إن إجازته في الكلام قياساً على هذا وجه، والأول أعجب إلينا، أكثر وأوسع"(٣).

وهو يرى أن إعمال القياس من الأوجه الاستدلالية التي يجب أن يؤخذ بها، فنجده يقول: "إن إعماله مع الحذف مذهب، وله وجه من القياس، وإن كان الأكثر في الاستعمال غيره، والأقوى في القياس سواه"(٤).

وقال في موضع آخر: "وهو عندي حسن في المعنى، ومقيس في العربية"(٥).

كما أنه يرجح قولا على قول محتجاً بالقياس، فنراه يقول: "فبهذا يترجح هذا القول على قول الكسائي في القياس"(٦).

- الاستطراد:

اتسم كتاب الإغفال بكثرة الاستطراد، فهو في معترض مناقشته لمسألة يخرج منها إلى التدليل لمسألة أخرى.

وقد ذكر أبو علي ذلك في أكثر من موضع، وبعبارات شتى فقال: "فأما الإشارة

---

(١) الإغفال ٢٦٨/٢.

(٢) المصدر السابق ٢٤٦/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٨٤/٢.

(٤) المصدر السابق ٣٩٠/٢.

(٥) المصدر السابق ٤٩٣/٢.

(٦) المصدر السابق ٥٢٣/٢.

فسأذكرها لك مستقصاه، لما فيها من الإشكال لمكان الاعتلال، لتقف على حقيقته إن شاء الله تعالى..."[١]، وقال: "وهذا مما ليس يقصد في هذا الكتاب، إلا أنه ذكر، لاتصاله بما ذكرناه"[٢]، وقال أيضاً: "فهذا شيءٌ عرض في هذا الباب ليس منه، ثم نرجِعُ إلى ما هو القصد من هذا"[٣]، وفي موضع آخر قال: "وإنما شرحنا هذا، لأنها من مسائل الكتاب"[٤]، وقال أيضاً: "فهذا شيءٌ عرض في المسألة ثم عدنا إليها"[٥].

إذ نجده يهرب من الاستطراد في بعض المسائل مفصحا عن ذلك بعبارة من عباراته، إلا أنه يعود إليه مجدداً.

(١) الإغفال ٣٠٣/١.

(٢) المصدر السابق ٣٠٧/١.

(٣) المصدر السابق ٣١٦/١-٣١٧.

(٤) المصدر السابق ٣٦٣/١.

(٥) المصدر السابق ٢٣٣/٢.

إصلاح الخلل للبطليوسي

المبحث الأول

الأسلوب:

وضع ابن السيد لنفسه منهجاً ذكره في مقدمة كتابه حيث قال: "وإنما غرضي أن أنبه على أغلاطه والمختل من كلامه، فإنه أصّل أصولاً لا تصح مع الاعتبار، واختار في أشياء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر، وأبدأ بذكر أغلاطه والمختل من عباراته، ثم أُثني في الكلام على أبياته، فأتكلم في إعرابها ومعانيها وما يحضرني من أسماء قائليها، وأذكر ما اتصل بالشاهد من قبله ومن بعده ليكون زائداً في فهم القارئ ونيله"(١).

ولكنه أغفل هذا المنهج في بعض الأحيان.

أظهر ابن السيد في هذه المقدمة عزمه على تصنيف كتابين، كلاهما للرد وتصحيح ما أخطأ فيه الزجاجي في كتابه (الجمل)، أحدهما هو مناط دراستنا، ويهتم بتوضيح مواضع الخلل في كتاب (الجمل)، أما الآخر فهو لشرح أبيات (الجمل) وما يتعلق بها من إعراب ومعانٍ وشواهد، واسمه (الحلل في شرح أبيات الجمل).

قال ابن السيد عن كتابه (إصلاح الخلل): "وقد سبقنا غيرنا إلى الاعتراض عليه، وتخطئته في بعض ما نحا إليه"(٢).

ومن هذا يظهر أن ابن السيد سُبق إلى نقد الزجاجي، ولكنه رأى أن يبُرئ الزجاجي مما نسب إليه في أكثر المواضع، ولذلك سار في كتابه (إصلاح الخلل) على خلاف مسيرة تلك الكتب، فقد انتصر له حيناً كما انتقده.

ولم يرمِ ابن السيد إلى النزول بمكانة الزجاجي من وراء نقده، فقد صرَّح بتقدمه في

---

(١) إصلاح الخلل ١٩.

(٢) المصدر السابق ١٩.

هذا العلم حيث قال: "وإنه من أئمة الصناعة"[١]، وأن كتابه من صفوة الكتب: "فإننا بكتابه افتتحنا النظر في هذا العلم، وهو الذي رشح بصائرنا لما منحنا من الفهم"[٢]، و: "واضعه – رحمه الله – قد نزع فيه المنزع الجميل، فإنه حذف الفضول واختصر الطويل، غير أنه مع تركه سبيل الإطالة والإكثار... ونحن – وإن تعقبنا بعض ألفاظه، واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه – معترفون له بالبراعة..."[٣].

(١) إصلاح الخلل ١٩.

(٢) المصدر السابق ١٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٨-١٩.

المبحث الثاني

المنهج:

رتَّب ابن السيد مسائل كتابه (إصلاح الخلل) حسب أبواب (الجمل)، واعتمد في نقده على نقاط، هي:

١- يسمي المسألة بـ"مسألة" بلا إضافة، أو "باب..." بإضافة اسم الباب، وحيناً يجمع بين الاسمين للمسألة[١].

٢- يبدأ المسألة بنص الزجاجي قائلاً: "قال أبو القاسم في هذا الباب"[٢]، وقد أكثر من ذكر هذه العبارة.

وقد يفتتح المسألة بغيرها مثل قوله: "قال أبو القاسم"[٣]، أو: "قال أبو القاسم الزجاجي - رحمه الله - "[٤]، أو: "وقال في هذا الباب"[٥]، أو: "ذكر أبو القاسم في هذا الباب"[٦]، أو: "ذكر في هذا الباب"[٧]، أو: "ذكر أبو القاسم"[٨]، أو: "كل ما ذكر أبو أبو القاسم في هذا الباب"[٩]، أو: "جميع ما ذكره أبو القاسم في هذا الباب"[١٠].

أو: "قال في آخر هذا الباب"[١١]، أو: "استشهد أبو القاسم على..."[١٢]، أو:

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٤٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٥، ٥٣، ٥٤، ٦١، ٢٤٨، ٢٨٧، ٣١٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣٠، ٣٧، ٣٩، ٥٩، ٦٢، ١١٧، ٢٩١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٠.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٥٨، ٩١، ١٣٧، ١٦٣، ٢٤١، ٣٥٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٧٣، ٢٠٢، ٢٣٥، ٢٧٠.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٩٨، ١٨٣.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٢٠٦، ٢٧٤، ٣١٢.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٢٦٢، ٢٦٥.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ٢٧٧.

(١١) ينظر: المصدر السابق ١٦٧، ٢٥٣.

(١٢) ينظر: المصدر السابق ١٤٢، ١٥٦.

"استشهد أبو القاسم في..."[١]، أو: "قسَّم أبو القاسم"[٢]، أو: " أنشد أبو القاسم في في هذا الباب"[٣]، أو: "زعم أبو القاسم"[٤]، أو: "اختلف كلام أبي القاسم"[٥]، أو: "هذا النوع لم يذكره أبو القاسم"[٦]، أو: "هذا الباب ينقض على أبي القاسم..."[٧]، أو: أو: "ختم أبو القاسم هذا الباب"[٨]، أو: "قال"[٩]، أو: "وقال في هذه المسألة"[١٠].

وحيناً يغفل جميع ما سبق من مقدمات أو يذكرها متأخراً، وقد ورد ذلك في عدد من المسائل[١١].

– يبدأ بده على كلام الزجاجي وتوضيحه بادئاً بقول: "قال المفسّر"، وذلك في جميع ردوده، ولم يغفلها أبداً.

سار البطليوسي في نقده للزجاجي على أساس من الإلمام الواسع بمصنفات الزجاجي[١٢]، ومعرفته بمجمل آرائه في كتاب (الجمل) بنسخه المتعددة، وكذلك مؤلفاته الأخرى، وقد نبه ابن السيد إلى ذلك في عدد من المواضع[١٣].

وكان في نقده يوضح المذهب الذي مال إليه الزجاجي في رأيه، أو يحقق وينقد نص الزجاجي في كتابه.

وقد يجد في المسألة الواحدة خطأ من وجهين أو ثلاثة أو أربعة، وحيناً ينظر إلى تخطئة بعض العلماء للزجاجي أنها توهم، وفي هذا دلالة على مقدار اعتداده بنفسه،

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١٩٢، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٨٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٦٠.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٩٢، ٢٠٨، ٢٢٩، ٢٥٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٩٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٨٦.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٨٤.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٢٠٨.

(٨) ينظر: المصدر السابق ١٢٤.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٣٢١.

(١٠)ينظر: المصدر السابق ١٥٤.

(١١)ينظر: المصدر السابق ٩٢، ٢٠٥، ٢٥٦.

(١٢)ينظر: المصدر السابق ٣٣، ٢١٦.

(١٣)المصدر السابق ٩٩، ١٧٠، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٥٦، ٢٨٨، ٣١٦، ٣٣٣.

فنجده يعتذر عن الزجاجي حيناً، ويدافع عنه حيناً آخر[١].

فإن اعترضه شيء من ذلك قال: "قد عورض أبو القاسم في هذا القول"[٢]، أو: "قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين"[٣]، أو: "وقد تعقّب عليه قوم قوله"[٤]، أو: أو: "قد أولع قوم ممن يقرأ هذا الكتاب أو يُقرأُ عليه بأن يزيدوا فيه..."[٥]، أو: "هذا الموضوع مما تعقبه الناس على أبي القاسم"[٦]، وغير ذلك كثير.

فبعد أن يبين موضع المعارضة يعود فينصفه، ومثال ذلك قوله: "سمَّى أبو القاسم هذه العوامل [كان، وأمسى، وأصبح وأخواتها] حروفاً وليست بحروف، وهذا مما تعقبه الناس عليه، وقالوا: إنما هي أفعال ناقصة..."[٧]، ثم قال: "غير أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس ببعيد في القياس والنظر..."[٨].

ونجده يجتهد في تأويل وتخريج للزجاجي مع أنه صرَّح بأن تسمية الزجاجي لهذه العوامل بالحروف تسمية خاطئة، حيث قال: "وهذا الذي قالوه صحيح"[٩]، إلا أنه دأب دأب على تأويل أقوال أبي القاسم، وكثر عنه قوله: "ويجب أن نتأول قوله على أنه..."[١٠]، أو: "وينبغي أن يتأول على أنه أراد..."[١١]، أو: "ينبغي أن يعتذر لأبي القاسم بأن يقال..."[١٢]، أو: "وهذا إنما ينبغي أن يحمل على وجه التسامح، لا على

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٢٢، ٣٨، ٤٥، ٥٣، ٥٥-٥٦، ٥٩، ٦١، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٩٢، ٩٤-٩٥، ١٦٣، ١٦٩، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٣٤.

(٢) المصدر السابق ٣٧.

(٣) المصدر السابق ٨٠.

(٤) المصدر السابق ٥٣.

(٥) المصدر السابق ٩٢.

(٦) المصدر السابق ١٥٤.

(٧) المصدر السابق ١٢٤.

(٨) المصدر السابق ١٢٥.

(٩) المصدر السابق ١٢٤.

(١٠)المصدر السابق ٤٥.

(١١)المصدر السابق ١٦٩.

(١٢)المصدر السابق ٧٨.

الحقيقة"[١].

وحيناً يباشر باعتذاره لأبي القاسم دون ذكر (يجب) أو (ينبغي)، كقوله: "والعذر لأبي القاسم في هذا شيئان..."[٢].

وقد يضع أسباباً لأخطاء الزجاجي، فحيناً يرجع الخطأ إلى السهو: "وهذا شيء جرى مجرى السهو"[٣]. وحيناً يحمل خطأه على المسامحة: "هذا يخرج مخرج المسامحة والمجاز"[٤]، وقال: "هذا كلام مخرجه مخرج المجاز والتسامح"[٥]، وحيناً يقول: "لا أعلم أهو أهو تصحيف من أبي القاسم أو من الناقلين للكتاب"[٦]، وأخرى يقول: "قد يمكن أن تكون زيادة [حرف] (من) غلطاً من الراوي، لا من أبي القاسم"[٧].

وهكذا استمر البطليوسي بالاعتذار والتأويل كلما سنحت له فرصة لذلك، قال في باب (الإغراء)[٨]: "وقع في بعض نسخ هذا الكتاب: ولا يجوز أن يغري بغائب، وذلك غلط من واضع الكتاب أو من الناقل"[٩].

وهنا أطلق البطليوسي حكماً صريحاً، فإذا ثبت النص في كتاب (الجمل) فهو من أخطاء أبي القاسم، وإلا فناقل نص الكلام هو المخطئ، وهنا الخطأ كان من قبل الناقل فعلاً، لأن الزجاجي قال: "ولا يجوز أن يغري بغائب لا يُقال: دونه زيداً ولا عليه عمراً"[١٠]، وقد علل البطليوسي هذا الحكم بقوله: "لأن الغائب يغري به الحاضر، ألا إنك إذا قلت: عليك زيداً، جاز أن يكون (زيد) حاضراً أو غائباً، وإنما الممتنع أن تغري

(١) المصدر السابق ٥٥.
(٢) إصلاح الخلل ٢٢.
(٣) المصدر السابق ١٦٣.
(٤) المصدر السابق ٢١٥.
(٥) المصدر السابق ٢٣٤.
(٦) المصدر السابق ٢٠٨.
(٧) المصدر السابق ٢٠٦.
(٨) ينظر: الجمل ٢٤٧.
(٩) إصلاح الخلل ٢٥٦.
(١٠)المصدر السابق ٢٥٦.

الغائب بغيره كقولك: عليك زيداً، ودونه الثوب"[١].

لكن الزجاجي حكم بعبارة غير مستقيمة، وهذا ما جعل الناقل يتوهم حكماً آخر، مع أنه الزجاجي أتى بمثال صحيح لا إشكال فيه، فهناك فرق في قول: (لا يجوز أن يُغرى بغائب) وبين قول: (لا يجوز أن تغري الغائب بغيره).

وعندما يفتقر البطليوسي للحجة التي يدافع بها عن الزجاجي يتجه للاعتراض عليه، بل نراه حيناً يصفه بوصف غير لائق أن يتفوه به مثله، فقد قال في باب (الصفة المشبهة باسم الفاعل)[٢]: "قال [الزجاجي] في هذا الباب: والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده[٣]، وهو قولك: "مررت برجل حسن وجهه" بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المظهر العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا هو خطأ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا"[٤].

وهنا رد البطليوسي على أبي القاسم فقال: "هذا الكلام قد جمع الكذب والخطأ، لأن هذه المسألة لم يجزها سيبويه كما زعم، وإنما قال..."[٥]، ثم قال بعد ذلك: "وقوله أيضاً: إن جميع البصريين والكوفيين خالفوه كذب... بل أكثر أصحاب سيبويه موافق له فيما قال"[٦].

خالف ابن السيد العهد الذي قطعه على نفسه، حيث تعهد بالتماس العذر للزجاجي والذبِّ عنه بقوله: "ونحن... معترفون له بالبراعة، وإنه من أئمة هذه الصناعة"[٧]، وقال: "... ليس اختلال بعض عباراته مما يخل بمحله في العلم ومكانته"[٨]، ومكانته"[٨]، فكان عليه أن يعترف له بالأمانة والبراعة والفضل، "فإننا بكتابه افتتحنا

---

(١) المصدر السابق، ويقول المحقق في هامش (٢): إنه سقط في (ب).

(٢) إصلاح الخلل ١٨٧.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه (بولاق) ١٠٢/١ وسيبويه لم يجز ذلك.

(٤) إصلاح الخلل ١٨٧.

(٥) المصدر السابق ١٨٧.

(٦) المصدر السابق ١٨٨.

(٧) المصدر السابق ١٩.

(٨) المصدر السابق ١٩.

النظر في هذا العلم، وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم"[١]، ولكنه ناقض نفسه بنعته بالكذب ووصفه بالزعم فالخطأ لا يبرر التشفي والنيل من المخطئ، فإحسان الظن مطلب.

والنظرة الفاحصة لحكم ابن السيد السابق تبين مكانة سيبويه عنده، فقد كان مخزناً لآراء سيبويه، وقارئاً شغوفاً بالكتاب، ودليل ذلك أمرين هما:

١- كثر دفاعه وتصديه للدفاع عن سيبويه والذي لم يكن مجال بحثه، والنص الذي تقدم في انتصار ابن السيد لسيبويه على الزجاجي لدليل واضح كمثال على هذه المكانة[٢]، وقد قال أيضاً: "الحجة لسيبويه"[٣]، وقال: "الصحيح مذهب سيبويه"[٤]، وأيضاً: "قد ثبت بجميع ما ذكرناه صحة قول سيبويه وفساد قول من خالفه"[٥].

٢- أكثر من الاستدلال بأقوال وآراء سيبويه فيما يزيد عن الثلاثين موضعاً[٦]، وقد يستدل بعلماء آخرين كأبي علي الفارسي[٧]، والسيرافي[٨]، وابن السراج[٩]، لكن استشهاده بسيبويه قد فاق الجميع.

البطليوسي بصري المذهب، أندلسي في طريقته، فمع تقليده لأقوال العلماء إلا أن له آراء تخصه، فقد كان له بعض الأقوال المتحررة، ولم يكن يسلم للبصريين في كل المسائل الخلافية، بل كان يقف أحياناً مع مخالفيهم الكوفيين ويؤيد رأيهم دون تردد[١٠]، ونجده

---

(١) المصدر السابق ١٩.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ٦٨، ٨٠، ١١٢، ١٤٢-١٤٥، ١٤٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٩، ١٩١، ٢٣٢.

(٣) المصدر السابق ١٧١.

(٤) المصدر السابق ١٧٧.

(٥) المصدر السابق ٢١٩.

(٦) المصدر السابق ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤٩، ٥٩، ٩٤، ١٣٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٣، ١٩٢، ٢٠١، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٣.

(٧) المصدر السابق ٦٩، ١١٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٩، ١٩١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٤٧، ٣٢٠.

(٨) المصدر السابق ١٩١.

(٩) المصدر السابق ١١٢، ١٣٨، ١٦٢، ١٧٣.

(١٠) ينظر: كتاب سيبويه (بولاق) ١/٤٥١.

حيناً آخر يقف مخالفاً لكلا المذهبين، فقد قال في باب (ما يُجزم من الجوابات)[١]: "وفي جواب النهي خلاف، فسيبويه لا يجيز الجزم فيه فمنع أن يقال: لا تدنُ من الأسد يأكلك، لأنه يصير التقدير: إن لا تدنُ منه يأكلك، فجعل تباعده منه سبباً لأكله[٢]، وروي عن الكسائي أنه كان يجيزه ويقدره: إن تدنُ منه يأكلك من غير ذكر حرف النهي، وفي القولين جميعاً نظر"[٣].

وكان يشترط لاتباع رأي أحدهم سلامة هذا الرأي وصحته، فمتى تأكد من ذلك لم يتوانَ عن القول به، فقد قال: "واعلم أن اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض، ولا سيما بمن ينزه نفسه عن أن يكون من أهل التقليد"[٤]، وإن اعترضه من الأقوال ما يستدعي النظر والتفحص، تفحصه وقال واثقاً بعمله: "هو عندنا صحيح لا ننازعهم فيه"[٥].

كان لابن السيد ضلاعة في المنطق واللغة وقد ظهرت هذه الثقافة في رده على مسائل (الجمل)، فكانت قدرته واضحة في الوقوف عل أوجه الشاهد النحوية واللغوية[٦]، وقدرته على النقد والتحقيق كانت جلية وتنم عن خبرة واسعة في ذلك، وكذلك معرفته بلغات أخرى غير العربية أكسبت ردوده القوة والمصداقية، فقد قال عن فعل (الحال): "إن له صيغة من غير اللسان العربي"[٧]، وكان لدية اطلاع بفلسفة العجم العجم كذلك[٨].

وكان لهذين الجانبين: جانب اللغة، وجانب الفلسفة والمنطق أكبر الأثر على ردود ابن السيد ونقده، فقد طغى على جوابه اهتمامه الشديد في الاتساع بالكلام[٩]،

---

(١) إصلاح الخلل ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) إصلاح الخلل ٢٣٣.

(٤) الانتصار ممن عدل عن الاستبصار لابن السيد البطليوسي ٤٦.

(٥) إصلاح الخلل ١٧٨.

(٦) ينظر: إصلاح الخلل – على سبيل المثال – ١٦١.

(٧) المصدر السابق ٦٠.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٥٣-٥٤.

(٩) ينظر: المصدر السابق -على سبيل المثال-٤٥، -٥٢، ٦٢-٦٥، ٩٩-١٠٩، ١٩٤-٢٠٠، ٢٩٩-

والتقسيم[١]، والتفريق[٢]، والحد[٣]، والتمثيل[٤]، والتعليق على كل شيء بشرطه[٥].

يظهر ولع البطليوسي بالاستطراد من خلال حرصه الشديد على الإتيان بالقول وما يخالفه[٦]، فبذلك يجد لنفسه حجة لإبداء رأيه الخاص بعدما ينتهي من دراسة الآراء ومناقشتها لتأييدها أو معارضتها، فهو يورد رأي خصمه، ثم يبدأ بالرد عليه وطرح رأيه الخاص، وهو مولع خلال ذلك بذكر أمثلة لمناظرات حدثت بين العلماء[٧]، وقد ينسج حواراً قائماً على الجدل مع نفسه فيصوغ أسئلة ويجيب عليها متبعاً أهل الجدل والنظر في ذلك[٨]، والذي ساقه لكثرة الاستطراد في ردوده هو التنويع فيها والتغيير بينها، فقد يحتج بأكثر من دليل، حيث كان يجيب على بعض الأسئلة بأكثر من إجابة، فحيناً من وجهين[٩]، أو من ثلاثة وجوه[١٠].

زد على ذلك تعدد الحجة لديه لبعض المسائل[١١]، وقد أطال في الكتاب بمناقشاته الطويلة، والتي قد يشعر بها فيقدم اعتذاره عنها بعدما ينهي نصّ الجواب[١٢].

.٣١١

(١) ينظر: المصدر السابق -على سبيل المثال-٣١-٣٧، ٥٣-٥٤، ٥٥-٥٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق -على سبيل المثال-٢٢، ٥٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق -على سبيل المثال-٢٠، ٣٠، ٣٩، ٥٤، ١٠٠-١٠١، ١٢٠.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل -على سبيل المثال-٣٨، ٥٤، ١١٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق -على سبيل المثال-٦٣، ١٠٠، ١١٨، ١٦٠، ١٨٢، ٢١١، ٢١٣، ٢٤١.

(٦) المصدر السابق ٢٠-٣٠، ١٤٩-١٥٠، ١٦٧، ٣٢٣.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٩٦، ٢٠٣.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٤٥-٤٦، ٤٧-٥٢، ١٠٧-١٠٩.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٤٧، ٦٨، ٩٤، ٢٥٥.

(١٠)ينظر: المصدر السابق ٨٨.

(١١)ينظر: المصدر السابق - على سبيل المثال - ١٧٧.

(١٢)ينظر: المصدر السابق -على سبيل المثال-٥٨، ٨٥، ١٥٢، ١٩٥، ٢٩٩.

المبحث الثالث

المادة العلمية:

كان البطليوسي يحتج بالأدلة النقلية والعقلية على حد سواء، فلم يخل باب أو مسألة من الاحتجاج بالأدلة التي أجمع عليها علماء العرب.

الأدلة النقلية

– الاستدلال بالقرآن الكريم:

احتج ابن السيد بلغة القرآن الكريم، وأكثر من من ذكر أدلة من كتاب الله تعالى مؤيداً بها رأيه وموقفه، ومن ذلك في مسألة (تعريف الحرف)[١]: "قال الله تعالى: ((هم العدو فاحذرهم))[٢]، فعبر عن الجماعة بالعدو، والعدو اسم مفرد[٣]، لا اسم مجموع[٤]"[٥].

– الاستدلال بالقراءات القرآنية:

كان للقراء نصيب من استدلال ابن السيد، فقد احتج لآراءه بقراءات بعض القراء التي تعضد أقواله، ومن ذلك ما ورد في باب: (القسم وحروفه)[٦]: "لأن العوض من حرف القسم ثلاثة أشياء: ألف الاستفهام في نحو قولك: آلله لتخرجن؟ وقرأ بعض القراء:

---

(١) إصلاح الخلل ٣٩.

(٢) سورة المنافقون،الآية ٤.

(٣) عدو: فعول يستوي فيه المفرد، والجمع، والمذكر، والمؤنث.

(٤) إصلاح الخلل ٤٣.

(٥) وينظر: استدلاله بالقرآن الكريم في المصدر السابق ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٨٨، ٨٩، ١٢٢، ١٦٨، ٢٠٩، ٢٣٥، ٢٩٣، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٠.

(٦) إصلاح الخلل ١٦٨.

(ولا تكتم شهادة آلله)[١]، وهاء التنبيه..."[٢].

- الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

كان لحديث رسول الله ﷺ نصيبٌ يذكر في احتجاجه، ففي باب: (القسم وحروفه)[٣]: "ومما يبين حديث التعجب في اللام حديث ابن عباس- رحمه الله -، وذلك أنه ذكر الأيام وما خلق الله تعالى في كل يوم منها، ذكر أنه خلق آدم يوم الجمعة، وأسكنه جنة عدن، ثم قال: فلله ما غابت الشمس حتى خرج منها[٤]"[٥].

- الاستدلال بشعر العرب في العصر الجاهلي والإسلامي:

أكثر من الاحتجاج بالشعر في مختلف عصوره، ومن ذلك: ما أورده في باب (معرفة علامات الإعراب)[٦]، مستشهداً على اشتراك المذكر والمؤنث في أسماء كثيرة نحو: "هند، أسماء، جعفر" بقول الشاعر:

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك[٧]

وكان يستشهد بأبيات شعراء محدثين كالمتنبي في قوله[٨]:

أقاضينا هذا الذي أنت أهله غلطت ولا الثلثان هذا ولا النصف[٩]

النصف[٩]

وهو بذلك يعزِّز ما أشتهر من قواعد، ويأنس بأشعار هؤلاء المحدثين.

---

(١) سورة المائدة الآية ١٠٦.

(٢) إصلاح الخلل ١٧٠.

(٣) المصدر السابق ١٦٨.

(٤) المصدر السابق ١٦٩.

(٥) وينظر: المصدر السابق ١٠٢، ٢٦٢، ٢٦٥.

(٦) المصدر السابق ٤٥.

(٧) المصدر السابق ٥١، وينظر:خزانة الأدب للبغدادي ٥٥٨/٤، الفرائد على مجمع الزوائد ترجمة الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي ٣٨٥.

(٨) المصدر السابق ٩٧.

(٩) شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري ٢٩١/٣.

- **الاستدلال بكلام العرب من النثر:**

عدا عن احتجاجه بأشعار العرب على مر العصور، فقد أكثر ابن السيد من الاستشهاد بمنثور العرب، فنجده يحتج به على اختلاف أحواله ومن ذلك:

١- كلام العرب:

يتكرر عند ابن السيد الاحتجاج بكلام العرب، ففي باب: (أقسام الأفعال المتعدية)[١] قال: "وإنما قلنا في حكم النكرة لقولهم: ادخلوا الأول فالأول[٢]"[٣].

٢- لغات العرب:

كان للغات العرب نصيباً من استشهاده، ففي باب: (اشتغال الفعل عن مفعوله بضميره)[٤] قال: "يجوز في هذه المسألة وجه آخر، وهو أن يكون...، ويجوز أيضاً أن يثنى منصوباً ومرفوعاً (ويجمع) على لغة من قال: أكلوني البراغيث"[٥].

٣- الأمثال:

حازت أمثال العرب على اهتمام ابن السيد، إذ نجده يورد في (باب العطف)[٦] المثل المثل القائل: "جدك لا كدك[٧]"[٨].

وكان لابن السيد عناية بالكلام الفصيح، فنراه يحتج بكلام آل بيت رسول الله صلى

---

(١) إصلاح الخلل ٩٨.

(٢) ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: "يذهب الصالحون الأول فالأول، ويبقى حفالة كحفالة الشعير، أو التمر لا يباليهم الله بالة". صحيح البخاري ٦٤٣٤، وينظر: سيبويه الكتاب ١٩٨/١،شرح الرضي لكافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن النجفي الرضي ١٨٦/١.

(٣) إصلاح الخلل ١٠١.

(٤) إصلاح الخلل ١٢٠.

(٥) المصدر السابق ١٣٧.

(٦) المصدر السابق ٨٦.

(٧) في رواية مرفوعاً، بمعنى جدك يغني عن كدك، وفي رواية بالفتح، مجمع الأمثال ١٧٢/١.

(٨) إصلاح الخلل ٩٠.

الله عليه وسلم، ففي (باب العطف)[١] أورد كلاماً لأم المؤمنين عائشة ﵂، حين قالت للرسول ﷺ عندما نزلت براءتها من الإفك: "بحمد (الله)[٢] لا بحمدك، (معناه قد برئت بحمد الله لا بحمدك)"[٣].

ومما سبق من شواهد ابن السيد يتبين لنا حرصه على احتجاجه بجميع حجج العرب على كثرتها، وتنوعها، وقد أظهر براعته في الوقوف على مواضع الاستشهاد[٤]، ومقدرة واضحة في تتبع أقوال القدامى، مظهراً رأيه وحجته فيما سمع، ومن ذلك قوله راداً على الزجاجي ومن كان على رأيه أن "(بدل الغلط) لا يجرِي في القرآن ولا في كلام فصيح"[٥]، قال: "فأما قولهم: إنه لم يقع في القرآن فصحيح لا اعتراض فيه، وأما قولهم: إنه لم يجئ في شعر ولا في كلام فصيح، فقد تأمّلته فوجدته غير صحيح، ووجدت الغلط ينقسم قسمين..."[٦].

---

(١) إصلاح الخلل ٨٦.

(٢) لما نزلت براءة أم المؤمنين – وكانت قد اعتلت شهراً – دخل عليها رسول الله ﷺ فقال: "أبشري ياحميراء، فقد أنزل الله براءتك، قالت: بحمد الله لا بحمدك"، تفسير ابن كثير لإسماعيل بن عمر بن كثير (حديث الإفك) ٧٦/٦.

(٣) إصلاح الخلل ٩٠.

(٤) المصدر السابق ٩٥-٩٧.

(٥) ينظر: الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ٣٥.

(٦) ينظر: إصلاح الخلل ٩٦-٩٧.

الأدلة العقلية

استدل ابن السيد بعدد وفير من الأدلة العقلية، إذ إنه أتى على جميع الشواهد التي اعتد بها النحاة حتى عصره، ومن أبرز تلك الأدلة:

– القياس:

إذ كان للقياس نصيباً من استشهاد ابن السيد، فهو يعوّل عليه كلما احتاج إلى تقوية رأيه، ففي باب (اشتغال الفعل عن المفعول بضميره)[١] قال: "ومما يسهل أيضاً تسميتها حروفاً أن سيبويه قد سمى في كتابه الأفعال، والأسماء حروفاً، ... ليس بمستحيل في القياس"[٢].

– الإجماع:

ابن السيد من يحتج بالإجماع، ويستقرأه، ويبني عليه آراءه، فنجده في باب (اشتغال الفعل عن المفعول بضميره) يقول: "هذا أيضاً على الإطلاق غير صحيح، لأنه لاخلاف بين النحويين أنه يجوز..."[٣].

– التعليل:

جعل ابن السيد التعليل مستنداً له لتقوية بعض آراءه في النحو، ففي باب: (الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل)[٤] قال: "... ولا أعلم السبب الذي أوجب أن يذكر الاختلاف في فعل، ولم يذكر الاختلاف في فعيل، والأمر فيهما سواء"[٥].

---

(١) إصلاح الخلل ١٢٠.
(٢) المصدر السابق ١٢٧.
(٣) المصدر السابق ١٣٤.
(٤) المصدر السابق ١٨٣.
(٥) المصدر السابق ١٨٣.

– التأويل:

انتهج ابن السيد في بعض آرائه لنحوية منهج الاستقراء الذي يرمي منه للتأويل، والذي يرى أنه حجة كغيره من النحاة، فنجده في باب: (معرفة علامات الإعراب)[١] يقول: "هذه عبارة فاسدة، لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع ويجب أن يتأول قوله على أنه أراد..."[٢].

– الحد:

تكرر عند ابن السيد توضيح المصطلحات التي يتناولها، وذلك بذكر حد لها، كما فعل في بعض أبواب كتابه، ففي باب: (أقسام الأفعال في التعدي)[٣] قال عن الحال: "وأما الحال فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه..."[٤].

– الضرورة الشعرية:

اعتدَّ ابن السيد بضرورة الشعر شاهداً على بعض أقواله، وعلماء العربية أسوته في ذلك، ومن ذلك ماجاء في باب: (اشتغال الفعل عن المفعول بضميره)[٥] عندما تناول بيت الفرزدق الذي قال فيه:

"قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياه عطية عودا[٦]

والبصريون لا يرون في هذا البيت حجة، ويتأولونه على وجهين: ... ويجعل من ضرورة الشعر"[٧].

---

(١) إصلاح الخلل ٤٥.

(٢) المصدر السابق ٤٥.

(٣) المصدر السابق ٩٨.

(٤) المصدر السابق ١٠٠.

(٥) المصدر السابق ١٢٠.

(٦) ديوان الفرزدق ٢١٤/١، الخزانة ٢٤/٢، وهو من قصيدة يهجو فيها جريراً وعبد القيس، ويستدل الكوفيون بهذا البيت على جواز إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ولا مجرور.

(٧) إصلاح الخلل ١٤٠.

- الاحتجاج بقول المخالف:

استخدم ابن السيد معارضة أقوال الزجاجي بعضها ببعض كشاهد له في رده على الزجاجي، وتكرر ذلك عنده لكثرة تناقضاته.

ومن ذلك ما ذكره ابن السيد مفتتحاً باب (العطف)[١] إذ قال: "اختلف كلام أبي القاسم - رحمه الله - في «إما»، فعدها في هذا الكتاب من حروف العطف، وهو مذهب بعض النحويين[٢]، وذكر في غير الجمل أنها ليست بحرف عطف..."[٣].

وبعد أن استعرضنا حجج ابن السيد العقلية التي يستند إليها، وشيئاً من شواهدها، يظهر جلياً اتباعه لنهج أهل المنطق والجدل غالباً، فبعد أن يورد جميع الأقوال في أي مسألة ويكون مجالها النقد، يبدأ بمناقشتها ثم ردها مبدياً فيها رأيه.

أُولع ابن السيد بالبحث المنطقي، لا سيما المسائل التي يشترك فيها النحو بالمنطق، والتي ورد شيءٌ منها في هذا الكتاب[٤].

ولا غرابة في ذلك فابن السيد يعد مثلاً حياً على الثقافة الأندلسية، التي اتسمت بالمنطق والجدل الفلسفي[٥].

---

(١) إصلاح الخلل ٨٦.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان مُحَمَّد الصبان الشافعي ١٠٩/٣.

(٣) إصلاح الخلل ٨٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٨-٣٣، ٤٢-٤٤.

(٥) ينظر: الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتىمنتصف القرن السابع الهجري لرضا عبدالجليل الطيار ٢٦٩.

الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في كتاب الإيضاح

المبحث الأول

الأسلوب:

من خلال الاستقراء لكتاب (الإفصاح) لابن الطراوة يظهر لنا عدم التزامه بأسلوب محدد في رده على أبي علي الفارسي في كتاب (الإيضاح)، فأسلوبه يتغير بحسب الموقف الذي يتحدث فيه.

ففي مقدمة كتابه قال: "ونحن الآن بادئون بما عزمنا من ذلك عليه، واقتربنا حسبة إليه، إن شاء الله تعالى"(١)، وهنا يتبين أنه لم يلزم نفسه بطريقة محددة في الرد، فهو لم يصرح بما عزم عليه.

إلا أنه بعد أن بدأ يخوض غمار التحليل والنقد لآراء الفارسي انتبه لأهمية أن يفصح عن أهدافه وأغراضه التي رمى إليها من تأليف هذه الرسالة، فقال لاحقاً: "إنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع من الخطأ والتقصير مما تفرد به [أبو علي الفارسي] وخرج عن قصد سيبويه، فأما ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه، وأبعد مشقة من أن أستوفيه"(٢).

وقال أيضاً: "ليعلم إنا اكتفينا فيه من التصفح بالنظرة والانتصار من الفيل إلى الذرة، ولو عنينا بحقيقة الرد صرنا إلى ما يزري على الكد ولا ينال بالعد، بل نعود إلى ما شرطنا من الإفصاح بما لا ينبغي تركه، والتجافي عما شاركه فيه غيره"(٣)، ثم نجده ما يلبث إلا

---

(١) الإفصاح ١٧.

(٢) المصدر السابق ٢٢.

(٣) المصدر السابق ٧٢.

ويذكر بطريقته حتى تكرر ذلك عنده سبع مرات[١].

ومن ذلك ما ذكره في فصل: (حد الإعراب)[٢] قال: "وعندنا ألا نردَّ من قوله إلا ما تفرد به أو خالف سيبويه فيه، ونكِلُ غير ذلك إلى (المقدمات)، فمن تاقت نفسه إلى التشفي من هذا الفصل..."[٣].

وفيما سبق من نصوص تصريح واضح من ابن الطراوة إلى كثرة الأخطاء التي وقع فيها أبو علي الفارسي في كتابه (الإيضاح) على حد زعمه، كما أن هذه الأخطاء مع كثرتها فقد كان لأبي علي الفارسي من يشاركه فيها حتى وصلت مبلغاً "يزري على الكد ولا ينال بالعد".

ومما سبق من أقوال ابن الطراوة نجده جر نفسه لأن يُسأل: ما هو مذهب هؤلاء العلماء؟

هل هم تبع لأبي علي الفارسي في مذهبه البصري أم ماذا؟

إذا فابن الطراوة مما تقدم من أقواله إما أن يكون زاعماً فيما ذهب إليه، أو محقٌ في رأيه، وهنا يكون قد أثبت الخلاف الموجود بين المذهب البصري ممثلا بأبي علي الفارسي، هنا وبين المذهب الكوفي والذي يمثله ابن الطراوة نفسه.

والمتتبع لآراء ابن الطراوة عند مناقشته لمسائل الخلاف في هذا الكتاب، يجزم بمخالفته لعلماء البصرة لا سيما سيبويه، وما الفارسي إلا واحداً من هؤلاء البصريين.

وقد سوَّغ ابن الطراوة لنفسه تجاوزه وعدم رده على جميع أخطاء الفارسي – كما يزعم – بأنه قد رد على بعضها وهذا يغني عن الرد على البقية، ولا يخفى أن الرد بهذه الطريقة تنقصه الموضوعية، لأن الاحتجاج لبعض الآراء دون بعضها لا يبرر تركها كلها، كما قال مسوغاً لنفسه ذلك: "إنما يبسط القول فيما عرض له ليكون عياراً على ما أعرض عنه"[٤].

فالآراء لا تؤخذ جملة، سواء كانت صحيحة أو مُدَّعاة، فكل مسألة لها حكمها إلا

---

(١) ينظر: الإفصاح ١٩، ٢٢، ٤٢، ٦٤، ٧٢، ٨٧.

(٢) المصدر السابق ٢٤.

(٣) المصدر السابق ٢٧.

(٤) المصدر السابق ١٩.

إن قامت حجة واضحة على ذلك.

أما إن كان مقصد ابن الطراوة هنا هو الإسفاف بشخص الفارسي، والإنقاص من قدره، فعلى جميع الأصعدة يكون متحاملاً عليه، فأخطاء أبي علي الفارسي أو معظمها لم تكن في صورتها مآخذ كما ادعى ابن الطراوة، ومن تلك المزاعم رميه لكتاب (الإيضاح) بعدم التزامه بشروط النقل والسند إلى الثقات.

ونجد ابن الطراوة قد صوَّر للقارئ أنه تتبع مآخذ الفارسي ووقف عليها جميعاً، إلا أنه أكثر من وصف الفارسي بصفات لا تليق به، وكرر ذلك في معظم كتابه، فما أن يبدأ بالنقاش لرأي الفارسي حتى يُتبعه بما لا يليق من وصف، فنجده يتهمه بالسخف حيناً[١]، وحيناً بأنه أعجمي[٢]، وبالهذر[٣]، والحمق[٤]، والقبح[٥]، وعبارات ونعوت كثيرة نترفع عن ذكرها[٦].

ولكن ما يدعو للعجب أنه عند انتهائه من الإسفاف بشخص أبي علي الفارسي يختتم ذلك بعبارات تدل على التورع والالتزام بالدين، مثل المشيئة[٧]، والدعاء[٨]، وطلب وطلب الرحمة والرضا والتوفيق[٩].

ولم نجد في للفارسي مدحاً من ابن الطراوة إلا خمس مرات، أما الأولى والثانية[١٠] فقد كان قاصداً للمدح معنى ومبنى، ففي باب (الأسماء المجرورة)[١١] نقل قول الفارسي:

---

(١) ينظر: الإفصاح ٣٥، ٤٧، ٥٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٨٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٧٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٦.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٦٠، ٨٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق مثل: ٣٣، ٣٥، ٣٦.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٧، ٢٠، ٢٧، ٣٧.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٢٠، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٧٦.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٤٠، ٤٢، ٥١، ٧٦.

(١٠)ينظر: المصدر السابق ٥٠، ٨٦، (وقد مدحه أكثر من مرة في كتاب التكملة ١٢٢، ١٢٣).

(١١)المصدر السابق ٨٦-٨٨.

"وضربٌ ينجرُّ بإضافة اسم مثله إليه[١]، قال ابن الطراوة معلقاً: هذا هو الصواب لا ما قال في باب النداء: المضاف عاملٌ في المضاف إليه[٢]"[٣].

أما في باقي مواضع المدح وهي ثلاثة، فقد رمى ابن الطراوة منها إلى السخرية والاستخفاف بشخص الفارسي، ولم يقصد المدح منها.

قال ابن الطراوة في أحد مرات مدحه الذي يقصد منه التهكم بأبي علي: "قد ذكرنا فيما مضى أن (مذ) محذوفة من (منذ)، وأنهما اسمان للزمان، وقد ذكرنا اضطراب سيبويه – رحمه الله – تسع مرات فيها[٤]، وأحكمنا القول في هذا كله في (المقدمات)[٥]، وما وجهُ الخفض والرفع بعدها، ولزوم الخفض في بعض المواضع لهما، بما يعضده البرهان وتشهد له الأشعار والله المستعان، إلا أن المؤلف [أبا علي الفارسي] اعترض علينا في أنها حرف بقوله: (منذُ كم سرت؟ فمنذُ حرف لإيصالها الفعل إلى كم)[٦].

ومن العجب أن يغفل ابن الطراوة عن مذهب سيبويه – رحمه الله – في هذا الباب، حيث لم يدر بخلده (باب الاستفهام) في مثل قوله: "غلامَ مَن ضرَبتَ؟"[٧]، و"صاحب من أنت؟" ونحوه من المسطور المشهور"[٨].

وابن الطراوة هنا يثبت معارضته للفارسي، وكثر ذلك عنده إذا يأتي رأي الفارسي موافقاً لرأي سيبويه في نفس المسألة ونجده يدعو بالرحمة لسيبويه ويبدأ بالوقوع في الفارسي، وإن كان خللهما واحداً، متبعاً أُسلوباً لفظياً منمقاً، أسفر عن مقدار تحامل ابن الطراوة على الفارسي وعلى مؤلفاته، فلم يكتفِ ابن الطراوة بنقد (الإيضاح) من مصنفات أبي علي الفارسي، فنجده في يقول في بقية كتبه: "فلشدِّ ماخدع نفسه، وغبن

---

(١) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٢٥١.
(٢) المصدر السابق ٢٣٥.
(٣) الإفصاح ٨٦.
(٤) المصدر السابق ٤٧.
(٥) هذا أحد كتبه التي أحال عليها كثيراً في هذه الرسالة.
(٦) الإيضاح ٢٦١.
(٧) كتاب سيبويه ٤٤٣/١ (بولاق).
(٨) الإفصاح ٨٩.

رأيه من عَدَلَ عن التواليف المسندة والقوانين المقيدة، كالجمل[١]، والكافي[٢]، وكتاب سيبويه الشافي، وفرغ للإيضاح، والشيرازيات[٣]، والخصائص[٤]، والحلبيات[٥]، ترجمة تروق تروق بلا معنىً، واسمُ يهول بلا جسم، إلا تشدقاً بالكتب، وإحالة على الصحف، وإن هذا لهو الخسران المبين"[٦].

وبهذا يظهر لنا ابن الطراوة تناقضه، حيث اختلفت أهدافه هنا عن الأهداف التي ذكرها في بداية رسالة (الإفصاح)، مما يدفعنا إلى إنعام النظر في تلك الأهداف وجمع بعض الأقوال فيها.

أزال مؤلف[٧] رسالة: (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو) الغموض عن أسباب تأليف ابن الطراوة لـ (الإفصاح)، فذكر أنها راجعة إلى العصبية على أبي علي الفارسي وعلى من اتبع أقواله ونادى بها، وقال إن ابن الباذش (ت ٥٢٨) عاش في عصر ابن الطراوة، وهو أحد المعارضين له، كان المقصود بالنقد، فقد كان: "معنياً بتتبع ما اعتمده ابن الطراوة من الكتب، معتمداً ما وهّمه، ذلك أنه كانت له في كتب النحو المتقدمة كلام ونقد، ما عدا الإيضاح، فإنه يشرحه، بل لينظم القصيد في مدحه"[٨].

وابن الطراوة لا يؤيد ذلك، فأصبح كلا الاثنين يتقصدان المعارضة على بعضهما فيما يحب الآخر وما يكره.

فـ"إذا كان ابن الطراوة قد ألّف الإفصاح في نقد الإيضاح، فابن الباذش يؤلف كتاباً في نقد الكافي الذي يراه ابن الطراوة أجدر من الإيضاح، ويخطئ ابن النحاس في مائة موضع"[٩].

---

(١) قصد كتاب (الجمل) للزجاجي.

(٢) قصد كتاب (الكافي) للنحاس.

(٣) قصد كتاب (الشيرازيات)لأبي علي النحوي.

(٤) قصد كتاب (الخصائص) لابن جني، وهو من تلاميذ الفارسي والمتبعين لأقواله.

(٥) قصد كتاب (الحلبيات) لأبي علي النحوي.

(٦) الإفصاح ٣٧.

(٧) د/محمد إبراهيم البنا.

(٨) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ١٨.

(٩) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ١٨.

المبحث الثاني

المنهج:

وضع ابن الطراوة لنفسه في هذا الكتاب منهجاً وفق عناصر واضحة، ولكنه لم يلتزم بذلك دائماً، أما تلك العناصر التي سار عليها فهي كالتالي:

١- يفتتح المسألة التي سيرد عليها بمسمى (باب...)[١]، مضيفاً إليه اسم الباب الذي ذكر فيه في كتاب (الإيضاح)، وكثر ذلك في معظم المسائل، وقد يبدله بمسمى: (فصل)[٢] دون إضافة.

٢- يثني بنص قول أبي علي الفارسي، أو بمرادفه بعد عبارة: (قال المؤلف)[٣]، أو: (ذكر في هذا الباب)[٤]، أو: (قال في هذا الباب)[٥]، أو: (زعم في هذا الباب)[٦]، أو: أو: (قال في باب)[٧]، أو: (قال)[٨]، وفي معظم كتابه تنوعت عبارته، ولم يلتزم بجملة معينة[٩].

٣- يُورد رأيه بعد ما سبق بأحد طريقتين، فإما يبدأ بعرض نقده مباشرة دون مقدمات[١٠]، أو يذكر رأي الفارسي في آراء سيبويه منبهاً على المآخذ التي يراها على

---

(١) الإفصاح ٢٨، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٢٧، ١٣١.

(٢) المصدر السابق ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٦٥، ٨١، ١١٣.

(٣) المصدر السابق ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ١٠٨.

(٤) المصدر السابق ٣٠، ٥٣، ٥٤، ٩٢، ١١٦.

(٥) المصدر السابق ٣٤، ٣٦، ٦٣، ١١٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٨.

(٦) المصدر السابق ٥٢، ٥٥، ٦٧، ٦٩، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦.

(٧) المصدر السابق ١٢٩، ١٣٣.

(٨) المصدر السابق ٦١، ٦٥، ٧٧، ٧٨، ١٠٠، ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٢٩، ١٣١، ١٣٤.

(٩) المصدر السابق ٣٢، ٣٧، ٤٨، ٤٩، ٦١، ٦٩، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩١، ٩٤، ٩٧.

(١٠) المصدر السابق ١٧، ٢٠، ٢٢، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٦.

عبارات أبي علي الفارسي[١].

٤- وحيناً نجد ابن الطراوة لا يتبع شيئاً مماسبق ذكره، إذ يفتتح المسألة بنقاشها بما يمليه عليه عقله في تلك اللحظة، فمثلاً قد يشرع بذكر عبارة سيبويه، ثم يتبعها بعبارة الفارسي، وبعد ذكر القولين يناقشهما معاً[٢]، وفي مسائل أخرى يكفيه أن يذكر عبارة الفارسي مقترنة بالرد بعبارة موجزة، ومن ذلك قوله في أحد الفصول من هذه[٣] الرسالة: "قوله: لألزمنّك إلى أن تقضيني حقي[٤]، والصواب إلا أن تقضيني"[٥].

وبإنعام النظر في مناقشة ابن الطراوة لكثير من مسائل الكتاب يلحظ عدم التزامه بخطوات معينة، وإن كان في بعض المسائل يلتزم ببعض العناصر، وقد قال: "إذا بلغت حاجتك فلا تتكلف"[٦].

---

(١) الإفصاح ٢١، ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٤٢، ٤٩، ٥٢، ٦٣.

(٢) المصدر السابق ١٧، ٤٨.

(٣) المصدر السابق ٩٩.

(٤) قال الفارسي في الإيضاح ٣١٥: "إلا أن تعطيني".

(٥) الإفصاح ٩٩.

(٦) المصدر السابق ١٨.

المبحث الثالث

المادة العلمية:

خالف ابن الطراوة كثيراً من الأصول والمعايير التي عمل بها النحاة، وكان على دراية بذلك، وكذلك قصد إلى مخالفة الفارسي في الأصول التي يعتمد عليها، ويدل على ذلك قوله عند معارضته لآراء الفارسي في (الإيضاح): "ولو تكلّف إعمال الأول على مذهبه لم يخلص إليه"(١).

أما مخالفته لأصول عامة النحاة وما أجمعوا عليه فقد ظهرت رغبته في ذلك، إذ أن لديه آراء قد انفرد بها تتصف بالغرابة، وذلك بسبب ميله إلى التحرر، ومن ذلك:

الأدلة النقلية

– السماع:

جعل ابن الطراوة لغة عامة الناس(٢) حجة، وحتى استخفافهم بأصول اللغة الفصحى، وقد قال في ذلك: "وقد تفشى هذا في العامة، فلا يقولون غيره: مَرّ طريقَك، حتى قالوا: (مَرُّوا طرقاتكم)"(٣).

وقد بدت معارضته لقوانين هذا الأصل باستشهاده بلغات بعض الأمم، محتجاً بأنها معروفةً عندهم، ومن ذلك رده على بعض النحاة بقوله: "وما أعلم للنحويين وهماً أوحش من تجويزهم [سِيرَ بزيدٍ يومان فرسخين](٤)، فجمع هذين المقدَّرين من الزمان والمكان في

---

(١) الإفصاح ٣٧.

(٢) المصدر السابق ٤٠، ٤٩، ٥٤.

(٣) المصدر السابق ٦٨.

(٤) كتاب سيبويه١/١١٤ (بولاق).

في عمل واحد، وما لم يوجد ولا يوجد لأحد من العرب ولا يسوغ لذي عقل من غيرهم من الأمم على استفاضة ذلك عند أهل هذا الشأن وأصفاقهم بغير دليل من شعرٍ ولا من قرآن إلا وضعاً ألفوه، وقولاً مرقوا فيه واعتادوه"[١].

من هذه المقولة يظهر لنا المنهج الكوفي الذي اتخذه ابن الطراوة في الأخذ بالمسموع، فهو يردُّ كل رأي لا يسنده نص مسموع يحتج به، والقول السابق واضح الدلالة على ذلك، ومنه قوله أيضاً: "وكذلك قولهم: ضاربٌ زيداً أمسِ، محالٌ على جهته، لا يجوز التكلم به، ولا تجده أبداً مستعملاً في الكلام، ولا مألوفاً بين العوام، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم، فارتاضت في ألسنتهم وانقادت له طباعهم، من غير سماع عن العرب"[٢].

وبناءاً على هذا فإن مصطلح الشذوذ عند ابن الطراوة أكثر تفرعاً مما عند البصريين، لا سيما إن كان القول صادراً من أبي علي الفارسي، وقد قال فيه: "وجعل بأزاء: [جَنَابَتَي أنْفِها]: [مناط الثريا] ونحوه، وليس من بابه، وإنما هو من باب ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص، وهذا المكان أجراه سيبويه على الشذوذ[٣]، وهو قياس مطرد لأنه تشبيه، وذلك أن (مَفْعَلاً) لا يعمل فيه الاستقرار، وإنما يعمل فيه ما اشتُقَّ من لفظه، فإذا كان تشبيهاً جاز لأن الوقوع في غيره مما يُشبّه به"[٤].

---

(١) الإفصاح ٦٥، وينظر: ٢٠.

(٢) ينظر الإفصاح: ٣٦.

(٣) كتاب سيبويه١/٢٠٦ (بولاق).

(٤) الإفصاح ٦٩-٧٠.

الأدلة العقلية

– القياس:

اتخذ ابن الطراوة القياس كأصل من أصول النقد النحوي ولكن بصورته الكوفية، إذ كان مقلاً من الاستشهاد به إلا بما يتوافق مع مذهبه الكوفي، وحتى بما يوافق ميوله وهواه، من ذلك الحد الذي وضعه للنحو، وقد انفرد به مخالفاً للفارسي حين قال: "النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"(١)، فعارضه بقوله: "والصواب النحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة"(٢).

وهنا يوضح ابن الطراوة أن النحوي الجيد ليس من كان عالماً بقوانين النحو فقط، بل يلزمه أن يبحث عن مناهج اللغة وطرائق تعبيرها(٣). ولذا ظهرت عند ابن الطراوة تقسيمات خاصة به لم يذكرها أحد قبله، فقد رد على الفارسي في باب (التعجب) بأن المنصوب له أربعة أقسام، إذ رأى الفارسي أن الاسم بعد [أَفعلَ] منصوب لأنه مفعول به(٤)، فقال ابن الطراوة: "وإنما هو منصوب لا مفعول به، وهذا المنصوب يأتي على أربعة أوجه: مفعول به، ومضاف إليه، ومنقول عنه، ومسؤول منه"(٥).

وابن الطراوة بعد هذا التقسيم لم يأت بمثل أو شاهد على أي منها، ويظهر أنه جعل الاسم المنصوب بعد [أَفعلَ] من القسم الثالث، أي المنقول عنه، بمعنى أنه منقول عن مرفوع، فالأصل في (ما أحسنَ زيداً) هو (حَسُن زيدٌ)، أي أنه منقول عن الرفع إلى النصب(٦).

ورد ابن الطراوة على أبي علي الفارسي حين قال في باب: (ما يتعدى إلى ثلاثة

---

(١) التكملة ١٨١.

(٢) الإفصاح ١٠٣.

(٣) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٦٦.

(٤) الإيضاح ٩١.

(٥) الإيضاح ٤١.

(٦) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٦٣.

مفعولين): "صار الفاعل مفعولاً أولاً، فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين"[١]، بقوله: "فما أقبح قوله: صار الفاعل مفعولاً، والصواب صار المرفوع منصوباً، وصار الْمُسندُ إليه منقولاً عنه"[٢].

– عمل العامل:

استند ابن الطراوة إلى هذا المعيار العقلي، مضيفاً إليه عاملاً معنوياً جديداً، وهو (القصد إليه)، ويماثل الابتداء، والذي جعله يعتمد هذا العامل أن المعمول من الأحداث والأسماء يُقصد إلى ذكره مباشرة في بعض الأحيان، دون الاحتياج إلى عوامل لفظية.

وتفصيل القول في هذا العامل هو أن معموله لا يتقدم عليه، فالمفعول المتقدم والمنصوب على الاشتغال عند النحاة، يجعله ابن الطراوة منصوباً بالقصد إلى ذكره، ولا ارتباط له بما بعده من عوامل[٣].

ونجد ابن الطراوة يُلمح إلى هذا العامل دون تفصيل في هذه الرسالة[٤]، مع أنه أول من وضع هذا العامل واعتمده، وقال في ذلك أن تَقَدُّم الاسم مرفوعاً يكون مُنبِّهاً عليه، وتَقَدُّمه منصوباً يكون مقصوداً إليه.

– الإجماع:

كان ابن الطراوة مقلاً في استشهاده بهذا الأصل، ويرجع ذلك إلى مذهبه الكوفي، الذي اتسم بالتحرر من القوانين، ولم يستشهد بهذا الأصل إلا في ثلاثة مواضع: مقدمة الكتاب[٥]، باب الأفعال التي لا تتصرف[٦]، باب ما[٧].

وهناك عبارات وردت في رسالته بكثرة، تدل على نزعة التحرر التي عنده، ومنها:

---

(١) الإيضاح ١٥٧.

(٢) الإفصاح ٦٠، وينظر: ٣٨ (أحوال انتقال الأفعال حسب تقسيمه).

(٣) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٧٤-٧٥.

(٤) الإفصاح ٣٧.

(٥) المصدر السابق ١٧.

(٦) المصدر السابق ٤٠.

(٧) المصدر السابق ٤٢.

"... تسامح فيه أهل هذه الصناعة"[١]، و: "هذا رأي استهوى جماعة من النحويين"[٢]، و: "... وقوع كافة من النحويين وغيرهم فيه حتى استعملته الشعراء تبجحاً به، وامتثلته الخطباء تسليماً له"[٣]، و: "وهذا منه ومن غيره خلف من الكلام"[٤]، و: "... تسامح "... تسامح جليّ بين النحويين"[٥]، و: "إن غيره قد شاركه في هذا الظن"[٦]، وغيره كثير.

بعد أن استعرضنا كتاب الإفصاح، أُسلوبه ومنهجه ومادته العلمية، خرجنا من ذلك بأن **نقد ابن الطراوة لـ(الإيضاح) لم يكن موضوعياً**، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

أ – أسلوب ابن الطراوة وطريقة نقده للمسائل النحوية، فهناك أسباب نتج عنها بُعد ابن الطراوة عن الموضوع الرئيسي للرسالة:

١- حيث كان يطيل مناقشة المسألة بما لا فائدة منه، كاهتمامه بالسجع وتكلفه له، وزخرفته للألفاظ التي يستخدمها، ونتج عن هذا تعجله عند وصوله إلى أهم عناصر المسألة وهو النقد، وقد قال في ذلك: "أثبت [أبو علي النحوي] في باب (إنَّ) بيتاً قيّده محرفاً، واتبعه تفسيراً مموهاً مزخرفاً، الخوض فيه تضييع الزمان، وإخلال بالقرائح والأذهان"[٧].

دأب على هذا المنوال في معظم مسائل الكتاب، إذ يُغفل الهدف الرئيسي من مناقشة المسألة، ويسهب في ذكر جوانب لا جدوى منها، وبعيدة عن صُلب المسألة، ثم يتعذر بأن الوقت يضايقه، وهذا التعجل جعل كثيراً من ردوده مبتورة، إذ تركها دون ذكر رأيه، فهو يثير النقاش، ويشير إلى موضع الخطأ في نظره فحسب.

٢- أكثر من الإحالة على كتبه الأخرى، فهو يثير النقاش في أحد المسائل ولا

---

(١) الإفصاح ١٨.

(٢) المصدر السابق ٢٢.

(٣) المصدر السابق ٢٧.

(٤) المصدر السابق ٣٥.

(٥) المصدر السابق ٥٧.

(٦) المصدر السابق ٦٤.

(٧) المصدر السابق ٤٢-٤٣، وينظر ٥١.

يكمله، أو يتركه دون عرض رأيه محيلاً على أحد كتبه التي ذكر فيها المسألة كاملة، ومن أكثر كتبه التي أحال عليها: (المقدمات)[١].

ومن ذلك قوله: "ولعل من ينظر في هذه الرسالة يظن علينا أن بعض ما قدمناه من الجمل معاد، ...، وهذا مبين في (المقدمات إلى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب) إن شاء الله"[٢].

وقد أحال أيضاً على رسالته (في الاستثناء)، إذ قال في ذلك: "... وقد ثبت هذا القول في رسالة مشهورة بأيدي الناس، والحمد لله"[٣].

وأحال أيضاً إلى كتب لم يذكر أسماءها[٤]، ومن ذلك قوله: "فأما حكاية سيبويه: (لحق أنه منطلقٌ)[٥] ففيه نظر، وبيَّنا القول عليه في الموضع الذي يختص به"[٦].

ونجد ابن الطراوة يُظهر تناقضه كثيراً في هذا المجال، فبعد أن يحيل على أحد كتبه يتراجع ويذكر رأيه فيما أحال من أجله، ولعله بذلك أدرك أن كثرة الإحالة للبحث عن أقواله تُنقص من قيمة كتابه، فقد قال في باب: (إعراب الأسماء)[٧]: "جميع ما يأتي بعد هذا الباب إلى باب الفاعل مفتقرٌ إلى الإصلاح، خارج عن سنن الصواب، فمنه ما لا يُعهد في اللسان، ومنه ما يخالف نص القرآن، ومنه مضمرٌ لا يجوز إضماره، ولا يسوغ في العقول اختياره، وتناولهُ من غير تلك الجهة أقربُ، ومحاولته لما أصّلناه في (المقدمات) أذهبُ في الحقيقة وأهذَب، غير تلك القوانين التي صنعوها والقواعد التي أثبتوها تجري من أهل هذا الشأن على إصفاقٍ، وكيف بمناقضةِ الإجماع... ومع هذا فلا بد من الإلمام بما لا محيد عنه، ولا سبيل إلى الغَّض منه..."[٨].

---

(١) بلغت هذه الإحالة ما يقرب من العشرين موضعاً.

(٢) الإفصاح ١٨، وينظر: ٢٥، ٢٧، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٥٥، ٦١، ٦٤، ٧٧، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٧.

(٣) المصدر السابق ٧٩.

(٤) المصدر السابق ٤٠، ٤٩.

(٥) الكتاب ٤٧٧/١.

(٦) الإفصاح ٤٧.

(٧) المصدر السابق ٣٢.

(٨) المصدر السابق ٣٢-٣٣.

٣- كما أن ابن الطراوة أكثر من تكرار التنبيه بالمنهج الذي اتبعه في النقد، وقد أهمل ذكر ذلك في مقدمة رسالته، وفي كل مرة يذكرنا بمنهجه يؤكد على الحدود التي وضعها لهذا المنهج، إلا أنه خرج كثيراً على هذه الحدود، فهو وإن وضع معياراً له إلا أنه ينتقد هذا المعيار ويخرج عليه، ومن ذلك ما فعله مع سيبويه فقد اعترض عليه في مواضع كثيرة[١]، إما بصراحة أو يومئ إلى ذلك.

ومع أنه تعهد بألا ينتقد العلماء الآخرين أو يتعرض لهم، إلا أنه خرج عن ذلك في بعض المواضع، وبهذا يثبت مقدار تناقضه الذي غلب كثير من اختياراته التي اتخذها، وهذا ما غلب على أسلوبه في هذا الرسالة.

ب- تعمد ابن الطراوة نقد أبا علي الفارسي بأي صورة وإن لم يكن ذلك صحيحاً، قاصداً إلى تبرير الهدف من وضع هذه الرسالة.

ومما يدل على تغافله عن التثبت من صحة ما يذكره: أنه اعتمد على نسخة محرَّفة للإيضاح، هو لم يثق بصحتها، ولا سلامة عباراتها، وهو بهذا اتبع نهجاً غير دقيق في استقرائه للكتاب، وقد قال في ذلك: "فإن زعم زاعم أن الرواية في الكتاب إنما هي الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء..."[٢]، وقد قال أيضاً: "ولعل مُظاهراً علينا جامعاً في الباطل على إمضائه يزعم أن ما ألفيناه منصوباً في النسخ مرفوعٌ، يرى أن ذلك يشتليه[٣]..."[٤]، وفي موضع آخر قال: "... إلا أنه قال: (الأسماء المناداة)[٥]، بهذا اللفظ، ولعلّه من الكاتب وهمٌ"[٦].

وهو في هذا النص يعتذر لأبي علي الفارسي، مخالفاً لما سار عليه في غالب الرسالة، إلا أنه يتوجب على القارئ المتفحص ألا ينخدع بهذا الاعتذار، ففي غير هذا الموضع رمى بأخطاء وتحريف النسّاخ إلى أبي علي الفارسي، وفي غير موضع نلحظ تجنيه على أبي

---

(١) فعل ذلك في (١٤) موضعاً تقريباً.

(٢) الإفصاح ١٧.

(٣) بمعنى: ينفذه.

(٤) الإفصاح ٣٣-٣٤.

(٥) الإيضاح ٢٢٧.

(٦) المصدر السابق ٨٣.

علي فيما تبناه من آراء.

ولتوضيح حجم التجني من ابن الطراوة على أبي علي الفارسي، نورد نصوصاً من حكم أبي علي النحوي على أقوال الفارسي، وحكم ابن الطراوة على نفس الأقوال:

١- في باب: (الصفة المشبهة باسم الفاعل) قال ابن الطراوة: "ومما يقطع على أنه قَصَرَ هذا الباب على (حَسَن) ونحوه مما لا يأتي على وزن (فاعل)، استظهاره بِعِدّةِ الحروف والحركات والسكنات حين شاكل لفظ ضاربٍ ليضرب، فصارت هذه المشاكلة عنده موجِبَةً لأن يعمل عمله، وينبغي له أن يعرض ليقبل مثالاً يجري عليه ليعمل عمله كأنه (فاعِلٌ) بوزن كابِل، فالكلام في مثل هذا تضييع للزمان وتحيير للأذهان، وما توفيقنا إلا بالله"[١].

أما عبارة أبي علي النحوي في (الإيضاح) فكانت: "وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل، فلم تكن على أوزان الفعل كما كان ضاربُ في وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه"[٢].

٢- في باب: (المصادر التي أعملت عمل الفعل) قال ابن الطراوة: "ثم وفِّق إلى الصواب بغير كفيل يمنع ذلك في التنزيل بقوله: ولم يجئ من المصادر شيءٌ بالألف واللام مُعْمَلاً في التنزيل، وهذا الحمق الذي لا رعي عنه، ولا بد من الإقرار به"[٣]، وقول الفارسي في الإيضاح كان: "ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام مُعْمَلاً في التنزيل"[٤].

٣- في باب: (المفعول فيه) قال ابن الطراوة: "ثم قال: (فلما اجتمعا في تعدي الفعل)، ولم يأت بجواب لـمَّا، وهذه أعراض لا تسعها العقول، وأوقار لا تنهض بها الفيول، فحسبنا الله ونعم الوكيل"[٥]، أما في (الإيضاح) فقد قال أبو علي الفارسي في

---

(١) الإيضاح ٥١.
(٢) الإيضاح ١٥١.
(٣) الإفصاح ٥٦.
(٤) الإيضاح ١٦٠.
(٥) الإفصاح ٦٣.

ذلك: "فلما اجتمعا في هذا المعنى اجتمعا في تعدي الفعل"[١].

٤- في باب: (الحال) قال ابن الطراوة: "ثم جاء بَعدُ باحتجاج ضعيف ليفصل بين العوامل في الأحوال وبينها في الظروف، فوضع مُثُلاً واهية الأصول غير صحيحة التأويل، منها [زيدٌ في الدار قائماً]، ولم يعرض لزمان فعل مَنْ أذهله ضغطُ الحال، وعدل بنظره ضِيقُ المجال"[٢]، وكان قول الفارسي في (الإيضاح): "في الدار زيدُ قائماً"[٣].

٥- في باب: (النداء) قال ابن الطراوة: "... قوله: (بدلالة أن كل موضع يقع فيه اسماً)، وهذه عجمة قبيحة تنبو عنها الأسماع، ولا تقبلها الطباع"[٤]، أما عبارة الفارسي في (الإيضاح) فكانت: "بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب"[٥].

وفي نفس الباب ذكر قال ابن الطراوة: "وقال في النكرة: (بدلالة أن نداءَهُ شائعٌ)، فأخبر عن النداء وهو يريد المنادى، حين ذهب به الفكر وازدحام النظر، حتى قلب الخبر عن وجهه وصيّره لغير من هو له"[٦]، وكانت عبارة أبي علي الفارسي واضحة لا تحتاج إلى تفسير، لا سيما على من كان مثل ابن الطراوة، إذ قال في (الإيضاح): "فأما المفرد النكرة فلم يُبنَ؛ لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة أن نداءه شائع"[٧].

٦- في باب: (الإضافة غير المحضة) قال ابن الطراوة: "ذكر في هذا الباب (أفعَلَ)، وقصره على الإضافة إلى ما هو بعضٌ له، والتنكير في حال إضافته، وأغفل قول سيبويه في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل: (و إنما أثبتوا الألف واللام في قولهم: [أفضلُ الناس]، لأن الأول قد يصيرُ به معرفةً)[٨]، ومَنْ فَهِم هنا قوله أجاز قولهم: [زيدٌ أفضلُ

---

(١) الإيضاح ١٧٧.
(٢) الإفصاح ٧٥.
(٣) الإيضاح ١٩٩.
(٤) الإفصاح ٨٣.
(٥) الإيضاح ٢٢٩.
(٦) الإفصاح ٨٤.
(٧) الإيضاح ٢٩٩.
(٨) كتاب سيبويه ١/١٠٥ (بولاق).

إخوته]"[١]، وقد منع أبو علي النحوي ذلك في الإيضاح[٢]، بينما ابن الطراوة بنى ذلك على الظن والتأويل إذ لا يوجد نص في ذلك.

٧- في باب: (إعراب الفعل) قال ابن الطراوة في أحد فصول هذا الباب: "قوله: لألزمنك إلى أن تقضيني حقّي، والصواب [إلا أنْ تَقْضيني]"[٣]، أما القول في (الإيضاح) (الإيضاح) فقد كان: "إلا أن تُعطيني"[٤].

إلا أن ابن الطراوة لم يكتف بذلك، بل إنه كان يتصدى لكل من يقرأ (الإيضاح) أو يطالعه أو يقرِئه لغيره، سواء كان من أقرانه أو معارضيه[٥]، ومن تلك الأمثلة:

١- في باب: (أقسام الكلم) قال ابن الطراوة: "ويتمّ الكلام من فعل واسمين، ولا يكون من اسمين وفعل، نحو: (زيدٌ عمراً قصد) ولا (عمراً زيدُ قَصَدَ)، وقد ألمّ سيبويه - رحمه الله - بشيءٍ من هذا في قوله: (زيداً منطلقاً ظننتُ)"[٦].

لكن سيبويه قال: "وكلما طال الكلامُ ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخالك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف: زيداً قائماً ضربتُ، لأن الحدَّ أنْ يكون الفعل مبتدأ إذا أُعْمِلَ"[٧].

٢- في باب: (الفعل المبني للمفعول) عارض ابن الطراوة قولاً لأبي علي الفارسي بقولٍ نسبه إلى سيبويه، حيث رأى أبو علي الفارسي إلى أن الفعل "إذا تعدّى إلى مفعولين عُدّي بالهمزة إلى ثلاثة"[٨]، وابن الطراوة يقول: "وسيبويه قد قصر هذا على سبعة أفعال وشرط امتناع الاقتصار، وتلك السبعة: أعْلَمَ، وأرى، وأَخبَرَ، وخَبّر، وأنْبأَ، ونَبّأَ، وحدَّث"[٩].

---

(١) الإفصاح ٩٤.
(٢) الإيضاح ١٧٠.
(٣) الإفصاح ٩٩.
(٤) الإيضاح ٣١٥.
(٥) الإفصاح، ينظر ٦٣-٨٣.
(٦) المصدر السابق ١٨.
(٧) كتاب سيبويه١/١٦ (بولاق).
(٨) الإيضاح ٧١.
(٩) الإفصاح ٣٨-٣٩.

والصحيح أن سيبويه لم يذكر إلا ثلاثة أفعال هي: أرى، ونبَّأ، وأعلَمَ[١].

٣- في باب: (إعراب الفعل) قال ابن الطراوة في أحد الفصول: "زعم[٢] في باب الأفعال المنصوبة أنّ (إذَنْ) لا تعملُ في فعلِ الحالِ، (وذلك أنْ تُحَدَّثَ بحديثٍ فتقول: [إذنْ أَظُنُّكَ كاذباً]، وأنت مُخبِرٌ أنَّك في حال الظَنّ)[٣]، وهذا لا ندفَعُهُ، ولكن نبهم عليه عليه تضييع ما سَطّر في هذا الحرف سيبويه، فإنه أجاز فيه النصب، والصواب ما قاله المؤلف[٤] إن شاء الله"[٥].

ولم يرَ سيبويه جواز ذلك، إذ قال: "وتقول إذا حُدِّثتَ بالحديث: [إذنْ أظنّهُ فاعلاً]، و[إذن إخالُك كاذباً]، وذلك لأنك تُخبرُ أنّك تلك الساعة في حال ظن وخُيلةٍ فخرجت من باب (أنْ) و(كيْ)، لأن الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ"[٦].

وهذا النص كشف التناقض الذي وقع فيه ابن الطراوة في المنهج الذي اتخذه لنفسه، ففضلاً عن أنه لم يُورد عبارة سيبويه الصحيحة، فقد جعل عبارة أبي علي الفارسي شاهداً له ليرد كلام سيبويه، إذ خالف ما أراده من تأليف هذا الكتاب.

---

(١) كتاب سيبويه١/١٩ (بولاق).

(٢) يقصد أبا علي الفارسي.

(٣) الإيضاح ٣١١، ونص العبارة فيه: "أن يتحدث ... وأنت تخبر".

(٤) يقصد أبا علي الفارسي.

(٥) الإفصاح ٩٨.

(٦) كتاب سيبويه ١/٤١٢ (بولاق).

الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي

المبحث الأول

الأسلوب:

تردد أسلوب ابن مضاء بين النصح حيناً، والنقد حيناً آخر، وسبب هذا التنوع في أسلوبه هو الهدف الذي من أجله صُنِّفَ هذا الكتاب، وقد كان الهدف يتمحور حول أمرين كالتالي:

١- هدف ديني والذي أظهره عن طريق النصح.

٢- هدف لغوي وأظهره عن طريق النقد.

وقد قال في ذلك: "فأتاح الله لهم رجلاً ناصحاً، وناقداً بصيراً، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المونقة[١]، فقال لهم: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة»، وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب"[٢].

وقد ارتبط تحقيق الهدف الديني بتحقق الهدف اللغوي عند ابن مضاء، وذلك أن أصل الدراسة في هذا الكتاب دراسة نحوية، وقد تدخل فيها مسائل شرعية لأنها تلامس عقيدة النحاة، وتم الحكم على بعض المسائل النحوية بالحلال أو الحرام، وقد قال ابن مضاء في ذلك: "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[٣].

كان غرض ابن مضاء من معارضته للنحاة قربةً لله تعالى، محتسباً ذلك عند الله، إلا أنه رمى من ذلك أيضاً إلى الاعتراف بالولاية للأمير يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي، وتجديد المبايعة له، وقد قال في ذلك: "وأسأل الله الرضا عن

---

(١) آنقني: أعجبني.

(٢) الرد على النحاة ٦٥.

(٣) المصدر السابق ٦٩.

الإمام[١] المعصوم، المهديّ المعلوم، وعن خليفتيه: سيدينا أميريّ المؤمنين، الوارثين مقامه العظيم. وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، مبْلغ مقاصدهم العليّة إلى غاية التكميل والتتميم"[٢].

وقد توقف ابن مضاء عند قبول النحاة لهذا الكتاب الذي كانت فيه الجرأة قد بلغت منتهاها، إذ عارض أصولاً نحوية تم التسليم بها منذ زمن، وقد تساءل في مقدمة الكتاب حيال ذلك فقال: "ولعل قائلاً يقول: أيها الأندلسي المسرور بالإجراءِ بالخلاء[٣]، المضاهي بقَبَسِهِ[٤] الخَفِيّ ذُكاءَ[٥] وابن ذُكَاءَ[٦]، أتزاحمُ بغير عَوْدٍ[٧]، وتكاثر برَذاذِكَ[٨] الجَوْد[٩]! ... هل أنت إلا كما قال:

كَنَــاطِحِ صَــخْرَةٍ يومــاً لِيَفْلِقَهــا فَلَم يَضِرها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ[١٠]

... فيقال له: إن كنت أعمى لاتنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعشك فادرجي[١١]"[١٢].

اعتدَّ ابن مضاء بنفسه، وكان راضياً عما قدَّمه، فلما رأى أنه أنجز ما رمى إليه قال:

---

(١) يدعو ابن مضاء للإمام مُحَمَّد بن تومرت داعية الموحدين، ويعني بخليفتيه عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين، وابنه يوسف بن عبد المؤمن. ينظر: الرد على النحاة ٦-٩.

(٢) الرد على النحاة ٦٣.

(٣) اقتباس من المثل القائل: "كل مجر في الخلاء يسر"، ينظر: الأمثال للميداني ١٣٥/٢، البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ٢٠٣/١.

(٤) القبس: شعلة من معظم النار.

(٥) ذكاء: الشمس.

(٦) ابن ذكاء: الصبح.

(٧) العود: الجمل المسن، والمقصود هنا المثل القائل: زاحم بعود أو دع، ومعناه: استعن على حربك بأهل السن والمعرفة. ينظر: اللسان مادة (عود)، والأمثال للميداني ٣٢٠/١.

(٨) الرذاذ: المطر الضعيف.

(٩) الجود: المطر الواسع الغزير.

(١٠)الوعل: التيس الجبلي، ديوان الأعشى الكبير لميمون بن قيس ١٤٨، شذور الذهب لمحمد بن هشام الأنصاري ٤٠٤.

(١١)درج: مشى ومضى، وهذا مثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره، الأمثال للميداني ١٨١/٢.

(١٢)الرد على النحاة ٦٦-٦٨.

"ومثل هذا المكتوب وكتب النحويين، كمثل رجال ذوي أموال عندهم الياقوت الرائق، والزبرجد الفائق، والذهب الإبريز، والورق التي بُرَزت في الخلوص كلّ التبريز، وقد خالطها من الزجاج الذي صُفيّ حتى ظُنَّ زبرجداً، والنحاس الذي عولج حتى حُسب عسجداً، ما هو أبهى منظراً، وأعظم في مرأى العين خطراً، وأكثر عدة، وأجد جدة، حتى صاروا بهما[١] ألهج، وظنوا أنهم إليه أحوج، فأتاح الله لهم رجلاً ناصحاً، وناقداً بصيراً، فأظهروه على ما لديهم..."[٢].

(١) أي بالزجاج والنحاس.

(٢) الرد على النحاة ٦٤-٦٥.

المبحث الثاني

المنهج:

قسَّمَ ابن مضاء كتابه إلى خمسة فصول، إلا أنه لم يضع منهجاً محدداً لعرض مسائله، لكنه التزم بذكر المسألة التي يناقشها ثم يُتبعها بالتعليق عليها ونقدها.

وقد سبق هذه الفصول مقدمة أوضح فيها الأسباب التي جعلته يصنِّف هذا الكتاب، وهدفه المنشود من ذلك، فقال فيها: "أما بعد، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول ﷺ: «الدين النصيحة»[١]، وقوله ﷺ: «من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ»[٢]، وقوله ﷺ: «من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[٣]، وقوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه»[٤].

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن، إن كان ممن يحتاط لدينه، ويجعل العلم مُزلفاً له من ربه، أن ينظر، فإن تبين له ما نبينه رجع إليه، وشكر الله عليه، وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال، وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقوله أو كتابه"[٥].

ثم قال: "و إني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"[٦].

---

(١) صحيح البخاري ٢٣/١، صحيح مسلم ٣٧/٢.

(٢) سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي ٦٨/١١.

(٣) المصدر السابق ٦٧/١١.

(٤) صحيح مسلم ٢١/٢-٢٥.

(٥) الرد على النحاة ٦٣-٦٤.

(٦) المصدر السابق ٦٤.

وبعد أن ذكر ابن مضاء أسباب تأليفه للكتاب، وهدفه من هذا التصنيف، ختم مقدمته بذلك، ولكنه بدأ أول فصل في كتابه بمعارضتهم جميعاً إذ قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"(١).

وقد اعتمد في معارضته تلك على قول لابن جني وهو أحد معارضيه، وذلك ليجد لنفسه حجة عليهم، فقال: "وقد قال كبيرٌ من حذاقهم، ومُقدّم في الصناعة من مقدّميهم، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: "اعلم أن إجماع أهل البلدين [يعني البصرة والكوفة] إنما يكون حجّة إذا أعطاك خصمُك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنّة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء عن رسول الله ﷺ: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»(٢)..."(٣).

فهو يعارض جميع النحاة بنفس الطريقة ونص الكلام، أيًّا كان مذهبهم ومنهجهم، فيجعلهم سواسية ويقول: "على مذهبهم"(٤)، أو ينعتهم بـ: "النحويين"(٥)، وحيناً يقول: يقول: "مذاهب النحويين"(٦).

وابن مضاء هنا ينهجُ نَهْجَ من سبقه، ولكنه يغيِّر التسمية لتلك المصطلحات، ويأتي بجديدة، مخالفاً بذلك جميع النحاة على اختلاف مذاهبهم، إذ إنه غيَّر بعض التسميات المتعارف عليها عند النحاة، واضعاً مسميات أخرى بدلاً منها، وهو بذلك يُظهر خلافه لجموع النحاة، ويبحث عمّا يتناسب من منهجه الجديد، ففي باب (التنازع) قال: "فمن هذه الأبواب: «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما

---

(١) الرد على النحاة ٦٩.

(٢) السنن لابن ماجه القزويني (كتاب الفتن) ١٣٠٣/٢.

(٣) الرد على النحاة ٧٤-٧٦.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٧٧، ٩٢، ٩٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٨٤، ٨٥، ٩١، ٩٣، ١٠٩، ١١٢، وتارة بالرفع ٨٣، ٨٥، ٩١، ٩٢، ٩٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١١٢.

يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك»[١]، هذه ترجمة سيبويه – رحمه الله – فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: [علّقت]، ولا أقول: [أعملت]، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين..."[٢].

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) الرد على النحاة ٨٥.

المبحث الثالث

المادة العلمية:

ابن مضاء من دعاة المذهب الظاهري، وقد استمد أصوله النحوية من هذا المذهب.

والمذهب الظاهري لا يعتمد في السماع إلا على نصوص موثوقة، فإذا ثبت النص يؤخذ الحكم من ظاهره، فهم بذلك لا يحكمون بالقياس أو التأويل أو التعليل، بل يأخذون بظاهر النص[١]، وهذا ما يعتمد عليه المذهب الظاهري، وهو مذهب فقهي أراد ابن مضاء تطبيقه على القواعد النحوية، وذلك لأنه لم يكن لها نظير من كلام العرب.

الأدلة النقلية

السماع:

نادى ابن مضاء بإلغاء التمارين النحوية، والتي وصفها المحقق بـ"التمارين غير العملية"[٢]، إذ قال: "ومما ينبغي أن يُسقط من النحو [ابنِ من كذا مثال كذا]"[٣].

وحجته في ذلك: "قلة جداه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه!"[٤]، وأنكر قول: [أعبدَ الله كنت كنت مثله، وأزيداً لست مثله] قياساً على الفعل الْمُستفهم منه بالهمزة مثل: [أزيداً ضربت أخاه]، وقوله تعالى: (أبشراً منا واحداً نتبعه)[٥]، إذ قال: "وهذا لا يجوز عندي، حتى يُسمع من العرب"[٦].

---

(١) مناهج البحث النحوي عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي لسامي النشار ٦٠.

(٢) المصدر السابق ١٣٨.

(٣) الرد على النحاة ١٣٥.

(٤) المصدر السابق ١٣٧.

(٥) سورة القمر: آية ٢٤.

(٦) الرد على النحاة ٩٨.

وهو بذلك يُقِرُ أن الحجة عنده لما سُمع عن العرب من قَبل، وما كان غير ذلك فهو مردود، ولأجل هذا رد غالب العلل النحوية لعدم الحاجة إليها، ولأنها جعلت النحاة يلتزمون ما لا يلزم، ومن ذلك خروجهم عن دلالة ظاهر النص، وهذا أدنى ما فعلوه، فقال في ذلك: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن [زيد] من قولنا: [قام زيد]: لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام"(١).

وهو هنا يعتمد على أصول فقهية عامة في قياسه، فقد قال في ذلك: "ولا فرق بين منْ عرف أن شيئاً ما حرام بالنصّ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لم حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه"(٢).

وهنا يؤخذ على ابن مضاء حملُه علل النحو على العلل الفقهية، إذ إن العلة النحوية غالباً ما تبنى على الظن، ولا يجوز أن نحملها على العلة الفقهية التي جاء بها النص.

وقد بيَّن ابن جني ذلك في كتابه (الخصائص) في باب: «ذكر علل العربية أكلاميّة هي أم فقهية؟» إذ قال: "اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين – أقربُ إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحّس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتّها على النفس؛ وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوده الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحجّ، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علّة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد، ولا يُعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له

(١) الرد على النحاة ١٢٧.

(٢) المصدر السابق ١٢٧.

ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين»[١].

وفي هذا دلالة على اختلاف النص المسموع في النحو عنه في الفقه، وابن مضاء على دراية تامة بأقسام العلل الثواني والثوالث، ولكنه دعا إلى إلغائها بوضوح، قال في ذلك: "العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين، والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني: أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع"[٢].

رفض ابن مضاء مراراً أن يأخذ ما سُمع عن العرب وثابتاً بنصه، وهذا أمر متعارف عليه، لأن الأخذ بكل ما كان مسموعاً لثبوت نصه يعني أن نقبل الغث والسمين من ألفاظ وتراكيب اللغة، ولا يهم إن كان قليلاً أو كثيراً، أو شاذاً ومطَّرداً، فكل ذلك سواسية في كفة ميزان الاحتجاج بما أن له نصًّا ثابتاً من كلام العرب.

إلا أن ابن مضاء لم يلتزم بهذه القاعدة، بل حذا حذو النحاة من قبله، إذ لم يقبل كل ما سُمع عن العرب وإن كان ثابتاً نصه، فحكم على بعض نصوصهم بالشذوذ، ومن ذلك حكمه على قول النحاة باب (الاشتغال)[٣]: "[زيد أكرمته، وعمرو أهنته إعظاماً له] قال: ... وجاز أن تحذف [الجملة الصغرى] الأولى، التي هي [أكرمته]، وتحلّ [الجملة الكبرى] الثانية محلّها فتقول: [زيدٌ عمرو أهنته إعظاماً له] والواو تُدخِل الثاني فيما دَخَل فيه الأول، وكل معطوف عليه، فجائز أن يُحذف، ويحلّ المعطوف محلّه إلا ما شذّ، نحو: (وأيُّ فَتى هيجاءَ أنت وجارِها)[٤]. ولا يُحمل على الشاذ"[٥].

وهنا أضاف [أي] إلى معرفة، إذ إن [جارها] معطوف على [فتى]، وهذا شاذ؛ إذ إنها لا تضاف إلا إلى نكرة.

---

(١) الخصائص ١/٤٨.

(٢) الرد على النحاة ١٢٧-١٢٨.

(٣) المصدر السابق ٩٥.

(٤) تتمة البيت: (إذا ما رجال بالرحال استقلت)، من شواهد الكتاب ٢/٥٥، ١٨٧ ولم يُعرف قائله.

(٥) الرد على النحاة ١٠٩.

وعند ذكره لأحكام (فاء السببية) قال: "وقد نصبت العرب بعدها[١] في الواجب وذلك شاذ لا يقاس عليه"[٢]، ثم أورد أبياتاً شعرية من العصر الجاهلي[٣] وقد عارضها بسبب رأيه الذي مر بنا.

وعند حديثه عن تقدير الضمائر في الصفات، قال: "وكذلك ما استدلوا به من قولهم: (مررت بقومٍ عرب أجمعون، ومررت بقاع عَرْفَجٍ كلُّه)[٤] فمعلوم أن (عرباً) اسم موضوع لمعنى يتميّز به عن العجم، وإذا قلت: (مررت بقوم عرب) فقد تمّ الكلام إذْ قد أتيت بصفة وموصوف وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنىً زائداً، وأما قولهم: (أجمعون) فشاذ"[٥]، وقد نقض الأصل فقال: "ولا فرق [بينه][٦] وبين مَنْ عرف أن شيئاً ما حرام حرام بالنصّ"[٧]، وخالف قوله: "وأما ما يُحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقاة قُبلت وإن كانت مظنونة، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه"[٨].

قسَّم ابن مضاء المسموع عن العرب إلى كثير مقبول، وشاذ مهدور، وفعل ذلك عند اضطراره إلى ردِّ ما سُمع عن العرب ثابتاً بالنصّ.

ونجده يفسِّر حكمه على الشاذ بالخطأ أحياناً، ومرات بعدم صحة القياس عليه لقلته، وفي كلا النوعين يُعدُّ الشاذ مهدوراً عنده.

ولم يترك ابن مضاء الشعر من هذه القسمة، إذا أطلق على بعض التراكيب اللغوية في الشعر حكم الضرورة الشعرية، ففي حكم تاء التأنيث مع الفعل قال: "كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل، إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي ولم تلزم مع التقديم، ولم تُحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر، كقول القائل:

---

(١) يقصد الفاء.

(٢) الرد على النحاة ١١٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٩.

(٤) نبت طيب الريح أغبر، يميل إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس له حب ولا شوك، وهذا المثال في الكتاب ٢/٢٤، ٢٧.

(٥) الرد على النحاة ٨١.

(٦) زادها المحقق مُحَمَّد إبراهيم البنا ليستقيم السياق.

(٧) الرد على النحاة ١٢٧.

(٨) المصدر السابق ٨١.

فـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبْقالهـا[١]"[٢]

وقال أيضاً: "ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء، إلا في (إن) وحدها، إلا في ضرورة الشعر"[٣].

وهذا التقسيم للمسموع عن العرب أَلزمَ ابن مضاء بالأخذ بالقياس الذي لا يؤمن به أصحاب المذهب الظاهري، أو يحاولون عدم الأخذ به ما أمكنهم ذلك، وهنا نجد ابن مضاء يعود مرة أخرى للأخذ بأصل نحوي معتمد لدى النحاة، وهو من الأصول العقلية.

(١) من شواهد الكتاب ٤٦/٢، والخصائص ٤١١/٢، والمحتسب ١١٢/٢، وشرح المفصل لموفق الدين بن يعيش ٩٤/٥، وخزانة الأدب ٢١/١، ٣٣٠/٣، والبيت لعامر بن جوين.

(٢) الرد على النحاة ٨٣.

(٣) المصدر السابق ١٠٦.

الأدلة العقلية

القياس:

عُرف عن ابن مضاء أنه دعا إلى إلغاء القياس، وهذا لا أساس له من الصحة، وهناك أمثلة كثيرة على استخدام ابن مضاء للقياس، وربما أن سبب انتشار هذه الشائعة ما ذكره الدكتور شوقي ضيف عند تحقيقه لكتاب (الرد على النحاة)، إذ عنون كلام ابن مضاء عن القياس بهذا النص: [الدعوة إلى إلغاء القياس][(١)]، وكرر هذا الادعاء في كتابه (تجديد النحو)[(٢)]، وهذا يدل على قناعة شوقي ضيف بأنَّ ابن مضاء سيحافظ على أصول المذهب الظاهري الذي يتبعه، إذ إنَّ القياس أصل نحوي عقلي يرتكز على التعليل كَرُكْن أساسي من أركانه.

والواقع أن ابن مضاء لم ينادِ بترك القياس أو إلغائه كليًّا، بل دعا إلى تهذيبه وإصلاحه، وقد قال في ذلك: "...إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلّة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع. [وأمَّة] العرب حكيمة، فكيف تشبّه شيئاً بشيءٍ وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل ولم يُقبل قوله! فِلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهِّل به بعضهم بعضاً؟! وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع"[(٣)].

وبعد أن ذكر رأيه في القياس وموقفه منه، بدأ ابن مضاء يبيِّن بعض أنواع القياس الفاسدة التي أقرّ بها النحاة، وسبب الفساد برأي ابن مضاء هو التعليل الذي علَّلوا به

---

(١) ينظر: الرد على النحاة ١٣٤، مبرراً ذلك بقوله في ص ٥٢ من منهج التحقيق: "لمّا كان الكتاب ليس فيه عناوين لموضوعاته ومسائلة التي يناقشها، رأيت أن أضيف إليه عناوين تكشفه، وسيراها القارئ دائماً بين هذين المعقوفين: [ ]".

(٢) ينظر: تجديد النحو لشوقي ضيف ٣.

(٣) الرد على النحاة ١٣١.

قياسهم[١]، والأصل عنده في مبدأ القياس هو أنَّ: "..من عرف أن شيئاً ما حرام بالنصّ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره"[٢]، وبهذا وجد ابن مضاء دافعاً له لإلغاء مُعظم العلل في النحو هادفاً من ذلك إلى تهذيب أحكام القياس وتعديلها، وجعل بدايته من قاعدة المنصوص عليه والالتزام بذلك.

وابن مضاء على الرغم من دعوته إلى تهذيب أصل القياس في النحو وتعديله وإلحاحه في ذلك، إلا أنه وضع أقيسة لا تُمثل هذه الدعوى التي ألزم بها النحاة، ومثال ذلك دعوته إلى ترك التعليل لحركات الإعراب قياساً على ترك التعليل لحركات البناء، إذ قال: "وكما أنّا لا نسأل عن عين (عِظْلِم)[٣]، وجيم (جَعفر)، وباء (بُرْثُن)، لِمَ فُتحت هذه، وضُمّت هذه، وكُسرت هذه؟ فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع (زيدُ).

فإن قيل: (زيد) متغيّر الآخر.

قيل: كذلك (عظْلم)، يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه على (فَعالِل) بالفتح.

فإن قيل: للاسم أحوالٌ يُرفع فيها، وأحوالٌ يُنصب فيها، وأحوال يُخفض فيها.

قيل: إذا كانت تلك الأحوال معلومةً بالعلل الأُوَل، الرفع بكونه فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً أو مفعولاً لم يُسمّ فاعله؛ والنصب بكونه مفعولاً، والخفض بكونه مضافاً إليه، صار الآخر كالحرف الأول الذي يُضمّ في حال، ويُفتح في حال، ويكسر في حال، ويُكسر في حال الإفراد، ويُفتح في حال الجمع، ويُضم في حال التصغير"[٤].

إلا أنَّ مثل هذه المقايسة لا يمكن قبولها للاختلاف في الوظيفة الإعرابيَّة بين الحركة والبناء وليس هناك علة تجمع بينهما في الوظيفة، فإن قيل: إن هناك حالات خاصة تتغير فيها حركات البناء والإعراب، وأن هذه علة تستوجب القياس عليها، فالرد على ذلك: بأنها ليست علة تستدعي أن يقاس عليها، ودليل ذلك أن ابن مضاء خالف بهذه المقايسة الأصول التي وضعها سابقاً، وذلك بأمرين:

١- فـ(زيد) مرفوع بالعلّة الأولى، وابن مضاء يُقِّر العلّة الأولى، وأيضاً ينادي بها، ولم

---

(١) ينظر: الرد على النحاة مثل: ١٣٢-١٣٣.

(٢) المصدر السابق ١٢٧.

(٣) العظلم: الليل المظلم، وعصارة شجر، أو نبت يصبغ به.

(٤) الرد على النحاة ١٣٣-١٣٤.

يرَ أن تلغى كما فعل في العلل الثواني والثوالث، وهو هنا يدعُ للغضّ منها، إذ قال: "إن العلل الأوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر"(١).

٢- أنَّه لتعليل حركات الإعراب فائدة في توضيح الوظيفة النحوية لأي لفظ في ثنايا التراكيب اللغوية، وليست الفائدة محصورة في توضيح الدلالات النحوية فقط، ووجد ابن مضاء نفسه محتاجاً إلى ذكر هذه التفريعات عندما فرَّق بين المعاني المحتملة أحياناً حال تغيير إعراب لفظ داخل تركيب لغوي، ومثال ذلك: عندما فرَّق بين المعاني التي ترتبت على إعراب كلمة [يؤذيه] من قولهم: (لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه)، فقال: "إنْ نُصب كان المعنى: لا يشتم ولا يؤذ، فنهاه عن أنواع الأذى، وإن رُفع كان المعنى: إن شتمه آذاه، وإن جزم (يؤذيه) وعطف على قوله (يشتم) كان المعنى: فإنه يؤذيه، أي: من شأنه أن يفعل ذلك"(٢).

والحقيقة أن استمرار ابن مضاء وإصراره على الأخذ بالنص في أصول السماع والقياس والعلة - وإن كانت مختلفة من جهة التطبيق - تُعدُّ تفريعاً لعنوان رئيس، وتبعاً له بقليل أو كثير، ألا وهو [العامل] ودعوته إلى إلغائه من النحو.

كانت نظرية (العامل) من أبرز مسائل (الرد على النحاة) وأهمها، ولأجلها خالف ابن مضاء النحاة، ومنها تفرعت مسائل خلافه النحوية لهم وكلها متعلقة بهذه النظرية.

ومثال ذلك: (باب الاشتغال) قال ابن مضاء في تعليقه على هذا الباب: "ومن الأبواب التي يُظنّ أنه يعسر على مَنْ أراد تفهيمها أو تفهمها، لأنها موضع عامل ومعمول"(٣).

وقد قسَّم ابن مضاء النحاة إلى قسمين في قولهم بعمل العوامل، ومثال القسم الأول ما دلَّ عليه قول سيبويه: "وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل"(٤)، وقد علَّق ابن

---

(١) الرد على النحاة ١٢٨.

(٢) المصدر السابق ١١٩-١٢٠.

(٣) المصدر السابق ٩٥.

(٤) الكتاب ١٣/١ (هارون).

مضاء على عبارة سيبويه بقوله: "فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد"[١].

أما القسم الثاني فقد استدل عليه بعبارة لابن جني فقال: "وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنّي وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: «وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره»[٢]، فأكّد [المتكلّم] بـ[نفسه] ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: «لا لشيءٍ غيره». وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وأما القول بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء"[٣].

إلا أن ابن مضاء أصرَّ على استخدام مبدأ العمل على الظاهر، فلم يظن أحد من علماء النحو بأن (إن) و(لم) و(مَنْ) وأمثالها ستُحدِثُ شيئا في نفسها، وقصدوا من ذلك أنها تُحدِث تغييراً في التراكيب اللغوية، إذ إنها تضيف علامات إعرابية على ما يأتي بعدها من كلمات، والقوانين اللغوية هي التي تُلزم المتكلم بذلك، وليس للهوى مجال فيها، أما العوامل فهي أسباب وليس لها تأثير بنفسها، وليست علة بذاتها[٤]، وابن مضاء يُقِّر بالعلاقة بين كل لفظة وأخرى داخل التركيب اللغوي، فقال في باب (الاشتغال): "وإذا قلت: (زيداً فاضرِبْه) فلا يجوز في (زيد) إلا النصب[٥]، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، كما يجوز في (زيد اضرِبْه)، فإن جُعل خبر مبتدأ محذوفٍ جاز، كأنه قال: (هذا زيدٌ فاضرِبْه)، ولا يجوز (زيد فاضرِبْه) على أن يكون (زيد) مبتدأً، و(اضربْه) خبره، كما لا يجوز (زيد فمنطلق)"[٦].

---

(١) الرد على النحاة ٦٩.

(٢) ينظر: الخصائص ١٠٩-١١٠.

(٣) الرد على النحاة ٦٩-٧٠.

(٤) ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٧٢.

(٥) الكتاب ١٣٨/١.

(٦) الرد على النحاة ٩٦.

والمنعم النظر في كتاب سيبويه يلحظ أن مصطلح [العامل] يُقصد به إيضاح العلاقة بين أجزاء التراكيب اللغوية، أي أن العامل مبدأ يستدل به على سياق الجمل في العربية، ومعنى هذا أنه إذا تعلق أحد أجزاء التركيب اللغوي بجزء آخر من جهة المعنى، فإنه يستوجب تلازمهما لفظاً، وإقرار مبدأ العامل يعني تفسير الترابط والتلازم بين أجزاء التركيب وتعلقها ببعضها، ثم النتيجة التي تظهر من هذا التعلق(١)، ومن هنا يظهر موافقة ابن جني لسيبوية في تفسير معنى العامل ومخالفة ابن مضاء لذلك، إذ قال في خصائصه: "وإنما قال النحويّون: عامل لفظيّ، وعامل معنوي؛ لِيرُوك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر [كما يظهر للناس]، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث [عند النحاة]، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لَمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهو واضح"(٢).

فمن أين أتى أنَّ ابن جني يخالف سيبويه! وابن جني في قوله السابق وافق سيبويه، وفسَّر قوله، وسيبويه لم يقُلْ بنسبة العمل إلى الألفاظ، وإلا لما احتاج إلى إضافة عوامل معنوية، كعامل [الابتداء] الذي أنكره ابن مضاء وغيره من العوامل، وسيبويه يقول عن هذا العامل: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً، لأنك تبتدئه لتنبّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرة رأيته، وعبد الله هل لقيته، وعمرٌ هلاّ لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء"(٣).

ويُقصد بعامل [الابتداء]: أن تَرِد كلمة لا تستدعي كلمة أخرى قبلها أو بعدها، وهنا يكون حكمها الرفع، فيُقال: إن العامل هو الابتداء، ثم ثنّى سيبويه بعد نصه السابق على عدم الطلب في: "أنك لو قلت: أرأيت زيداً هل لقيته؟ كان (أرأيت) هو

(١) ينظر: أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو ٧٢.

(٢) الخصائص ١/١٠٩-١١٠.

(٣) الكتاب ١/١٢٧ (هارون).

العامل"[١]، أراد أن الفعل الذي أتى بعد [هل] لا يطلب متقدماً له، لأنه لو كان يطلب متقدماً عليه لما تأثّر بالعامل [رأيت].

قال الدكتور مُحَمَّد إبراهيم البنّا: "وهذا من أبدع ما قاله سيبويه على أن هذه الكلمة غير مطلوبة لِما بعدها، بل هي الطالبة له؛ وإذا كان الاسم المبتدأ به بهذه المثابة فما بعده مبنيٌّ عليه؛ وقد اصطلحوا على أن يقولوا: إن العامل فيه الابتداء، وهو عبارة عن أنه غير مطلوب أو غير متعلّق بشيء قبله أو بعده، وما كان سيبويه أو مَنْ خلفه من النحاة يعتقد أن شيئاً اسمه الابتداء يعمل! ولكنهم هكذا اصطلحوا، ولا مشّاحة في الاصطلاح، وكأن طالباً سأل في أول الأمر عن الذي عَمِل النصب في الاسم في نحو قوله تعالى: ﴿**إن الله بريءٌ من المشركين ورسولَه**﴾[٢]، فقيل له: (إن)، وسأل آخر عن الذي رفع الاسم في قوله تعالى: ﴿**الله ولي الذين آمنوا**﴾[٣]، فقيل: (الابتداء)، ثم مضى النحاة على هذا مستسيغين لفظ العمل والعامل والمعمول، في بيان الارتباط والتعلّق بين أجزاء التركيب[٤]؛ ولقد عَرفَ المتقدمون من النحاة أن في هذا المصطلح تسامحاً، كما كانوا يعرفون أن في كثير من مصطلحاتهم نحو ذلك"[٥].

ومن خلال النص الذي تقدم لابن مضاء، نجده أقام الحجة على نفسه إذ قال: "وإذا قلت: (زيداً فاضربه)، فلا يجوز في (زيد) إلا النصب[٦]، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء"[٧]، فماذا قصد بمصطلح (الابتداء) وهل يرفع (زيد)؟ وما الفرق بين هذا وقول النحاة: (مرفوع بالابتداء)؟ وإن كان لا يجوز في (زيد) إلا النصب، ما الذي عمل النصب فيه؟

وابن مضاء لم يكن مقِرًّا بعمل الألفاظ: "وأما القول بأن الألفاظ يُحدِث بعضها

---

(١) الكتاب ١٢٧/١ (هارون).

(٢) سورة التوبة ،الآية ٣.

(٣) سورة البقرة ،الآية ٢٥٧.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ٥١/١.

(٥) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٧٣.

(٦) الكتاب ١٣٨/١.

(٧) الرد على النحاة ٩٦.

بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً"[١]، مما دعاه إلى إلغاء عمل الألفاظ، حتى لا يُلزم نفسه بتقدير ألفاظ حُذفت أو أُضمرت في بعض التراكيب اللغوية قد لا يكون هناك حاجة إلى ظهورها، إذ لو ظهرت لم تعطِ معنى له فائدة، بل قد تَحرِفُ معنى الكلام عن مساره، لذلك كان جلُّ اهتمام ابن مضاء منصبًّا على المعاني، إذ قال: "وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها"[٢].

ويرى كذلك "أنَّ العرب إنما راعت المعاني، وجعلت اختلاف الألفاظ – في الغالب – دليلاً على اختلاف المعاني، واتفاقُها [دليلاً على اتفاقها][٣]"[٤].

ولذلك نجده يصدر الحكم على تمام الكلام وصحته إذا تم معناه، ونستدل على مُعظم هذه المعاني من الحركات الإعرابية، كما هو معروف ومُسلَّم به، وقد قال ابن مضاء ذلك بنفسه: "...وما عُطف على الخبر فهو خبر، ولا يصحّ أن تكون الجملة المعطوفة خبراً، لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ. وقول المخالف أظهر، إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني، ولا تقول في الشيء إذا تقدمه أمران: إنه معطوف على أحدهما دون الآخر، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعاني"[٥].

وفي قول جرير[٦]:

أَبَخْتَ حِمَى تهامةَ بعد نَجْدٍ وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُستباح

قال ابن مضاء: "فـ(حميت) في موضع الصفة، ولا يجوز نصب (شيء) لفساد المعنى..."[٧].

وهو بذلك يكون قريباً جداً من إجماع النحاة على أن العامل هو المؤثر في

---

(١) الرد على النحاة ٧٠.

(٢) المصدر السابق ٧٤.

(٣) زيادة المحقق د/مُحَمَّد البنا ليستقيم السياق.

(٤) الرد على النحاة ١٠٢.

(٥) المصدر السابق ١٠٨.

(٦) ديوان جرير ٩٩.

(٧) الرد على النحاة ١١٤.

الإعراب[١]، فالمعاني عندهم تتضح بالحركات الإعرابية، وكذلك العوامل نستدل عليها من هذه الحركات، وابن مضاء يرى أنها تدل على المعاني فقط، وقد رد ما قصده النحاة بـ[العمل] إلى المعنى، مع أنه لا يقول بعمله في الظاهر، والمتكلم في نظره هو من يُحدِث ذلك التغيير، فقال: "فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع. ولا يُضمر رافع كما لا يُضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلّم وينصبه اتباعاً لكلام العرب"[٢]، وقال أيضاً: "فالصواب أن يُقال: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام"[٣]، وهنا عاد ابن مضاء للبداية، فهو لا يجيز للمتكلم أن يعمل بأي حال، وكان هذا رده على قول ابن جني بأن المتكلم يرفع وينصب ويجزم، أن هذا رأي المعتزلة، كما حكم بذلك أهل الحق وهم أصحاب المذهب الظاهري عنده، وأن العمل لله وحده دون سواه، فقال: "وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[٤]، فما الفرق هنا بين إرادة المتكلم الإعرابية التي ذكرها ابن جني، وإرادة المتكلم التي قصدها ابن مضاء في قوله: "وإنما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[٥]؟!

وذلك إذا كان لفظ العمل مجازاً، أما إن تمت نسبة كل عمل أو قول يصدر منَّا إلى الله سبحانه – تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً – نسبة حقيقة كما فعل ابن مضاء، فكيف يردُّ أو يقال عنه ضرورة أو شاذ، وهو من عمل الله جل شأنه؟!

ولمن الإلزام والحكم بـ[يجوز] و[لا يجوز][٦]؟! تعالى الله عن هذه الأوصاف علواً كبيرا.

من هذا وغيره نقول: إن ابن مضاء بدعوته إلى إلغاء العامل لا يقصد أن ينفي

---

(١) بحث الإعراب في النحو العربي لمهدي المخزومي ٤٨.

(٢) الرد على النحاة ٩٨.

(٣) المصدر السابق ١٢٧.

(٤) الرد على النحاة ٦٩-٧٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: الرد على النحاة – مثلاً – ٩٥، ٩٦.

العمل تماماً، أو أنه يلغي تأثير الألفاظ على المعنى، وإن قال غير ذلك، ولكنه يرمي إلى أن الألفاظ لا تعمل، وذلك غير جائز شرعا، لأنه يدعو إلى الظَّن: "بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضاً، فباطلٌ عقلاً وشرعاً"(١)، إذ "لا فاعل الا الله عند أهل الحق"(٢).

وفي نهاية المطاف نخرج بأن ابن مضاء يوافق النحاة في أن العلامات الإعرابية تدلنا على معنى واحد لكل لفظة، وسبب اختلاف الحركات الإعرابية هو اختلاف مدلولات معانيها، فالقضية هنا باتت شكلية بحتة وغفلت عن المضمون، وأيضاً ألغى دلالتها على العوامل؛ لامتناع ذلك شرعاً عنده.

وابن مضاء بذلك قد أفاد هذه القضية، وأحيا روح البحث فيه، وإن كان عليه ما عليه من المؤاخذات.

(١) الرد على النحاة ٧٠.

(٢) المصدر السابق٧٠.

الفصل الرابع

النقد والتقويم

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تغليب العقل على النقل.

المبحث الثاني: التأثر بالمنطق والفلسفة الجدلية.

المبحث الثالث: منشأ الأخطاء المنهجية في مسائل الاعتراض النحوي.

المبحث الرابع: تجاوز الواقع اللغوي وأثره في رسم الاتجاه الفكري للمعترض.

المبحث الخامس: أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في مصنفات الرد والاعتراض.

المبحث الأول

تغليب العقل على النقل

اتخذ النحو العربي طابع التمذهب، فانقسم إلى عدة مذاهب كان لكل منها ما يميزها من أصول، قد تلتقي بعض المذاهب في شيءٍ من أصولها، والظاهر العام أن تختلف في تلك الأصول.

فلكل مذهب أصول تجعله منفصلاً عن غيره من المذاهب الأخرى، والمذهب هو الطريقة أو المنهج الذي يتخذه علماء ذلك المذهب، أما الأصول فهي الوسائل أو الأدوات التي يفسر بها النحاة الظواهر النحوية، ويتعاملون بها مع أدلة النحو.

وبهذه الأصول نفهم طريقة كل عالم في حكمه وتفسيره لجميع الأدلة التي يتناولها، والغرض من استعمال هذه الأدلة أحد أمرين:

١- إثبات صحة رأي ما.

٢- دحض فساد رأي ما.

وقد يكون الغرض من الدليل الأمران معاً[(١)]، والدليل هو: "عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في مستقر العادة اضطراراً"[(٢)].

أما الاستدلال فهو: "طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم"[(٣)]، وقيل: "الاستدلال بمعنى الدليل، كالاستقرار بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد، قال تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً**﴾[(٤)]، أي أوقد"[(٥)].

الأدلة النحوية متعددة ومتغايرة ومتنوعة كثيراً، ومع ذلك يمكن جمعها تحت قسمين

---

(١) ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع للأستاذ إبراهيم السامرائي ١٤٥.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري ٤٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٧.

(٥) جدل الإعراب ٤٥.

كبيرين هما:

أ- أدلة نقلية.

ب- أدلة عقلية.

أ–الأدلة النقلية:

النقل هو: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"(١)، ويعني أيضاً: "ما ثبت في كلام مَنْ يوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلّم)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"(٢).

ويسمّى المنقول منها: (شاهداً) أو(حجةً) أو (دليلاً)، والنقل: (سماعاً).

فالسماع هو مدار القضايا النحوية، وموضوعات النحو النقدية، وهو محورها الرئيس، فمرجع القواعد النحوية، والقياس عليها، هو السماع والاستقراء، فإن فسُد السماع تَبِعهُ القياس في ذلك وبطل حكمه.

وسبب اختلاف العلماء في فهم الأدلة، ونقدهم بعضهم البعض في أوجه الاستدلال، فيعود إلى أمرين رئيسين وهما: السند، والمتن.

فالسند: إذا لم يكن الراوي في شاهده ثقة، فحريٌّ به الطعن، مثل أن يكون الراوي كذّاباً معروفاً عنه التزيد والوضع.

وهناك عبر التاريخ من عرفوا بذلك الكذب والوضع في كل أنواع العلوم، ومن أمثلة هؤلاء في علم العربية، راوي أهل الكوفة وعالمهم حمّاد الراوية، وممن طعن في صدق روايته المفضَّل الضبّي، فقد قال فيه: "قد سُلِّط على الشعر من حمّاد الرواية ما أفسده فلا يصلح أبداً، فقيل له: كيف ذلك؟ أيُخطئ في روايته أو يلحن؟ قال: ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردّون من أخطأ إلى الصواب، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يُشبه به مذهب رجلٍ ويُدخِله في شعره، ويُحمل عنه في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء، ولا يميّز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك؟"(٣).

أما المتن: فهو نص الشاهد، ويكون نقده من عدة جهات:

---

(١) جدل الإعراب.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ٣٦.

(٣) معجم الأدباء لياقوت ١٩/١٦٤-١٦٥.

١- بأن يكون الشاهد موضوع ومصنوع على العرب، ومثال ذلك استدلال سيبويه بقول بعض العرب: [قال فلانة]، ويحذفون تاء التأنيث، ثم بيّن أن ذلك قليل في الحيوان(١).

ولكن المبرد أنكر على سيبويه هذا السماع، وقال في ذلك: "وهذا خطأ، لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر، ولكنه يجوز في الموات [أي الحيوان والجماد]"(٢)، وقد رأى ابن ولاد أن المبرد هنا يُكَذِّب سيبويه أكثر من أنه يُخَطِّئه، لأن المبرد أنكر رواية سيبويه، إذ لم يقس سيبويه حتى يُخطئه، بل نقله على أنه من المسموع، ولذا اعترض ابن ولاد على المبرد(٣).

٢- أن يكون متن الشاهد خاطئ في نصه وإن صح نقله مسموعاً عن العرب، ومثال ذلك استدلال سيبويه بقول العرب: [لولاي، لولاك](٤) على اتصال الضمائر بـ[لولا] بقول يزيد بن الحكم الثقفي:

وكَمْ موطنٍ لولاي طِحتَ كما هَوَى بأجرامِهِ من قُلّةِ النِيق مُنهوِي(٥)

قال المبرد أن هذا الشاهد لا يمكن الاحتجاج به لأن فيه خطأ، وأضاف أن هذه القصيدة ضعيفة وتحوي كثيراً من الأخطاء، لذا أنكر المبرد هذا الشاهد على سيبويه ولم يقبله، إذ يرى أن الضمائر بعد [لولا] يجب أن تنفصل عنها(٦)، وحجة المبرد في ذلك قول الله تعالى: ﴿**لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾(٧).

٣- ألا يمثل الشاهد حجة في الموضوع الذي ذكر فيه، ومثال ذلك ما قاله سيبويه في باب (ما) بأن الخبر جاء في التقديم منصوباً في ضرورة الشعر(٨)، مستشهداً بقول

---

(١) ينظر: الكتاب (هارون)١/٢٣٥.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٢٣.

(٣) المصدر السابق ١٢٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/٣٨٨.

(٥) من شواهد المبرد في (الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف) ٢/٢٥٠.

(٦) ينظر: الكامل في اللغة والأدب ١٠٩٨.

(٧) سورة سبأ، الآية ٣١.

(٨) ينظر: الكتاب (هارون) ١/٦٠.

الفرزدق:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمتهم إذْ همُ قريش وإذ ما مِثلَهم بَشَرُ[١]

كان رأي المبرد بأن هذا ليس موضع ضرورة، معترضاً على سيبويه بأن الفرزدق ممن يرفع في التأخير وهذه لغة، فإن كان النصب فهو محمول على قولهم: فيها قائماً رجلٌ، بتقدير خبر مضمر[٢].

ولكن ابن ولاد لم يقبل اعتراض المبرد على سيبويه هنا، ذلك أن حمل الشاهد على الضرورة رواية عن العرب، وليس رأياً خاصاً بسيبويه، إذاً فعلى المبرد أن يرد على العرب أجمع، قال ابن ولاد في ذلك: "ويلزمه في ذلك أن يقول للعرب: لِمَ أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو أن يكذِّب سيبويه في روايته. أما البيت فروايته صحيحة على ما نقله سيبويه، لأن الرواة تغيّر الأشعار بحسب لغاتهم وكلها حجّة"[٣].

وحريٌّ بابن ولاد أن يرجع لنص كلام سيبويه في ذلك، فلو فعل لكفاه عناء الرد المبرد، قال سيبويه: "وزعموا أن بعضهم قال ... البيت، وهذا لا يكاد يُعرف"[٤].

٤- أن يؤتى بالشاهد في غير موضعه، ومثال ذلك استدلال الزجاجي في باب (الفاء) بشاهد يخص باب (الواو) في كتابه (الجمل)، إذ أورد قول الله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ**﴾[٥]، بالرفع على العطف، وبالنصب على الجواب بالواو[٦].

ولكن ابن السيد رد عليه استشهاده بهذه الآية في باب (الفاء) فقال: "وإنما ينبغي أن تكون في باب مسائل الواو دون سبب أحوجه إلى ذلك"[٧].

٥- قد ينقل الراوي شاهداً برواية خاطئة، ومثال ذلك ما أنشده الزجاجي في كتابه

---

(١) ينظر: شرح ديوان الفرزدق ١٠٩.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ٥٤.

(٣) المصدر السابق ٥٤-٥٥.

(٤) الكتاب (هارون) ١/٦٠.

(٥) سورة الأنعام من الآية ٢٧.

(٦) ينظر: الجمل ٢٠٢.

(٧) إصلاح الخلل ٢٢٤.

(الجمل)[١]:

أتــوا ناري فقلْــتُ مَنُــونَ أنــتمْ فقالوا: الجنَّ، قلتُ: عمّوا ظَلاما

ثم قال معلقاً عليه: "وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر، يرويه: عمّوا صباحاً، وهو غلط"[٢].

ولكن ابن السيد رد على ذلك فقال: "ليس بغلط كما ذكر ولكنهما شعران، أحدهما: على قافية الميم، وهو الذي أنشده عن ابن دريد، والثاني على قافية الحاء – وسنذكره إذا وصلنا إلى شرح الأبيات إن شاء الله –"[٣].

٦– قد يخطئ العالم في نسبة الشاهد إلى غير قائله، وحدث ذلك عند الزجاجي في كتابه (الجمل)[٤]، إذ أنشد بيتاً نسبه إلى الأخطل وهو:

مِنهُنَّ أيامُ صدقٍ قد عَرَفْتَ بها أيام واسِــطَ والأيام مــن هَجَــرا

لكن ابن السيد خطَّأه من وجهين في نسبة هذا الشاهد للأخطل[٥]، وهما[٦]:

الأول: أنه رواه (عرفتُ) بضم التاء، وإنما هو (عرفتَ) بفتحها.

الثاني: أن هذا البيت للفرزدق في شعر رثى به عمر بن عبيد الله بن معمر.

وليست كما رواها الزجّاجي بالضم[٧].

٧– تغير نص الشاهد بتصحيف أو تحريف أو غير ذلك، إما متعمداً أو غير متعمد.

والتصحيف يرد عادة بسبب طبيعة الخط العربي، فالحروف متقاربة في صورتها، ويقصد **بالتصحيف**: إبدال حرف بحرف مقارب له في الصوت ومشابه له في الرسم، وقد ابتلي معظم علماء العربية بهذا النوع، لذا فإن غالب ما يأتي من هذا الباب يعدُّ غير

---

(١) ينظر: الجمل ٣٢٠، والبيت من شواهد سيبويه (هارون) ٤٠٢/١ بدون عزو.

(٢) الجمل ٣٢٠.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ٣١٩.

(٤) ينظر: الجمل ٢٣١.

(٥) ينظر: إصلاح الخلل ٢٥٣.

(٦) ينظر: ديوان الفرزدق ٢٣٥/١، وفيه: منهن أيامُ صدقٍ قد بُليتَ بها أيام فارسَ والأيام من هَجَرا.

(٧) ينظر: الجمل ٢٣١.

متعمد.

وقد وقع الزجاجي في شيء من ذلك، ففي (الجمل) أورد بيتاً مصحفاً، وهو قول الشاعر[١]:

ألا يا عبـــدَ اللهِ قلـــبي متـــيّمٌ بأحسنِ من صَلى وأقبحِهِم بَعْلا

قال ابن السيد في تعليقه على هذا الشاهد: "وقع في بعض النسخ: (فعلاً)، ولا أعلم أهو تصحيف من أبي القاسم الزجاجي أم من الناقلين للكتاب، وإنما هو (بعلا) وهو الزوج.."[٢].

أما **التحريف** فيقصد به: إبدال كلمة بأخرى لوجود مناسبة بينهما، وقد يكون لغير مناسبة، وغالباً يكون التحريف مقصوداً، يهدف منه الْمُحَرِّف إلى التوفيق بين الرواية الْمُحرَّفة والوجه الذي يرجحه، فإن لم يحرِّف فلا حجة في شاهده.

وقد رُمِيَ سيبويه بالتحريف كثيراً لتكون الرواية على الوجه الذي ذهب إليه، مثال ذلك ما قاله أبو أحمد العسكري[٣]: "ومما غَلِط فيه النحويين من الشعر، ورووه موافقاً لما أرادوه، روي عن سيبويه عندما احتج به في سبق الاسم المنصوب على المخفوض[٤]، قول قول الشاعر[٥]:

معـاوِيَ إننّـا بشـرُ فأسْـجِحْ فلَسْـنا بالجبـالِ ولا الحديـدا

وغلط على الشاعر، لأنّ هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة. وأوّلها:

معـاوِيَ إننّـا بشـرُ فأسـجِح فلَسْـنا بالجبـالِ ولا الحديـدِ

... أبيات شعر".

---

(١) ينظر: الكامل في اللغة والأدب ٢٨٢/١-٢٨٣ بدون عزو، وفيه: ألا يا عبادَ اللهِ.

(٢) إصلاح الخلل ٢٠٨.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ٢٠٧/٢.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه (هارون) ٦٧/١.

(٥) هذا البيت ليس في ديوان الفرزدق ولا في شرح الديوان، قال الأعلم الشنتمري: "وسيبويه غير متهم فيما نقله روايةً عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيده منصوبه غير هذه المعروفه، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول العرب"، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازاة العرب للأعلم الشنتمري ٩٣.

٨- قد يأتي الشاهد غير مطابق لمقاييس المكان النظرية التي اتفق عليها النحاة لقبول رواية أي نص، وكثيراً ما يكون ذلك بين المذهبين.

فإن اتفقوا على مقاييس الزمان التي يُقبل بها النص من الحضر أو المدر، فإنهم يختلفون في مقاييس المكان التي يقبلون بها عن أي قبيلة.

فالبصريون كان معظم نقلهم - برواية السيوطي عن الفارابي - عن: "قيس وتميم وأسد، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"(١).

وأضاف الكوفيون عليهم أنهم قبلوا رواية سكان الأرياف المجاورة للمدن والحاضرة، كأعراب الحطمية وأشياخ قطر بل(٢).

والحقيقة أن الخلاف بين المذهبين في قبول الرواية لا يعتبر عيباً في نص الشاهد، إذا كان لكل منهما طريقته في استقراء النصوص.

ولكلا المذهبين منهجه الخاص في المقاييس النظرية المكانية، واختلفوا أيضاً في السماع والنقل، لذا فإنه يصعب معارضة الخصوم حال استدلالهم بالنقل.

ولكن أبو البركات الأنباري أشار إلى عدة جوانب يمكن أن تكون مدخلاً للطعن في نقل الخصوم للمتن، وقد حصرها الأنباري في خمسة وجوه كالآتي:

١- **اختلاف الرواية**(٣): بأن تخالف الرواية التي يحتج بها الخصم ما سُمع عن العرب، مثل: "أن يقول الكوفي (الدليل على جواز مدّ المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر:

سَيغْنِي الذي أغناك عنّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِنَاءُ(٤)

فمدّ (غنى) وهو مقصور، فدّل على جوازه)، فيقول لهَ البصري: (بأن الرواية [غَنَاء]

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ١/٢١١-٢١٢.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٣/١٨٢ وما يليها.

(٣) ينظر: جدل الإعراب ٤٧.

(٤) ينظر: لسان العرب: مادة (غنى)، لم يعرف قائل البيت، ويستشهد به في عدد من كتب النحو، والصحيح ألا يستشهد بمجهول القائل.

بفتح العين ممدود[١]"[٢].

٢- **أن يستدل بما لا يقول به - الخصم** -[٣]: أي الاستشهاد بالقول المخالف لقول الخصم، مثل: "أن يقول البصري: الدليل على أن واو [رُبَّ] لا تعمل إنما العمل لـ[رُبَّ] المقدرة أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله:

رَسْـــمِ دارٍ وقفـــتُ في طَلَلِـــهْ كِدتُ أقْضِي الحيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[٤]

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟"[٥].

٣- **أن يشاركه في الدليل**[٦]: أي الاحتجاج بقول الخصم فيما يقول به، مثل: "مثل أن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه تُسمّيَ مصدراً، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل؛ فلو لم يصدر عنه الفعل لما سُمّيَ مصدراً، فيقول له الكوفي: هذا حجّة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه إنما سُمّيَ مصدراً لأنه صدر عن الفعل كما يُقال: (مركب فاره ومشْرب عذب)، أي مركوب فاره ومشروب عذب"[٧].

٤- **التأويل**[٨]: أن يتأوّل المعترض دليل الخصم وفقاً لأدلته وأصوله حتى يستقيم له ذلك، مثل: "أن يقول الكوفي: الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، قول الشاعر:

وممّـــنْ وَلَـــدوا عـــامِرُ ذو الطّـــول وَذو الْعـــرْضِ[٩]

فترك صرف [عامر] وهو منصرف؛ فدلَّ على جوازه، فيقول له البصري: إنما لم يصرفه لأنه ذهب إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم...، فيقول له الكوفي:

---

(١) أي: الكفاية.

(٢) جدل الإعراب ٤٧.

(٣) ينظر: جدل الإعراب ٤٧.

(٤) لجميل العذري صاحب بثينة في شرح ديوانه لإبراهيم جزيني ٨٤، وفيه: كِدتُ أقْضِي الغداة مِنْ جَلَلِهْ.

(٥) جدل الإعراب ٤٨.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٤٨.

(٧) المصدر السابق ٤٨-٤٩.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٤٩.

(٩) لذي الإصبع العدواني، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/١.

قوله: (ذو الطول وذو العرض) يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة، لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال: (ذات الطول)، فيقول له البصري: قوله (ذو الطول) راجع إلى الحيّ، فهو ينتقل من معنى إلى معنى، ويؤيد ذلك كثرة ما جاء به النقل"[١].

٥- **المعارضة**[٢]: أي معارضة النقل بنقل آخر، مثل: "أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين: الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى، قول الشاعر:

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُوراً بها يَقْتَدْنَنَا الخُرَدَ الخِدَالاَ[٣]

فعارضه البصريون بقول الشاعر:

ولكنَّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بَنو عَبْدِ شمسٍ من منافٍ وهاشِمِ[٤].

وهاشِمِ[٤].

(١) جدل الإعراب ٤٩-٥١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٥٢.

(٣) للمرار الأسدي، وهو من شواهد سيبويه (هارون) ٧٨/١.

(٤) للفرزدق في ديوانه ٣٠٠/٢، وفيه: ولكنَّ عَدْلاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني ...

ب- الأدلة العقلية:

يندرج تحت هذا المسمى ثلاث أقسام مشهورة بين النحاة، اتفقوا عليها جمعياً، وهي: (القياس، الإجماع، استصحاب حال الأصل)، وزاد بعض النحاة على هذا التقسيم أدلة تسمى (أدلة الجدل)، ولكننا هنا سنتناول هذه الثلاثة التي اشتهرت:

١- القياس:

قال أبو البركات الأنباري: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقَيْس رمح، أي قدر رمح"(١)، ويُقال: "قِستُ النعل بالنعل إذا قدرته وسويته"(٢)، وأيضاً: "قاس الثوب بالذراع إذا قدّره به"(٣).

فالقياس في اللغة: التقدير.

وفي الاصطلاح: "الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحّة الأول صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"(٤)، أو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"(٥)، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"(٦).

والغرض من القياس هو استنباط القواعد، أو تعليل الظواهر، وقد يكون لرد هذه القواعد، أو رفض تلك الظواهر وعليه: "إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري ٩٣.

(٢) التعريفات للشريف الجرجاني ١٤٨.

(٣) الحدود في النحو لأبي الحسن الرماني ٣٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) جدل الإعراب ٤٥.

(٦) لمع الأدلة ٩٣.

القاطعة والبراهين الساطعة"[١].

قال أبو البركات الأنباري في ذلك: "وإذا بطل أن يكون النحو روايةً ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً"[٢].

فالقياس إذا من أكثر الأدلة تداولاً بين النحاة، فهو عندهم: "مبناه على التشابه الموجود بين الألفاظ في اللغة أو المعنى أو الوزن أو الحكم أو العمل ونحوها"[٣]، فهو يحوي المظاهر النحوية في اللغة، واعتماد بقية الأدلة العقلية عليه.

وللقياس أركان أربعة:

١- الأصل: وهو المقيس عليه.

٢- الفرع: وهو المقيس.

٣- الحكم.

٤- العلّة الجامعة (وجه الشبه بين الأصل والفرع).

فالقياس إذاً من أصل الأدلة النحوية الذي بفساده تفسد صناعة النحو، وعلى ذلك فهو يُصحح ولا ينكر، وهو من الأدلة النحوية المعتبرة.

كما أن القياس أصل من أصول النقد النحوي ومن أهم معاييره.

وردّ الاستدلال بالقياس يكون من جوانب عِدةً:

أ- أن يعارض الركن الأول من أركان القياس، إذ يبنى على أصل فيه ضعف لا يصلح أن يقاس عليه، وضعفه بسبب قلته أو شذوذه.

ومنه قول يونس بجواز إلحاق العلامة في ثنايا الكلام عند الاستفهام عن النكرة، قياساً على ما سمعه من قول بعضهم: ضَرَبَ مَنٌّ مناً، أي إنسانٍ إنساناً[٤].

فردَّ عليه سيبويه: "بأن هذا بعيد لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير"[٥].

---

(١) لمع الأدلة ٩٥.

(٢) لمع الأدلة ٩٩.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ٣٩٢-٣٩٣.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه (بولاق) ٤٠٢/١.

(٥) المصدر السابق، وينظر: الخصائص ١٧٩/٢.

ب- أن يختلف المقيس والمقيس عليه في الحكم، ومنه أن المازني يجيز القول بـ: يا زيدَ أقبلْ، ويجعله على حذف الألف المبدلة من ياء الإضافة للتخفيف، لأنهم يقولون: يا زيد، فيحذفون ياء الإضافة للتخفيف(١).

فردَّ عليه المبرد بأن الألف لا يجوز حذفها لخفتها كما تحذف الياء، لأن الذي أبدل الياء ألفاً فضّل ألّا يحذفها، فاختار ما هو أخفّ منها وهو الألف(٢).

ج- أن يكون الحكم في القياس غير مطَّرد، من ذلك أن أبا القاسم الزجاجي ذهب إلى أن ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أجناس، منها: [أفعل] إذا كان نعتاً نحو: أحمر وأصفر وأبيض وأشقر وأفضل منك وأكرم منك(٣).

فردَّ عليه بن السِّيْد بأنَّ: "هذا الأصل الذي أصله في (أفعل) فاسد لا يستمر عليه القياس حتى يزيده شروطاً وتقييداً، فيقول: كل (أفعل) إذا كان صفة ولم تُحذف همزته أو شيء من بنائه وما تتم به صفته ولم تلحقه تاء التأنيث. فاذا قيّد بهذه الشروط صحّ أن يقوم منه مقياس لا ينكسر"(٤).

د- أن تكون العلة فاسدة، وبذلك يفسد القياس كله، وقد أخذ الجانب اهتماماً من النحاة فأسموه (فساد العلة)، منهم السيوطي الذي أفاض في ذلك تحت عنوان: (القوادح في العلة)(٥).

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج البغدادي ٣٧٢/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو.

(٣) الجمل ٢٢٥.

(٤) الحلل في إصلاح الخلل ٢٧٩.

(٥) ينظر: الاقتراح ١٠٢-١٠٨.

٢- الإجماع:

الإجماع من أقوى الحجج النحوية المعتبرة لدى النحاة، بل عدَّه النحاة ثالث تلك الحجج ترتيباً، ولم يُذكر أن أحدا من النحاة خالف ذلك.

و**الإجماع** في اللغة: "الاتفاق والإزماع، يُقال: أجمعوا على الأمر، اتفقوا عليه، والجماعة إذا اتفقوا، يُقال: أجمعوا"(١).

وفي الاصطلاح: "يُراد به إجماع علماء البلدين (المذهبين) البصرة والكوفة على المنصوص أو المقيس على المنصوص، ويكون إجماعهم عليه حجّة ما لم يختلفا فيه"(٢).

مع الأهمية التي يحتلها الإجماع إلا أن أبا البركات الأنباري لم يُشِرْ له في رسالتيه التي وضعهما في أصول النحو (جدل الإعراب)(٣) و(لمع الأدلة)(٤)، ولكنه استشهد به في كتاب (الإنصاف)(٥).

والنحاة تجاه هذا الدليل بين متشدِّد ومنكرٍ لكل من يتركه كابن الخشَّاب، إذ يقول: "مخالفة المتقدمين لا تجوز"(٦)، أي حال إجماعهم، وهناك من قال أيضاً: "إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافاً لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع ومن ثم رُدَّ"(٧).

وفريقٌ آخر من العلماء يرى جواز الخروج عن هذا الشاهد، ويسلك مسلك الاعتدال فيه، منهم ابن جني، حيث قال: "ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم... لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنصّ أو ينتهك حرمة شرع"(٨)، فابن جني هنا يُجيز الخروج على هذا الدليل ولكن بضوابط تعارف عليها العلماء، ولذا فالقياس لا بد أن يكون مثله، وأن التوسع في الاستقراء وكثرة

---

(١) القاموس المحيط، مادة (جمَعَ).

(٢) ينظر: الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح ٦٦.

(٣) ينظر: جدل الإعراب: ٤٤-٤٥.

(٤) ينظر: لمع الأدلة: ٨١، والاقتراح: ٧١.

(٥) ينظر: الإنصاف، مثلاً ٢/٦٠٩، ٧٠١، ٧١٦.

(٦) الاقتراح ٦٧.

(٧) المصدر السابق ٦٧.

(٨) الخصائص ١/١٨٩.

السماع تبيح له الاختلاف، فـ: "إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[١].

تقودنا الحاجة إلى الاحتجاج بالإجماع عندما يظهر لنا الخلاف في السماع أو ما يقاس عليه، فعند الإجماع على مسموع أو مقيس على مسموع يكفي أن نقول: (هذا مسموع) ولا نقول: (هذا مُجمع عليه) أو: (هذا مسموع مُجمع عليه أو مقيس مُجمع عليه).

الإجماع كما يراه النحاة ينقسم إلى قسمين:

١- يكون بين عموم علماء النحو (أهل العربية)، وقد وصفه ابن جنّي: "إجماع أهل البلدين"، وهو المقصود عندما يُطلق لفظ (الإجماع).

٢- يكون بين علماء المذهب الواحد، ولكنه ليس على المسموع أو المقيس على المسموع، فإذا قال ثعلب: "أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علماً الكسائي"[٢]، قال أبو الطيب اللغوي: "وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب إجماع لا يدخل فيه أهل البصرة"[٣].

والفرق بين هذين القسمين يأتي من جانبين، هما:

أولاً: الرتبة:

عندما يُجمع أهل البلدين على أمرٍ ما فهذا أعلى في الرتبة من إجماع أهل مذهب واحد، ولذا فهو أقوى في الحجة من القسم الثاني، ففي التعارض والترجيح نصّ النحاة أنْ: "إذا تعارض مُجمع عليه ومُختلف فيه – بين المذهبين – فالأول أولى"[٤].

ففي أحد مسائل (الإنصاف) ترجّح رأي البصريين، وهي في جواز مدّ المقصور في ضرورة الشعر حملاً على قصر الممدود ضرورةً في الشعر، وقد أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون فتُرجِّح مذهبهم، لأن ارتكاب الثاني أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين للأول[٥].

---

(١) الخصائص.

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٧٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الاقتراح ١٢٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق، والإنصاف المسألة (١٠٩) ٢/٧٥٠ وما بعدها.

ثانياً: مجال الاحتجاج به:

فإجماع علماء المذهب الواحد، يُعدُّ معياراً خاصاً بنقد الوفاق وحسب، ويُفسرُ ذلك قول أبي الطيب اللغوي على قول ثعلب المتقدم، أما إجماع المذهبين فيُحتج به في نقد الوفاق ونقد الخلاف أيضاً، مع ما له من خصوصية يتميز بها عن الإجماع الذي يقع بين علماء المذهب الواحد، وهذا يجعله يشبه باب (الاحتجاج بقول المخالف)[١].

فالاحتجاج بالإجماع يأتي حين يقع الخلاف، وعلاقة الإجماع بالمخالفة علاقة عكسية، فعند اتفاق مذهبين يكون الاحتجاج بالمذهب الذي يخالف نفسه بنفسه أي: (الاحتجاج بقول المخالف)، فحين يخالف المذهب أُصولَه لا تعني مخالفته للمُجمع عليه، والاحتجاج بالْمُجمع عليه يُعدُّ احتجاجاً بما ناقض به المذهب نفسه وكيف يجتمع الاحتجاج بالإجماع (الاتفاق) والتصريح بالخلاف؟ فالخصم لا يتفق مع خصمه على شيء أبداً، فكيف يُحتج عليه بالاجماع؟ وأي إجماع وهو لم يقل به؟ فإنْ حصل الاحتجاج به فليس من باب الاحتجاج بالإجماع وإنْ قيل إنه إجماع، بل هو من باب الاحتجاج بقول المخالف، وإنما اتفق البابان في هذا الموضع، وهو من البابين كلاهما، وعلى ذلك احتج الكوفيون على البصريين في المسألة (٢٢) من مسائل (الإنصاف) والتي ذهبوا فيها إلى القول بعدم عمل حرف التوكيد (إنّ) في الخبر، فاحتجوا بقولهم: "أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرعٌ عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر"[٢].

ومثله احتجاج البصريين على الكوفيين في المسألة (٣٣) من مسائل (الإنصاف) والتي ذهبوا فيها إلى القول بوجوب إعراب الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر، فاحتجوا بأن قالوا: "أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع

---

(١) ينظر: الخصائص ١/١٨٨-١٨٩.

(٢) الإنصاف ١/١٧٦.

والنصب، فكذلك إذا كُرر"[١].

أما الاحتجاج بنقد الوفاق فقد قال فيه الزجاجي رداً على من زعم أن الأسماء يتصل النفي بها بذاتها لا بغيرها من زمان أو مكان موجودة فيه، وكذلك الأمر والنهي والجزم[٢]، وهذا خلاف ما ذهب إليه سيبويه وسائر البصريين من أن الأسماء لا تجزم لتمكنها ولحاق التنوين بها، فلم يكونوا ليجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة[٣]، وخلاف ما ذهب إليه الفراء وأصحابه من أن علّة الامتناع تكمن في خفّة الأسماء، فلو جزمت زادت خفتها[٤]، فانعقد الإجماع بين المذهبين على امتناع ذلك، ولذا اعتمد الزجاجي في رده على مخالفة الجماعة بالإجماع، قال: "ليس بين العلماء فيما ذكرناه في النفي خلاف، وكفى لمخالف هذا بخروجه عما تشهد به الجماعة بصحته دليلاً على خطئه وانقطاعه"[٥].

(١) المصدر السابق ٢٥٦/١.

(٢) ينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي للزجاجي ١٣٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه (بولاق) ١٤/١.

(٤) ينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٣٢.

(٥) المصدر السابق ١٣٣.

٣- استصحاب الحال:

استصحاب الحال في عرف النحاة هو: "إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل"(١).

إذاً فاستصحاب الحال لا يُثبت حكماً جديداً، بل يستمر الحكم الثابت بالدليل الدال عليه، وهو من أضعف الأدلة عند النحاة، ويُلغى الاحتجاج به إذا جاء دليل يخالفه. قال أبو البركات الأنباري: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"(٢)، ففي التعارض والترجيح قال العلماء أنَّه: "إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به"(٣).

فحجّة هذا الدليل تكمن في أن: "مَنْ تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل [فبهذا يكون] استصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"(٤).

ومما يُحتجُّ به ردّ سيبويه على مَنْ زعم أن إعراب [هو] من قوله تعالى: ﴿**وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقّ**﴾(٥) صفة، مستدلاً بالأصل الذي هو امتناع مجيء الضمائر صفاتٌ للمُظَهر، فقال: "وقد زعم ناسٌ أن (هو) هاهنا صفة، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمُظَهر، ولو كان ذلك لجاز: (مررت بعبد الله هو نفسه) فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب، لأنه ليس من مواضعها عندهم"(٦).

وفي نقد الخلاف احتج البصريون بهذا الأصل على الكوفيين بأن الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل استناداً إلى الأصل الذي يقضي بأن الأسماء لا تعمل، فقالوا: "إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير

---

(١) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو لأبي زكريا الشاوي المغربي ٩٧.

(٢) لمع الأدلة ١٤٢.

(٣) الاقتراح ١٢٥.

(٤) الإنصاف ١/٣٠٠.

(٥) سورة سبأ من الآية ٦.

(٦) كتاب سيبويه (هارن) ١/٣٩٣-٣٩٥.

في العمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[١].

(١) الإنصاف ١/٨٠، وينظر: حجج الكوفيين في المسالة (١٠٢) وحجج البصريين في المسألة (١٠٣).

المبحث الثاني

التأثر بالمنطق والفلسفة الجدلية

إنَّ تأثير الفلسفة والمنطق على النحو العربي ليس بالجديد، ولكنه تَمَظْهَر في بدايته على صورة مناظرات بين اللغويين والنحويين والفلاسفة، حفلت بنقلها كتب النحو على مر التاريخ[١]، لذا يُعدُّ المنطق هو الميزان المعرفي، والمعيار الفكري، والنظري للتعبير عن اتجاه ومضمون أي حضارة على مر العصور.

ومصطلح (المنطق) أصله من (النطق)، والذي يأتي غالباً في مقابلةٍ مع الظلم والهوى والضلال، ويُقرنُ بها، وبهذه المقابلة يكون (النطق) مرادفاً للحق الخالص من الهوى والضلال، قال الله تعالى: ﴿**ولدنيا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**فورب السماء والأرض إنه لحقٌّ مثل ما أنَّكم تنطقون**﴾[٣]، وقال سبحانه: ﴿**ما ضلَّ صاحبكم وما غوى، وما ينطق عن الهوى**﴾[٤]، كما قال تعالى: ﴿**وقع القول عليهم بما ظلموا فهم لا ينطقون**﴾[٥].

ولذا فإن مصطلح (النطق) ليس مقتصراً على الكلام فقط، بل يقابل الضلالات والظلمات والسيئات كما يرى د/ عبدالحميد خطاب: "أنَّ الفكرة المركزية في كتاب (تهافت الفلاسفة)[٦] للغزالي هي فكرة معرفية منطقية تتمثل في أن الفلاسفة أخطؤوا حينما بنوا أدلتهم على مقدمات مسلمة على أنها يقينيَّة قاطعة ليست كذلك، بل فخطؤهم لم يكن راجعاً إلى كون النتائج التي وصلوا إليها متعارضة مع الدين – وإن كان

---

(١) مثال ذلك المناظرة التي حدثت في عهد بني العباس، بين أبي سعيد السيرافي من النحويين البصريين ومتَّى بن يونس سنة ٣٢٦هـ ببغداد.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٦٢.

(٣) سورة الذاريات، الآية٢٣.

(٤) سورة النجم، الآية ٢-٣.

(٥) سورة النمل، الآية٨٥.

(٦) هذا الكتاب المشهور للغزالي زعم بعض الناس أنه مفتاح ضدَّ الفلسفة في العلوم.

الغزالي يحسب لهذا ألف حساب – وإنما إلى عدم إحكام المسائل المنطقية التي استخدمت لإنتاج مسائل كل العِلْمَين: الإلهي والطبيعي، وهما العِلْمَان اللذان اقتصر نقد الغزالي عليهما"[١].

لحظنا من ذلك أنه لم يذكر القضية الفلسفية بسوء، ولذا أضاف عبد الحميد خطاب: "وهو ما أخطأ الفلاسفة اليونان وأتباعهم من الإسلاميين مما حدا بهم إلى الزيغ وإلى التهافت، وإلا فإن الحسابيات أو الرياضيات أو المنطقيات التي هي من مشتملات الفلسفة، فإنها مرحب بها ومقبولة قبولاً لا يرد، لأن منهجها العقلي سليم، وقضاياها يقينية وقاطعة الصدق"[٢].

ويؤيد هذا التصريح قول الغزالي: "ويستدلون على صدق علومهم الإلاهية بظهور العلوم الحسابية والمنطقية ويستدرجون به ضعفاء العقول"[٣].

أما النحو الفلسفي فهو علم تأثر بمنهج المسلمين الأصولي في تأصيل نظرياته الفلسفية، كما إن المباحث اللغوية ازدهرت ازدهاراً كبيراً، ومن أسباب ذلك اعتمادها على نظريات فلسفية نابعة من بنية اللغة نفسها[٤].

بدايات النحو الفلسفي كانت مع بداية المحاولات التفسيرية واللغوية لآيات القرآن، والحديث النبوي الشريف، مما أنتج خلافات المسلمين في ذلك العهد حول تصورات القرآن والحديث، وكان خلافاً لغوياً، واختلفوا كذلك في مفهوم الآيات المحكمات لغوياً، كما اختلفوا أيضاً في التفسير اللغوي للقضاء والقدر والأسماء والأحكام، كما هو حال المذاهب الفقهية والتي نشأت وتعددت بسبب البنية اللغوية لهذه المجتمعات الجديدة[٥].

ويرى مهدي المخزومي: "إنَّ كثيراً من النحاة كانوا من المتكلمين، وقد أدركوا عمق الصلة بين الدرس النحوي وأساليب المنطق والكلام، ومدى تأثره بأساليب المتكلمين ونظرياتهم، وكان الدارس النحوي يزداد اتصالاً بالفلسفة والمنطق حتى خضع لأسلوبهما

---

(١) الغزالي بين الفلسفة والدين لعارف تامر ٤٨٠.

(٢) المصدر السابق ٤٨٣.

(٣) ينظر: تهافت الفلاسفة ٦٢-٦٣.

(٤) ينظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام لعلي النشار، ٤٨/١.

(٥) المصدر السابق ٢٢٤.

خضوعاً كاملاً عند نحاة القرن الرابع"[١].

ويدل ذلك على أن النحو تأثر بفلسفة الإغريق في أوج ازدهاره، ولذا لا ينبغي إنكار تأثير المنطق والفلسفة على النحو العربي، وهذا يعني أنَّ الفلسفة في النحو امتداد للفلسفة والمنطق في علم الطبيعة والحساب والتجريب في الحقائق.

ومن آثار هذه الفلسفة على الدراسات النحوية، كون الفعل الماضي مبنياً، والمضارع معرباً، والفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، والمضاف إليه مجروراً، ونصب الأسماء بـ(إن) وأخواتها، ورفع خبرها، كل ذلك وغيره شهدت له نصوص العرب شعراً ونثراً.

ولكن بدأت العلل والأقيسة تظهر لتفسير هذه الظواهر وتعليلها، فالمبني والمعرب، لماذا بُني ولماذا أُعرب؟.

وقد ذكر ابن جني أن هذه الظواهر أنشأت لنا العلل الأُول والثواني والثوالث[٢].

يقول ابن قتيبة في مقدمة كتابه (أدب الكاتب): "إن طائفة من الكتاب قد شغفت بالنظر في النجوم والمنطق والفلسفة، وعرفت الكون والفساد، والجوهر والعرض، وأهملوا اللغة أو النظر إليها، فوضع لهم كتاب في ذلك... والقياس الذي يشغل جزءاً كبيراً من منطق أرسطو أصبح ذا دخل كبير في كثير من العلوم، فالقياس في الفلسفة، وفي اللغة، وفي النحو، وفي الفقه[٣]، فكان للفلسفة اليونانية أثر كبير في تعاليم المتكلمين والأفلاطونية الحديثة[٤]، وبعض الأثر في التصوف... كما يقول أرسطو: إن الزمان والمكان كالوعاء للأشياء، وهذا أصل تسمية النحويين للمفعول فيه ظرفاً أي وعاء"[٥].

وجاء قول الجاحظ مؤيداً لما سبق: "حيث نرى أنَّ منهج النحويين كان يجري على أسلوب الفلاسفة والمناطقة وعلماء المتكلمين في قياسه وينظرون في العلة، فإن كانت صحيحة، فالصحيح لا يوجب إلا هذا الصحيح"[٦]. كما بيَّن الجاحظ قضية المنهج

---

(١) الدرس النحوي في بغداد لمهدي المخزومي ٨٢-٨٣.

(٢) الخصائص ١/١٣٩.

(٣) ينظر: الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ٢/١٢.

(٤) حتى سمي بالأفلاطون الإلهي.

(٥) أدب الكاتب لابن قتيبة ٥.

(٦) الحيوان للجاحظ ٤/٩٢.

العلمي عند أهل العلم، فقال: "حدّثني بعض أهل العلم عن طول الثروة في أرض الجزيرة، وكان صاحب أخبار وتجربة، وكان كلفا بحب التبيّن معترضاً للأمور، يجب أن يُفضي إلى حقائقها وتثبيت أعيانها بعللها، وتمييز أجناسها وتعرف مقادير قواها، وتصرف أعمالها، وتنتقل حالاتها، وكان يعرف للعلم قدره"[١].

وبهذا النص وغيره أوصل لنا الجاحظ مدى إخلاصه للفكر والمعرفة، وظهر جليًّا اهتمامه بالثقافة، واستقراء الحقائق واستنباطها، كما أثبت نزعته الدينية وأنه متكلم بارع في اللغة وآدابها، وركب أمواج العلوم، عربية كانت أو غيرها، فكان طرزه ومذهبه يحاكي الحكمة والفلسفة اليوناني.

فلم يقف هذا التأثير الفلسفي على الفقه والكلام، بل امتد إلى دراسات كثيرة من بينها النحو، وقد تأثر بالمنطق الأرسطي من جانبين:

١- الجانب الموضوعي.

٢- الجانب المنهجي.

فتأثر النحو العربي بشكل أو بآخر بقواعد أرسطو النحوية المنطقية، وكان ممن شرح هذا التأثر الفلسفي وبيَّن علاقته بالنحو العربي إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)[٢] فهو يرى:

١- أن كل علامة من علامات الإعراب هي أثر لعامل، إن لم يظهر في الجملة وجب تقديره.

٢- لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

٣- الأصل في العمل للأفضل، ولا تعمل العوامل في الأسماء فقط فترفعها وتنصبها، بل تجرها أيضاً.

٤- يأتي الاسم عاملاً نحو اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

٥- إن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به فـ(لم ولن) عاملتان في المضارع ولا تعمل في الماضي.

---

(١) الحيوان للجاحظ ٤/٥١.

(٢) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ٢٣.

٦- مرتبة العامل التقدم، فإن كان قوياً أمكنه العمل متقدماً ومتأخراً، وإن كان ضعيفاً فلا يعمل إلا متقدماً.

كان الفارابي في مقدمة أهل المنطق والفلسفة العرب في صنع النظرية الاتصالية، التي تُعَرِّف المعنى اللغوي وما علاقته بالنحو والمنطق، ومنها علاقة الاسم بالحال وأنواع الأفعال ودور الأدوات في تكوين الجمل لكل الجمل هي المنطق اللغوي.

كما يرى أنَّ الفلسفة ليست علماً جزئياً كالعلوم الرياضية والطبيعية والطبية وما شاكلها، وإنما هي علم كلي يرسم لنا صورة شاملة للكون في مجموعة[١].

وذكر الفارابي في نظريته الاتصالية أنَّ كلمة [الإنسان] ليست بمعنى واحد، فكل إنسان له اسم، نحو [زيد] أو [عمر] أو [مُحَمَّد] أو غيرهم، وتأتي جميعاً بمعنى واحد وهو الإنسان، وأما [زيد] و[العماد] و[الأبيض]، لا تأتي بمعنى واحد، فالعماد والأبيض ليست كالإنسان، لأن العماد جامد، وأما الأبيض فهو صفة. ولا تتكون الجملة إلا باجتماع هذه الثلاثة، أي إن العلاقة قوية ووطيدة بين الاسم والفعل والأدوات في كل لغات العالم.

يأتينا بعد ذلك ابن سينا من فلاسفة العرب، ورئيس أطبائهم، وأمير الفلاسفة في نظر اللاتين ذلك أنه ترجم المقدمة من كتابه (الشفاء) من العربية إلى اللاتينية مما يتعلق بمنطق أرسطو[٢].

وقيل بأن عبد القاهر الجرجاني من أوائل تلاميذه قد ساعده في ترجمة هذه المقدمة في الكتاب إلى اللاتينية[٣].

ومن هنا يمكن القول أن الجرجاني في باب (النظم والنحو) من كتابه (دلائل الإعجاز) تأثر بالفكرة الفلسفية والمنطقية لأرسطو تأثراً مباشراً، لأن هذا الكتاب (الشفاء) حصل على تأثر ابن سينا بهذه الفكرة.

وفي القرن الثاني عشر الميلادي قام بعض المترجمين المشهورين منهم إبراهيم داود

---

(١) إحصاء العلوم لأبي نصر الفارابي ٤٣.

(٢) ابن سينا وتلاميذه اللاتين لزينب محمود الحضاري ٢٣.

(٣) المصدر السابق ٢٤.

بترجمة بعض الكتب الفلسفية الإغريقية إلى العربية[١].

كما أن بعض اللاتينيين مثل [بايري دي توليدو] قام بترجمةٍ لبعض الكتب العربية الفلسفية إلى اللاتينية، وكان ماهراً في اللغة العربية[٢]، وأيضاً [روجير باكون][٣] والذي أثبت مهارته في النحو العربي بمحاولته وضع آجرومية للغة العربية[٤].

ومن هنا نعرف أنَّ ابن سينا له مكانة خاصة لدى اللاتين في تكوين هذا الفكر عندهم، وهو الباعث الفلسفي والمنطقي لديهم.

حصل ابن رشد على لقب [المعلم الثاني] بعد أرسطو في الفلسفة والمنطق، وقد عاش في عهد الموحدين بالأندلس، سُمِّيت فكرته بـ(فكرة الحرية)، وانتشرت هذه الفكرة انتشاراً واسعاً في عهد النهضة بأوروبا.

أسهم ابن رشد اسهاماً كبيراً في تكوين فكرة الفلسفة والمنطق لدى الأوروبيين جميعاً، لذا تلقى هجوماً شديداً من النصارى واليهود والمسلمين[٥].

من ذلك وغيره ندرك أنَّ الفلاسفة والمناطقة والمفكرين الإسلاميين عامة تأثروا بالفكر الأرسطي حيثما حاولوا قعّدوها ونظَّموها وقوَّموها وقيَّموها لكي لا تخرج عن الأحكام الأساسية في العقائد الإسلامية والتوحيدية والربوبية.

عندما تناول النحاة هذه الفلسفة قاموا بتحكيمها وتقعيدها في اللغة، وجعلوا منها ميزاناً لما كان يدور بين المذاهب والمناقشات في الآراء بين المتكلمين، كان البصريون أحرص على هذه الفلسفة وأكثر مهارة من الكوفيين الذين لم يأبهوا بها، ولعل ما يُؤيد ذلك قول شوقي ضيف: "إنَّ عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم؛ إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية، وبالفكر اليوناني، وما وضعه أرسطوطاليس من المنطق وأقيسته"[٦].

---

(١) ابن سينا وتلاميذه اللاتين لزينب محمود الحضاري ٢٥.

(٢) ابن سينا وتلاميذه اللاتين ٢٦.

(٣) تلميذ ابن سينا من اللاتينيين.

(٤) ابن سينا وتلاميذه اللاتين ١٠٨.

(٥) تنظر قصة ابن رشد أمام محكمة الموحدين في عهد الخليفة يعقوب، وعقابه كان لتأثره بالمنطق الأرسطي.

(٦) المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٢.

وقال أيضاً: "إنَّ التأثير الفلسفي في البصريين كان أسرع من تأثر الكوفيين به وبقية الأمصار، فزخرت البصرة بتيارات الفلسفة اليونانية، وظهرت اتجاهات المعتزلة الذين كانوا أسرع استقبالاً لهذا المنهج من أهل الجدل، فالعراق في تلك الأيام – بصورة عامة – كان قد تأثر بالنزعة المنطقية والفلسفية تأثراً واضحاً ظهر أثره في القياس الفقهي، فلا غرابة أن تتأثر الدراسات النحوية بهذه المناهج العقلية تأثراً يقل أو يكثر تبعاً للبيئة التي يقيمون بها"(١).

كما أنه عدَّ الرمَّاني من البصريين المعتزلة الذين انتهجوا الفلسفة في تشقيق المسائل وتوليد الفروع وإقامة الأدلة، وكانت هذه هي خصائص أسلوبهم في البحث والتأليف(٢).

قال د/سامي النشَّار: "إنَّ قبول الفيلسوف الإسلامي للتراث اليوناني في مجموعه، كان يحتم عليه قبول كل عنصر، وبهذا اندرج المنطق اليوناني في أبحاث هؤلاء الفلاسفة اندراجاً طبيعياً، بحيث لم يرَ فيه الفيلسوف الإسلامي، ويعني هذا أنَّ هؤلاء الفلاسفة كانوا جسماً غريباً في قلب الحضارة الإسلامية، عاشوا أغلب مراتب حياتهم كفلاسفة يونان لا يمتون إليه بصلة كلهم"(٣).

بعد هذا يجب ألا تتصل الفلسفة بالتوحيد وأصول العقيدة، بل تقتصر على البراهين والعلوم والحسابيات فقط، قال الغزالي في ذلك: "لا غرو لو حار العقل في الصفات الإلهية، ولا عجب، إنما العجب من إعجابهم بأنفسهم وبأدلتهم ومن اعتقادهم أنهم عرفوا هذه الأمور معرفة يقينية مع ما فيها من الخبط والخبال"(٤).

نجد من ذلك أن تطور الدراسات النحوية ضمَّ مفاهيم الفلسفة والمنطق التي تمازجت مع النحو العربي، على ما كان من اختلاف بينهما، فالدراسات الفلسفية البحتة هي مجال المنطق، أي أنه أداة النحو، أما النحو فهو مناقشة الألفاظ وأحوالها.

يُعَدُّ رأي عبد القاهر الجرجاني في [النظم] أشمل نظرية في تطبيق الفكرة الفلسفية والمنطقية في النحو العربي. و[النظم] عند عبد القاهر: هو تآخي معاني النحو ومعاني

---

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٣.

(٢) المصدر السابق ٣٧.

(٣) مناهج البحث عند مفكر الإسلام ٢٩.

(٤) تهافت الفلاسفة ١٩١.

الكلام أي أن بعضها يلتئم ببعض على حسب المعنى المطلوب[١].

ومعاني النحو تكون في الألفاظ والمعاني، قال الجرجاني: "ولا مزية للنظم ولا حسن من غير أن يكون في معاني النحو شيء يتصور أن يتفاضل الناس في العلم به"[٢].

ولكن لِما طرح الجرجاني هذه الآراء؟ نقول: لأن الناس تتفاوت في إدراك معاني النحو وفروقه التي يضمها النظم بالتعلق والربط، ثم يشير إلى شكوى الناس من أحكام النحو ومعانيه[٣].

ولذا فإن الفارابي يقول: "إنَّ صناعة المنطق تناسب صناعة النحو، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمقولات [المعاني] كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ"[٤].

ويرى أبو حيان التوحيدي وابن مسكويه أنَّ كليهما يُعنى بإثبات حكمه: فالنحويُّ يثبت صحة رفع الفاعل مثلاً، والمنطقي يثبت صحة قضية جملته، فيشتركان في التفكير بطرق الاستدلال، وإن اختلفت ماهية الدليل"[٥].

وحتى يكون المعنى دقيقاً فإن ذلك يحتاج استحضاراً لمعاني النحو، بمعنى أنه على الكاتب أو المتكلم أن يحرص على اختيار معاني النحو، وأن يراعي الدقة في اختيار المعاني النحوية المناسبة لمعنى الكلام، فيحصل بذلك [النظم]، وقد مثَّل الجرجاني على دقة الاختيار فقال: "إن إضافة المصدر إلى العامل تقتضي وجوده، أي وجود المصدر ووقوعه، لذلك يقول: (أمرتُ زيداً بأن يخرج غداً)، ولا يقول: (أمرته بخروجه غداً)"[٦].

ويعني ذلك أن الاستخدام الدقيق للنحو هو بوضع أن+ الفعل المضارع، لأنه سيفيد الاستقبال، ولكن استخدام المصدر – وهو الخروج – غير دقيق؛ لأنه يفيد وقوع الخروج

---

(١) نظرية العمل في النحو العربي، دراسة تحليلية ونقدية لصالحة حاج ١٦١.

(٢) دلائل الإعجاز ٣٤٣.

(٣) نظرية العمل في النحو العربي ١٦٢.

(٤) إحصاء العلوم ٥٤.

(٥) ينظر: الهوامل والشوامل لأبي حيان التوحيدي وابن مسكويه ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) دلائل الإعجاز ٤.

في الزمن الماضي، فلا يصح استقبالاً[١].

وحتى يتم معنى الكلام ويكون دقيقاً يجب الالتزام بالرتبة والتنكير حسب المعنى، ودقة دلالة الرتبة عند الجرجاني هي دقة توخي معاني النحو.

ولا يخفى أهمية الرتبة، وهي ترتيب معاني النحو لها علاقة بمعنى الكلام، وقد تحدَّث الجرجاني مطولاً عن دلالة التقديم والتأخير، فهو يهتمُّ بذلك بشدَّة، فقال: "ليس (زيد أخوك) بمعنى (أخوك زيد)". وهذه القاعدة أتت بتأثير من المنطق في تعليل استعمال المقدَّمات الصورية، وأيضاً دقة دلالة تنكير المبتدأ وتقديم الخبر أدت إلى دقة توخي معاني النحو كما استدل الجرجاني في قوله تعالى: ﴿**ولكم في القصاص حياةٌ**﴾[٢] على أن تنكير المبتدأ له معنى حسنٌ ومزية نظم في الآية الكريمة، وهذا يقودنا إلى أنَّ معنى التنكير هو المعنى النحوي في الآية، وهو الحسن والمزية في نظمها، فمعرفة النحو ودلالة معانيه ضرورة في نظم الكلام وإن اختلف الناس في فهم النحو.

ندرك من نص الجرجاني أن معاني النحو من إفراد وتذكير وتشبيه وتوكيد وفاعلية ومفعولية وإسناد ونقدية وسببية وبدلية واستثنائية.. وغيرها، تحدث في ثنايا الكلام أو ضمنه، ومعاني النحو هي سبب ترتيب الكلام مما جعله في غاية القوة والظهور.

و[النظم] فيما يتعلق أو يرتبط بمعاني النحو وألفاظه، له علاقة قوية ووطيدة بالفكرة التوهمية في النحو العربي، قال الله تعالى: ﴿**لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكنْ من الصالحين**﴾[٣]، الشاهد [وأكن] جزم على توهم عند سيبويه[٤] الشرط الذي يدل عليه بالتمني، وعامل الشرط ليس بظاهر لفظاً، ولكنه وهمٌ معنوي واقعٌ على [فأصَّدَّق]، فعطف عليه بالجزم.

وذهب الزمخشري إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن [وأكن] بالجزم عطفٌ على محل [فأصدق]، كأنه قيل (إن أخرتني أصدق وأكن)، وقرأ الجمهور [فأصّدّق] بالنصب على جواب الرغبة.

---

(١) ينظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٥٦/١.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧٩.

(٣) سورة المنافقون،الآية ١٠.

(٤) الكتاب ١١٧/٣.

ويرى تمام حسان وغيره من المحدثين، أن [وأكن] مجزومٌ على تخلف الحركة الإعرابية والمتسامح فيها[١].

[فأصدق] عند تمام حسان منصوب على تخلف الحركة، فإنه يرى أنَّ [أكن] عطف على [فأصدق] وقد تخلفت حركة الإعراب وتضافرت القرائن على المعنى، وأهم قرينة أو إشارة هي أداة العطف[٢].

وهناك أمثلة كثيرة تدل على التخالف، وتميل إلى أنَّ النحو العربي تأثر بالفلسفة، وهذا أمر لا يجوز بحال، كما قال ابن جني: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث والعمل في الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[٣].

فهو يرى أنَّ العقل عندما يفسر الظواهر تتشكل العبارات، وليس للألفاظ دور في ذلك، ومما فهمناه شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما ننطق (زيداً ضربته) بزيد منصوباً كانت [أن] غير موجودة فكيف ينسب إليها الفعل وهي معدومة.

قال ابن مالك: "إذا تقدَّم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً، أو محلاً وشُغل الفعل عن عمله فيه بعمل في ضمير، فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر مواقف للمشغول معنى"[٤].

وكان ردُّ ابن مضاء على ذلك قوله: "وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرفع، كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب، إنه تارة منصوب على أنه مبتدأ، وتارة مرفوع على أنه مبتدأ، فلا منفعة بذلك"[٥].

ولذا وجدنا أن القدامى استدلوا بآيات القرآن الكريم على الاشتغال وقدَّروا فيها

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان عمر ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) أي أن جزم (أكن) مخالف للقياس، الذي يحكم بنصبها لأنها معطوفة على المنصوب لفظاً لزوال الجزم بعد دخول الفاء، ينظر: التوهم عند النحاة لعبد الله أحمد جاد الكريم ١٢٧.

(٣) الخصائص ١/١١١.

(٤) شرح الكافية الشافية لجمال الدين ابن مالك الطائي الجياني ١/٢٧٥، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد ١/٤٠٦

(٥) الرد على النحاة ١٠٦.

عـاملاً محـذوفاً، كقولـه تعـالى: ﴿**ورسـلاً قـد قصصـناهم عليـك مـن قبـل ورسـلاً لم نقصصهم عليك**﴾[١].

قال أبو حيان الأندلسي: "انتصاب (رسلاً) على إضمار فعل أي قد قصصنا رسلا عليك، فهو من باب الاشتغال والجملة من قوله تعالى: ﴿**قد قصصناهم**﴾ في موضع الصفة[٢].

وقول الله تعالى: ﴿**فريقاً هدى وفريقاً حقَّ عليهم الضلالة**﴾[٣]، قال الزمخشري انتصاب [فريقاً] بفعل مضمر يفسره ما بعده كأنه قيل: وخذل فريقاً حقَّ عليهم الضلالة[٤]، وفي قوله تعالى: ﴿**وقرآناً فرقناه لتقرأه**﴾[٥] قال الفرَّاء: "نُصبت القرآن بأرسلناك أي ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيرا"[٦].

أما في باب التنازع فقد قال ابن مضاء: "في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم"[٧].

والبصريون اعتمدوا أنَّ إعمال الثاني أرجح بسبب الجوار، استدلالاً بقول الله تعالى: ﴿**آتوني أفرغ عليه قطرا**﴾[٨] إعمال الثاني وهو [أفرغ]، ومفعول ثان [آتوني] محذوف للدلالة على إعمال الثاني واضح، وكما سبق فالبصريين يميلون إلى الفلسفة والتدقيق بها.

جاء في حديث رسول الله ﷺ: (تسبحون وتكبرون وتحمدون دُبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين)[٩]، فهنا ثلاثة عوامل لها معمولان، (تسبحون، تكبرون، تحمدون) تنازعت في معمولين هما: (دُبرَ، ثلاثاً).

---

(١) سورة النساء الآية ١٦٤.

(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط ٤١٤/٣.

(٣) سورة الأعراف الآية ٣٠.

(٤) الكشاف ٩٥/٢.

(٥) سورة الإسراء الآية ١٠٧.

(٦) معاني القرآن ٥٨/٢.

(٧) الرد على النحاة ٩٢.

(٨) سورة الكهف الآية ٩٦.

(٩) صحيح مسلم (كتاب المساجد) ٣٠٠، صحيح ابن خزيمة لأبي بكر بن خزيمة السلمي النيسابوري٣٦٨/١.

وفي سنة ٣٢٦هـ حدثت مناظرة حارة بين أبي سعيد السيرافي العالم النحوي ومتَّى بن يونس العالم في المنطق والفلسفة الإغريقية وكانت في بغداد، قال متَّى بن يونس فيها: "يكفيني من لغتكم هذا الاسم والفعل والحرف، فإني أتبلغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذبتها لي يونان"[١]، وكان رد السيرافي عليه بقوله: "أخطأت لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى رصفها أي أغراض اللغة ومعانيها، وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها"[٢].

ولكن مع هذا الهجوم على تطبيق المنطق في البحوث النحوية، إلا أن ذلك لا يؤثر على حقيقة خضوع هذه البحوث النحوية للقواعد والأساليب المنطقية لأن هؤلاء المهاجمين تأثروا بالمنطق في بحوثهم.

وبهذا يظهر أثر تفكير النحاة وموقفهم من المشكلات الفكرية التي عاصروها، فيا ترى لماذا هاجموا المنطق؟

نجد أن هناك مؤثرين مهاجمين في التراث النحوي:

أولاً: أن الذين هاجموا المنطق قد تأثروا باتجاهات المفكرين الإسلاميين الذين وقفوا من منطق الإغريق موقف المهاجمة الصريحة.

ثانياً: في الوقت الذي كان هذا الهجوم كانت كل العلوم العربية قد تأثرت بالمنطق والفلسفة اليونانية[٣].

قال السيرافي النحوي: "...وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي، ولهذا كان اللفظ بائداً على الزمان وكان المعنى ثابتاً على الزمان، لأن محتوى المعنى من العقل، والعقل إلهي، ومادة اللفظ طينية وكل طينية متهافت"[٤]، ندرك من ذلك أنه لا تطابق بين لغة وأخرى في جميع جوانبها كالصفات والأسماء والأفعال والحروف. وبهذا يمكننا القول بأن النحو تأثر بالفلسفة عند القدامى في عصور ازدهاره وتطوره، لأنه في تلك الحقبة تمازج الموروث الإسلامي بملامح المنطق.

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١٠٩/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أثر التفكير الفلسفي في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير لتاج الدين عبد القادر أحمد) ٢٦.

(٤) ينظر: في فلسفة اللغة لفهمي زيدان ١٩١.

وبعد هذا نلحظ أن علاقة النحو بالفلسفة والمنطق أخذت نصيباً وافراً من دراسة المناطقة والفلاسفة على مر العصور، وعلينا قبول ذلك شريطة ألا يتعارض مع مسلمات ديننا الحنيف.

المبحث الثالث

منشأ الأخطاء المنهجية في مسائل الاعتراض النحوي

سار البحث النحوي في أُسسه وفقاً للمذاهب التي يتبعها، فمن الطبيعي أن يكون النقد النحوي تابعاً لهذه المذاهب أيضاً، فلعلماء كل مذهب من المذاهب الرئيسة في النحو [البصري – الكوفي] معاييرهم الخاصة لتقييم موضوعات النحو، والتي توافق انتماءاتهم المذهبيَّة، فإجماع علماء كل مذهب على أخطاء نحوية بعينها، وطرق تصحيحها، والرد عليها لا يعني اتفاقهم مع المذاهب الآخر في هذه المسائل.

وهذا ما جعل الردود والخلاف بين المذاهب يطول مداها، وتتسع دائرتها، حتى وصلت إلى تلامذة هذه المذاهب على مر العصور.

فعلماء المذهب الواحد يتفقون على مواضع الأخطاء، وطرق معالجتها وتصويبها، وهذا ناتج عن اتفاقهم في الأصول الصحيحة الْمُكَوِنة لمذهبهم.

ولكن عندما يكون نقد الخطأ واقعاً بين مذهبين مختلفين فهنا ينشأ الخلاف، وذلك لاختلاف أصول المذهبين عن بعضهما، وهي التي وضعوها لتقييم أخطائهم(١).

ولذا اختلفوا في تحديد الأخطاء وكيفية معالجتها، مما أدى إلى ظهور اتجاهين نقديين، امتاز كل اتجاه منهما بأسلوب نقدي مختلف.

فالأول منهما اعتمد على الخلاف بين علماء المذهب الواحد.

أما الثاني فكان يدور حول الخلاف بين علماء المذهبين.

والسبب وراء انقسام اتجاهات النقد في النحو العربي هو اعتماد أصحاب المذاهب النحوية على الأصول النحوية التي بنوا عليها مذاهبهم، فعندما نريد أن نصف ماهية كل مذهب واتجاهاته وجب علينا مراعاة جانبين رئيسين في دراسة هذه المذاهب، وهما:

أولاً: معيار النقد لدى نحاة كل مذهب هو أصولهم النحوية، ومعرفة هذه الأصول يقود إلى معرفة تلك المعايير النقدية.

---

(١) ينظر: الاحتجاج العقلي في النحو العربي (رسالة ماجستير) لمحمد جواد مُحَمَّد.

ثانياً: مرجع تلك الأصول النحوية وهو المذهب النحوي بأسسه وتفريعاته وكل تفصيلاته، وبمعرفته نتعرف هوية الناقد والمنقود أيضاً.

إذاً: بمعرفتنا لهذين الجانبين نكون عرفنا معالم الاتجاه النقدي لكل مذهب.

لابد لكل مذهب نحوي أن يتخذ أصولاً معلومة تبرر وجوده، فإذا كان المذهب هو المنهج أو الطريقة التي ينضوي تحتها علماء المذهب، فإن أصول هذا المذهب هي الأداة الرئيسة والوسيلة الوحيد التي ينزع إليها نحاته لترجمة الجواب النظرية لعقيدة المذهب في التعامل مع الظواهر النحوية، فهي إذا تمثل الجانب الشرعي لكيان المذهب.

ويكفي أن هذه الأصول تحدد نمط تعامل العلماء مع أدلة هذا العلم من سماع وقياس ونحوها، ولا ننسى أن هذه الأدلة يُراد بها أحد أمرين أو كلاهما، فإمّا أن يُثبت بها صحة رأي أو يُدحض بها فساد آخر(١).

وللفظ [أصل] ثلاث دلالات يمكن أن يوحي بها، وهي:

١- أن يراد به القاعدة النحوية(٢)، ذلك لأنها أساس الفروع، فقد قالوا: الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة(٣).

وهذا هو المعنى الشائع عند النحاة للفظ [أصل]، لا سيما الأوائل منهم، يقول الزجّاجي واصفاً جهد أبي الأسود الدؤلي حين رأى أن اللحن قد تطرّق إلى لسان ابنته: "وهمَّ أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية"(٤)، أي أنَّ أبا الأسود أراد أن يضع للنحو قواعد يستنير بها الناس.

كما أنَّ ابن السَّراج صنَّف كتاباً باسم (الأصول في النحو)، قال عنه ياقوت الحموي: "جمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"(٥)، وقال واصفاً جهد ابن السَّراج: "ونظر في دقائق سيبويه، وعوّل على مسائل الأخفش

---

(١) رأي الأستاذ إبراهيم السامرائي في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) ١٤٥.

(٢) ينظر: الرد إلى الأصل في النحو والصرف لعلي عبد الله حسين العنبكي (رسالة دكتوراة) ٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢٠١/١، والأشباه والنظائر ٩٠/٢.

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٩.

(٥) معجم الأدباء ١٩٨/١٨.

والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة"[١].

وقال ابن السرّاج في كتابه (الأصول في النحو): "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسمى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج حكمتها في الأصول التى وضعتها"[٢]، أي أنَّ العرب كانت تتحدث بفطرتها ونحن نأخذ منها ذلك على هيئة قواعد.

وقال أيضاً: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[٣]، فابن السَّراج يتحدث في كتابه (الأصول في النحو) عن قواعد النحو مرتبة حسب أبوابه، فهو يحاكي إلى حد كبير كتاب سيبويه في تبويبه، لكنه يختلف عنه في في أصول قواعده وترتيبها.

هذا بالنسبة لبعض الكتب التي جعلت للفظ [أصل] نصيباً من عنونتها، أما الأبواب النحوية التي كانت تحمل ذلك اللفظ وذات المعنى مثل باب: "فن القواعد والأصول العامة"[٤].

٢- أن يطلق على أصول النحو من سماع وقياس وإجماع وغيرها[٥].

وابن جني ممن استعمل لفظ [الأصل] لهذا المعنى، ففي كتابه (الخصائص) سمَّى الأدلة من سماع وقياس وإجماع [أصول النحو][٦]، ولم يتحدث أحد قبل ابن جني عن هذه الأدلة أو يصفها بالأصول، قال ابن جني في ذلك: "وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأمّا كتاب أبي بكر [ابن السرّاج] فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله"[٧]، وهنا يريد

(١) معجم الأدباء ١٨/١٩٨.
(٢) الأصول في النحو ١/٣٥.
(٣) المصدر نفسه ١/٣٥-٣٦.
(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ١/٢٩.
(٥) ينظر: الاقتراح ٢١.
(٦) الخصائص ١/٢.
(٧) المصدر السابق.

قول ابن السراج في بداية كتابه (الأصول في النحو): "اعتلالات النحوين على ضربين"(١).

وفي موضع آخر أكَّد ابن جني على مقصده من لفظ [الأصول] فقال: "فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدئ وإلآم نُحي"(٢).

٣- أن يراد بلفظ [الأصل] القواعد المنهجية التي يسير عليها النحاة في توجيه الأدلة النحوية لتقعيد القواعد في أبوابها(٣).

لم يجمع النحاة هذه القواعد في مصنف واحد يرتبها على حسب أدلتها، بل اكتفوا بالإشارة إليها وذكرها في مواضع الخلاف النحوي، لا سيما إن كان الخلاف بين علماء المذهبين، لذا فإن كتب الخلاف النحوي هي التي أكثرت من ذكر هذه الأصول، ثم كتب الأصول النحوية يليها كتب الشرح(٤).

إن العلّة التي تقف وراء كثرة ترديد العلماء لهذه الأصول في كتب الخلاف أو بالأحرى في أغلب مواطن الخلاف إنما هو للتذكير بأصول المذهب وعقيدته ضد مناوئيه والاحتجاج بها عليهم(٥)، ومن ذلك ماذكره أبو الطيب اللغوي عن أصول المذهب الكوفي إذ قال: "وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك فقدموهم، ورغب الناس في الروايات الشاذة، وتفاخروا بالنوادر، وتباهوا بالترخصيات، وتركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع فاختلط العلم"(٦).

يظهر من قول أبي الطيب التناقض، وهذا غير صحيح، إذ ليس المقصود من قوله: (تركوا الأصول) أنهم تركوا المسموع، بل كان يريد أنهم تركوا القواعد العامة التي ضبط بها البصريون ذلك المسموع، فاتخذوا لأنفسهم أصولاً مختلفة عن البصريين، جعلتهم يقبلون

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٥.

(٢) الخصائص ١/٦٧.

(٣) الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) لتمام حسان ٢٠٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢١٠.

(٥) الإنصاف ١/١٥٢.

(٦) مراتب النحويين ٩٠.

الشاذ والنادر، فكثرت عندهم الرخص.

قال السيوطي نقلاً عن الأندلسي قوله في أصول الكوفيين: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين"[(١)]، أراد بذلك أنَّ ما يراه الكوفيون أصلاً لا يراه البصريون كذلك، أي أنهم يخالفون ضوابط البصريين التي تعتمد على الاطراد والكثرة، ولكنهم لا يخالفون الأصول الكوفية التي لا تلتزم بهذه الكثرة.

وربما كان جهل كثير من المحدثين بالمعنى الحقيقي لأصول المذهبين البصري والكوفي العامة سبباً لابتداع أصول لمدارس ومذاهب وهميَّة لا وجود لها حقيقة، قال الدكتور صابر بكر أبو السعود: "ما لبثت هذه الخلافات أن تحوّلت إلى مناهج تفكير في النحو العربي، وهو ما صدر عن خلاف في المدارس والمذاهب بين الكوفيين والبصريين، ثم بين المدارس الأخرى، وأساس هذه الخلافات أن كل مدرسة اعتمدت على أصول بعنيها"[(٢)]، فهو يرى أن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين اتسعت فجوته كثيراً.

الخلاصة:

بإمكاننا التفرقة بين دلالات لفظ [الأصل] بالنظر إلى القرينة المضافة إليه، فالمراد من (أصول النحو) غير المراد من (أصول المذهب) أو (أصول الأبواب).

فـ(أصول النحو) هي حجج النحو وأدلته التي أجمع عليها العلماء وإن اختلفوا في تطبيقها.

أما (أصول المذهب) فيراد بها القواعد العامّة والأسس الفكرية لكل مذهب في توجيه الأدلة تجاه الظواهر النحوية، ولا ترتبط بباب نحوي بعينه، بل هي عامة قد يشترك في الأصل الواحد أكثر من باب، وهنا قد يشترك البصريون والكوفيون في بعض منها، كما قد يختلفون في البعض الآخر، وهذا هو جوهر الخلاف بين المذهبين.

ويراد بـ(أصول الأبواب) قواعد وقوانين مسألة بعينها، فهي تحمل صفة الخصوصية، فهي خاصة بالأبواب التي شُرعت فيها، وهذه الأصول قد اختلف فيها حتى علماء

---

(١) الاقتراح ١٢٩.

(٢) في نقد النحو العربي لصابر أبو السعود ١١٧.

المذهب الواحد، سعياً منهم للتوفيق بين هذه الأصول وأصول المذهب.

ولذا فإن المذاهب النحوية كانت نتاجاً لظروف خاصة لا يمكننا معرفتها، ولا معرفة الحدث العلمي الذي تمخضت عنه، حتى أنَّ الدكتور طه الراوي احتار من أمر هذه المذاهب، فاختار تقسيمها إلى أربعة مذاهب، جعل اثنين منهما أمهات وهما البصري والكوفي، وألحق بهما اثنين وهما البغدادي فرع الكوفي، والأندلسي فرع البصري[١]، ثم قال: "هذه هي أمهات المذاهب في العلم، وهناك مذاهب متفرعة عن هذه يعسر حصرها، إذ يكاد يكون لكل إمام مذهب يُخالف فيه غيره، ولو من بعض الوجوه. فلسيبويه مثلاً: آراء يُخالف فيها أشياخه، وللأخفش آراء يخالف فيها سيبويه وسائر البصريّة، وقد ألّف المبرد – وهو بصري النزعة – كتاباً في الرد على سيبويه، وللفراء مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي في غير ما موطن، وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها، تكثر أو تقل بمقدار ما أوتيه من بسطة في العلم وبراعة في الإبداع، ولكن مرجع ذلك كله إلى الأمّات الأربع"[٢].

واعتبر مُحَمَّد الطنطاوي أي مذهب غير البصري والكوفي مذاهبَ شخصية، فقال: "ولو أن الخلاف النحوي أغلق بابه بعد البصري والكوفي على ما به في مناحيه المختلفة المضطربة لهان الخطب، ولكنه تشعب مسالكه بعدهما، فكان المذهب البغدادي والاندلسي وغيرهما من المذاهب الشخصية الخاصة الملفقة مما أجهد النحوي وأنصبه، على أنه في خلال هذه المذاهب الرئيسة خرج الكثير من علمائها عليها فلم يقف عند إجماعٍ، وسبق في ترجمة الأخفش والمبرد ماتعرفت منه خروجهما على المذهبين البصري والكوفي"[٣].

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فكان رأيه بعد تعدد هذه المذاهب وكثرتها أن تُلغى جميع المذاهب النحوية، وحجته أنَّ النحو واحد لا مذاهب له ولا تفريعات، وأنَّ ماحدث من تعدد المذاهب بدعة[٤]، قال في ذلك: "ومن المفيد أن أقول أن كلمة

---

(١) ينظر: نظرات في اللغة والنحو لطه الراوي ٨-١١.

(٢) المصدر السابق ١١.

(٣) نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة ١٥٢-١٥٣.

(٤) ينظر: المدارس النحوية ٥٤، ٥٨.

(مذهب) وردت في الكلام على الخلاف النحوي فقالوا: مذهب البصريين كما قالوا مذهب الكوفيين ومذهب البغداديين وغيرهم، وقد تكون كلمة (مذهب) قد أُطلقت على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة، كما قالو مثلاً: ومذهب سيبويه، أو كقولهم: ومذهب الاخفش والفرّاء"[١]، وقال أيضاً: "إن للكوفيين آراء في النحو ونظراً يختلف عن آراء غيرهم نلمسه عند الكسائي والفرّاء وثعلب، ومجموع هذه الآراء قد اتسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين، وتجاوز المحدثون هذا الحد فاسموها مدرسة، وهي لا تعدو أن تكون نظراً آخر لا ينقض الأصول [التي عليها البصريون]، بل يعلق بالفروع"[٢].

وهذه المذاهب نشأت بنشوء العلم، وكل علم لا بد أن يمر بمراحل هي بين نشأته ونضجه، وظهور هذه المذاهب قاد النحاة إلى الخلاف، ويمكن تقسيم الخلاف النحوي إلى أنواع[٣]، وهي:

١- **خلاف نسبي**، هو الخلاف الذي يقع بين علماء المذهب الواحد، كالذي وقع بين المبرد وسبيوبه أو بين سيبوبه وغيره من البصريين كالأخفش والمازني والجرمي.. وهذا الخلاف خلاف اجتهاد يقع في الفروع ولايمسّ الأصول، بل هو إنما يقع لتعزيز الأصول وتصحيحها، وكونه يقع في الفروع دون الأصول فهو خلاف نسبي لا مطلق، فالذي يسوّغ وجوده بين علماء المذهب هو نسبيته، وأنه يقع في الفروع دون الأصول، "ولا ينافي ذلك أن بعض البصريين قد يميل إلى المذهب الكوفي في بعض المسائل لما انقدح في ذهنه، وقد عرفتَ في ترجمة الأخفش أنه أكثر البصريين موافقة للكوفيين... كما أن بعض الكوفيين قد يرى المذهب البصري في بعضها أيضاً لمثل ذلك"[٤]. فهذا لا يعدّ خروجاً عن أصول المذهب، ولا يعني أنه اعتناق لأصول المذهب الآخر أو حتى خلطها. فالأمر هنا يتعلق بالفروع وليس بالأصول.

٢- **خلاف خاص**، وهو الذي يقع بين علماء المذهبين البصري والكوفي، وهو

---

(١) ينظر: المدارس النحوية ١٣.

(٢) المصدر السابق ١٤٦-١٤٧.

(٣) ينظر: مسائل خلافية في النحو للعكبري (مقدمة المحقق) ١٥-١٦.

(٤) نشأة النحو ١٥٠.

خلاف مطلق أو شبه مطلق، لانه يقع في الأصول فضلاً عن الفروع، وآيته ما جُمع في كتب الخلاف النحوي من مسائل وقعت بين المذهبين البصري والكوفي. أما مبررات وقوع هذا النوع الخلافي فهو لاختلاف أصول المذهبين عن بعضهما.

٣- **خلاف عام**، وهو الذي يقع بين العلماء بعامّتهم بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية، كالذي نجده في المسائل الخمسة عشر الأولى من كتاب (التبيين..) للعكبرِيّ، وكنا قد أشرنا إلى طائفة منها في كتب النقد النحوي المطبوعة التي تم عرضها في الفصل الثاني من الباب الأول، كاختلاف النحاة حول اسمية (ليس) وفعليتها، قال ابن برّي: "وقد حُكي عن أبي بكر بن السرّاج على مكانته في هذا العلم أنه أقام أربعين سنة يتردد في (ليس) هل هي فعل أو حرف"(١).

فالخلاف العام بين النحاة كان في معظمه في المرحلة التي سبقت ظهور هذه المذاهب، ولم يدخل هذا الخلاف ضمن أيٍّ من هذه المذاهب، بل بقي غير مستقر، تتجاذبه جهود العلماء.

ومهما كانت الدراسة لنشأة النحو العربي دقيقة وفاحصة، تبقى تفاصيل القرن الهجري الأول للنحو مجهولة لعدم معرفة الأثر، ونتج عن ذلك انقسام المؤرخين في تحديد واضع علم النحو إلى ثلاثة(٢):

١- يرى أصحابه أن الإمام عليا (ﷺ وأرضاه) هو الواضع الأول لعلم النحو.

٢- يرى أصحابه أن أبا الأسود الدؤلي وحده هو الذي وضع علم النحو.

٣- يرى أصحابه أن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع لعلم النحو بمشاركة بعض تلاميذه كنصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ) وعبد الرحمن بن هرمز.

ومن الثوابت التي نتجت عن الخلاف النحوي أنه لا يُعدُّ كل عالم مُصيباً في خلافه ونقده، ولا كل من وقع عليه النقد مُخطئاً، ولا كل خلاف ونقاش يعتبر نقداً، وإذا اعتقدنا أن آراء كل نحوي صائبة، فإن ذلك سيكون صحيحاً لأن كل عالم يسير وُفق

---

(١) ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد أبي مُحَمَّد عبدالله بن بري ١٠٧.

(٢) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لفتحي عبدالفتاح الدجني ٥٨ وما يليها، والمدارس النحوية للحديثي ٥٧ وما يليها، ومراكز الدارسات النحوية لعبد الهادي الفضلي ٥-٢٣.

أصول مذهبه وإن كان مذهبه على أساس خاطئ، ولكن ذلك ليس حجة للحكم على أحد المتخالفين بأنه مُصيب لأنه موافق لأصول مذهبه، لأن الخصم لا يرى صحة أصول هذا المذهب.

ومما سبق نتيقن أن الخلاف والنقد بين علماء المذهب الواحد ليس مثل الخلاف بين المذهبين، ذلك أن الأول يكون تعارضاً في فروع قواعد المذهب، أما الآخر فهو تعارضٌ بين أصول المذهبين ويتصل بالفروع أيضاً.

وبعبارة أخرى: إن الاتجاه النقدي الذي ساد بين علماء المذهب وأشياعهم وكان معنياً بمسائل المذهب حصراً ليس كالاتجاه النقدي الذي غلب على مواطن الخلاف بين علماء المذهبين، وكان وسيلة من وسائل الخلاف فيها وسبباً من أسباب إثارتها، حتى صار رهين هذه المسائل؛ عاكفاً عليها لا يعدوها إلى غيرها.

ويمكننا أن نلحق نقد ابن مضاء للنحاة بهذا الاتجاه النقدي، فنقده لهم كان نقد خلاف، ويكاد هذا الخلاف أن يكون مطلقاً.

وهنا يلزمنا التنويه إلى مبدأ أساسي، وهو أن العالم في مثل هذه الخلافات عندما يقتفي أثر خصمه في الرأي، ورَأَى قصور مذهبه، فإنه ينقلب إلى مذهب الخصم، وسيحاكي الزجَّاج عندما رأى أن طريقة المبرِّد أمثل من طريقة ثعلب والكوفيين، فانقلب إلى عقيدة المبرد مطمئناً، وحين استُعتب في ذلك، قال: "لست أقول بالذكر والخمول؛ ولكني أقول بالعلم والنظر"(١).

وقد صوّر لنا الزجّاجي هذا المبدأ بقوله: "واعلم أن انقطاع الخصم ليس يكون بسكوته وانقطاعه فقط، وقد رتّب العلماء للانقطاع مؤلفات وبينوا لها وجوهاً، فمنها أن يعقد الإنسان مذهباً في الفقه والنحو والنظر وسائر العلوم فيلقى خصماً مخالفاً في مذهبه مُقرٌ بينهما الخلاف فيتناظران في مسألة، فلايزال أحدهما يلزّ الآخر بالاحتجاج عليه إلى أن يضطر صاحبه إلى أن يعتقد ما يُخالف مذهبه الذي ينصره، فإن اعتقد ذلك فقد انقطع بخروجه عن مذهبه الذي ابتدأ النظر فيه وكابر في انتقاله، فإن لم يعتمد ما ألجأه إليه وأتى بما يدفع خصمه بحجة واضحة فقد قارب. وإن لم يمكنه ذلك وأقرَّ بالحق فقد

(١) طبقات النحويين واللغويين ١١٠.

انقطع منصفاً سالكاً طريقة النظر وكان أعذر من الأول المكابر"[١].

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٣٣.

المبحث الرابع

تجاوز الواقع اللغوي وأثره في رسم الاتجاه الفكري للمعترض

يؤخذ الاعتراض في الاعتبار عندما يكون الْمُعتَرِض عالماً بذلك، متمكناً منه، لأنَّ لكل عملية نقدية ميزان، نضع في المعترض عليه في كفة، والْمُعْتَرِض في كفة أخرى، فالحكم عليهما يكون بحكم الْمُعترِض نفسه، وهنا يتفاوت العلماء في تلك الأحكام.

ولذا وجب على النحاة أخذ الجانب العلمي في الحسبان لهؤلاء المعترضين، لأنَّ له تأثيراً مباشراً في مستوى الاعتراض النحوي من جهة: سطحيته، موضوعيته، وهذا ما دفع العلماء إلى الاهتمام بمسألة التخصص في العلم، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: "إذا أردت أن تَعلمَ العلم لنفسك، فاجمع من كل شيءٍ شيئاً، وإذا أردت أن تكون رأساً في العلم، فعليك بطريق واحد"[(١)]، قال ياقوت الحموي معلقاً على هذا القول بقول الشعبي (ت ١٠٣هـ)[(٢)]: "ولذلك قال الشعبي: ما غلبني إلا ذو فن"[(٣)].

وروى ابن السِّيْد في كتابه (إصلاح الخلل) مناظرة وقعت بين أبي الحسن الأشعري (توفي سنة نيف وثلاثين وثلاثمئة)[(٤)] وبين أحد النحاة ممن عاصره في بعض مسائل النحو؛ يظهر فيها أن الغلبة كانت لأبي الحسن الأشعري، فعلَّق ابن السِّيْد عليها قائلاً: "ولو ناظر في ذلك رجلاً له نظر بصناعة النحو لكان الأشعري هو المنقطع دونه؛ لأن صناعة النحو ليست من صناعة الجدل وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات"[(٥)].

---

(١) معجم الأدباء ١/١٧٣.

(٢) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري، أحد أكبر رواة التابعين، وكان يضرب المثل بحفظه، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة. ينظر: الأعلام للزركلي ٤/١٨.

(٣) معجم الأدباء ١/١٧٣.

(٤) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم. له من التصانيف: (اللمع) و(الموجز) و(إيضاح البرهان). ينظر: وفيات الأعيان ٢/٤٤٦.

(٥) إصلاح الخلل ٤٤.

وجد العلماء في مسائل الاعتراض والنقد والخلاف بيئة خصبة لإثارة قضية (التخصص) والتنبيه عليها، فقد اعتاد العلماء أن يفتتحوا مناظراتهم العلمية بقول الخصم لخصمه: "في أي شيء تنظر؟"[١]، فتسير مناظراتهم على أساس تخصصهم فيما ينظرون، وقد جعل أبو البركات الأنباري مسألة التخصص في العلم صفة مشترطة في شخص (المسؤول منه) في القوانين النظرية التي وضعها للجدل النحوي، فقال في ذلك: "اعلم أن المسؤول منه ينبغي أن يكون أهلاً لما يُسأل عنه، مثل أن يُسأل النحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف، والعروضي عن العروض، وكذلك كل ذي علم عن علمه؛ فان لم يكن أهلاً لما يُسأل عنه مثل أن يُسأل العامّي الغبي عن مشكلات النحو وعويص التصريف وغوامض العروض؛ كان السؤال فاسداً"[٢].

عندما يكون الناقد (الْمُعترض) متخصصاً فإن ذلك يتيح له معرفة كبيرة واطلاعاً واسعاً في مجال اعتراضه أكثر من غيره ممن لا يتخصصون بذلك، ومتى انقطع العالم عن علمه وفَتَر اشتغاله به تبدلت حاله، وسوف يكون أسوأ حالاً من ابن السراج حين سُئل في حضرة الزجّاج سؤالاً فأخفق في الإجابة عنه، فنهَرَه الزجاج لذلك قائلاً: "مثلك يخطئ في مثل هذه المسألة؟ والله لو كنت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لا يحتمل ذلك. فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق، وكان علم الموسيقى قد شغلني عن هذا الشأن، ثم رجع إلى كتاب سيبويه ونظر في دقائقه، وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة ... [حتى قيل:] ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"[٣]، لأنه عاود الاشتغال بالنحو، فانصلح حاله فيه، على العكس من أبي حاتم السجستاني الذي لم تنصلح حاله في النحو لأنه: "كان يُعنى باللغة، وترك النحو بعد اعتنائه به، حتى كأنه نسيه؛ ولم يكن حاذقاً فيه، وكان إذا اجتمع بالمازني... تشاغل، وبادر بالخروج خوف أن يسأله مسألة في النحو"[٤]، فهو مع انقطاعه عن النحو لم يكن حاذقاً فيه.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٢٠٣/١٨، وبغية الوعاة ١١٤/١.

(٢) جدل الإعراب ٢٤.

(٣) معجم الأدباء ١٩٨/١٨، وبغية الوعاة ١٠٩/١-١١٠.

(٤) بغية الوعاة ٦٠٦/١.

أما ابن الحصار[١]، فقد "كان نحوياً ذكياً، حسن القياس، جيد التلقين، وكانت له أوضاع في النحو، زلَّ في كثير منها؛ وذلك أنه كان قليل الدراسة لكتب النحويين، تاركاً لمطالعتها، وكان يعوّل على قياسه وتعليله، فكان كثيراً ما يعلل المسألة فيخطئ في اعتلاله"[٢].

ذكاء وفطنة العالم لا تغنيه عن مداومة طلب العلم، فقد اتفق العلماء على أن الانقطاع عن التدارس وطلب العلم يُخرج العالم عن تخصصه، ومثال ذلك موقفهم من أبي حاتم السجستاني، ولمثل هذه المواقف أثر فاعلٌ في تحقيق الموضوعية عند الاعتراض أو النقد في النحو، كما أنها بنت حولها درعاً حصيناً أمام المتفيقهين من النحاة، والمنقطعين عن دراسته، وقد دفعهم فضولهم إلى مشاركة النحاة في المسائل النحوية، فأفتوا فيما ليس من شأنهم، إلا أن علماء التخصص لم يتركوهم بل كانوا لهم بالمرصاد، من ذلك ما كان من الأصمعي عندما علَّق على بيت شعر أنشده الكسائي في حضرة الرشيد[٣]:

أمْ كَيفَ ينفع ما تُعطى العَلُوقُ بهِ رئمَان أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ

فقال الأصمعي: "رئمانُ أنف [بالرفع]، فقال الكسائي: [رئمانَ أنف]، و[رئمانُ أنف] (بالرفع والفتح)، اسكت ليس هذا من صنعتك"[٤]، فحكم على الأصمعي بحكم نفسه، وأنَّ هذا ليس من صنعته إنما صنعته اللغة لا النحو، ولكن الأصمعي لم ينسَ له ذلك، فكان له بالمرصاد في أمور اللغة، إذ يستزلّ الكسائي بأمور اللغة فيفتي بما ليس من صنعته، مما يجعله عرضةً لنقد الأصمعي[٥]، وكان الرشيد يبادر الكسائي ناصحاً فيقول له: "يا علي، إذا جاء الشعر فإياك والأصمعي"[٦].

---

(١) هو أبو عمر أحمد بن مضاء، يعرف بابن الحصار، كان في بادئ أمره ذا حياة قويمة ظاهرها الزهد والورع، ثم انتقل عن ذلك إلى الضد، وأدركته المنية وهو على ذلك، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٠٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٣٠٥.

(٣) ينظر: لسان العرب مادة (رئم).

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ٣٥-٣٦، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٨-١٢٩، ومعجم الأدباء ٣/١٨-١٨٥.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ٩١.

(٦) المصدر السابق.

أدرك علماء اللغة والأدب أهمية التخصص في العلم، ولم يقتصر ذلك على علماء النحو، ومن الطبيعي أن يكون النقد والاعتراض متبادلاً بين علماء هذه التخصصات، من ذلك ما وقع في ظن أبي عبيدة في قوله: "ما رأيت أظرف من أمر النحويين؛ يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون: [عَلْقاة]، وقد قال العجاج[١]:

فكرّ في عَلْقَى وفي مكور"[٢]

يريد أبو عبيده أنه قال: (في عَلْقَى) فلم يصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا: (علقاة) أي فألحقوا تاء التأنيث، فردَّ عليه المازني ذلك قائلاً: "كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا، وذلك أن من قال: (عَلْقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر، كألف (أرْطى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأوّل عما كان عليه، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع التأنيث، وللتأنيث إذا فقد التاء، ولهذا نظائر"[٣].

كما أنَّ الجاحظ رمى النحاة بالخطأ بما ليس من اختصاصه، إذ أنكر عليهم: "أنَّ (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى) لا يجتمع فيه الألف واللام و(مِنْ)، وإنما هو بمن أو الألف واللام، نحو قولك: الأفضل وأفضل منك، والأحسن وأحسن من جعفر، ثم قال: وقد قال الأعشى[٤]:

فلستَ بالأكثرِ منهم حصىً وإنما العِزّةُ للكاثِرِ"[٥]

فردَّ عليه ابن جنّي بقوله: "رحم الله أبا عثمان، أما إنه لو علم أن [مِن] في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل للمبالغة؛ نحو أحسن منك وأكرم منك، لضربَ عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قولُه، ويعنو لسداده وصحته خصمُه، وذلك أن [من] في بيت الأعشى إنما هي كالشيء في قولنا: أنت من الناس حرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريمٌ. فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحَصَى، ولست فيهم بالأكثر حصىً. فاعرف

---

(١) ينظر: ديوان العجاج برواية عبدالملك بن قريب الأصمعي ٩/٢.

(٢) الخصائص ٢٧٢/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: ديوانه ٩٤، والرواية فيه: ولستَ بالأكثر ...

(٥) الخصائص ١٨٥/١.

ذلك"[١].

ولم ينسَ نقّاد الأدب لابن جنّي ذلك، فلما وضع ابن جنّي شرحيه: (الفسْر الكبير) و(الفسْر الصغير) على ديوان المتنبي؛ اعترضه ابن فورَّجة بكتابين هما: (الفتح على أبي الفتح) و(التجنّي على ابن جنّي)، وردَّ عليه فيهما بأشنع ما يكون الرد، وكان في أثناء رده يؤكد على أن الشعر ليس من صنعة ابن جنّي فيشرحه ليدلَّ على مواطن الحسن والقبح فيه، ومنه قوله: "وإذا زلَّ الشيخ أبو الفتح في معنى بيت عذرناه لكونه من صناعة الشعر بمعزل"[٢]، كذلك قوله: "وأنا أرى أن ابن جنّي ليس بذاك الأديب الناقد البصير بمغازي الشعر العربي ولا هو نقّاذ في أعماقه، وإنما هو مؤرخ للأدب جمّاع للنصوص، والمؤرخ غير الأديب، وكتاباه: الفسر الكبير، والفسر الصغير يدلان على صحة ما أقول، فالرجل نحوي لغوي لا سَبرَ فيه لمغازي الشعر ومسار نقده"[٣]، كذلك ردَّ اللغويون[٤] والشعراء[٥] والشعراء[٥] والأدباء[٦] والبلاغيون على النحاة كل ما لم يكن من اختصاصهم، قال ابن الأثير: "النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما من حيث أنهم نحاة"[٧].

ومع هذا فلا يمكننا القول بأنَّ العلماء لم يفيدوا في العلوم الأخرى، فالإفادة شيء والتدخل في الاختصاص شيء آخر، فهناك تبادل للمنفعة بين العلوم، والتخصص لا يمنع هذه الفائدة، وعلمية العالم ما هي إلا مزيج من عوامل عديدة تظافرت على تكوين تلك الشخصية العلمية، فإن قلنا بحتميَّة العلاقة القائمة بين العلوم وأنها يخدم بعضها

---

(١) الخصائص ١/١٨٥-١٨٦.

(٢) الفتح على أبي الفتح لمحمد بن حمد بن فُورَّجه البروجردي٨٠.

(٣) المصدر السابق ٢٤-٢٥.

(٤) كرد الأسود الغُندجاني على ابن السيرافي في (شرح أبيات سيبويه) في كتابٍ سمّاه: (فرحة الأديب..) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور مُحَمَّد علي سلطاني، ينظر: ٣٤، ٥٢، ٦٣، ٧٢، ٨٨، ٨٩، ١٠٢، ١٧٨، ١٨٠.

(٥) كرد أبي الحسين بن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد المغربي – راوية المتنبي – على السيرافي لتعرضه بعض شعر المتنبي، ينظر: معجم الأدباء ٨/١٨٩.

(٦) كرد ابن شهيد الأندلسي على النحاة لا سيما ابن الأفليلي في رسالته (التوابع والزوابع) ينظر: ٧٠، ١٢٤، وينظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن بن الشنتريني ١/٢٠٥.

(٧) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير: القسم الثالث/١٣.

بعضاً، عرفنا أنَّ ثقافة الناقد (اللغوية أو الشرعية أو الفلسفية) إن لم تكن غاية مطلوبة من قبل هذه الأحكام كانت وسيلة من وسائلها ما تهيأ لها ذلك، فأحمد بن مُحَمَّد الأعرج (ت ٣٤٥هـ)[١] "طلب النحو ليستعين به على علم الحديث والفقه"[٢]، لأن النحو مفتاح الفهم للمحدِّث، والفقيه، والمفسّر، والمفتي.

أما ابن مضاء لما استقام عنده علم النحو بعد طلبه لعلم الفقه عاد إلى النحو فحكم على مسائله وفقاً للضوابط الشرعية التي فقهها عن مذهبه الفقهي الظاهري؛ فحكم بجواز بعض المسائل النحوية وبعدم جواز بعضها الآخر على أساس أنها مما لا يجوز شرعاً (حرام) كتحريمه القول بعمل الألفاظ[٣].

لذا أصبح يقيناً أن الأحكام النقدية تنطلق من خلفية ثقافية ومعرفية واسعة تعتمد في تكوينها المعرفي على روافد ثقافية متعددة ومتباينة.

فالعلماء لم يَفُتْهُم وجود هذه العلاقة المتبادلة بين العلوم والمعارف، ولم يغب عنهم التأثير المتبادل بين ثقافة العالم وبين عدد العلوم والمعارف التي يتقنها، وحتى يتم تحديد هذا الأثر علينا معرفة أي العلوم كان أسبق إلى فكر العالم، فإن السابق منهما يظهر أثره على اللاحق.

وهذا ما أراده الفراء بقوله: "قلَّ رجل أنعم النظر في العربية، وأراد علماً غيره، إلا سهل عليه، فقال له مُحَمَّد بن الحسن[٤]: يا أبا زكريا، قد أنعمت النظر في العربية، وأسألك وأسألك عن باب في الفقه. فقال: هات على بركة الله تعالى، فقال له: ما تقول في رجلٍ صلى فسها في صلاته، وسجد سجدتي السهو، فسها فيها، فتفكر الفرّاء ساعةً، ثم قال: لا شيء عليه. فقال له مُحَمَّد: لِمَ؟ قال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدتا السهو تمام الصلاة، وليس للتمام تمام"[٥].

---

(١) كنيته أبو عمر ويعرف بالأعرج، من نحاة الطبقة السادسة من نحويي الأندلس، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٩٩.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢٩٩.

(٣) ينظر: الرد على النحاة: ٧٧.

(٤) أحد أنبه تلاميذ أبي حنيفة النعمان (رحمه الله تعالى)، ينظر: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ١١٣.

(٥) معجم الأدباء ١/٦٨-٦٩.

وكان شيخه الكسائي يذهب إلى مثل ذلك، إذ يناظر مُحَمَّد بن الحسن في قضايا الفقه على طريقة النحاة، فليقي عليه من مسائل الفقه التي لا تدرك إلا باستفتاء قوانين النحو فيفحمه فيها، ثم يقول له: "أنا أفضل منك، لأني أُحسن ما تحسن، وأحسن ما لا تحسن"(١)، أي أنا أُحسن النحو وبه أقدر في الإفتاء على مسائل الفقه التي هي من اختصاصك من حيث أنك لا تقدر عليها حتى ترجع إلى اختصاصي فتسألني فيها، والأمر لا يقف عند الوسيلة والغاية فحسب إذا تشابهت قوانين النظر في العلمين كليهما (المؤثر والمتأثر) ما دامت مسائل العلمين تتيحان قدراً من القياس بينهما، ولذا علينا أنْ نعتبر أن غاية ما يتعلّمه الناقد من العلوم لا بد وأن يكون لها أثر في صياغة أحكامه، فالنحوي الذي يشتغل بالفقه ستكون آراؤه الفقهية صادرة عن عقلية نحوية، كذلك العكس. قال الجرمي: "أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"(٢).

قال أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)(٣): "أنا سمعت الجرمي يقول هذا – وأومأ بيديه إلى أُذنيه – وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث إذ كان كتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش"(٤).

لم يرَ أبو جعفر الطبري غرابة في قول الجرمي وقد سمعه يقول ذلك، لأنه يوافق سيبويه في طريقة نظره لمسائل الكتاب والأحكام التي خلص إليها فيه تصلح للإفتاء في مسائل الفقه، وإن كانت طريقة النظر نحوية، وما كان منها أحكام نحوية هي الأخرى.

وفي مقابل ذلك نجد أن المعتزلة ذو اللسن والفصاحة والعناية بالكلام، كان الناس يزهدون عن مجادلتهم، أما وأنهم صاروا نحاةً، وعني جمهورهم بكتاب سيبويه كالرماني والسيرافي ترك العلماء مناظرتهم(٥)، لأن أصحاب الكلام والمناطقة إذا اشتغلوا بالنحو ستصدر آراؤهم النحوية – بلا شك – عن عقلية جدلية تنزع إلى الفلسفة والمنطق.

---

(١) معجم الأدباء ١٣/١٧٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٧٥.

(٣) هو أحمد بن مُحَمَّد بن يزديار بن رستم أبو جعفر النحوي الطبري، سكن بغداد وحدثّ بها عن أصحاب الكسائي، ينظر: إنباه الرواة ١/١٦٣.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٧٥.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ١٢/٥٨.

فأبو علي الفارسي يُسأل في العروض مسألة قبل أن يشتغل فيه، فيأخذ جوابها من النحو، قال ياقوت الحموي: "ومما يشهد بصفاء ذهنه وخلوص فهمه: أنه سُئل – قبل أن ينظر في العروض – عن خرم مُتَفَاعِلُنْ، فتفكّر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال: لا يجوز، لأن مُتَفَاعِلُن يُنقل إلى مسْتَفْعِلُنْ إذا أُضْمِرَ، فلو حُرِم لتعرّض للابتداء بالساكن، (إذ الخرم: حذف الحرف الأول من البيت. والإضمار تسكين ثانية)" (١).

وعند الحديث عن روافد الثقافة النقدية يجب أن نقف عند أمرين يفسران العلاقة المتبادلة بين ثقافة الْمُعتَرِض وبين حكمه على المسائل، فثقافة الناقد وارتباطها بصياغة الأحكام النقدية تتفرع إلى:

١– الثقافة التي تدخل في صياغة الأحكام دخولاً مباشراً بهدف الوصول إلى حكم نقدي، مثل أن يُستعان بالنقد النحوي لخدمة نصّ ديني أو قاعدة فقهية، ومن ذلك ما قاله ياقوت الحموي: "أن نفطوية كان يقول بقول الحنابلة: إن الاسم هو المسمّى، وجرت بينه وبين الزجّاج مناظرة، أنكر الزجّاج موافقته الحنابلة على ذلك"(٢)، ولذا فإن قدراً كبيراً من ثقافة الناقد – كثقافته الدينية – تسهم في تلبية الدوافع التي يقف وراءها النقد، والنحو في مثل هذه المواقف لا يتعدى كونه وسيلة، تلبيةً لهذه الدوافع وتحقيقاً لتلك الغايات.

٢– الثقافة التي تساعد على صياغة الأحكام النقدية، فهي تساعد ولا تتدخل، هذا يعني أنها ليست غاية مطلوبة؛ إنما تكون وسيلة تتحقق بها الغاية من النقد النحوي بعدّها إحدى وسائله المتعددة؛ كالاحتجاج المباشر بحقائق العلوم الأخرى أو القياس على مسائلها وإن لم تكن غاية مقصودة بذاتها، فقد يعدل النقاد عنها إلى غيرها من الوسائل المتاحة، من ذلك أن أبا البقاء العكبري في المسألة الأولى من مسائل (التبيين) وهي: مسألة الكلام والكلم، ردَّ على قول من قال: "أن الكلام يُطلق على المفيد وغير المفيد اطلاقاً حقيقياً"(٣)، فردَّ عليهم من ستة أوجه كان أحدها قوله: "إن الأحكام [الشرعية]

(١) معجم الأدباء ٧/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) المصدر السابق ١/٢٧٠.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ١١٣-١١٤.

المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلا بالجملة المفيدة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ**﴾[١]، ومعلوم أن الاستجارة لا تحصل إلا بعد سماع الكلام التام المعنى، والكلمة الواحدة لا يحصل بها ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿**يرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ اللَّهِ**﴾[٢] والتبديل صرف ما يدل عليه اللفظ إلى غير معناه، ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة، لأن الكلمة الواحدة إذا بدلت بغيرها كان ذلك نقل لغة إلى لغة أخرى. وقال تعالى: ﴿**وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ**﴾[٣]، وإنما عقلوا المعنى التام ثم حرّفوه عن جهته، ومثله قوله تعالى: ﴿**يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾[٤]، ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام، فإنه لو قال: والله لا سمعت كلامك، فنطق بلفظة واحدة ليس فيها معنى تام لم يحنث"[٥].

إن الاحتجاج بعلوم اللغة الأخرى في الاعتراض والنقد النحوي يكون مباشراً بلا تأويل أو تكييف، ذلك أن العلاقة بينهما علاقة تكميل، وهناك بعض الأمثلة التي تدل على هذه الثقافة اللغوية التي تركت أثرها واضحاً في أحكام النقاد النحوية، فمن الحجج اللغوية التي احتجّ بها النقاد في نقدهم للقضايا النحوية ما احتج به ابن الوراق في ترجيح قول الخليل في أصل [إيّا] ومعناها على مخالفيه، قال: "ومما يقوي قول الخليل أن بعض النحويين ذكر أن [إيّا] على وزن [فِعْلَى]، وأنه مشتق من الآية، والآية: العلامة، يُقال: رأيت آية فلان، أي: شخصه، فأصل [إيّا] على هذا القول أن تكون الهمزة فاء الفعل، والياء عينه، والألف الآخرة زائدة، لأن [آية] أصلها: أيية"[٦].

ومن الأمثلة على اجتماع الثقافة الصرفية والصوتية والعروضية ما اعترض به ابن جرو

---

(١) سورة التوبة، من الآية ٦.

(٢) سورة الفتح، من الآية ١٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٧٥.

(٤) سورة النساء، من الآية ٤٦، وسورة المائدة، من الآية ١٣.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ١١٥.

(٦) علل النحو لابن الوراق ٤١٨.

(ت ٣٨٧هـ)[١] على رواية بيت أنشده الرواة عن الفرّاء في كتابة (الوقف والابتداء)، وهو قول الشاعر[٢]:

بأبي آمْرُوءٌ والشامُ بيني وبينه أتتني ببُشرى بُرْدُهُ ورسائله

قال ابن جرو: "فقلت: هذا البيت لا يستقيم، فقال أبو سعيد[٣]: كذا أنشده ابن مجاهد عن الفرّاء وهو كما قال: أنشدناه غيره من شيوخنا عن فلان.. عن فلان.. عن فلان..هكذا. فقال أبو سعيد: ما عندك فيه؟ فقلت: رأيت هذا بخط أبي سهل النحوي [ت ٤٣٣هـ][٤] في هذا الكتاب: (بأبوي آمْرُؤٌ) وقال: ردَّ (الأَبَ) إلى أصله، لأنه في الأصل عند الكوفيين (أبوٌ) على (فعلٍ) مثل نَحْوٍ وغَزْوٍ، فقال لي أبو سعيد: لا ينبغي أن تلتفت إلى هذا، لأن الرواة والناقلين أجمعوا على أنه مكتوب (بأبي)، وكذلك لفظوا به، ولكن إصلاحه أن يكون (بأبْيَ امْرُؤٌ) فيكون: بأبْيَمْ (فَعُولُن) وسكَّنَ كسرة الباء من (أبي لأنه قدّره تقدير فَخِذٍ، وهذا لعمري تشبيه حسن، لأنهم قد أجروا هذا في المنفصل مجرى المتصل، فقالوا: اشتَرْ لَنا. جَعَلَ (تَرِلْ) بمنزلة فخِذٍ، وأشدُّ من هذا قراءةُ حمزة: (ومكْرُ السَّيءْ ولا)[٥] جعل سيئاً بمنزلة فَخِذٍ ثم أسكن كما يُقال: فَخْذٌ، والحركة في السيء حركة حركة إعراب، ففي هذا ضربان من التجوّز. جَعْلهُ المنفصل بمنزلة المتصل، وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء"[٦].

وعندما نأتي لعلم البلاغة فإن علمها الأول هو عبد القادر الجرجاني، فقد جعل معانيها متعلقة بقوانين النحو، تسير حيث سارت واستقرت؛ وقد وضع في ذلك كتاباً

---

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن مُحَمَّد بن جرو الأسدي النحوي العروضي المعتزلي، له كتاب (الموضّح في العروض) والمناظرة أعلاه مما ذكره هو في كتابه هذا، وعنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٦٢/١٢.

(٢) البيت بلا نسبة، ولم أقف على قائله.

(٣) لعله أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥ أو ٢٩٠ هـ).

(٤) هو مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد أبو سهل الهروي النحوي نزيل مصر، وله رياسة المؤذنين بجامع عمرو بن العاص (رضي الله عنه)، وكان له خطٌّ صحيح يتنافس فيه أهل العلم. ينظر: إنباه الرواة ١٩٥/٣.

(٥) سورة فاطر، من الآية ٤٤، وفي تفسير الطبري المسمى(جامع البيان في تأويل القرآن) لمحمد بن جرير الطبري ٤٢٢/١٠، أن حمزة والأعمش قرءا بتسكين همزة (السيُ) وحجتهما توالي الحركات من أول حركة الياء المكسورة إلى حركة لام (ولا).

(٦) معجم الأدباء ٦٤/١٢-٦٥.

سمّاه (دلائل الإعجاز)، وعنده أن النحو ليس هذا العلم الذي يبحث في ضبط أواخر الكلمات، ولا هو جملة القواعد الجافة، وإنما عنده النحو العلم الذي يكشف عن المعاني والدلالات المترتبة عن نظم الألفاظ في سياقها اللغوي الخاص. فقال في ذلك: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِمت لك فلا تخلُّ بشيءٍ منها"(١).

وعلى هذا الأساس بنى أنَّ السرّ في إعجاز القرآن الكريم يكمن في نظمه، وأن التماس البلاغة في الكلام يكون بتحري قوانين النحو، وما النظم من هذه القوانين إلا ما تحكيه معاني النحو. قال: "فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأُزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحّة نظمٍ أو فساده، أو وصف بمزيّةٍ وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"(٢).

إن ثقافة النحوي الدينية من أهم الروافد النقدية لديه، مع عدم الالتفات إلى الخلافات العقائدية والمذهبية، وسبب قوة هذه الثقافة، وتوسع نفوذها على النحو أن كثيراً من علماء النحو كانوا إمّا قرّاءً؛ كأبي عمرو بن العلاء والحضرمي والكسائي، وإمّا فقهاءً؛ كالجرمي وأبي البقاء العكبري، وإمّا قضاةً؛ كأبي سعيد السيرافي وابن مضاء القرطبي، وإمّا أصحاب حديث؛ كالزجّاجي وابن مالك، وإمّا؛ مفسّرين؛ كأبي جعفر الطبري وأبي حيان الأندلسي من المتأخرين، وأيضاً فإن علماء النحو كانوا يعدّون النحو الدين بعينه لقول أبي عمرو بن العلاء – أحد القراء السبعة –: "لعلم العربية هو الدين

(١) دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبدالقاهر الجرجاني ٦٤.

(٢) المصدر السابق ٦٥.

بعينه"[١]. كما يرى عبد القاهر الجرجاني أنَّ من يزهد في النحو أشبه بأن يكون صدّاً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها[٢].

وبما أن القرآن الكريم والسّنة النبوية المطهرة هما مصدر التشريع الإسلامي وأن الشريعة الإسلامية ترفدها مجموعة علوم شرعية، كعلم القراءات، وعلم الحديث، وعلم الفقه وغيرها، فإنه عظم شأو هذه العلوم لا سبيل إلى استخلاص حقائقها أو معرفة أسرارها بغير هذا العلم. فإن كان النحو وسيلة المستعرب وذخيرة اللغوي وعماد البلاغي؛ فهو أداة المشرّع ومسند المجتهد؛ والمدخل إلى العلوم الشرعية والاسلامية قاطبة. قال ابن خلدون: "اللسان العربي أركانه أربعة، وهي: اللغة والنحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة، إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنّة، وهي بلغة العرب، ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلها من لغتهم، فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة"[٣].

وفي مقدمة العلوم الشرعية علم القراءات والتي: "هي ضوابط للنص القرآني نطقاً وسمعاً أو تلفظاً وكتابةً"[٤]، وقد فرّق ابن مجاهد بين ثلاثة أقسام من القرّاء بحسب إلمامهم بعلم النحو ومعرفتهم به، فقال: "من حملة القرآن الْمُعرِب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفّاظ القران في كل مصر من أمصار المسلمين، ومنهم من يُعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمُه وكسره في الآية الواحدة لأنه لا يعتمد على علمٍ بالعربية وبصرٍ بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه،

---

(١) معجم الأدباء ١/٥٣-٥٤.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٣.

(٣) مقدمة ابن خلدون لعبدالرحمن بن خلدون ٧٠٠.

(٤) مراكز الدراسات النحوية ٢٣.

وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقاً فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه ووهم فيه وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على من نسي وضيّع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهم، فذلك لا يُقلَّد القراءَة ولا يُحتج بنقله"(١).

لذا فإن ابن الجزري اعتمد في ترجيحه بين القراءات على ترجيح ابن مجاهد للقرّاء في ضوء مفاضلته المتقدمة لهم، قال ابن الجزري في حدّ القراءة الصحيحة: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القران ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح، عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"(٢).

أما في علم التفسير فقد نبَّه عبد القاهر الجرجاني الزاهدين في تعلّم النحو إلى قضية مهمة، وهي تفسير القرآن الكريم، وأنَّ الذي لا يعرف قواعد العربية وأساليبها لا يستطيع أن يتبين آية من آيات الكتاب الكريم، وحيرتهم أمام بعض معاني كلمات القرآن الكريم إذ لا يستطيعون تعليلها أو تخريجها، ومن أمثلة ذلك وجه الرفع في (الصابئون) من قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى**﴾(٣)، برفع (الصابئون) على الاستئناف أو على موضع (إنَّ) وليس على موضع اسمها، فيقول: "حتى تزعموا مثلاً أنكم لا تحتاجون في أن تعرفوا وجه الرفع في (الصابئون) من سورة المائدة إلى ما قاله العلماء فيه وإلى استشهادهم بقول الشاعر(٤):

وإلا فـــاعلَموا أنا وأَنْـــتم بغـاةٌ مـا بَقِينَـا في شـقاق

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٥.

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٦٩.

(٤) البيت لبشر بن حازم، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٦٩/٨.

وحتى كان المشكل على الجميع غير المشكل عندكم. وحتى كأنكم قد أوتيتم أن تستنبطوا من المسألة الواحدة من كل باب مسائله كلها، فتخرجوا إلى فن من التجاهل لا يبقى معه كلام، وإما أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمر هذا العلم، وظننتم ما ظننتم فيه، فترجعوا إلى الحق وتسلموا الفضل لأهله، وتدعوا الذي يزري بكم ويفتح باب العيب عليكم، ويطيل لسان القادح فيكم"[١]، ثم يقول: "ولو أن هؤلاء القوم، إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة، إذ زعموا أن قدر المفتَقر إليه القليل منه اقتصروا على ذلك القليل فلم يأخذوا أنفسهم بالتقوى فيه والتصرّف فيما لم يتعلموا منه، ولم يخوضوا في التفسير ولم يتعاطوا التأويل؛ لكان البلاء واحداً، ولكانوا إذا لم يبنوا لم يهدموا، وإذا لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد، ولكنهم لم يفعلوا، فجلبوا من الداء ما أعيى الطبيب وحيّر اللبيب"[٢].

وفي علم الحديث النبوي الشريف، قال حمّاد بن سلّمة[٣]: "مثل الذي يكتب الحديث ولا يعرف النحو، مثل الحمار عليه مِخلاَةٌ ولا شعير فيها"[٤].

إنَّ حاجة المحدّث إلى علم النحو لا تقلّ عن حاجة القارئ والمفسّر إليه، قال الزجاجي في الجواب عن سؤال من يسأل: ما الفائدة في تعلّم النحو؟: "الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عزّ وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي (ﷺ) وإقامة معانيها على الحقيقة. لأنه لا تُفهم معانيها على صحّة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب، وهذا مالا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه (ﷺ) وكلامه.."[٥].

وقال ابن هشام: "إن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله عزّ وجلّ المنزّل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦-٢٧.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٧.

(٣) كان إماماً فاضلاً، تلمذ عليه سيبويه في الحديث، ويونس في العربية، ينظر: إنباه الرواة ٣٦٤/١.

(٤) إنباه الرواة ٣٦٤/١، معجم الأدباء ٨٩/١.

(٥) الإيضاح في علل النحو ٩٥.

علم الإعراب، الهادي إلى صواب الصواب"[١].

أما في علم الفقه فيؤكِّد ابن حزم الظاهري على أن الفقيه لا بد له أن يفقه علوم اللغة وفي مقدمتها علم النحو: "الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني"[٢]، ثم يفقه علم الشريعة، وإلا: "لم يحل له الفتيا فيه، لأنه يفتي بما لا يدري"[٣].

أفاد علم النحو من هذه العلوم إفادة عظيمة، وكان أكثرها تأثيراً في علم النحو عامة والنقد النحوي خاصة؛ علمي الحديث والفقه؛ وكان تأثير الفقه أعظم من تأثير الحديث.

ومن تأثير علم الحديث نقاد النحو أنهم يقسّمون النقل إلى متواتر وآحاد، كتقسيم أصحاب الحديث لهم، ثم يشترطون في حدّ القسمين حتى يكون نقلهم حجّة؛ تماماً كما يشترط أصحاب الحديث في حدّهما[٤]، قال أبو البركات الأنباري: "اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد"[٥]، وشرط نقل الآحاد عنده قوله: "اعلم أنه يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حرّاً كان أو عبداً كما يُشترط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشتُرط في نقلها ما اشتُرط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يُقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يُشترط أن يوافقه في النقل غيره، لأن الموافقة لا تخلو إما أن تُشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن"[٦].

قال السيوطي معلِّقاً على قبول العلماء لرواية الشخص المجهول – المكني عنه بـ(الثقة) من قولهم: (حدثني الثقة) – بالمعمول به عند أصحاب الحديث والفقه، فقال جواباً عن سؤال نفسه: "إذ قال حدثني الثقة فهل يقبل؟" فأجاب: "قولان في علم الحديث وأصول الفقه رجّحَ كلاًّ مُرَجِّحون، وقد وقع ذلك لسيبويه كثيراً [يعني حدثني الثقة، وكان] يعني به الخليل وغيره، وكان يونس يقول: حدثني الثقة عن العرب، فقيل له:

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري (المقدمة) ١٢.

(٢) الدراسات اللغوية في الأندلس ٢٨٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) جدل الإعراب ٦٦.

(٥) لمع الأدلة ٨٣.

(٦) المصدر السابق ٨٥.

من الثقة؟ قال: أبو زيد؛ قيل له: فلم لا تسمّيه؟ قال هو حيّ بعدُ فأنا لا أسمّيه"[١].

أما الفقه؛ فقد اتخذ النحاة من مسائل النحو موقف الفقهاء من مسائل الفقه وتمثّلوا أوضاعهم في مواضع كثيرة، وقاسوا على مسائلهم، حتى أنهم وضعوا أصول النحو على حدّ أصول الفقه، قال أبو البركات الأنباري واصفاً وجه الشبه بينهما: "علم أصول النحو، يعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلّة وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه؛ فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بها"[٢].

ومن أمثلة ذلك أن ابن جنّي أفردَّ باباً في كتابه (الخصائص) جعله بعنوان: (باب في الحمل على أحسن الأقبحين)[٣]، ومسائل هذا الباب مقيسة على القاعدة الفقهية: "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما"[٤].

وفي التشبيه بين عجز الفقيه عن التعليل وعجز النحوي عنه قال: "إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبّدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع"[٥].

ولكننا نجد أن بعض النحاة هم فقهاء أصلاً ولا يحتاج هؤلاء لأن يتمثلوا أوضاع غيرهم، ففي (لمع الأدلة) اختلف النحاة حول جواز تعليل الحكم النحوي بعلتين، فمنهم من قال بجواز ذلك؛ كابن جنّي[٦]، ومنهم من منعه[٧]: "وهذا ما ذهب إليه الأصوليون الذين يرون أن كل شيء عندهم يتولّد من علّة واحدة... لأنه إذا كان للحكم أكثر من علّة لم يؤد انتفاء الحكم، بل قد تنتقي العلّة ويوجد الحكم لافتراض وجود علّة أخرى"[٨].
أخرى"[٨].

مع أن مصادر التشريع الإسلامي واحدة، إلا أن العلماء تفاوتوا في توضيح هذه

---

(١) الاقتراح ٥٧.

(٢) نزهة الألباء: ٧٦.

(٣) ينظر: الخصائص ١/٢١٢-٢١٥.

(٤) ينظر: الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية لعبدالكريم زيدان ٩٦.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١٢٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١/١٠١، ١٥٥، ١٥٧.

(٧) ينظر: لمع الأدلة ١١٧، الاقتراح ٩١.

(٨) العلّة النحوية تأريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري لمحمود جاسم الدرويش ١٤٧.

الأدلة وتوجيهها، ولذلك افترقوا إلى مذاهب متعددة[١]، وكان أكبر هذه الفرق، كما يقول الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) أربعة: "القدرية، والصفاتية، والخوارج، والشيعة، ثم يتركب بعضها مع بعض، ويتشعب عن كل فرقة أصناف، فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة"[٢].

وكان من أبعد هذه الفرق تأثيراً في النحو عامّة والنقد النحوي خاصّة: المعتزلة[٣] والمرجئة[٤] والظاهرية[٥]، على تفاوتهم في هذا التأثر.

وممن قال بالإرجاء أبو عمرو بن العلاء والمازني ممن يقول[٦]، وكان ابن حزم وابن مضاء ظاهريّين كما هو مشهور، ويكاد يكون أغلب علمائنا ممن ينسب إلى الاعتزال، فمن نحاتنا المعتزلة: الفرّاء؛ وكان متكلماً يميل إلى الاعتزال[٧]، "وآثار اعتزاله واضحة في كتابه معاني القرآن"[٨]، ومن النحاة المعتزلة كذلك قطرب[٩]، وابن السرّاج، وأبو علي الفارسي، وابن الورّاق والرماني، وابن جنّي[١٠]، وأبو عبد الله بن مُحَمَّد القصري صاحب

---

(١) قال الجرجاني في تعريفاته ٨٧: الفرق بين الدين والملة والمذهب أن الأول منسوب إلى الله تعالى، والثاني منسوب إلى الرسول، والثالث منسوب إلى المجتهد.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١٠.

(٣) هم أصحاب وأصل بن عطاء الغزّال الذي اعتزل مجلس شيخه الحسن البصري ونسج على منوال القدرية، ثم اعتزلهم بعد أن اعتزل شيخه الحسن فسمّوا بالمعتزلة، وهم يقولون بالمنزلة بين المنزلتين. ينظر: الملل والنحل: ١٠، ٣٤.

(٤) قوم من الجبرية يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والجبرية من الجبر وهو إسناد فعل العبد لله تعالى، وهو قسمان: متوسطة تثبت للعبد كسباً في الفعل كالأشعرية، وخالصة لا تثبت كالجهمية، ينظر: الملل والنحل ١٠، ٦٩، ١١٢.

(٥) نسبة إلى داوود بن علي بن خلف الأصبهاني أبو سليمان الملقب بالظاهري، وسمي بذلك لأنه يأخذ بظاهر الكتاب والسنة ويعرض عن التأويل والقياس والرأي، وهو أول من جهر بذلك، توفي سنة ٢٧٠هـ، ينظر: الأعلام للزركلي ٨/٣.

(٦) ينظر: مراتب النحويين ١٧-١٨، ومعجم الأدباء ١٠٨/٧، وبغية الوعاة ٤٦٣/١.

(٧) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة لأحمد مكي الأنصاري: ٧٣، والعلة النحوية تاريخ وتطوير: ٧٥.

(٨) المدارس النحوية (لشوقي ضيف) ١٩٢.

(٩) ينظر: بغية الوعاة ٢٤٢/١.

(١٠) ينظر: العلّة النحوية تاريخ وتطوير ٤٨.

(الانتصار لسيبويه على المبرد)[١]، وأبو حيان التوحيدي[٢]، والزمخشري؛ وكان مجاهراً بذلك[٣].

وبما أن فقه هذه المذاهب الإسلامية مختلف بعضه عن البعض الآخر كل بحسب معتقده الديني؛ تبعاً لذلك ستختلف الأحكام النحوية التي تخدم أحكام هذه المذاهب الفقهية وفقاً لاختلاف معتقدات أصحابها، ومن الأمثلة التي توضح مدى تأثير الثقافة الدينية على أحكام النقد في النحو، من ذلك ما رواه الزجّاجي عن أبي جعفر الطبري قوله: "حضرت مجلس المازني وقد قيل له: لم قلّت روايتك عن الأصمعي؟ قال: رُميت عنده بالقدر[٤] والميل إلى مذاهب أهل الاعتزال، فجئته يوماً وهو في عجلة فقال: ما تقول في قول الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[٥]؟ فقلت: سيبويه يذهب إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية لاشتغال الفعل بالمضمر[٦] وأنه ليس هاهنا شيء هو بالفعل أولى، ولكن أبت عامّة القرّاء إلا النصب فنحن نقرؤها لذلك اتباعاً لان القراءة سنّة. فقال لي: فما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى؟ فعلمت مراده فخشيت أن يُغري بيَّ النامّة، فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل، وتعاميت عليه فقال: حدثني أصحابنا أن الفرزدق قال – بعد أن طلّق زوجته النوّار[٧]:

نـدمتُ ندامـةَ الكسـعي لـمّا غَـدتْ مـنّي مطلقـةً نـوّارُ

ولو أني ملكتُ يديْ ونفسيْ لكـانَ علـيَّ للقـدرِ الخيـارُ

ثم قال – أي الأصمعي –: والعرب تقول: (لو خُيِّرتُ لاخترتُ) تحتمل على القدر

(١) ينظر: بغية الوعاة ١٢٧/٢.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٥/١٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٢٦/١٩.

(٤) هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى، بدأت فتنتهم آخر أيام الصحابة (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) أيام الحسن البصري على يد معبد الجهني وغيلان الدمشقي ويونس الأسواري، ينظر: الملل والنحل ١٠.

(٥) سورة القمر الآية ٤٩.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه (هارون) ١٤٨/١.

(٧) ديوان الفرزدق ٢٩٤/١.

وينشدون[١]:

هــيَ الْمقــاديرُ فلمــني أو فَــذَر إن كنتُ أخطأتُ فلم يُخطِ القدر

ثم طبق نعليه وقال: أنتم القناع للقدري، فأقللت غشيانه"[٢].

وعلماء النحو المعتزليين يحكمون على بعض مسائل النحو التي تتعدد أحكامها بالتوسط بين الحكمين وفقاً لمعتقدهم المذهبي بالمنزلة بين المنزلتين، ومن ذلك ما أخذه الفرّاء على الخليل في اسمية [كِلاَ]، إذ "قال الخليل (كِلاَ) اسم، وقال الفرّاء: هي بين الأسماء والأفعال؛ فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل؛ فلا أقول إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنيّ والظاهر، لأني لا أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين، ومررت بكلا الزيدين، وكلّمني كلا الزيدين؛ فلا تتغير؛ وأقول في المكنيّ: رأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليَّ كلاهما؛ فأشبهت الفعل؛ لأني أقول: قضيت الحقّ، فتصير الألف ياءً مع المكنيّ"[٣].

وقد أفردَ ابن جنّي في (الخصائص) باباً خاصّاً لهذه الأحكام بعنوان: (باب في الحكم يقف بين الحكمين)[٤]، وهو بابُ ركَّزَ فيه على الأحكام التي تتوسط الأحكام حال تعددها، وقد كرر ابن جنّي فيه عبارة: (المنزلة بين المنزلتين)، من ذلك تعليقه على إثبات الهاء في [يا مرحباه]، قال: "فثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حدّ الوقف، ولا على حدّ الوصل، أمّا الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: يامرحباهْ. وأمّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً: يا مرحباً بحمار ناجية. فثباتها إذاً في الوصل متحركةً منزلةٌ بين المنزلتين"[٥]، ورد هذا الحكم كثيراً في مصنفات النحو ففي (الإنصاف) مسألة (تقديم خبر [ليس] عليها)، رجّح أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين في عدم جواز تقديم خبر ليس عليها قياساً على بعض أحكام [كان]، وبعض أحكام [ما]، فردَّ قول البصريين الذين يرون أنه لا يجوز قياس [ليس] على [ما] لأنه يجوز تقديم خبر [ليس] على اسمها بخلاف [ما]، فقال:

---

(١) في عيون الأخبار لابن قتيبة ١٤١/٢ ولم ينسب.

(٢) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٩٠-٩١.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٣٣.

(٤) ينظر: الخصائص ٣٥٦/٢-٣٥٩.

(٥) الخصائص ٣٥٩/٢.

"قولهم [أي البصريين]: (فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها) قلنا: هذا لا يلزم؛ لأن (ليس) أخذت شبهاً من (كان)؛ لأنها فعل كما أنها فعل، وشبهاً من (ما) لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال، و(كان) لا يجوز تقديم خبرها عليها، و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت شبهاً من (كان) وشبهاً من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولم يجز تقديم خبرها عليها؛لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها لا تتصرف و(كان) تتصرف"[١].

وكان ابن جنّي كثيراً ما يردُّ على الشافعية أحكامهم الفقهية بوسيلة النقد النحوي، ومن ذلك قوله: "أما ما يحكيه أصحاب الشافعي (رحمه الله) عنه، من أن الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت"[٢]. كما أنه أنكر ما يرونه من الترتيب في غسل أعضاء الوضوء، واعتمد في هذا على أن الواو لا تفيد الترتيب، وقد عُطفَ غسل هذه الأعضاء بالواو[٣] في قوله تعالى: ﴿**وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾[٤].

تأثرت مسائل النحو بالخلاف الفقهي، وأصبح النحو وسيلة لنشر تلك المسائل، ومضت كل فرقة تدَّعي لنفسها النحو، وكأنها ترى العدل عندها، وأشهر تلك الفرق هم النحاة الظاهرية، لا سيما ابن حزم الظاهري وابن مضاء القرطبي.

إن أصحاب المذهب الظاهري يعتمدون اعتماداً كبيراً على الدقة اللفظية في استخراج الأحكام[٥]، فاللغة لدى ابن حزم ذات منطق خاص لا بدّ من إدراكه تماماً للوصول إلى البرهان الصحيح[٦].

كان لهذا المذهب بالغ الأثر في النقد النحوي، فنجد ابن مضاء القرطبي يحاول بناء

---

(١) الإنصاف ١/١٦٤.

(٢) سرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/١٣٩.

(٣) ينظر: سرّ صناعة الإعراب حرف الواو.

(٤) سورة المائدة من الآية ٦.

(٥) ينظر: الدراسات اللغوية في الاندلس ٢٧٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٧٢.

النحو على أساس فقه هذا المذهب، إذ اختلف مع النحاة عامة، والمعتزلة منهم خاصة، فعلَّق على قول ابن جنّي: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجر، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[١]، بقوله: "وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق [الظاهري] فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[٢].

سمَّى ابن مضاء المذهب الظاهري (مذهب أهل الحق)، فدعا – مقتدياً بآراء هذا المذهب – إلى إلغاء العوامل والعلل والتقديرات والتأويلات، مكتفياً بظاهر نصوص اللغة منكراً ما سواه.

وكذلك اهتم بعض الأشاعرة[٣] بمباحث النحو، وكادوا يدّعونه لأنفسهم بما يخدم عقيدتهم، وذكر ابن السِّيْد أن "الأشعرية تعترض في كل صناعة بما أمكن من حقّ وباطل"[٤]، ثم قال: "وقد روي أن الباقلاني [ت ٤٠٣هـ][٥] تكلّم في شيء من النحو فردَّ عليه النحويون وقال له بعضهم: ليست هذه الصناعة لك بضاعة، فاتركها لأهلها. فحملته الأنفة على أن تعاطى شرح كتاب سيبويه فما تشاغل بشرحه أحد ولا رأينا منه حرفاً إلى عصرنا هذا"[٦].

قال الدكتور مهدي المخزومي – مع بعض المآخذ على قوله –: "كان هذا حال الدرس النحوي في المشرق في عصوره المتأخرة يوم تولّاه فقهاء أو أصوليون أو مفسّرون أو محدّثون، أو قرّاء لم تكن لهم سابقة فيه، ولم يملكوا حساً لغوياً، ولا فكراً نحوياً. ولا يعرف الدارس كيف صاروا نحاةً، ولا عمّن أخذوا النحو، ويبدو أن مصادرهم في النحو هي

---

(١) الخصائص ١/١٠٩.

(٢) الرد على النحاة ٧٧.

(٣) الأشاعرة أو الأشعرية، أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المنتسب إلى أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه)، ومن مذهبهم: إن كل موجود يصحّ أن يُرى، فإن المصحح للرؤيا إنما هو الوجود. والباري تعالى موجود فيصحّ أن يُرى، ينظر: الملل والنحل ٧٥.

(٤) إصلاح الخلل ٤٤.

(٥) هو القاضي أبو بكر محمد الطيب الباقلاني البصري، ألّف في علم الكلام وغيره، ينظر: وفيات الأعيان ٣/٤٠٠.

(٦) إصلاح الخلل ٤٤.

الكتب، فقد وقفوا على ما تيسر لهم الوقوف عليه منها، وتوفروا على قراءتها ثم أخذوا يصنفون المقدمات والمتون منها تجميعاً وتلفيقاً. ذلك أنا نستعرض شيوخ ابن الحاجب فلا نجد فيهم نحوياً، ونستعرض شيوخ ابن مالك فنقف على مزاعم وأقوال ينقض بعضها بعضاً، غير أن أبا حيّان يقطع هذه الأقوال فيقول: (بحثت عن شيوخه – يعني ابن مالك – فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويُرجع في حلّ المشكلات إليه)[١]»[٢].

(١) النص في بغية الوعاة ١/١٣٠-١٣١.

(٢) الدرس النحوي في بغداد ١٥٧.

المبحث الخامس

أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في مصنفات الرد والاعتراض

الغاية من هذا المبحث وصف جانب أو أكثر من جوانب الشخصية العلمية، كالعلم والمعرفة وسعة الحفظ والوثاقة والأمانة والصدق في النقل وفي الرواية وفي غيرها؛ وكل ما من شأنه أن يصف منزلة العالم ومرتبته في العلم. والوصف هو أساس هذه الأحكام فأكثرها يزهد عن الدليل؛ فهي مصروفة لوصف جوانب ظاهرة قد لا يكون لأكثرها أثر مادي، وهي من الكثرة بمكان؛ فالذي ينظر في كتب الترجمة سوف يرى أنها حفلت بجمهرة منها، فلئن استأثرت الموازنات النحوية بالآراء عقيب القرن الهجري الثالث وأوشكت أن تنفرد بها؛ صرف النحاة هذه الأحكام نحو شخصيات العلماء – ومنذ وقت مبكر – وعنت بكل جانب فيها، وهذه الأحكام كانت تعنى بـ"مراتب العلماء وتقدمهم في الأزمان والأسنان ومنازلهم في العلم والرواية"(١).

ونجد أنَّ أحمد أمين أول من تنبّه إلى هذا اللون من النقد لدى النحاة(٢)، فاكتشف شبهه الكبير بالأحكام النقدية التي شاعت عند أهل الحديث والتي يقصد بها تجريح بعض العلماء وتعديل البعض الآخر منهم، وهو ما تعارفوا عليه بعلم (الجرح والتعديل)(٣)، وهو علم خاص بميزان الرجال لبيان منازلهم في العلم إن كان سلباً [تجريح] أم إيجاباً [تعديل](٤).

قال أحمد أمين: "ومما تبعوا فيه نمط المحدّثين تجريح الرجال وتعديلهم، فعدّلوا الخليل بن أحمد وأبا عمرو بن العلاء مثلاً، وجرّحوا قُطرُباً المتوفى سنة ٢٠٦هـ، وهو الذي قال فيه إبن السكِّيت: كتبت عنه قمطراً ثم تبينت أنه يكذب في اللغة فلم أذكر عنه

(١) مراتب النحويين: ١٠٢.

(٢) ينظر: ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/٢٥٩.

(٣) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح ١٢٦-١٣٨.

(٤) ينظر: الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث لعماد الدين بن كثير الدمشقي: ٥٧-٦٨.

شيئاً"[١].

ومن أسباب استعمال النحاة لهذا اللون من النقد في بادئ الأمر توثيقهم للرواة وتصحيح الشواهد، لاسيما في المرحلة التي شهدت استقراء اللغة وتقعيدها؛ فكان لا بدّ من توثيق الأخبار، وتصحيح الآراء، وتجريح الرجال والتعديل بأحكام وصفية دقيقة كهذه.

تميَّزت الأحكام الوصفية في بادئ أمرها كغيرها من ألوان النقد بالدقّة والصدق والجدّيّة، إذ حرص النحاة على أن تحمل أحكامهم قيمة نقدية مُعترف بها، ففي طبقات الزبيدي؛ أن يحيى بن يعمر (ت ٢٢٩هـ)[٢]: "كان مأموناً عالماً"[٣]، وفيه أن أبا عمرو بن العلاء: "كان من جلّة القُرّاء والموثوق بهم"[٤]، وكان يونس يقول فيه: "لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كلّه"[٥]، إلا أن الأحكام الوصفية – على أهميتها – أخذت تنحرف عن مسارها المرسوم لها تدريجيّاً؛ لأنها تأثرت بالتعصب المذهبي، وانجرفت إلى حسد الصنعة، وصار العلماء يستعمون لكل ما قيل أو يقال ويتأثرون به؛ فأخذت قيمة هذه الأحكام تقلّ شيئاً فشيئاً حتى أصبحت فيما بعد نقمة على العلماء، وبدل أن يتقبل العلماء هذه الأحكام، راحوا يهاجمونها بشتى الطرق، مما جعل النقّاد يكونون أكثر تثبتاً في كل ما يصدر عنهم من أحكام لئلا يُحكم عليهم بأحكامهم، قال أبو العباس ثعلب: "حدثني سَلَمة [بعد ٢٧٠هـ][٦] قال: قال الفراء: مات الكسائي وهو لا يحسن حدّ نعم أو بئس، ولا حدّ أن أن المفتوحة، ولا حدّ الحكاية، قال: فقلت لسَلَمة: فكيف لم يناظره في ذلك؟ فقال: قد

---

(١) ضحى الإسلام ٢٥٩/٢، وينظر: قول ابن السكّيت في بغية الوعاة ٢٤٣/١، وقال السيوطي عن قطرب في هذه الترجمة نفسها: "لم يكن ثقة".

(٢) رجل من عَدْوان، وكان عداده في بني ليث؛ وهُذيل تدّعي أنه حليفهم، كان فصيحاً عالماً بالغريب وهو من التابعين من القراء والمتقدمين بالعربية في البصرة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٧-٢٩.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٢٧.

(٤) المصدر السابق ٣٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) هو أبو مُحَمَّد سَلَمَه بن عاصم النحوي روى عن الفراء، وعنه أخذ ثعلب، وكان ثقةً ثبتاً عالماً على مذهب الكوفيين، ينظر: نزهة الألباء ١١٧.

سألته ذلك فقال: أشفقت أن أُحادثهُ فيقول فيَّ كلمةً تُسقِطني فأمسكت"[١].

فثعلب لا يسلِّم لقول سَلَمة، وسَلَمة لم يكن ليسلم لقول الفراء حتى يثبت دعواه بحجَّة، فهم لا يسمحون لأحكامهم وأحكام غيرهم أن تجري غفلة لا تستند إلى حجة تحجها؛ فالفراء أدرك الكسائي وعاصره، ونظر في كتبه، فما الذي منعه من مناظرته على خطئه؟! لذا رأى ثعلب وسَلَمة أن لا عذر للفراء في ذلك وقد اكتملت لديه أسباب النقد من معاصرة الكسائي؛ وامتلاكه لوسيلة النقد التي إن أعطت للفراء فرصة تخطيء الكسائي، فقد منحت الكسائي فرصة للرد والدفاع عن رأيه.

وموقف ثلعب وسَلَمَة يبيّن استعداد العلماء للتصدي لهذه الأحكام، سدَّاً للذرائع، وبالرغم من جهود العلماء للتصدي لهذه الأحكام، إلا أنها لاقت قبولاً لعدم استنادها إلى نص نقدي، وافتقارها إلى الأدلة، فهي أشبه بالكلام من جهة اللغو؛ وأشبهت النقد من جهة الحكم، وصار بعضهم يتعلّق بها بأدنى سبب، محتجين بفكرة وجود مذهب الخصم، وتلبيةً لمنازع أهوائهم للطعن على علماء المذهب الآخر والوقوع فيهم، حتى صار علماء الفريقين –كما يقول ابن جنّي –: "بعضهم يهجن بعضاً، ولا يترك لهم في ذلك سماءً ولا أرضاً"[٢].

وثعلب عندما يكون الحكم عند الكسائي فإنه يدعو الفرَّاء إلى التثبت، ويطالبه بالدليل، أما إذا تعلق الأمر بسيبويه لم يجد بدًّا من أن يرميه بما يُرمى به الخصم وهو الإمام العالم، فرأيه في وثاقة سيبويه ومكانته بين العلماء تبدو واضحةً تمام الوضوح في قوله: "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل"[٣].

قال الدكتور حسن عون متعجباً: كيف يمضي سيبويه في تصنيفه هذا الكتاب الضخم من غير أن يشير الى المصادر التي استقى مادته منها؛ وهو الحريص على أن ينسب الآراء الى أصحابها!؟[٤].

---

(١) معجم الأدباء: ١٣/١٨٥.

(٢) الخصائص ٣/٣١٢.

(٣) الفهرست ١/٥٧.

(٤) ينظر: دراسات في اللغة والنحو العربي لحسن عون ٦٢.

أما الأستاذ علي النجدي ناصف فقد ردَّ هذه المزاعم من الأساس بجملة من الأسئلة المنطقية، قال: "مَنْ هم هؤلاء الأربعون أو الأحد والأربعون؟ أَمَا يعرفهم ثعلب أو يعرف بعضهم؟ وما له لا يذكر أسماءهم أو أسماء من يعرف منهم، فتتضح الحقيقة ويكون الناس على بيّنة من الأمر؟ وماذا كانت علاقة هؤلاء السادة بسيبويه؟ أكانوا شركاء من أنداده؟ أم أعواناً من تلاميذه؟ أم كانوا نسّاخاً يكتبون ما يؤمرون؟ فإن كانوا من أنداده فكيف رضوا أن يستأثر سيبويه بالكتاب، يدّعيه خالصاً له، ثم لايذكرهم فيه بكلمة أو يعترف لهم فيه بعمل؟ وكيف سكت معاصروه وخلفاؤه في الكتاب عن هذا الغصب، لايبدئون ولايعيدون حتى جاء ثعلب فعني به وكشف عن وجه الحقيقة فيه؟ وإن كانوا من تلاميذه فالمعروف أن تلاميذه كانوا أربعة أو خمسة ... وإن كانوا نسّاخاً بين يديه فكيف يُقال: إنهم اجتمعوا معه على تصنيف الكتاب، وإنه ما زاد على أن كان واحداً منهم؛ وأحسب أنْ لو قيل مثل هذا عن تلاميذه – إذا صحّ أنهم أعانوه – لكان تزيّداً في الوصف وشططاً في الحكم، ولتوقع الناس منهم إذا عملوا به أن ينكروه ويبرءوا الى الله منه. على أن ثعلباً – غفر الله له – لم يكتف بكل أولئك في الحديث عن نصيب سيبويه من الكتاب، فأضاف أن (الأصول والمسائل للخليل). وإذاً لقد كان سيبويه واحداً من اثنين وأربعين تشاركوا في الكتاب، فجمعوا أصوله ومسائله من أقوال الخليل، ثم صنّفوها أبواباً، وسووا الأبواب كتاباً ولا مزيد فأنت من حيث نظرت الى هذه القصة لا ترى إلا شكاً وغمطاً. وما أراك ملوماً ولا متحيزاً إذا عددتها مثلاً من أمثلة المنافسة والعصبية في الصناعة"(١).

قال الإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ): "إن أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة (كتاب) سيبويه وكتاب (العين). أما كتاب سيبويه فقدحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس"(٢).

فثعلب لم يكن متفرداً في رأيه، ورأي غيره من علماء الكوفة لا يختلف كثيراً عن رأيه، ولننظر إلى الزجاج فيما يرويه فيه عنهم، قال: "دخلت على أبي العباس ثعلب (رحمه الله)

---

(١) سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف ١٢٩-١٣٠.

(٢) الاقتراح ٦٢.

في أيام أبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد وقد أملى شيئاً من المقتضب، فسلّمت عليه وعنده أبو موسى الحامض، وكان يحسُدُني شديداً، ويجاهرني بالعداوة، وكنت ألينُ له، وأحتمله لموضع الشيخوخة، فقال لي أبو العباس: قد حَمَل إليّ [أبو موسى الحامض] بعض ما أملاه هذا الخلديُّ [المبرد]، فرأيته لا يَطُوعُ لسانه بعبارة، فقلت له: إنه لا يَشكُّ في حسن عبارته اثنان، ولكن سوءَ رأيك فيه يعيبه عندك، فقال: ما رأيته إلا ألْكَنَ مُتغلقاً. فقال أبو موسى: والله إن صاحبكم ألْكَنَ يعني سيبويه، فأحفَظَني [وأغاظني] ذلك، ثم قال: بلغني عن الفراء أنه قال: دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه، فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة، فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح، سمعته يقول لجاريةٍ له: هات ذيك الماء من ذَاكِ الجَرَةِ، فخرجت من عنده ولم أعُد إليه، فقلت له: هذا لا يصحُّ عن الفراء، وأنت غير مأمون في هذه الحكاية، ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئاً، كيف تقول لمن يقول في أول كتابه: هذا بابُ علم ما الكِلمُ من العربية؟[١] وهذا يَعجزُ عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء، فضلاً عن النطق به..."[٢].

وهي مناظرة طويلة[٣]، تبادل الطرفان فيها تهماً خطيرة، أقلّها القدح بوثائق بعضهم بعضاً؛ وبعلمه وأمانته، فكلّهم يفتقد الأمانة في خصمه؛ والوثاقة في محفوظه ومروياته.

قال الإمام الرازي: "وأيضاً فإن ابن جنّي أورد باباً في كتاب (الخصائص) في قدح أكابر الأدباء (النحاة) بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضاً، وأورد باباً آخر في أن لغة أهل الوبر أصحّ من لغة أهل المدر، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين"[٤].

تبعاً لذلك تراشق كبار العلماء بأقسى الأحكام، كالذي كان بين ابن الأعرابي (ت ١٥٠هـ)[٥] وبين الأصمعي وأبي عبيدة، وقد ناصبهما العداء وطعن في مروياتهم، وهو

---

(١) كتاب سيبويه (هارون) ١٢/١، وقد قدّر السيرافي قي شرحه على الكتاب ٤٥/١-٥١ خمسة عشر وجهاً يخرج إليها معنى هذه العبارة.

(٢) معجم الأدباء ١٣٧/١-١٣٨/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٣٧/١-١٤٢.

(٤) الاقتراح ٦٢.

(٥) هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن زياد بن الأعرابي من موالي بني هاشم، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر ناسباً كثير السماع من المفضّل الضبّي، وكان المفضّل زوج أمه، ينظر: بغية الوعاة ١٠٥/١-١٠٦.

الذي يصفه الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) بأنه كان: "نحوياً عالماً باللغة والشعر، ناسباً كثير السماع... راوية للأشعار حسن الحفظ لها، ولم يكن أحدٌ من الكوفيين أشبه روايةً برواية البصريين منه. وكان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلاً ولا كثيراً"(١)، و"قال في كلمةٍ رواها الأصمعي: سمعت من ألف أعرابي خلاف ما قاله الأصمعي"(٢).

إن قبول مثل هذه الأحكام أمرٌ يدعو إلى التردد، فكيف وقد صدرت عن ابن الأعرابي!؟ ولكن بحق مَنْ!؟ بحق الأصمعي وأبي عبيدة! ولكن الأصمعي هو الآخر على تقدمه في العلم كان يطعن على علماء الكوفة ويرميهم بأقبح ما رموه هم به، لا سيما حمّاد الراوية (ت ١٥٦هـ)، قال فيه: "جالست حمّاداً الراوية فلم أجد عنده ثلاثمائة حرف، ولم أرض روايته، وكان قديماً"(٣). وكان حمّاد الأقرب إلى سهام البصريين، وقد رموه بالكذب والتزيد واللحن(٤).

عزا الدكتور نعمة رحيم العزاوي بعض هذه الأحكام إلى التعصب الناتج من تحزب البصريين إلى مذهبهم، فقال: "ويدلّنا عل أن الحكم على حماد باللحن باعثه الخصومة، أن أبا عمرو بن العلاء – وهو بصري عاش قبل نشوب الخلاف بين البصريين والكوفيين – كان يزكّي حماداً، ويثني على علمه"(٥)، ثم قال: "ونستطيع أن نحمل على هذا أيضاً ما ما نُسب على الفراء الكوفي من لحن في مجلس الرشيد"(٦)، فمن الطبيعي أن يُرمى الفراء بما كان قد رمى سيبويه به.

ومع انتشار هذه الأحكام لم ينجُ منها حتى علماء المذهب الواحد، بسبب التنافر والتحاسد الذي تركته في نفوسهم، ليس لشيء إنما لدعوى العصبية وحسد الصنعة، لذا ابتعدت هذه الأحكام كثيراً عن الغاية التي وجدت لأجلها؛ والنحاة كما يصفهم الأستاذ

---

(١) بغية الوعاة ١/١٠٥.

(٢) معجم الأدباء ١٨/١٩٠.

(٣) مراتب النحويين ٧٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٧٢-٧٣.

(٥) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري لنعمة رحيم العزاوي ١١٢.

(٦) المصدر السابق.

أحمد أمين: "لم يبلغوا في ذلك مبلغ المحدّثين في دقّة التحري والتقصّي"[١]، بل أفقدوا أحكامهم مكانتها اللائقة بها، والوثاقة المطلوبة، فأقران الأصمعي لم يكونوا بمنجاةٍ مما رمى الكوفيين به، قال أبو الطيب اللغوي واصفاً علاقة الأصمعي بأقرانه من علماء البصرة: "وكان أبو زيد وأبو عبيدة يخالفانه ويناوئانه كما يُناوئهما، فكلّهم كان يطعن على صاحبيه بأنه قليل الرواية"[٢].

إنَّ وجود مذهب الخصم ساعد كثيراً على سيادة هذه الأحكام بين علماء المذهبين، ثم استباح بعضهم حرمة بعض حتى داخل المذهب، وصدور هذه الأحكام عن علماء كبار ثقات شكَّل خطراً كبيراً، فمكانة العالم لا تكفي في ذلك، حتى يقطع الشك باليقين من حجّةٍ أو دليل.

فقد أوقعت هذه الأحكام بعض العلماء في مواقف حرجة لأنهم سلّموا لها وقالوا بها، من ذلك ما جرى لابن دريد (ت ٣٢١هـ) إذ طلب منه القاضي أبو عمر مُحَمَّد بن يوسف[٣] أن يحكم له على نحوٍ من ثلاثين مسألة في النحو كان قد أملاها على ولده أبو عمر الزاهد غلام ثعلب، وكان مؤدباً له، فاستعان ابن دريد في حكمه على هذه المسائل بما راج عن أبي عمر من كذب وما نُسب إليه عن تزيّد، فقد: "كان لسعة حفظه يطعن عليه بعض أهل الأدب ولا يوثقونه في علم اللغة"[٤]؛ فما لبث ابن دريد إلا أن أجاب القاضي بقوله: "هذه المسائل من موضوعات أبي عمر الزاهد، ولا أصل لشيء منها في اللغة"، وانصرفوا، فبلغ ذلك أبا عمر فاجتمع القاضي وسأله إحضار دواوين جماعة من قدماء الشعراء عينهم، ففتح القاضي خزانته وأخرج له تلك الدواوين، فلم يزل أبو عمر يعمد إلى كل مسألة منها ويُخرج لها شاهداً من تلك الدواوين ويعرضه على القاضي حتى استوفى جميع المسائل، ثم قال: وهذان البيتان أنشدهما ثعلب بحضرة القاضي وكتبهما

---

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٥٩.

(٢) مراتب النحويين ٥٠.

(٣) هو أبو عمر مُحَمَّد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل، من أصحاب أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق، كان حاجباً لإسماعيل هذا ثم ولي القضاء بعده، ثم ولي ابنه الحسن بعد أبيه؛ وكان يقال: إسماعيل بحاجبه، وأبو الحسن بأبيه، وأبو عمر بنفسه، وكان المدح في الجميع راجعاً إلى أبي عمر، ينظر: طبقات الفقهاء ١٣٩.

(٤) نزهة الألباء ٢٠٦.

القاضي بخطه على ظهر الكتاب كما ذكر أبو عمر وانتهت القصة إلى ابن دريد، فلم يذكر أبا عمر الزاهد بلفظة إلى أن مات"[١]، اعتمد في حكمه على ما شاع عن أبي عمر من كذب وتزيّد، وهو بحكمه هذا شارك غيره ممن روّج على أبي عمر هذه الأحكام؛ فجعل نفسه غرضاً للنقد بعد أن كان أبو عمر غرضاً لسهامه ولسهام غيره من العلماء.

إن معظم علماء العربية شاركوا في هذه الأحكام وتورط أكابرهم فيها، وممن عُرف بذلك أبو حاتم السجستاني ومواقفه مع العلماء كثيرة فقد أبدى حرصاً على أن تنال أحكامه القريب والبعيد، لا يفرق فيها بين كوفي أو بصري، قال في الكوفيين؛ منهم الرواسي: "مطروح العلم ليس بشي"[٢].

أما رأيه في المفضل الضبّي (ت ١٦٨هـ)[٣]، فكان: "يراه لا يُحسن معرفة بيت ولا يضبطه"[٤].

وقال في الشرقي القطامي[٥]: "موهون الرواية"[٦]. أما رأيه في الكسائي فلا يقصر عن أحكامه الأُخر، قال فيه: "لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لانه كان يُلقنهم ما يريد، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن"[٧]، وقال في بقية الكوفيين كحمزة الزيات (ت ٢٥٦هـ)[٨] قارئ أهل

---

(١) معجم الادباء ٢٢٩/١٨، ٢٣٠.

(٢) مراتب النحويين ٢٤.

(٣) هو أبو عبد الرحمن المفضل بن مُحَمَّد بن يعلي بن سالم بن أبي سلمى الضّبي، كان ثقة من أكابر علماء الكوفة في اللغة، أخذ عنه أبو زيد الأنصاري من البصريين لثقته، جمع المختار من الأشعار في كتاب عرف بـ(المفضليات)، وكان أصحها التي رواها عنة ابن الإعرابي، ينظر: نزهة الألباء ٥١-٥٣.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ١٩٣.

(٥) اسمه الوليد والشرقي لقبه، والقطامي لقب والده، واسمه الحُصين بن جمال شاعر كلبي، وكان الوليد وافر الأدب عالماً بالنسب، أقدمه أبو جعفر المنصور ليعلم ولده المهلّب، ولم تُذكر تاريخ وفاته. نزهة الألباء ٣٨.

(٦) طبقات النحويين واللغويين ١٩٣.

(٧) مراتب النحويين ٧٤-٧٥.

(٨) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات مولى لآل عكرمة بن ربعي التميمي، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرضاً عن الأعمش وجعفر الصادق، وعلمه بالعربية والنحو دون علمه بالقراءات، ينظر: الفهرست ٣٢/١.

الكوفة: "وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيّره الجُهّال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبَهْت. وقول ذوي اللحى العظام منهم: (كانت الجنّ تقرأ على حمزة)، قال: والجنّ لم تقرأ على ابن مسعود [الصحابي الجليل ﷺ] واللذين بعده، فكيف خصّت حمزة بالقراءة عليه! وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف، ولا موضع القطع والوصل والهَمْز"[١]. وكان يقول بالجملة: "فإذا فسّرتُ حروف القرآن الْمُختلف فيها، أو حكيت عن العرب شيئاً فإنما أحكيه عن الثقاة منهم أمثال أبي زيد والأصمعي وأبي عبيده ويونس وثقاة من فصحاء الأعراب وحملة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمري والأموي[٢] والفرّاء ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم"[٣].

وأما رأيه بالكوفيين النازلين ببغداد ليس بأفضل من رأيه في النازلين منهم بالكوفة، فهم عنده "حشو عسكر الخليفة، لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ولا من يُرتضى روايته، فان ادعى أحد منهم شيئًا رأيته مخلّطاً صاحب تطويل، وكثرة كلام ومكابرة"[٤].

لقد استعان أبو الطيب اللغوي في موازنته السابقة بأحكام أبي حاتم السجستاني وما أنكره على غيره كان قد حكم بما هو أقسى وأدعى للعصبية منه، إذ جعل من أحكام أبي حاتم السجستاني وفي مواطن كثيرة من كتابه[٥] فاصلاً في منازل العلماء ومراتبهم، بل بل الأعجب من ذلك أن أبا الطيب اللغوي كان يرى أبا حاتم السجستاني "في نهاية الثقة والإتقان والنهوض باللغة والقران، مع علمٍ واسع بالأعراب... وبصره بالآثار وكتبه في نهاية الاستقصاء والحُسن والبيان"[٦].

قال الدكتور شوقي ضيف: "وينبغي أن لا نلتفت إلى ما يقوله أبو حاتم بدافع

---

(١) ينظر: مراتب النحويين ٢٧.

(٢) هو أبو مُحَمَّد الأموي عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد العاصي، روى عنه أبو عبيدة وغيره، وهو من لغويي الطبقة الثانية من لغويي الكوفة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٩٣، وفي بغية الوعاة ٤٣/٢ أن الأموي من علماء الطبقة الثالثة، وهذا وهم من السيوطي، ولعله خطأ طباعي.

(٣) مراتب النحويين ٩٠.

(٤) المصدر السابق ١٠١.

(٥) ينظر: المصدر السابق على سبيل المثال ٤٦، ٤٧، ١٠٠، ١٠١.

(٦) المصدر السابق ٨٠.

العصبية للبصرة"[١].

وإن التمسنا لأبي حاتم عذر تعصبه للمذهب فما عسانا أن نقول في أحكامه التي وصف بها أقرانه من علماء مذهبه؟.

قال في علماء البصرة؛ منهم الجرمي: "كان قد اختلط في آخر أمره، وكان تؤماً، ولا يزال مَنْ خولط في الرحِم يُصيبه شيء"[٢]، وقال: "قال الجرمي: أنا لم أصنع كتاباً في النحو، إنما اختصرت كتاب سيبويه، فقلت له: وذاك لو كنت تحسن تختصره"[٣]، ثم قال وهو يذمّ مختصر الجرمي: "ما أحد يأخذ ذلك الكتاب إلا رمى به، وذلك يُحسن أن يضع كتابا؟!"[٤].

وأما المازني فكان عنده "مخذولا في النحو كان إذا سُئل فأجاب أخطأ"[٥].

وقال في الريّاشي: "علمه قليل، ليس عنده كبير شيء"[٦].

وقال فيهما (أي المازني والريّاشي): "المازنيّ، أي شيء كان يُحسن: أو أي شيء كان يحسن الرياشي! هل وضعا كتابا قطّ، أو صنعا شيئاً!"[٧].

أما أبو عبيدة؛ فقد قال في كتابٍ له: "إنه لكتاب لا يحلُّ لأحدٍ أن يكتبه، وما كان من شيء أشدُّ عليَّ من أن أقرأه قبل اليوم، ولقد كان أن أُضرب بالسياط أهون عليَّ من أن أقرأه، وما يجوز لأحدٍ أخذه"[٨].

لم ينجُ حتى شيوخ السجستاني من أحكامه تلك. قال في كتابٍ لشيخه الأخفش: "كان الأخفش قد أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن، فأسقط منه شيئا وزاد شيئا وأبدل منه شيئا... فلم يُلتفت إلى كتابه وصار مطروحاً"[٩].

---

(١) المدارس النحوية (شوقي) ١٧٥.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ٧٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ٧٥.
(٥) المصدر السابق ٩٣.
(٦) المصدر السابق.
(٧) المصدر السابق.
(٨) المصدر السابق ١٧٦.
(٩) نزهة الألباء ٧٣.

فسَّر الدكتور عبد الأمير الورد هذه النزعة لدى أبي حاتم بـ"أنه من أصحاب الحديث وأنه متعصّب لهم... وقديماً كان لأصحاب الحديث مطاعن في أهل الرأي وملاعن عليهم"(١).

إنْ حكمنا على أهل الحديث بما حكمنا به على أبي حاتم السجستاني فما أبقينا لغيرهم؟ وإن كان مناط الأمر معقودًا بنيّة صاحبه، فهل نيّة أهل الحديث في أحكامهم نيّة السجستاني في أحكامه؟ هذا إذا قطعنا بأنه منهم؛ ورواية أبي الطيب اللغوي لا تثبت ذلك، فقد قال في معتقد أبي حاتم: "وزعموا أنه كان يُظهر العصبية مع أصحاب الحديث، ويضمر القول بالعَدْل"(٢)، إذاً فنسبة أبي حاتم إلى أهل الحديث غير مرجوحة.

وقد أسرف أبو حاتم في نقده للعلماء، وكانت أحكامه إمّا أن تتوجه العالم بشكل مباشر أو أن تمسّ جانباً من جوانب شخصيته [علمه، آرائه، مؤلفاته] وكلها تطعن فيه، لكنك إذا سألت أهل البصرة عن مكانة أبي حاتم فيهم قالوا: "شيخنا وأستاذنا"(٣)، وإنّا وإنّا إذْ نقرّ له بالمشيخة والأستاذية ولا نبخسه حقه فيهما؛ لكن لا يتوجَّب علينا الأخذ بأقواله وأحكامه هذه، بل بات من الصعب مع هذا التسليم لكل حكم نقدي هذا شكله مالم يقترن بحجّة تحجّه ودليل يقوم عليه أو نصّ يستند إليه بغضّ النظر عن قائله، لكن مطالبة الناقد بدليل مادي على أحكام هذا اللون النقدي يتنافى وسياق هذه الأحكام؛ لأن الهدف منه غالباً الوصف، فإن وجد الدليل على بعضها تعذّر عليه التدليل على صحة بعضها الآخر، فمناط هذه الأحكام وثاقة الناقد نفسه؛ ولا يُحكم على وثاقه عالمٍ إلا بوثاقة عالم مثله أو يُدانيه، وغايتنا هنا التدليل على عدم ملاءمة هذا الاتجاه النقدي للنحو؛ لحقيقة العلاقة القائمة بين النحو والنحاة، فنظرة واحدة في كتب التراجم تكفي للوقوف على بطلان الكثير من هذه الأحكام، وعند النظر في ذلك الكم الكبير من تلك الأحكام، سنكتشف التناقض الذي فيها.

وقد انخرط فيه جلّ علماء النحو؛ فأبو حاتم ليس الوحيد في هذا المجال؛ فهذا أبو

---

(١) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية لعبد الأمير الورد ١١٨.

(٢) مراتب النحويين ٨١.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٩٤.

علي الفارسي هو الآخر صدرت عنه أحكامٌ في حق بعض النحاة لا تليق بمثله، وهو من هو في النحو وبين النحاة.

إذ نجد أنَّ عداوة الصنعة وراء أحكام أبي علي الفارسي على غيره من النحاة، حيث عاصر عمالقة النحو وأشياخه؛ أمثال السيرافي والرماني وغيرهم، قال أبو حيّان التوحيدي: "وهو متّقد بالغيظ على أبي سعيد [السيرافي]، وبالحسد له، كيف تمّ له تفسير كتاب سيبويه من أوله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته"(١).

وقد ورث تلاميذ الفارسي ذلك عن شيخهم، وصاروا يطلبون ذلك الشرح، قال أبو حيّان التوحيدي: "رأيت أصحاب أبي علي الفارسي يُكثرون الطلب لكتاب شرح سيبويه ويجتهدون في تحصيله، فقلت لهم: إنكم لا تزالون تقعون فيه، وتُزرون على مؤلِّفه، فما لكم وله؟ قالوا: نريد أن نردَّ عليه، ونعرِّفه خطأه فيه. قال أبو حيّان: فحصّلوه واستفادوا منه، ولم يرد عليه أحدٌ منهم"(٢).

قال ياقوت الحموى: " وكان أبو علي وأصحابه كثيري الحسد لأبي سعيد، وكانوا يفضِّلون عليه الرماني"(٣).

كما أنَّ الرماني هو لم يفلت من أحكام أبي علي وقد قال فيه: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء؛ وإن كان النحو ما نقوله نحن ليس معه منه شيء"(٤).

ولعل الفارسي في حكمه هذا لم يُخطئ الهدف لِما عُرف عن الرماني بأنه نحوي منطقي، ولا علم لدينا إن كان الفارسي قد استفاد في حكمه على الرماني مما شاع عنه بين النحاة، أو أنَّ النحاة هم من أخذ هذا الحكم من أبي علي في نحو الرماني، قال السيوطي: "النحو ما يقوله الفارسي، ومتى عهد الناس أن النحو يُمزج بالمنطق! وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يُعهد فيه شيء من ذلك"(٥).

أما الأدباء فكانوا يرون في نحو أبي علي الفارسي قريباً مما يراه غيرهم في نحو الرماني،

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١، ومعجم الأدباء ١٧٨/٨.

(٢) معجم الأدباء ١٤٧/٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، وبغية الوعاة ١٨١/٢.

(٥) بغية الوعاة ١٨١/٢.

ففي (نزهة الألباء) عن بعض أهل الأدب قولهم: "كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمّا من لانفهم من كلامه شيئا، فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض، فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي"[(١)]، فأهل الأدب ينظرون إلى نحو أبي علي الفارسي بأنه قريب من نحو الرماني في الصعوبة والغموض؛ ومع هذا جعل أبو علي النصفة لنفسه وللنحاة من نحو الرمانى فليس معهم مما يقول شيء.

ومن أقواله فيمن سبق من النحاة، قوله في (مقتضب) المبرد: "نظرت في كتاب المقتضب فما انتفعت منه بشيء، إلا بمسألة واحدة وهي وقوع (إذا) جواباً للشرط في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[(٢)]"[(٣)].

والأغرب من ذلك أن أبا البركات الأنباري رضي بهذا الحكم وعلّله؛ فقال: "وكان السرّ في عدم الانتفاع به أن أبا العباس لما صنّف هذا الكتاب أخذه عنه ابن الراوندي[(٤)] المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد، وأخذه الناس من يد ابن الراوندي وكتبوه منه، فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد يُنتفع به"[(٥)].

أنقذ أبو البركات الأنباري أبا علي الفارسي من اللائمة؛ وألقى بتبعة حكمه على ابن الراوندي فكأنه السبب في انعدام تلك الإفادة. والذي يظهر أن أبا البركات الأنباري يُبدي محبة لأبي علي الفارسي؛ بل يتصدى لتلك الأحكام إن قيلت فيه؛ فقد جاء في (نزهة الألباء): "ويُحكى: أن أبا علي لما صّنف كتاب (الإيضاح) لعضد الدولة [ت ٣٧٢هـ][(٦)]، وأتاه به، قال له عضد الدولة: (هذا الذي صنعته يصلح للصبيان).

---

(١) نزهة الألباء٢٣٤، ومعجم الأدباء: ٧٤/١٤.

(٢) سورة الروم الآية ٣٦.

(٣) نزهة الألباء ١٧٢، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩.

(٤) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق بن الراوندي، ممن إشتهر بالإلحاد والزندقة، كان من متكلمي المعتزله ثم فارقهم وتزندق وألَّف في الرد عليهم، وإليه يُنسب الراوندیون والزنادقة، قيل: إنه توفي في سنة ٢٤٥، وقيل: سنة ٢٩٨ هـ، ينظر: الفهرست ٢١٦/٥.

(٥) نزهة الألباء ١٧٢، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩.

(٦) هو أبو شجاع عضد الدولة فناخسرو بن بويه بن ركن الدولة بن ساسان الأكبر، أحد علماء العربية والأدب

فصنّف له التكملة بعد ذلك"[١]، ثم علّق أبو البركات الأنباري على قول عضد الدولة وحكمه على كتاب (الإيضاح) قائلاً: "ولو صدر هذا الكلام من بعض أئمة النحويين لكان كبيراً فكيف من بعض الملوك"[٢].

ومن أحكام أبي علي الفارسي في أقرانه قوله في ابن خالويه: "ولو بقي عمر نوح [عليه السلام] ما صَلَحَ أن يقرأ على السيرافي"[٣]. وهنا يصعب تأويل هذا الحكم لشدة صراحته، فحيناً يمكن أن تسقط اللائمة عن الحكم أو عن صاحبه إذا ضاع حكمه بين الأحكام التي تُحاكيه وتماثله، أو إذا كان له مخرجٌ من تأويلٍ يُسوّغه، غير أن أقوال الفارسي في أقرانه كانت صريحة – كأحكامه هذه التي لا يمكن لأحدٍ دفعها، كما لا يسع أحداً قبولها.

ومن أحكامه أيضاً قوله في ابن الخيّاط: "كان لايعرف شيئاً"[٤]، ومن أحكامه القاسية قوله في الزجاجي: "لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيى أن يتكلّم فيه"[٥]، وقد أتى دفاع الدكتور مازن المبارك عن صاحبه (الزجاجي) متأخراً؛ إذ قال: "إن تأخّر الزجاجي عن مرتبة الفارسي لايُبرر هذا الإزراء به والطعن عليه، فكتب الرجل شاهدة بعلمه، وأقوال العلماء فيه وإقبالهم على آثاره دليل على مكانته وفضله. وما أظن رأي الفارسي فيه إلا من قبيل عداوة الصنعة، والطعن على أهلها، والحرص على مكان الصدراة فيها، وقد اعتاد الفارسي أن يطلق مثل هذا القول على زملائه ونظرائه"[٦].

قد تكون الأسباب والدوافع مختلفة، ولكن النتيجة أتت واحدة هي الطعن في العلماء والتشنيع عليهم بأحكام وصفية أشبهت النقد؛ وقد فتح هؤلاء العلماء باباً

وله مشاركة في فنون أخرى وأبحاث حسنه في العربية، كان ملكاً على فارس ثم الموصل ثم الجزيرة، وهو أول من لُقِّب في الإسلام (شاهنشاه) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٤٧.

(١) نزهة الألباء ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) معجم الأدباء ٧/٢٥٧– ٢٥٨.

(٤) المصدر السابق ٧/٢٥٨.

(٥) نزهة الألباء ٢٢٧.

(٦) الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح لمازن المبارك ٨.

للخلف ذهبوا فيه مذهباً بعيداً، فإذا كان هذا حال المتقدمين فما بالنا باللاحقين! وقد اشتهر بعض أئمتهم بالقدح على الأوائل والوقوع فيهم فضلاً عن الوقوع في أقرانهم، وممن عرف بذلك من المتأخرين؛ الذكي النحوي (ت ٥١٦هـ)[١]، فقد كان "يتبع عثرات الشيوخ"[٢]، وقد "بسط لسانه بما لا يليق بهم"[٣]، وكان الحسن بن صافي (ت ٥٦٨هـ)[٤] قد لقّب نفسه بملك النحاة و"كان يستخف بالعلماء، فكان إذا ذُكر واحدٌ منهم يقول: كلب من الكلاب"[٥]، وكان تلميذه شُميم الحلّي (ت ٦٠١هـ)[٦] لا يعبأ بالعلماء؛ المتقدمين منهم خاصة، قال ياقوت: "اجتمعت به، فرأيته كثير الاحتقار للمتقدمين"[٧]؛ وكان "يُزري على المتقدمين ويصف ويجهّل الأوائل ويُخاطبهم بالكلب"[٨]، وممن عرف بذلك أبو عمر الكلبي (ت ٦٣٤هـ)[٩]، كان "يسيء الأدب في في درسه على العلماء"[١٠].

---

(١) هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي الفرج بن فرج بن أبي القاسم المالكي الكتاني الصقلي، كان عالماً بالنحو واللغة وسائر فنون الأدب، ورد إلى بغداد من صقلية ثم رحل إلى خرا سان، وكان مولعاً بتتبع عثرات شيوخه فدعوا عليه فلم يُفلح، ينظر: بغية الوعاة ١/٢١٠.

(٢) بغية الوعاة ١/٢١٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي الشافعي النحوي المشهور بملك النحاة، كان أبوه مولى الحُسين الأرموي التاجر وكان أبو نزار لا يذكر اسم أبيه إلا بكنيته (أبي الحسن) لئلا يُعرف أنه مولى له مصنفات كثيرة جاد الزمان بها؛ منها ديوان شعره إذ كان يُقرض الشعر ويُكثر، ينظر: معجم الأدباء ٨/١٢٢-١٣٩، وإنباه الرواة ١/٣٤٠-٣٤٥، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة: ٨٤-٨٦ وبغية الوعاة ١/٥٠٤-٥٠٥.

(٥) معجم الأدباء ٨/١٢٢.

(٦) هو علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت النحوي اللغوي، الأديب الشاعر، من أهل الحله الزيديه، تلّمذ على ملك النحاة الحسن بن صافي، وله (الحماسة) و(شرح اللمع) وغيرهما، ينظر: بغية الوعاة ٢/١٥٦-١٥٧.

(٧) بغية الوعاة ٢/١٥٦.

(٨) معجم الأدباء ١٣/٥٣.

(٩) هو عثمان بن حسن بن علي الجُميّل السبتي اللغوي أخو أبي الخطاب بن دحية، سمع من ابن بشكوال وبن خير، وقد أولع بالتقعير في كلامه ورسائله فمقت، وكان متساهلاً يحدِّث من غير أصل. ينظر: بغية الوعاة ٢/١٣٣.

(١٠)بغية الوعاة ٢/١٣٣.

ويظهر أن هؤلاء العلماء استباحوا حرمة غيرهم من النحاة بحجة النقد، فقد كان بعضهم إذا أراد أن يصنِّفَ كتابَ ردٍّ في النحو مضى يصف ويسبّ ويشتم؛ حتى لا تكاد تفهم من مراده شيئاً سوى ذلك؛ وقد شغل نفسه بأوصاف لاطائل تحتها لقد استحالت أحكام العلماء على العلماء ضرباً من السّب والشتم، بعد أن كانت أحكاماً لها شيء من الجدّة والموضوعية، ولولا تدخل العصبية في صياغتها لما ضاع علينا فرصة الانتفاع بأغلبها.

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، وصلى الله وسلم على من بُعثَ رحمة للأنام، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه، وسار على طريقة، لك الحمد يارب ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إنْ رضيت، ولك الحمد بعد الرضى بعدد العدد من الأزل إلى الأبد، وبعد.

فمن فضل الله ونعمته عليَّ أن أعانني على إتمام هذه الرسالة، والتي هي بعنوان: "**المصنَّفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي حتى نهاية القرن السادس الهجري**".

عايشتها سنوات عدَّة حتى اكتمل إعدادها، فلله المنَّة من قبل ومن بعد.

إنَّ القواعد النحوية هي الأداة التي يرجع إليها النحاة واللغويون والبلاغيون والأدباء على حدّ سواء في تقويم الأخطاء وتصويبها، وذلك أن بناء النحو العربي على أصح الروايات، كان أساسه ضبط وتقويم الأخطاء التي تسللت إلى ألسنة العامة والخاصة من العلماء والأدباء والشعراء، وبهذا يكون النقد النحوي هو الأسبق على جميع أنواع النقد التي عنت بعلوم اللغة، وإنْ حاول بعضهم الغضّ من شأنه بل وطمس حتى تأريخه، وما ذاك إلا لأنه لا ينظر للعاطفة ولا يُعنى بالصور ولا يتعامل مع الخيال،

وكأن النقد بمفهومه العام وحتى بمفهومه الخاص وقفٌ على هذه الأشياء.

وبعد الدراسة والبحث، كان لزاماً عليَّ أن أُقدِّم في النهاية أهم الرؤى والملحوظات، وهو ما يقتضيه المنهج العلمي، وتمثلت في الآتي:

١- كانت دراسة الاعتراض تحمل مسميات عدَّة، وندر استعمال مسمَّى (الاعتراض) في تلك الدراسات، فمنهم مَنْ درسُه تحت اسم (الخلاف)، ومنهم مَنْ بحثه تحت عنوان (الردّ)، وآخر تناوله باسم (المؤاخذات) ... وقد رسم كل واحد منهم كياناً مستقلاً لما هو بسبيله؛ بدءاً بالمصطلح وانتهاءً بالمضمون، ثم استطردوا في ذلك وقد سلَّم الجميع بذلك وكأن الخلاف شيء والاعتراض شيء آخر، أو كأن الاعتراض شيء والرد

أو المؤاخذة والنقد شيء آخر، فتجاهلوا بيان علاقة هذه المفاهيم بعموم الظاهرة، وعند البحث في مضمون هذه الدراسات نجدها تتحدث عن الاعتراض، وإذا قارنَّا الأسماء بمسمياتها لم نجدها شيئاً –

٢– إن ما شاع عن كتاب (مراتب النحويين) لأبي الطيب اللغوي بأنه كتاب ترجمة غير سوي إذ يُعدّ كتاب موازنة نقدية، وقد حوى هذا الكتاب على نظرية (المرتبة)، وقد نسج أبو بكر الزبيدي على منوال هذه الفكرة كتابه (طبقات النحويين واللغوين) وقد جاء بنظرية (الطبقة) التي لا تغاير كثيراً في مضمونها عن نظرية المرتبة، وإن فرق ما بين الكتابين هو أن أبا الطيب قابل ثم قارن ثم قايس ثم وازن ثم فاضل، واكتفى الزبيدي بالموازنة دون المفاضلة.

٣– بالاعتراض تشَّكل لنا لون نقدي لم يعطه النحاة حقه، وهو عبارة عن أحكام نقدية تأخذ شكل الوصف تُقوّم بها علمية العالم ووثاقته ودرجة ضبطه، وهويشابه علم (الجرح والتعديل) من أوضاع علماء الحديث، لكن النحاة لم يبلغوا فيها الدقة التي بلغها علماء الحديث في أحكامهم، لأنها سُخّرت كلّياً لدى أتباع المذهبين للأهواء الذاتية والدوافع الشخصية، بعد أن كانت أحكاماً يعوّل عليها في مراحل النحو الأولى.

٤– إن كثيراً من المسائل التي ردّها المبرِّد على سيبويه كانت تخطيئاً متعمداً، وكان ابن ولاّد أذكى من أن تمر به مثل هذه الأخطاء دون أن ينبّه عليها، أما المسائل الأخرى التي اختلفا فيها فأغلبها يمس الفروع لا الأصول وأقلها يمس الأصول التي اختلف حولها البصريون جميعاً، فلم يكن الخلاف فيها بين سيبويه والمبرد دون ما سواهم، وقد نبَّه عليها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) كاختلافهم في المسألة (١٨) وهي في (تقديم خبر ليس عليها)، والمسألة (٩٧) وهي في جواز أن يُقال: (لولا، لولاك وما تخريجه)، وقد وافق المبرِّد فيها مذهب الكوفيين، وتابعه على ذلك أبو البركات الأنباري من البصريين، وهذا لا يعني أن المبرِّد بخلافه لسيبويه في هذه الأصول خرج عن دائرة المذهب البصري، فالأصل ليس شيئاً توقيفيَّاً، ولابد لهذه الأصول من أن تصحح، فكما يجري الخلاف في الفروع كذلك يجري في الأصول، وهو خلاف طبيعي، الغاية منه تصحيح الأصول، على أن المسائل (الأصول) التي جرى التنبيه عليها في كتاب (الإنصاف) بين سيبويه والمبرِّد لم تكن آخر ما يختلف في البصريون، إذ جرى التنبيه على عدد آخر منها وهي المسائل:

(١٨) و(٧٠) و(٩٧) و(١٠١)، وقد اخذ أبو البركات الأنباري فيها برأي المبرد والكوفيين، وهو مع تأييده الكوفيون في هذه المسائل كان يُتهم في إنصافه بين المذهبين، كما أن تأييده إيّاهم في هذه المسائل لم يكن ليخرجه عن دائرة البصريين.

٥- لم يكن كل ما أخذه ابن السِّيْد على الزجاجي مما أغفله الزجاجي، بل هو مما تغافل عنه راغباً، لكن رغبة ابن السِّيْد في الاستطراد دفعته إلى أن ينبّه على هذه المواضع من غير حاجة تدعوه لذلك.

٦- إن كثيراً مما أخذه ابن الطراوة ذو النزعة الكوفية على أبي علي الفارسي البصري مما تخالف فيه المذهبان.

٧- عندما حاول ابن مضاء أن يطبِّق أصول المذهب الظاهري على قوانين اللغة لم يحالفه التوفيق، فهو في حال إنكاره كل ما لم يرد مسموعاً عن العرب حتى يثبت نصه، ردَّ كثيراً مما ثبت نصه عنهم، فضلاً عن أنه يقسّم المسموع إلى كثير مقبول وشاذ مهدور، وهو يحمل الشاذ حيناً على الخطأ وحيناً على القلّة التي لا يجوز القياس عليها، وهو إذْ يُنكر على العلماء أقيستهم لم يدعُ إلى إلغاء القياس جملة، خلافاً لما أُشيع عنه، بل دعا إلى تصحيح الأقيسة، وقد لجأ هو بنفسه إلى القياس في الرد على النحاة، لكنه لم يوفَّق في كثير منها.

٨- انحسرت دعوى ابن مضاء إلغاء نظرية العامل في الشكل لا المضمون، فقد أجمع النحاة على أن حركات الإعراب أثر للعامل، وأنها تدل على معانٍ محدودة وإنما اختلفت حركات الإعراب لاختلاف العوامل التي تحدثها والمعاني التي تدل عليها، أما ابن مضاء فيرى أن ((الإعراب إنما هو لتبيين المعاني))، إذاً فليس بين دعواه ودعوى النحاة سوى أنه لا يقول بأنها تدل على عوامل لامتناعه شرعاً، لأن ((القول بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً))، وأنه ((لا فاعل إلا الله عند أهل الحق))، لكنه عاد فنسب أعمال العباد إلى العباد: ((إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب))، لأن أحداً لا يسعه نسبة علّة رفع الفاعل من (قام زيدٌ) إلى الله تعالى تأدباً.

٩- لكل من المذهبين البصري والكوفي أصول بعينها، وإنما اختلف المذهبان لاختلاف أصولهما ويكون القول بوجود المذهب النحوي أو نفيه على أس-اس ما يستقل به من أصول، والمراد من لفظ (الأصول) هنا هي الضوابط المنهجية التي اعتمد

عليها علماء كل مذهب في الاستدلال بأدلة النحو، وتسمى هذه الضوابط بـ (قواعد التوجيه)، وليس المراد من لفظ (الأصول) هنا أدلة العلم من سماع وقياس واستصحاب، ولا يُراد بها أصول الأبواب النحوية وقواعدها، أما ما أُشيع في يومنا هذا من أن المذهبين البصري والكوفي يتفقان في الأصول ويختلفان في الفروع فقول لا وجه له في ضوء ما تقدم.

١٠- يجب التفريق بين مفهومي لفظ المذهب:

- مفهوم جماعي يُطلق على مذاهب النحو الرئيسة.
- ومفهوم فردي يُطلق على مذاهب النحاة الشخصية.

أما مذاهب النحو الرئيسة على وفق المفهوم الجماعي فهما مذهب البصريين ومذهب الكوفيين لا غير، فلا مذهب بغدادي ولا أندلسي ولا مصري أو شامي، وأما مذاهب النحاة الشخصية على وفق المفهوم الفردي فحدث ولا حرج، وإن من أبرز هذه المذاهب الفردية مذهب ابن مضاء القرطبي. وإن نقطة التحول من المذاهب الفردية إلى مذهب الجماعة مشروط بحجم المتابعة، فإذا تهيأ لهذه المذاهب الفردية أتباعاً وأنصاراً صارت مذهباً جماعياً لمن ينضمّ إليها وإلا بقيت مجرد دعاوى فردية تمثل أصحابها فقط.

١١- يُعدّ سيبويه مؤسس المذهب البصري، ويُعدّ الكسائي مؤسس المذهب الكوفي والفراء مكمل بناءه، وإن الخلاف الذي وقع بين الكسائي والفراء كالخلاف الذي وقع بين سيبويه والمبرِّد، إذ كان أكثره في الفروع وأقلّه في الأصول.

١٢- للثقافة اللغوية والدينية والمنطقية أثر في صياغة أحكام الاعتراض بحجم الأثر المتبادل بين هذه العلوم وعلم النحو، وشكل هذا الأثر، فربما كان وقوع الاعتراض لتحقيق غاية دينية، ولا يعدو الاعتراض في هذه الحالة إلا أن يكون وسيلةً فيه، وردّ ابن مضاء على النحاة شاهدنا على ذلك، وربما كانت هذه المعارف والعلوم وسيلة من وسائل الاعتراض النحوي كإفادة النحاة من المباحث الفقهية والمنطقية في توجيه كثير من مسائل النحو.

فهرس مصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أولاً: الكتب المطبوعة:

- ابن سينا وتلاميذه اللاتين: زينب محمود الخضيري، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٦م.
- ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي: د. علي فودة نيل، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، شؤون المكتبات، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو: د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠ م.
- أبو حيان النحوي، رسالة دكتوراه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة ببغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية.
- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الحديثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي، تحقيق علي بو ملحم، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مؤسسة الهنداوي، ٢٠١٤.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي: للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، د. عبد الحسين المبارك، دار الحرية للطباعة ـ بغداد، ١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام ـ القاهرة، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ م.
- أدب الكاتب: عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، مؤسسة الرسالة.

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري يحيى بن مُحَمَّد(ت ١٠٩٦ هـ)، تحقيق د٠ عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولى، دار الأنبار للطباعة والنشر / مطبعة النواعير ـ العراق، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م ٠
- أزهار الرياض في أخبار عياض: المقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٦١ هـ/ ١٩٤٢ م.
- أساس البلاغة: محمود بن عمر الزمخشري، جار الله أبو القاسم، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي عبد الحميد اليماني (ت ٧٤٣ هـ)، تحقيق عبد المجيد دياب، الرياض، ١٩٨٦ م.
- الأشباه والنظائر في النحو: للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، بتحقيق الدكتور سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل: أبو مُحَمَّد عبدالله بن مُحَمَّد ابن السيد البطليوسي(ت ٥٢١هـ)، تحقيق: د. حمزة عبدالله النشرتي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد، ١٩٨٨ م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر مُحَمَّد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت ٣١٦ هـ)، بتحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩ م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن مُحَمَّد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي أبوظبي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، بتحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. مُحَمَّد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، جروس برس – لبنان، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.
- الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين، وأحمد الزين مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٩٣٩م ٠
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: لابن ولاّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- الانتصار ممن عدل عن الاستبصار: ابن السِّيْد البطليوسي، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق د. حامد عبد المجيد، القاهرة، ١٩٥٥.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الانباري، عبد الرحمن كمال الدين بن مُحَمَّد (ت ٥٧٧هـ)، بتحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، مطبعة دار التأليف – مصر، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، مطبعة المدني –المؤسسة السعودية بمصر، ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩م.

- الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث: لعماد الدين أبو إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ). تأليف أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروز آبادي، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) تحقيق مُحَمَّد المصري، الطبعة الأولى، مركز المخطوطات والتراث – الكويت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: للضبّي، مطبعة روخس – مجريط، ١٨٨٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.
- بقية الخاطريات: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. مُحَمَّد أحمد الدالي، مطبعة الضباح، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر بن الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبدالرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١١١٩ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- تاريخ مدينة السلام المسمى(تاريخ بغداد): أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر ابن النجار، تحقيق: بشار بن عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار العرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.
- تجديد النحو: د٠ شوقي ضيف، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ، بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م٠
- التعريفات: الشريف الجرجاني، علي بن مُحَمَّد (ت ٨١٤ أو ٨١٦هـ)، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تفسير البحر المحيط: مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، تحقيق: عادل أحمد، علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- تفسير البحر المحيط: مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان أثير الدين، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت–لبنان.
- تفسير الطبري، المسمى بجامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧ م.
- تفسير القرآن العظيم المعروف ب(تفسير ابن كثير): عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تقديم: عبدالقادر الأرناؤوط، دار السلام للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الإمام أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن مُحَمَّد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، رتبه وضبطه وصححه مُحَمَّد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٥ـ ١٩٩٥ م
- التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم مرجان البحر، بغداد ١٩٨١م.
- التكملة لكتاب الصلة: لابن الآبار، مطبعة روخس في مجريط، ١٨٨٦م.
- تهافت الفلاسفة: أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، تحقيق: د.سليمان دنيا، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر.
- تهذيب اللغة: أبو منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، ٢٠٠١م.

- التوهم عند النحاة: عبدالله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب القاهرة، ٢٠٠١م.
- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: الحميدي الأزدي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- جمهرة الأمثال: الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري أبو هلال، تحقيق: احمد عبدالسلام ومُحَمَّد سعيد بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الجمل في النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق ابن أبي شنب، الطبعة الثانية، مطبعة كلنسكسيك باريس – ١١ شارع ليل، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الحدود في النحو للرماني: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، منشور ضمن كتاب (ثلاث رسائل في النحو واللغة)، تحقيق د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، دار الجمهورية للطباعة – بغداد، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠ م ٠
- الحيوان: لأبي عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، مصر ١٩٧٦- ١٩٧٨.

- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق د. محمد علي النجار (ت ١٩٦٦) الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية أضاليل وأباطيل: إبراهيم عوض، الطبعة الأولى، مكتبة البلد الأمين، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- دراسات في اللغة والنحو العربي: حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩.
- الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري: رضا عبد الجليل الطيار، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزومي، دار الحرية للطباعة – بغداد، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، تصحيح مُحَمَّد رشيد رضا، الفنية، ١٩٦١م.
- دولة الإسلام في الأندلس العصر الثاني (دول الطوائف): مُحَمَّد عبدالله عنان، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون المالكي، تحقيق: مُحَمَّد الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تحقيق: مُحَمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان جرير، بشرح مُحَمَّد بن حبيب: تحقيق د. نعمان مُحَمَّد أمين طه، دار المعارف بمصر ١١١٩.
- ديوان زهير: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف مصر.
- ديوان العجاج: رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د.عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق (ت١١٤هـ)، دار صادر دار بيروت، ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م.

- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة : أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢هـ)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م.
- ديوان ابن مقبل: تميم بن مقبل بن عجلان، تحقيق: د.عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف – القاهرة، ١١١٩.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح: ابن الطراوة، أبو الحسن سليمان بن مُحَمَّد (ت ٥٢٨هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ١٩٩٠م.
- رسالة التوابع والزوابع: ابن شهيد الأندلسي، تحقيق بطرس البستاني، دار صادر ـ بيروت، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: الميرزا مُحَمَّد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- الروض المعطار في خبر الأقطار: مُحَمَّد بن عبدالمنعم الحميري (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح : مازن المبارك، مطبعة الشرقي – دمشق، ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف – القاهرة، ١١١٩م.
- سرّ صناعة الاعراب: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم مصطفى، ومُحَمَّد الزفزاف، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.

- السُّنَن: تصنيف الإمام الحافظ أبي عبدالله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجة القزويني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد ومُحَمَّد كامل قرة وعبداللطيف حرز الله، مؤسسة الرسالة.
- سنن الترمذي: مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني ومشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى.
- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، مطبعة نهضة مصر بالفجالة، مطبعة لجنة البيان العربي.
- سير أعلام النبلاء: مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبدالله شمس الدين(٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وبشار معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبدالحي بن أحمد بن مُحَمَّد، ابن العماد العكري الحنبلي أبو الفلاح، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومُحَمَّد الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار ابن كثير دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شذور الذهب: مُحَمَّد بن يوسف بن هشام الأنصاري جمال الدين(ت ٧٦١هـ)، الطبعة الأخيرة، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: تأليف مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مكتبة دار التراث . القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شرح ديوان جرير: تأليف مُحَمَّد إسماعيل عبد الله الصاوي، الشركة اللبنانية للكتاب / بيروت لبنان.
- شرح ديوان جميل بثينة (جميل بن معمر): شرح إبراهيم جزيني، الطبعة الأولى، دار الكتب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م .
- شرح ديوان الفرزدق: منشورات مكتبة الثقافة العربية، شارع المتنبي – سوق السراي / بغداد.

- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي: أبو البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المزني: الأعلم النحوي الشنتمري أبو حجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، تصحيح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: أبو العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبي عبدالله مُحَمَّد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: مُحَمَّد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، تحقيق: حسن بن مُحَمَّد بن إبراهيم الحفظي وبشير مصطفى، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. مُحَمَّد هاشم عبد الكريم، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.
- شرح المفصل: الإمام موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان.

- صحيح ابن خزيمة: أبو بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق: د.مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- صحيح البخاري: البخاري مُحَمَّد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ٠
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٩١هـ)، تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت.
- الصلة: ابن بشكوال (٥٧٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- ضحى الإسلام: الأستاذ أحمد أمين، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٧هـ
- ضرائر الشعر: لأبن عصفور الأشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم مُحَمَّد، الطبعة الأولى، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠ م ٠
- طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، مُحَمَّد بن مُحَمَّد (٥٢٦هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت.
- طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، مطبعة بغداد، ١٣٥٦هـ.
- طبقات المفسرين: مُحَمَّد بن علي بن أحمد الداوودي شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.
- طبقات المفسرين: أحمد بن مُحَمَّد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١١١٩م.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د. فتحي عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات الكويت، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- العبر في خبر من غبر: مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، التراث العربي الكويت.

- العلّة النحوية تأريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. محمود جاسم الدرويش، الطبعة الأولى، مطبعة السطور – بغداد، ٢٠٠٢م.
- العلة النحوية نشأتها وتطورها: د٠ مازن المبارك، الطبعة الأولى، المكتبة الحديثة، ١٣٨٥هـ. ١٩٦٥م ٠
- علل النحو: مُحَمَّد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة: د. صبحي صالح، الطبعة ١٧، دار العلم للملايين / بيروت – لبنان، ١٩٨٨م.
- العين: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي.
- عيون الأخبار: ابن قتيبة، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الكتب المصرية – القاهرة، ٩٢٥هـ – ١٩٣٠م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي شمس الدين أبو الخير، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الغزالي بين الفلسفة والدين: عارف تامر، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى.
- الفتح على أبي الفتح: مُحَمَّد بن حمد بن مُحَمَّد بن عبدالله بن محمود بن فورّجَةَ البروجردي (ت٤٥٥هـ)، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الحرية للطباعة – بغداد، ١٩٧٤م.
- الفرائد على مجمع الزوائد ترجمة الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي، خليل بن مُحَمَّد العربي، دار الإمام البخاري الدوحة–قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- فرحة الأديب "في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه": أبو مُحَمَّد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق: د.مُحَمَّد علي سلطاني، دار النبراس دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- الفهرست لابن النديم: أبو الفرج مُحَمَّد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق، تحقيق رضا تجدد.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي: أبو بكر مُحَمَّد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي (٥٧٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- في فلسفة اللغة: د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- في نقد النحو العربي: د. صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع – مصر، ١٩٨٨.
- القاموس المحيط: مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف: المبرد، مُحَمَّد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، صحح بمعرفة لجنة من المحققين، بإشراف مكتبة المعارف – بيروت، ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي – القاهرة، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ـ مصر، ١٣١٦هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: مُحَمَّد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، وكالة المعارف ـ استانبول، ١٩٤٣م.
- لسان العرب المحيط: ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم (ت ٧١١هـ): اعتنى بتصحيحه: أمين مُحَمَّد عبد الوهاب، ومُحَمَّد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التأريخ العربي – بيروت – لبنان .

- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة ـ مصر، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق الرياض، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى مُحَمَّد قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة المصطفى مصر، ١٣٦١هـ/١٩٧١م.
- مجالس العلماء للزجاجي: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي نور الدين (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبدالقادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، و د. عبد الحكيم النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- مختار الصحاح: مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مكتبة لبنان بيروت–لبنان.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، الطبعة الخامسة، دار المعارف، ١١١٩م.
- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، دار الفكر – عمان، ١٩٨٧م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.
- مرآة الجنان: لليافعي، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الركن، ١٣٣٨هـ.
- مراكز الدراسات النحوية: د. عبد الهادي الفضلي، الطبعة الأولى، مكتبة المنار / الأردن – الزرقاء، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق مُحَمَّد أحمد جاد المولى بك، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي مُحَمَّد البجاوي، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي وشركاه بمصر
- المسائل الحلبيات: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو: العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ)، تحقيق مُحَمَّد خير الحلواني.
- المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات): الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: يحي مراد.
- المستقصى في أمثال العرب: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الثانية دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م.
- المصباح المنير: أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي المقرئ(٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان بيروت–لبنان.

- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و مُحَمَّد علي النجار، دار السرور، بيروت – لبنان، ١٣٧٤هـ – ١٩٩٩م.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. حسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي بيروت–لبنان، ١٩٩٣م.
- معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ م: كامل سلمان الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- معجم البلدان: شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- المعجم الفلسفي: مراد وهبه، دار قباء الحديثة القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام مُحَمَّدة هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: الأنصاري، جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ) بتحقيق د. مازن المبارك و مُحَمَّد علي حمد الله.
- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بـ"الراغب الأصفهاني"، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- المقتضب: المبرِّد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، بتحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب – بيروت.
- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق د. حامد أحمد الطاهر الطبعة الأولى، دار الفجر للتراث – القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

- المقفى الكبير: تقي الدين المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي مُحَمَّد عبد الله بن بري عليها: تحقيق ودراسة د. حنا جميل حداد، جامعة اليرموك، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- الملل والنحل: الشهرستاني، أبو الفتح مُحَمَّد عبد الكريم بن أبي بكر (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق صدقي جميل العطار، الطبعة الثانية، دار الفكر / بيروت – لبنان، ٢٠٠٢م.
- المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري (ت ٢٤٧هـ)، تحقيق مُحَمَّد عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م٠
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي: سامي بن علي النشار، دار النهضة العربية بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: عبد الأمير الورد، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت / مكتبة دار التربية – بغداد، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الانباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار / الأردن – الزرقاء ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: علي بن سامي النشار، الطبعة التاسعة، دار المعارف القاهرة.
- نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: الشيخ مُحَمَّد الطنطاوي، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣.
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الدمشقي الشهير "بابن الجزري"(ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، المكتبة الأهلية – بيروت، ١٩٦٢.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: المقرّي التلمساني، الشيخ أحمد بن مُحَمَّد (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة – مصر، ١٣٦٧هـ – ١٩٤٩م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن مُحَمَّد أمين البابانى البغدادي، دار إحياء التراث بيروت–لبنان، ١٩٥١م.
- الهوامل والشوامل: أبوحيان التوحيدي ومسكويه، تحقيق: سيد كسروي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية: د٠ عبد الكريم زيدان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م ٠
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د٠ إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور عبدالملك الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: مفيد مُحَمَّد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:**

- أثر التفكير الفلسفي في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير) لتاج الدين عبدالقادر أحمد، جامعة النجاح، ١٩٨٨م.
- الاحتجاج العقلي في النحو العربي، رسالة ماجستير، مُحَمَّد جواد مُحَمَّد سعيد الطريحي، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية، ١٤٠٩هـ –١٩٨٩م.

- أساس اللغة العربية: أبو شجاع مُحَمَّد بن علي الدهان، تحقيق: د. موفق حسين الجبوري (رسالة دكتواره)، مكتبة أمير- العراق، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
- اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي: سعيد بن علي الغامدي (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.
- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور عرض ودراسة: جمعان بن بنيوس السيالي (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ..
- اعتراضات السهيلي للنحاة جمعاً ودراسة: عبدالله بن زيد الداود (رسالة ماجستير)، جامعة الإمام، ١٤١٤هـ.
- اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب في شرح الشافية: علي بن مهدي القرني(رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي (جمعاً ودراسة وتقويماً): سيف بن عبد الرحمن العريفي (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض، ١٤١٥هـ
- الرد إلى الأصل في النحو والصرف: علي عبد الله حسين العنبكي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٤١٢هـ. ١٩٩٢ م.
- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية: زهير عبد المحسن سلطان، رسالة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم: مُحَمَّد آدم الزاكي(رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- النقد النحوي في فكر النحاة: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي(رسالة ماجستير)، جامعة ديالى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- **ثالثاً: البحوث:**

- الإعراب في النحو العربي: د. مهدي المخزومي، مجلة الكتاب العربي، العدد (١٦)، السنة الرابعة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، مطابع دار الثورة – بغداد.
- نظرية العمل في النحو العربي (دراسة تحليلية ونقدية): د. صالحة حاج يعقوب.

فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة..... ١
المقدمة ٤

التمهيد

الاعتراض النحوي: مفهومه ونشأته، وجهودالنحويين فيه

المبحث الأول: مفهوم الاعتراض النحوي ١٢
الاعتراض لغة ١٢
الاعتراض اصطلاحًا..... ١٣
المبحث الثاني: نشأة الاعتراض النحوي، وتطوره ١٥
المبحث الثالث: جهود النحويين في الاعتراض النحوي..... ١٨
١- المناظرات والمحاورات..... ١٨
٢- المسائل والأجوبة ١٨
٣- ردود النحويين بعضهم على بعض ١٩
المبحث الرابع: نماذج لاعتراضات بعض النحويين على بعض..... ٢١
المبحث الخامس: تداخل بعض المصطلحات وشبهها بمفهوم الاعتراض ٢٣

الفصل الأول:

المصنفات المطبوعة في مسائل الاعتراض النحوي

المبحث الأول: الانتصار لسيبويه على المبرِّد لابن ولاد ٢٨
التعريف بالمؤلف ٢٨
التعريف بالْمُعْتَرَض عليه: المبرد ٣١
التعريف بالكتاب ٣٥
مما يلاحظ على مسائل الانتصار ٣٧
النسخة التي تم اعتمادها في الدراسة..... ٣٨
المبحث الثاني: الإغفال لأبي علي الفارسي ٣٩

التعريف بالمؤلف: أبي على الفارسي ٣٩
التعريف بالْمُعْتَرَض عليه: أبي إسحاق الزجاج ٤٢
التعريف بالكتاب ٤٦
النسخة التي تم اعتمادها في الدراسة..... ٤٩
المبحث الثالث: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ٥٠
التعريف بالمؤلف: ابن السيد البطليوسي ٥٠
التعريف بالْمُعْتَرَض عليه: أبي القاسم الزجاجي ٥٥
التعريف بالكتاب ٥٧
النسخة التي تم اعتمادها في الدراسة..... ٥٩
المبحث الرابع: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ٦٠
التعريف بالمؤلف: أبي الحسين ابن الطراوة ٦٠
التعريف بالْمُعْتَرَض عليه: أبي علي الفارسي ٦٣
التعريف بالكتاب ٦٣
النسخة التي تم اعتمادها في الدراسة..... ٦٧
المبحث الخامس: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ٦٨
التعريف بالمؤلف: ابن مضاء القرطبي ٦٨
التعريف بالْمُعْتَرَض عليه ٧٠
التعريف بالكتاب ٧١
النسخ التي تم اعتمادها في الدراسة..... ٧٤

الفصل الثاني:

أسباب الاعتراض النحوي ومصادره

المبحث الأول: أسباب الاعتراض النحوي..... ٧٧
المطلب الأول: أسباب الاعتراض النحوي عند النحويين عامة ٧٧
المطلب الثاني: أسباب الاعتراض النحوي عند أصحاب المصنفات المطبوعة ٧٩
١- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ٧٩

٢- الإغفال لأبي علي الفارسي ٨٠
٣- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ٨٣
٤- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ٨٤
٥- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ٨٥
المبحث الثاني: مصادر الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة ٨٦
المطلب الأول: العلماء (المشافهة) ٨٦
المطلب الثاني: الكتب ٨٨
المطلب الثالث: الاجتهاد ٩٠

الفصل الثالث:

مجالات دراسة الاعتراض النحوي في المصنفات المطبوعة

١-الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولّاد

المبحث الأول: الأسلوب ٩٣
المبحث الثاني: المنهج ٩٦
المبحث الثالث: المادة العلمية ١٠٠
- الاستدلال بعبارة نص سيبويه ١٠٠
- الاحتجاج بقول المخالف ١٠١
- الاستطراد ١٠٢
- السماع ١٠٢
- القياس ١٠٤
- الإجماع ١٠٥
- استصحاب حال الأصل ١٠٧
- الاستدلال بالأصل ١٠٩

٢-الإغفال لأبي علي الفارسي

المبحث الأول: الأسلوب ١١٠
المبحث الثاني: المنهج ١١٨

المبحث الثالث: المادة العلمية..... ١٢٣
الأدلة النقلية: السماع ١٢٤
- الاستشهاد بالقرآن الكريم ١٢٤
- الاستشهاد بالحديث الشريف ١٢٥
- الاستشهاد بالأمثال ١٢٥
- الاستشهاد بأقوال العرب ١٢٦
- الاستشهاد بشعر العرب..... ١٢٦
الأدلة العقلية ١٢٨
- القياس ١٢٨
- الاستطراد ١٢٨

٣-إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي

المبحث الأول: الأسلوب ١٣٠
المبحث الثاني: المنهج ١٣٢
المبحث الثالث: المادة العلمية ١٤٠
الأدلة النقلية ١٤٠
- الاستدلال بالقرآن الكريم..... ١٤٠
- الاستدلال بالقراءات القرآنية..... ١٤٠
- الاستدلال بالحديث النبوي الشريف ١٤١
- الاستدلال بشعر العرب في العصر الجاهلي والإسلامي ١٤١
- الاستدلال بكلام العرب من النثر ١٤٢
١- كلام العرب ١٤٢
٢- لغات العرب..... ١٤٢
٣- الأمثال ١٤٢
الأدلة العقلية ١٤٤
- القياس ١٤٤

- الإجماع ١٤٤
- التعليل ١٤٤
- التأويل ١٤٥
- الحد ١٤٥
- الضرورة الشعرية ١٤٥
- الاحتجاج بقول المخالف..... ١٤٦

٤-الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح

المبحث الأول: الأسلوب ١٤٧
المبحث الثاني: المنهج ١٥٣
المبحث الثالث: المادة العلمية ١٥٥
الأدلة النقلية ١٥٥
- السماع ١٥٥
الأدلة العقلية ١٥٧
- القياس ١٥٧
- عمل العامل ١٥٨
- الإجماع ١٥٨

٥-الرد على النحاة لابن مضاء

المبحث الأول: الأسلوب ١٦٦
المبحث الثاني: المنهج ١٦٩
المبحث الثالث: المادة العلمية ١٧٢
الأدلة النقلية ١٧٢
- السماع ١٧٢
الأدلة العقلية ١٧٧
- القياس ١٧٧

الفصل الرابع:

النقد والتقويم

المبحث الأول: تغليب العقل على النقل ١٨٧
الأدلة النقلية ١٨٩
الأدلة النقلية ١٩٧
١- القياس ١٩٧
٢- الإجماع ٢٠٠
٣- استصحاب الحال ٢٠٤
المبحث الثاني: التأثر بالمنطق والفلسفة الجدلية ٢٠٦
المبحث الثالث: منشأ الأخطاء المنهجية في مسائل الاعتراض النحوي ٢١٩
المبحث الرابع: تجاوز الواقع اللغوي وأثره في رسم الاتجاه الفكري للمعترض ٢٢٩
المبحث الخامس: أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في مصنفات الاعتراض ... ٢٥١

الخاتمة

الخاتمة ونتائج البحث ٢٦٧

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية ٢٧٢
فهرس الأحاديث النبوية ٢٧٥
فهرس أمثال وأقوال العرب ٢٧٦
فهرس الأبيات الشعرية ٢٧٧
فهرس الأعلام ٢٨٠
فهرس المصادر والمراجع ٢٨٤
فهرس الموضوعات ٣٠٤

Summary of the research

Address a message: Censorship of printed in issues of objection grammar until the end of the sixth century Hijra (Acritical examination the methodology).

Name of the Researcher: Fatemah Bint Mohammed Bin Ibrahim Alhindi.

Degree: Master's Degree.

Praise be upon Allah, Lord of the worlds, and Peace be upon our prophet Muhammad, and his families and his companions.

The nature of this study has made it imperative to be composed of:

1) **The Introduction**: Included the importance of the subject, Optional caused him, And the methodology.

2) **The preface**: When I spoke to the concept of objection grammar, The beginning, Efforts in which scientists, Examples to protest, The overlapping of some of the terms.

The chapters of the letter to the following format, The chapters 3) of the four:

Chapter one: The definition the books of the five textbook writers tangential filtration them.

Chapter two: The reasons for the objection grammar, and sources of this objection.

Chapter three: The areas of objection syntactical compatibility in censorship print, Analytical study in terms of style and curriculum of the article scientific.